عالم المعرفة

118

التاريخ النقدي للتخلف

● دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث

تأليف

د. رمزي زكي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

118

التاريخ النقدي للتخلف

دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث

تأليف

د. رمزي زكي



أكتوبر 1987

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

استهلال

هناك عدة مقولات أساسية استند عليها بنيان التحليل في هذا الكتاب. فأولا، نحن نؤمن مع الأستاذ جان بابى، بأن النقود ليست ظاهرة جوهرية، بل ثانوية. وليست هي التي خلقت التبادل، بل إن هذا الأخير هو الذي خلق النقود. ومن ثم إذا أردنا معرفة مشكلات النقد واستئصال شافة هذه المشكلات، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، توجب علينا، قبل كل شئ، أن ندرس الظروف التي تتم فيها هذه المبادلات، وحينما ندرس هذه الظروف، كما سنرى عبر رحلتنا في صفحات هذا الكتاب، سوف ندرك، على الفور، أن هذه المبادلات تحكمها الظروف التي يتم فيها الإنتاج. وبناء على ذلك، إذا أردنا علاج أزمات النقد، يتعين علينا دائما أن نستطلع الحل من خلال تعديل ظروف الإنتاج. ذلك أن تعديل أو تغيير هذه الظروف هو الذي يضمن لنا تنظيم عمليات التبادل، واستقرار شؤون النقد. وتأسيسا على ذلك نعتقد أن المشكلات الاقتصادية التي تجتاح عالم اليوم، ليس مردها إلى انهيار نظام النقد الدولي والفوضى النقدية التي ترتبت على هذا الانهيار، خصوصا منذ عام 1971 حينما غابت شمس بريتون وودز، بل إن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي التي سببت انهيار هذا النظام، وأدت إلى تلك الفوضى النقدية التي يعيشها العالم في الآونة الراهنة.

وانطلاقا من تلك المقدمة، وتأسيسا عليها، فإن القارئ لهذا الكتاب سوف يلحظ أن ما تعانيه مجموعة البلاد المتخلفة (أو دول العالم الثالث) من مشكلات حادة في تعاملها الخارجي، مثل تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها، وضعف موقف السيولة الدولية لها، وانفجار ديونها الخارجية واستفحال أعبائها، وتعرضها لقوى التضخم المستورد، وتدهور أسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وما أدى إليه ذلك كله من معاناتها لكثير من الضغوط الداخلية والخارجية... لا ترجع في حقيقة الأمر إلى عدم استقرار أحوال النقد العالمية، وإنما تعود، في جوهرها، إلى طبيعة الموقع الخاص واللامتكافىء الذي تحتله هذه البلاد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو الموقع الذي تتحدد سماته بمكانتها في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين. ومن المعلوم أن هذا الموقع كان قد تشكل خلال العملية التاريخية للتخلف التي فرضت على هذه البلاد من خلال تحويل هياكلها الإنتاجية إلى هياكل منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة وغير المصنعة، وجعلها بالتالي في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم مستوردة لمشكلاته واضطراباته المختلفة.

هاهنا يكمن لب المشكلة وجوهر القضية.

ولا عجب، والحال هذه، أن يصبح من المنطقي لنا أن نستنتج أننا إذا أردنا علاج أزمات موازين مدفوعات البلاد المتخلفة وبما تنطوي عليه من علاقات نقدية دولية توجب علينا أن نستطلع الحل وآفاقه من خلال تعديل ظروف التخصص وتقسيم العمل الدولي لمجموعة هذه البلاد، وتغيير موقعها الخاص داخل الاقتصاد العالمي، ذلك هو التحدي الرئيس الذي إذا ما نجحنا في مواجهته أمكننا من تكوين علاقات تبادلية ونقدية متكافئة، واستطعنا أن نقلل من تأثير الفوضى النقدية العالمية السائدة في عالم اليوم.

وثمة مقولة أخرى اعتمدنا عليها في هذا الكتاب، وهي أن نظام النقد الدولي، الذي نشأ وتطور عبر نماذج التوسع المختلفة للنظام الرأسمالي العالمي، قد عكس دائما، في مراحله المختلفة، المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية للطرف الأقوى في هذا النظام. فهو إذن ليس نظاما عالميا محايدا، له قواعد وآليات مثلى يخضع لها الجميع، وتتعامل معها الدول من

مواقع متكافئة وفي ضوء معاملة الند للند، بما يحقق الصالح لجميع الأطراف، بل كان هذا النظام يصاغ في ضوء ما تمليه مصلحة هذا الطرف الأقوى. وهذا ما تدل عليه وقائع التاريخ. فنظام قاعدة الذهب الذي ساد حتى الحرب العالمية الأولى، وبدرجات متفاوتة في عالم ما بين الحربين، كان يعكس قوة الاقتصاد البريطاني وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

ومن هنا كان الجنيه الإسترليني هو عملة الاحتياط الدولية، وبه تسوى غالبية المعاملات الدولية. كما أن نظام بريتون وودز الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان انعكاسا، في قواعده وأسسه وآلياته، لقوة الاقتصاد الأمريكي وبدء عصر الهيمنة الأمريكية. حيث لعب الدولار نفس الدور الذي لعبه الجنيه الإسترليني إبان عصر الإمبراطورية البريطانية. بل ليست الأزمة الراهنة لنظام النقد الدولي، التي بدأت بشكل واضح منذ مطلع السبعينات وحتى الآن، إلا تعبيرا عن أزمة هيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بعد أن طغت المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها الولايات المتحدة على هذا النظام. وبناء على ذلك، فإن أي نظام للنقد الدولي، ساد في الماضي، أو يسود في الحاضر، أو سيسود في المستقبل، هو ترجمة لعلاقات وموازين القوى لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وليس من المتوقع، والحال هذه، أن ينطوي أي نظام على درجات متعادلة للمنافع لكافة دول العالم.

وفيما يتعلق بالبلاد المتخلفة، فإن الخبرة التاريخية والنظرية تعلمنا أنه لم يكن لها أي دور على الإطلاق في صياغة نظام النقد الدولي أو تعديله، بل كانت على الدوام مجرد ترس صغير في هذه العجلة الكبرى... ترس يتلقى مواقع الضغط الشديدة للحركة دون أن تكون له أي تأثيرات على اتجاهات الحركة نفسها. بل إنه من الثابت-وكما سنرى في ثنايا هذا الكتاب- أن طريقة عمل هذا النظام عبر المراحل المختلفة التي مر بها كانت هي إحدى الآليات الهامة التي ضمنت بها مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة إحكام طوق التبعية حول أعناق هذه البلاد، وأحد الأساليب القوية في تنظيم عملية نهب واستغلال ثرواتها وفوائضها. لا عجب إذن أن يلاحظ المتتبع لتطور هذا النظام، وما واكبه من نتاج فكري هائل، أن المعايير التي كانت تقاس بها كفاءة هذا النظام قد صيغت أساسا من وجهة نظر الدول

الرأسمالية الصناعية. وهي معايير تهدف إلى قياس كفاءة النظام بما يسهم به من نمو وتقدم هذه الدول. أما البلاد المتخلفة فلم يهتم أحد بها لوضع المعايير والأسس التي تخدم مصالحها في نظام النقد الدولي. وهذا أمر مفهوم. فلم تكن البلاد المتخلفة، في أي مرحلة من مراحل تطور هذا النظام، في ذلك الوضع الذي يمكنها من الإسهام الفعلي في صياغة هذا النظام، أو حتى الاشتراك الفعال في محاولات تطويره بما يخدم أمانيها ومصالحها. ليس غريبا إذن أن نقرر أن خضوع الضعيف للقوي كان هو القاعدة النقدية التي حكمت نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن.

وفي ضوء هذا الإطار من المقولات التي حكمت نظرتنا إلى نظام النقد الدولي، كان الهدف الرئيس الذي سعى وراءه المؤلف، هو محاولة رصد وتحديد وتحليل العلاقة التي نشأت بين هذا النظام، عبر مراحل تطوره المختلفة، وبين تكون التخلف وتطوره في بلاد العالم الثالث. فلم تكن المهمة المطروحة أمامه هي استعراض تاريخ نظام النقد الدولي، وإنما محاولة إعادة تفسير هذا التاريخ، لكي نحدد دوره في العملية التاريخية للتخلف، مستهدفا من وراء ذلك إلقاء بعض الأضواء على زاوية هامة ومهملة من زوايا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد.

وأصارح القارئ العزيز بأن ابتغاء هذا الهدف لم يكن سهلا. فما أكثر الكتب والدراسات المتداولة حول تاريخ نظام النقدي الدولي ومشكلاته. بيد أن الشطر الأعظم من هذه الأعمال العلمية، كان، ولا يزال، يعبر عن وجهة نظر البلاد الرأسمالية الصناعية في شؤون النقد العالمية. وهناك تجاهل شبه مطلق لمصالح هذه البلاد ومعاناتها من الآليات والقواعد التي انطوت عليها مسيرة هذا النظام خلال مراحل تطوره المختلفة، وهي آليات وقواعد لم تشترك بلاد العالم الثالث في صياغتها، أو حتى معرفة رأيها فيها. أما في المراجع العربية، فقد هاله أن تلك المراجع هي، تقريبا، «نسخة مكررة» - وأحيانا ترجمة صادقة - لما كان يطرحه الاقتصاديون والخبراء في البلاد الرأسمالية الصناعية من رؤى وأفكار.

وسوف يهتم هذا الكتاب بإلقاء الأضواء على الطرق المختلفة التي كانت تجابه بها مجموعة الدول المتخلفة مشكلات الاختلال في موازين مدفوعاتها وأزمات الصرف الأجنبي، وذلك في ضوء علاقتها بمنظومة الاقتصاد

الرأسمالي العالمي وما كان يطرأ على هذه المنظومة من تغيرات. والهدف من وراء تتبع هذا المسار التاريخي لوضع تلك الدول داخل النظام النقدي الدولي هو كشف الدور الذي لعبه هذا النظام في تكوين ظاهرة التخلف والتبعية في هذه الدول، وتحديد الدروس والعبر المستخلصة من ذلك، والتي يتعين الاستفادة منها عند فهم وعلاج أزمة العلاقات الاقتصادية الدولية لمجموعة تلك الدول وما يرتبط بها من مشكلات حادة، وبالذات أزمة ديونها الخارجية وتدهور أسعار الصرف لعملاتها الوطنية. وسوف تنقسم خطة البحث في هذا الكتاب طبقا لمراحل التطور التي سار فيها نظام النقد الدولي، وذلك على النحو التالي:

أولا - المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية).

ثانيا - مرحلة نظام قاعدة الذهب.

ثالثا - النظام السائد في الفترة ما بين الحربين العالميتين.

رابعا - نظام بريتون وودز.

خامسا - ما بعد انهيار بريتون وودز.

وختاما - يود الكاتب أن يتوجه بكلمة شكر وثناء للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب على تفضله بنشر هذا الكتاب في سلسلة «عالم المعرفة» التي تلعب اليوم دورا رائدا في نشر الثقافة الجادة في ربوع وطننا العربي. كما يتمنى أن يكون قد نجح، من خلال ما بذله من جهد مضن في إعداد مادة هذا الكتاب، في إلقاء بعض الأضواء على التاريخ النقدي للتخلف في بلاد العالم الثالث، آملا في ذلك أن يكون قد مهد السبيل للبحث في الأساس النقدي للتحرر والتنمية والاستقلال.

رمزي زكي

القسم الأول

تطور نظام النقد الدولي
ودوره في السيطرة على دول العالم
الثالث وتخلفها

1

المدفوعات الدولية في المرحلة الميركانتيلية(*) بدء تكون السوق العالمية وبروز ظاهرة الكولونيالية(**)

تشكل نظام النقد الدولي وتطور عبر نماذج التوسع الرأسمالي على النطاق العالمي. وخلال هذه النماذج، التي عبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة، كانت هناك علاقات تجارية ونقدية محددة، فرضها نمط الإنتاج الرأسمالي على البلاد المتخلفة والتابعة. وكان الانتقال من نموذج إلى آخر يتطلب تعديلا في الآليات النقدية لتلك العلاقات على النحو الذي يجمل تلك الآليات اكثر استجابة لمتطلبات نمو النموذج واكثر يسرا في إخضاع تلك البلاد للمراكز التي ساد فيها نمط الإنتاج الرأسمالي. صحيح، إنه من ناحية تاريخ التطور الاقتصادي، عموما، ثمة صعوبات تواجهنا عند

(*) المقصود بالميركانتيلية مذهب الرأسمالية التجارية وسوف نأي على شرح محتواه وسياساته في متن الكتاب.

(**) تعبر الكولونيالية عن مرحلة الاستعمار القديم الذي اعتمد على احتلال المستعمرات بالقوة واستعباد شعوبها بشتى أساليب القهر والاستغلال.

التحديد التاريخي الدقيق لتلك المراحل، نظرا لعدم انتظام مسار التطور من ناحية، ونظرا لتداخل المراحل فيما بينها من ناحية أخرى. بيد أنه في حالة التاريخ النقدي لنماذج التوسع الرأسمالي، نجد أن الفروق الجوهرية والعلامات البارزة المتمايزة تفصل بوضوح بين مراحل هذه النماذج.

إن النقود قد ظهرت خلال عمليات التبادل، كما أن التبادل ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي والإنتاج من أجل السوق. وتدل دراسة التاريخ الاقتصادي، على أن الإنتاج السلعي، الذي خلق عمليات التبادل وظهرت النقود في خضم تطوره، قد اكتملت ملامحه ورسخت أسسه في نمط الإنتاج الرأسمالي. وبناء عليه، نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن وجود نظام نقدي عالمي قبل ظهور هذا النمط. وهذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن الإنتاج السلعي لم يكن موجودا قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي. ذلك أن وقائع التاريخ تؤكد على أن الإنتاج السلعي كان موجودا في تشكيلات النظم الاقتصادية الاجتماعية السابقة على نمط الإنتاج الرأسمالي. ففي نمط الإنتاج العبودي ونمط الإنتاج الإقطاعي، كان الإنتاج السلعي موجودا بدرجات متفاوتة. لكنه لم يكن يلعب الدور القيادي في النشاط الاقتصادي. فقد كان الاقتصاد السائد في هذه التشكيلات هو الاقتصاد الطبيعي natural economy الذي كان يتكون من وحدات اقتصادية متماثلة، يقوم كل منها بإنتاج ما يلزمه. وكان الشطر الأعظم من الإنتاج يستهلك في مواقع إنتاجه. أما الجزء الأقل من الإنتاج فكان يعرض في الأسواق بغرض التبادل. وكان الإنتاج السلعي في هذه التشكيلات بسيطا، ويقوم على أساس العمل الفردي والعائلي للمنتجين، الذين كانوا يتملكون أدوات الإنتاج. فلم يكن هناك انفصال بين العمل والملكية، لأن العمل كان يتم في إطار الأسرة أو العائلة الواحدة. ومن الثابت أيضا، أن الهدف من الإنتاج السلعي قي التشكيلات الاجتماعية للإنتاج التي سبقت ظهور الرأسمالية لم يكن هو الحصول على أكبر قدر من الربح، وإنما كان بالدرجة الأولى هو الوفاء بالحاجات الضرورية للمنتج الحرفي وأسرته. وكان الفائض الاقتصادي الذي يتمخض عن عمليات الإنتاج لا يتجه إلى التراكم، أي إلى التوسع في أدوات الإنتاج، وإنما كان يستهلك في المناسبات المختلفة. وفي ظل الاقتصاد الطبيعي الذي ساد

هذه التشكيلات لم تكن النقود تلعب دورا يعتد به في النشاط الاقتصادي، حيث أن الشطر الأعظم من عمليات التبادل كان يتم في إطار المقايضة، أي مواجهة سلعة بسلعة، أو بسلع أخرى. ومع ذلك نلاحظ أنه حتى في ظل الاقتصاد الطبيعي كانت العلاقات التجارية بين مختلف مناطق العالم تسوى من خلال النقود السلعية، وبالذات المعادن النفيسة.

نقطة البداية-الدور العالمي للذهب الإسلامي في التجارة الدولية للعصور الوسطى:

ومن المفيد لنا في البداية أن نقف قليلا أمام حركة التجادل الدولي التي كانت موجودة في العصور الوسطى، وهي العصور التي سادت فيها أنماط إنتاجية سبقت الرأسمالية في كل أنحاء العالم، وأن نحيط بالخصائص التي اتسمت بها هذه الحركة وبكيفية تسوية المعاملات فيها، وخصوصا تلك المعاملات التي نشأت بين أوروبا وبلاد الشرق. وهنا نلحظ، أن وقائع التاريخ الاقتصادي تدل على أن الدول الأوروبية في العصور الوسطى،التي كان يخيم عليها ظلام الإقطاع، قد أقامت علاقات تجارية قوية مع العالم الإسلامي من خلال ازدهار التجارة في البحر المتوسط. وهي التجارة التي كان يسيطر عليها العرب خلال تلك الفترة بسبب ما تهيأ لهم من اكتفاء ذاتي، وتنوع كبير في منتجاتهم الزراعية والحرفية، وبسبب العلاقات التجارية القوية التي كنت تربطهم بالدول الإفريقية وبعض مناطق آسيا (الهند والصين وإندونيسيا...) نتيجة لتطور الملاحة العربية وسيطرتهم على أعالي البحار.

فخلال العصور الوسطى، تميز العالم الإسلامي بوفرة لا بأس بها في الإنتاج الزراعي نظرا لازدهار الزراعة في وديان دجلة والفرات والنيل وفي منطقة الهلال الخصيب وواحات شمال إفريقية(1). ورافق ذلك تطور فنون الملاحة العربية، حيث كانت السفن تنطلق من منطقة الخليج العربي إلى السواحل الإفريقية وإلى جزر القمر ومدغشقر، وهي محملة بالمنتجات العربية الزراعية والحرفية (كالأقمشة والسجاجيد). وقد أقام التجار العرب محطات تجارية لهم داخل بعض المناطق الأفريقية، وازدهرت نتيجة لذلك بعض المدن، مثل ممباسا ومقديشيو وبراوة وزنجبار. «وكانوا يحملون في

طريق عودتهم الرقيق الأسود والعاج والعنبر والريش والمنتجات الإستوائية (2)». ومن سواحل الخليج العربي كانت تنطلق أيضا السفن العربية المتجه إلى الهند والصين وأندونيسيا وسيلان لتعود وهي محملة بالمنسوجات الحريرية والتوابل والكافور والمسك والبخور.. (3)

وتشير أبحاث موريس لومبار (4)، إلى أن هذه التجارة الضخمة التي انغمس فيها العالم الإسلامي مع البلاد الافريقية وبلاد آسيا والشرق الأقصى كانت تستند في الواقع على ما كان يملكه العالم الإسلامي من كميات هائلة من الذهب، حيث كان التعامل يتم بالنقود الذهبية. وقد امتلك العالم الإسلامي هذه الكميات الهائلة من الذهب من عمليات الفتح الإسلامي والاستيلاء على الذهب المتراكم في البلاد التي فتحها المسلمون (ذهب مصر وسوريا وفارس)، وحسن استخدامهم لمناجم الذهب في آسيا وافريقية، فضلا عن التدفق المستمر لذهب السودان الذي كان يأتي عبر الصحراء الكبرى بعد امتداد السيادة الإسلامية على شمال أفريقيا. وهذا هو الذي يفسر لنا، سر انتشار الدينار الإسلامي «المنقوش» داخل افريقية ومدغشقر والهند. ويقول لومبار في هذا الخصوص: «لم يكن النقد المتداول في كافة أرجاء العالم الإسلامي لينحصر كله فيها، إذ تسرب منه جانب كبير، وانتشر في المناطق الاقتصادية المجاورة.. وكان هذا الصادر من المعادن النفيسة، في صورة النقود، قوة كبيرة للتجارة الإسلامية، إذ أنتشر عن طريقه سلطان المراكز الكبرى، كبغداد وفسطاط القاهرة وقرطبة وبالرمو. ولكنه احدث كذلك تغيرات عميقة في الخريطة العامة لمناطق التيارات النقدية. وهنا يبدأ ما يمكن أن يسمى بالدور العالمي للذهب الإسلامي». (5).

ومهما يكن من أمر، فإن جانبا كبيرا من المنتجات الافريقية والآسيوية التي كان يجلبها التجار العرب كان يذهب إلى البلاد الأوروبية. وكانت هناك ثلاثة طرق تسير منها قوافل التجارة إلى تلك البلاد. أولها هو الطريق الذي ينساب من الأسواق الكبرى في إيران والعراق وإرمينيا ويتجه إلى بحر قزوين والأنهار الروسية، ثم ينحرف بعد ذلك إلى الغرب الجرماني عن طريق بولندا وبحر الشمال. والثاني هو انتقال السلع إلى مصر، وعن طريق برزخ السويس كانت تصل إلى البحر المتوسط ثم لدول أوروبا. وطريق ثالث كان يتجه إلى شمال أفريقية وصقلية والأندلس، ثم إلى إيطاليا وشمال

إسبانيا وجنوب فرنسا وإلى ضفاف الراين. (6)

ويمكن القول: إن الذهب الذي كان يتسرب من العالم الإسلامي لتمويل شراء الواردات من البلاد الإفريقية والآسيوية كان يعوض من خلال الذهب الذي كانت تدفعه أوروبا لتمويل مشترواتها من العالم الإسلامي. وتدل وقائع التاريخ، على أنه حتى القرن العاشر، كان الميزان التجاري للعالم الإسلامي يحقق فائضا في مواجهة أوروبا، التي لم تكن تملك ما تقايض به منتجات الشرق، حتى ذلك التاريخ سوى تصدير الذهب والرقيق من الصقالبة أو السلاف وفراء الغابات والأسلحة والقصدير. كما أن بلاد الشرق والعالم الإسلامي قد استطاعت أن تسترد، من خلال تلك التجارة، الذهب الذي كان قد سلبه منها الرومان من قبل.

ويقول موريس لومبار: «إن التجارة التي كان يقوم بها تجار الشرق أو السوريون في الغرب الخاضع للبرابرة لم تكن إلا تجارة استيراد. فكانوا يجلبون السلع الشرقية الغالية من الأقمشة والتوابل أو غيرها من أدوات الترف ويأخذون الذهب مقابلها. وفي الواقع لا تستطيع البلاد الغربية أن تقدم للمراكز القائمة في شرق البحر المتوسط شيئا آخر غير الذهب. فليس لديها سلع غالية أو منتجات خاصة اشتهرت بها، أو كميات ضخمة من المنتجات التي يكثر استهلاكها. فهي مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب، أو على الأقل حتى تحين اللحظة التي لا تدر فيها العملية ربحا كافيا مضمونا. وقد حانت هذه اللحظة في القرن السابع، إذ أخذت كميات الذهب المخزون التي احتفظ بها الغرب تقل تدريجيا لانعدام أي منتجات للتبادل تصلح لتعديل الميزان التجاري دائم العجز، وانعدام مناجم الذهب التي يمكن أن تغذي باستمرار التيار النقدي الذي يجري إلى الشرق... (7)». وهكذا تسرب الذهب من بلاد أوروبا دون وجود أي مصادر لتعويضه.. ومع قلة الذهب وانعدامه، قلت تجارة الواردات، وضعفت التجارة مع بلاد الشرق. وأصبح التعامل النقدي في أوروبا يتم بالفضة.. وتشكل تلك الحقائق ما عرف في الدراسات التاريخية الاقتصادية «بمشكلة الذهب في العصر الوسيط». وهي المشكلة التي حللها وشرح نتائجها العلامة الشهير مارك بلوك (8).

وهكذا يمكن القول، إنه في حين أن دول القارة الأوروبية، إبان العصور

الوسطى، كانت تعيش في المرحلة الإقطاعية بكل سماتها وركودها وانبهارها بمنتجات الشرق ورغبتها في الحصول عليها، وفي الوقت الذي لم تكن تملك ما تبادل به هذه المنتجات سوى الذهب، كانت بلاد الشرق، وبالذات العالم الإسلامي، تعيش ما يمكن أن نسميه بالمرحلة الميركانتيلية المبكرة. حيث كانت التجارة تحتل مكانا هاما في النشاط الاقتصادي، وكان الشطر الأكبر من ذهب العالم يتركز فيها بفضل ما تهيأ لها من فائض اقتصادي كبير، ومن سيطرة على أعالي البحار، ومن أرباح ضخمة من التجارة مع البلاد الإفريقية والآسيوية والأوروبية.

على انه خلال الفترة ما بين القرن الحادي عشر والقرن الرابع عشر تتغير موازين القوى. إذ يدخل النظام الإقطاعي في أوروبا مرحلة التفسخ والانحلال، ممهدا بذلك الطريق لظهور الرأسمالية التجارية والتفوق الأوروبي في أعالي البحار. وخلال نفس هذه الفترة يشهد العالم الإسلامي مرحلة تدهور واضحة. ففيها تحدث سلسلة الحروب الصليبية (1096-1199)، وفيها تسقط بغداد على يد المغول وبذلك تطوى صفحة هامة ورئيسة في التاريخ العربي وتاريخ الحضارة الإسلامية، وبعدها تدخل المنطقة في مرحلة تدهور مظلمة (9) وخلال تلك الفترة، تبدأ المحاولات الأوروبية الأولى للوصول إلى الشرق والسيطرة على مسارات التجارة والبحث عن الذهب، وتنتهي، نتيجة لذلك، عصور السيطرة العربية البحرية، ويفقد العرب التحكم في الطرق التجارية التي كانت تدر عليهم أرباحا طائلة. وخلال نفس هذه الفترة أيضا، يبدأ الذهب العربي الإسلامي ينساب رويدا رويدا إلى أوروبا، بعد أن تزايد تصدير الرقيق والفراء والأخشاب والأسلحة إلى البلاد العربية الإسلامية التي كانت تدفع بالذهب. وكان من نتائج ذلك أن عاد الدرهم الإسلامي المسمى «بالمنقوش» ليدخل نطاق التداول النقدي في أوروبا الشرقية وحل مكان الدرهم الفارسي الفضي، وأصبحت الأسعار تقدر به في إيطاليا وشمال إسبانيا وإنجلترا وألمانيا. ونتيجة لكثرة تدفق الذهب النقدي الإسلامي على دول أوروبا فقد انخفضت قيمة الذهب التجارية بالنسبة للفضة (10). وكل ذلك قد أدى إلى إعادة الانتعاش التجاري والاقتصادي في دول القارة الأوروبية. أما في بلاد الشرق والعالم الإسلامي، فقد أصبح ينظر إلى الذهب والمعادن النفيسة على أنها رموز للجاه والثروة

والتفوق، وبدأ الجزء الأكبر من تلك المعادن يتحول إلى مجوهرات وأوسمة وتحف فنية نادرة. ولهذا لم يتحول الذهب والمعادن النفيسة إلى رأسمال تجاري، كما هو الحال في أوروبا في المرحلة الميركانتيلية فيما بعد.

ومع ذلك، لم يضعف الاقتصاد الإسلامي بخروج الذهب منه إلى دول القارة الأوروبية وبتعقيمة في الاكتناز، وذلك بسبب احتفاظ المسلمين بالإشراف على مصادر الذهب الجديد، وبالذات ذهب السودان ويشير كثير من المصادر إلى أن ذهب السودان ظل يتدفق إلى البلاد العربية الإسلامية حتى القرنين الثاني عشر والثالث عشر في عصر المرابطين والموحدين (11).. وكان يشكل أساس الرخاء في بلاد البحر المتوسط وشمال افريقية. إلا أن ذهب السودان بدأ ينقطع عن المجيء «بسبب حادث بسيط لم يثر اهتمام المؤرخين، وهو وصول البرتغاليين في عام 1460 إلى مشارف خليج غينيا مما مهد لهم كشف الخليج وجزره وإنشاء المحطات التجارية، ومقايضتهم على ذهب السودان بالسلع الأوروبية والأفريقية المختلفة، فاتجه معظم ذهب السودان إلى المحيط الأطلسي بدلا من البحر الأبيض المتوسط. فكان ذلك أشبه بظاهرة الاستيلاء النهري، وحصل البرتغاليون على الذهب الذي مكنهم، فيما بعد، من الحصول على التوابل من الشرق مباشرة بعد إتمام كشوفهم حول أفريقية ووصولهم إلى آسيا (12).» وقد أثر ذلك على دول شمال أفريقية وسلاطين مصر ومدن جنوب إيطاليا أيما تأثير. ومنذ ذلك الوقت يبدأ عصر جديد، هو عصر الكشوف الجغرافية الذي اتسم بالقرصنة والنهب وعمليات القتل والإبادة في البلاد المكتشفة والمقهورة، ممهدا بذلك السبيل لبدء المرحلة الميركانتيلية وتكوين السوق العالمية وظهور الإمبراطوريات الكولونيالية.

الكشوف الجغرافية ودورها في نهب الذهب والموارد من أفريقية والعالم الجديد:

بالرغم من الضعف الذي انتاب العالم الإسلامي بعد سقوط بغداد، وتعرضه للحروب الصليبية، وخروج الذهب منه، إلا أن مسارات التجارة الدولية، وبالذات في المحيط الهندي ظلت خاضعة لسيطرته. وكانت موانئ بحر الخزر والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط هي أهم مراكز الالتقاء

والاتصالات للمبادلات التجارية للسلع القادمة من الشرق، وبالذات التوابل التي زاد طلب الأوروبيين عليها بشكل واضح. وكانت أهم منطقة للتجارة العالمية في ذلك الوقت هي منطقة البحر الأبيض المتوسط التي كانت تعج بحركات السفن ورحلات التجار. ولهذا فقد تمتعت الإسكندرية وعكا وطرابلس وإنطاكية وكريت وقبرص وجنوه والبندقية بمكانة هامة باعتبارها مراكز الاتصال بين الشرق والغرب. من هنا فقد قامت بين هذه المدن علاقات تجارية ونقدية وثيقة. وكان تجار جنوه والبندقية يحتكرون تجارة المنتجات الشرقية، وبالذات التوابل، داخل القارة الأوروبية، وحققوا نتيجة لذلك أرباحا طائلة، وهو الأمر الذي كان مزعجا لتجار المدن التجارية الأخرى، وعلى الأخص في البرتغال وأسبانيا وهولندا وإنجلترا. على أن المكوس المرتفعة على التجارة العابرة في العالم الإسلامي كانت أمرا يضايق التجار الباحثين عن المزيد من الأرباح والثروة. كما أنه بعد الهجمات البربرية التي اجتاح بها جنكيز خان بلاد الشرق، وكذلك هجمات تيمورلنك، أصبحت الطرق البرية التجارية محفوفة بالمخاطر وغير مأمونة في الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تشهد أفولها في ذلك الوقت. ولا يجوز أن ننسى أن الأرباح الخيالية التي حققها بعض التجار-وبالذات الإيطاليين-من معاملاتهم مع تجارة الشرق ظلت أمرا يلهب خيال المغامرين والباحثين عن الثروة في أوروبا. من هنا جاء التفكير في محاولة اكتشاف طرق تجارية بديلة، والاتصال بالشرق الأقصى مباشرة، للتخلص مما كان يفرضه التجار العرب المسلمين من أسعار مرتفعة «يصل الربح فيها إلى ثلثمائة في المائة» (13).

وتجدر الإشارة، بأنه بجانب هذه الأوضاع والتطورات التي اتسمت بها حركة التجارة بين الشرق والغرب، نجد أنه خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر بدأت بعض التحولات الجذرية تأخذ مجراها في بعض المناطق بأوروبا، ممهدة بذلك السبيل لظهور مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية.

ففي تلك الفترة ظهر ما يسمى «بأزمة الثروة الإقطاعية» على حد تعبير المؤرخ الشهير مارك بلوك، والتي تمثلت في زيادة التناقضات الداخلية لبنية النمط الإقطاعي، وفي تفتيت الجماعات القروية، وانخفاض عدد سكان الريف، وتزايد حاجة الأمراء والنبلاء والإقطاعيين للنقود، لشراء

المزيد من السلع الترفيهية والمنتجات الحرفية ولتمويل الحروب. وهذه الأزمة هي التي أجبرت رجال الإقطاع على تحرير أقنان الأرض، وتحويل الريع من شكله العيني (السخرة أو التسليم الإجباري لفائض الإنتاج) إلى شكله النقدي. وهكذا «أدى التطور المتسارع لاقتصاد التبادل أو الاقتصاد النقدي خلال الفترة المتأخرة من العصور الوسطى إلى خراب الجزء الأكبر من النبلاء الإقطاعيين الذين كانت قاعدتهم تتمثل في الاقتصاد الطبيعي التقليدي (14)» وواكب ذلك ضعف سلطة رجال الإقطاع والكنيسة أمام الدور المتعاظم الذي أصبح يلعبه التجار الذين ظلوا يستقطبون في أيديهم المزيد من المال والثروة. أضف إلى ذلك، أنه مع نمو التجارة وزيادة العلاقات النقدية السلعية، برزت ظاهرة إقراض المال مقابل الفائدة، وهي الظاهرة التي كانت تحاربها الكنيسة إبان العصور الوسطى باعتبارها أمرا منافيا للدين المسيحي. وتولى التجار والصيارفة اليهود، في بادئ الأمر، عمليات الاتجار في النقود لمواجهة ظاهرة «التعطش للنقود». وعلى المستوى التكنولوجي حدثت تطورات هامة في أدوات الإنتاج المستخدمة في الإنتاج السلعي الحرفي، فتحسنت صناعة المعادن وصناعة بناء السفن، والأسلحة والبارود، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار واكتشفت البوصلة، وزادت المعارف عن الطرق المائية.

فكل هذه التحولات التي ظهرت في القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر على مستوى أحوال التجارة الدولية، وعلى مستوى الأحوال الداخلية لدول القارة الأوروبية، هي التي ستعجل ببعض الدول الأوروبية لتدشين عصر الكشوف الجغرافية، الذي كان وبالا على الدول الافريقية والآسيوية والاميريكية.

ففي ضوء هذه التحولات والأوضاع انطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهي تحمل جحافل التجار والقراصنة والملاحين لكي تفك الحصار التجاري الذي كانت تفرضه الإمبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى، ومن أجل البحث عن الذهب والوصول إلى منابع إنتاجه. وتمكن عدد منهم من ارتياد طرق بحرية جديدة،غير مألوفة، والتعرف على عالم جديد لم يكتشف بعد، معلنين بذلك بدء مرحلة التوسع الكولونيالي وكانت البرتغال أول دولة تدشن هذه المرحلة.

بعد فشل محاولات الأمير هنري الملاح في الدورات حول إفريقية،

وهزيمته في طنجة، ها هو فاسكودي جاما، الملاح البرتغالي، يتمكن عام 1498 من الدوران حول القارة الإفريقية، ووصل إلى طريق رأس الرجاء الصالح، تم استمر في الإبحار إلى أن وصل إلى مدينة ماليندي (تنزانيا) على الساحل الشرقي لإفريقية، وحرص على تثبيت حكم البرتغاليين فيها، وأجبر سكانها على دفع الجزية. ثم واصل رحلته بمساعدة بحار عربي شهير، هو أحمد بن ماجد (15) متجها إلى شبه القارة الهندية، فوصل إلى ساحل الملبار والى مدينة كاليكوت في 27 مايو 1498، وهي المدينة التي كانت تتركز فيها تجارة التوابل. ولاحظ أن سكانها يتعاملون بالنقود الذهبية وتوجد بها أسواق على درجة عالية من التطور وحسن التعامل وخلال الرحلات التي تمكن من خلالها البرتغاليون الوصول إلى الهند، حرصوا على فرض سيطرتهم على المناطق التي وطئت أقدامهم فيها على السواحل الغربية والشرقية لإفريقية. وتقول بعض المصادر: «إن البرتغاليون فرضوا على الأفارقة احتكارا حرمهم من البيع والشراء إلا معهم وبالشروط التي يفرضونها عليهم (16)». وخلال تلك الرحلات، دخل البرتغاليون معارك دامية وحروب طاحنة مع العرب والمسلمين الذين كانوا يتواجدون في شرق إفريقية وتربطهم بحكامها علاقات تجارية وطيدة، فضلا عن إماراتهم الإسلامية، «بحيث يمكن القول، إن حروبا صليبية أخرى قد انتقلت إلى هذه المنطقة من العالم في القرن السادس عشر، وشملت المنطقة ما بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وانتقلت معها جميع الفظائع التي تميزت بها تلك الحروب، بالإضافة إلى شراسة البرتغاليين وقسوتهم (17)».
ورغم أن إفريقية لم تكن، في البداية هدفا عند البرتغاليين (18)، وإنما كانت وسيلتهم للدوران حول إفريقية للوصول إلى احتكار التجارة مع الهند والشرق الأقصى، إلا أن حجم المغانم التي حصدوها كان كبيرا، وكان يغريهم على ترسيخ سيطرتهم على سواحلها، فأقاموا بها بعض المحطات التجارية والمستعمرات والحصون والقلاع المسلحة بهدف حماية مخازنهم التجارية، وتأمين سيطرتهم على الطرق البحرية. ورغم أنهم في البداية قد اكتفوا بالبقاء في بعض المناطق الساحلية الإفريقية، إلا أنه رغبة منهم في البحث عن منابع الذهب، الذي طال انتظارهم له على السواحل، والذي كان مطلوبا لتمويل شراء التوابل من الهند، ورغبة منهم في توسيع صيد الرقيق الإفريقي

وشحنه لدول أوروبا والعالم الجديد، فإنهم بدأوا يتوغلون داخل إفريقية والاستيلاء على مناطق واسعة فيها، وتكوين إمبراطوريتهم الكولونيالية.

وسرعان ما دخل الإسبان ساحة التنافس على المغانم الجديدة. فها هو كريستوفركولومبس، الملاح الشهير، يبحر بثلاث سفن، حصل عليها من الملوك الكاثوليك، محاولا الذهاب إلى الهند عن طريق الغرب، لكنه يصل إلى شواطئ أمريكا (العالم الجديد)، (19) ودشن بذلك عصر الهجرة الأوروبية الواسعة إلى تلك الأراضي البكر التي كانت تقطنها قبائل وشعوب مسالمة في ظل حضارات عريقة متقدمة، أقاموها عبر آلاف السنين. ووجد الإسبان في تلك الأراضي، وخصوصا في المكسيك وبيرو والأراضي المحيطة بهما، موارد هائلة، زراعية ومنجمية، ومن الأنواع التي كانت تتعطش لها القارة الأوروبية، كالقطن والدخان والذهب والفضة.. الخ. ولهذا حرصوا على ترسيخ أقدامهم فيها وإحكام سيطرتهم عليها، فأقاموا مملكة «إمبراطورية» واسعة تخضع لإرادتهم ونهبهم، بعد أن قاتلوا شعوب تلك البلاد وأبادوا الكثير منهم بسبب تفوقهم في الأسلحة والبارود.

على أن التنافس بين البرتغاليين والإسبان قد ازداد ضراوة، واحتدم الصراع بينهم على المناطق المكتشفة. وكان لابد، لتنظيم عمليات النهب والسيطرة من وصولهم إلى اتفاق. وجاء هذا الاتفاق والتفاهم في الاتفاقية المسماة باتفاقية ترويسلهاوس في يونيو عام 1494، «التي حددت خطا وهميا يقع للغرب من جزر فردى بنحو 370 فرسخا وجعلته حدا فاصلا بين ممتلكات الإسبان وممتلكات البرتغال. وقد بارك البابا إسكندر الثالث هذه الاتفاقية التي وضعت حدا للخصام بين الطرفين وجعلتهما يركزان جهودهما، كل منهما في اتجاه لا يمكن أن يصطدم بالآخر (20)». ونتيجة لتلك أخذ البرتغاليون يتوغلون في الشرق، حتى أنهم وصلوا إلى الصين واليابان. وظلت السفن البرتغالية تحارب، بكل شراسة، كل من يغامر بالدخول في المحيط الهندي، الذي أصبح برتغاليا (21). أما الإسبان فقد اتجهوا نحو الغرب، نحو العالم الجديد البكر.

هكذا تم أول تقسيم للمستعمرات بين الدول الأوروبية المتصارعة على التجارة والثروة. ولنحاول الآن أن نروي قصة هذا الصراع الدموي والأليم الذي نهبت في ضوئه موارد القارة الإفريقية والعالم الجديد، والتطورات

التي لحقت بهذا الصراع.

فيما يتعلق بالمناطق والبلاد التي هيمن عليها البرتغاليون، فقد خضعت لعمليات سلب ونهب لا رحمة فيها، وبالذات في إفريقية. وفي بادئ الأمر، لم يكن البرتغاليون الذين جاءوا إلى الساحل الغربي لإفريقية بحاجة إلى استخدام القوة والعنف، فقد وجدوا في تلك المناطق شعوبا مسالمة، عاملتهم كضيوف. ويقول جون هنري كلارك: «كانت المشكلة الأساسية لدى الإفريقيين عند اتصالهم بالأوروبيين في تلك الفترة هي سذاجتهم. فهم لم يتعاملوا مع هذا النوع من الناس من قبل. لقد نشأوا في مجتمع موارده الطبيعية فيه سخية، تمدهم بما يكفيهم من طعام وارض وكل ما يحتاجونه من أشياء أساسية ليعيشوا عيشة راضية. ولذلك كانت المجتمعات الإفريقية يومئذ يسودها الشرف والالتزام الأخلاقي. فالأرض لا تباع ولا تشترى، ولم يكن هناك صراع على ملكية الأرض التي كانت ملكا للجميع. ولما كان الأوروبي قد جاء من مجتمع فيه الطبيعة قاسية، مما تتطلب الصراع مع الآخرين من أجل الطعام والأرض والنساء، فقد اكتسب طبيعة هذا الصراع، الأمر الذي لم يستطع الإفريقي أن يجاريه فيه (22)».

وإذا شئنا الآن أن نحدد حجم المغانم التي نجمت عن الغزو البرتغالي للمناطق الإفريقية التي هيمنوا عليها، فيمكن رصد الحقائق التالية، التي تحققت عبر عمليات الغش والخداع والسلب والنهب والعنف الذي لا رحمة فيه:

* فهناك أولا الذهب الذي كان ينتج في كثير من المناطق الإفريقية، وبالذات ذهب السودان، والذي كانوا في احتياج له لتمويل مشترواتهم من منتجات الشرق الأقصى. فقد سيطروا على الطرق التي كانت تنقل الذهب إلى شمال إفريقية، واستطاعوا بذلك أن يحولوا هذه الطرق إلى الساحل الغربي لإفريقية، مما كان له أكبر الأثر في تدهور المدن التجارية في شمال إفريقية والبحر الأبيض المتوسط وتقليص كميات الذهب التي كان يحصل عليها العرب والمسلمون. وكان حصن «المينا» الموجود في غانا مركزا لتجميع كميات الذهب المنهوبة. بل إنه «بسبب الأرباح الطائلة التي جناها البرتغاليون، أطلق على ذلك الإقليم اسم (ساحل الذهب) (23)».

* وهناك ثانيا، المحاصيل الاستوائية مرتفعة القيمة، كالعاج والريش

والمحاصيل الزيتية التي حولوا كميات هائلة منها للقارة الأوروبية وباعوها بأسعار مرتفعة. والحق، أنه لم يكن لدى البرتغاليين ما يقايضون به هذه المحاصيل سوى بعض السلع التافهة، كالخمور والزجاج وبعض الأسلحة القديمة والبارود... ويضاف إلى ذلك تجارة التوابل التي جلبوها من الهند وبلاد الشرق الأقصى وحققوا من ورائها أرباحا خيالية. فطبقا لبعض المصادر يقال «إن فاسكودي جاما قد عاد إلى لشبونة عام 1499 ومعه حمولة من البضائع قيمتها أكثر من ستين ضعفا من تكاليف البعثة (24)». وعموما فقد كان طابع الغش والخداع والنهب للبلاد التي تعامل معها البرتغاليون أكبر من طابع الاتجار معها.

* على أن أضخم المغانم التي حققها المستعمرون البرتغال من إفريقية هي تلك الأرباح الضخمة والخيالية التي حققوها من تجارة الرقيق، حيث كالوا أول المتجرين بهذه التجارة الحقيرة منذ عام 1442. بل إن الأرباح التي حققوها من وراء هذه التجارة كانت تفوق بكثير الأرباح التي تحققت من نهب الذهب وتجارة التوابل والسلع الشرقية. ومن هنا، فقد ألقى البرتغاليون بكل ثقلهم في هذا الميدان، وخصوصا بعد تزايد الطلب على الأيدي العاملة في أوروبا والعالم الجديد. وكانت مصادر اقتناص الرقيق هي أنجولا والكونغو وغينيا وغانا وموزمبيق (25). وقد مارس البرتغاليون أفظع وأقسى وسائل العنف في اقتناص العبيد وبيعهم بعد إيداعهم في الحصون والقلاع التجارية إلى أن يتم شحنهم بالسفن إلى دول العالم الجديد (أمريكا) أو إلى أوروبا (26). ومن الثابت تاريخيا أن الأرباح الضخمة التي حققها البرتغاليون من هذه التجارة قد أسالت لعاب رأس المال التجاري في الكثير من دول القارة الأوروبية، إذ سرعان ما دخل الأسبان والهولنديون والإنجليز والفرنسيون. وتأسست لذلك شركات تتخصص في هذه التجارة، مثل شركة جزر الهند الغربية الهولندية (التي تأسست عام 1621) وشركة السنغال الفرنسية في غرب إفريقية (27). من هنا ما اصدق كلمات بعض المؤرخين حينما لاحظوا. «لقد كانت تجارة الرقيق أول استثمار دولي لرأس المال على نطاق واسع. وقد أثرى كثير من الأوروبيين نتيجة استثمار أموالهم في شراء السفن لنقل العبيد والسلع الافريقية (28). وتذكر بعض المراجع أن الإفراغ البشري الذي حدث لإفريقية خلال هذه الفترة كان يقدر بعدد يتراوح ما بين 60

و100 مليون مواطن إفريقي (29).

ومهما يكن من أمر، فإن المغانم الضخمة التي تحققت من حركة الكشوف الجغرافية والتوسع الكولونيالي، كانت سببا في أن يشتد الصراع بين الدول الأوروبية المتنافسة للوصول إلى ثروات البلاد المكتشفة ونهب خيراتها. كما استمرت عمليات القرصنة في أعلي البحار للاستيلاء على المغانم المنهوبة من قبل المكتشفين والتجار المغامرين. وفي هذا السياق يشير المؤرخ Clive Day: إلى «أن الجائزة أو المغنم في التجارة البعيدة لم يحظ بها أفضل المنتجين والتجار، بل أفضل المقاتلين. فلا الحجم ولا الموارد هما اللذان كانا يحددان مسألة النجاح، وإنما المقدرة على التنظيم والاستعداد للمجازفة خلال المنازعات» (30).

وإذا عدنا الآن إلى العالم الجديد، الذي اكتشفه كريستوفر كولومبس في عام 1492، فسوف نجد أن الأمور فيه كانت تجري على نحومشابه لعمليات السرقة والنهب والغش والخداع والإبادة الجماعية للسكان التي زاولها الأوربيون في إفريقية، وإن كانت هناك فروق حتمتها الطبيعة والظروف البشرية في هذا العالم. فعندما وطئت أقدام الأسبان في هذه الأراضي المكتشفة، وجدوا بها حضارات عريقة ومجتمعات مستقرة وتطورا تكنولوجيا ملموسا وشعوبا مسالمة تعيش في وئام في حالة سابقة على الرأسمالية. ولم يكن القادمون الجدد قد عقدوا العزم في البداية على البقاء في تلك الأراضي، وإنما جمع أكبر قدر ممكن من الثروة والعودة بها إلى بلادهم. كان أهم ما يبحثون عنه هو المعادن النفيسة، الذهب والفضة ولاحظوا أن المعابد التي أقامها الهنود الحمر-وهم السكان الأصليون لهذه الأراضي- تزخر بكميات هائلة من التحف المصنوعة من الذهب والفضة، مما يدل على أن هناك مناجم لها في هذه الأراضي. ولهذا حرصوا على الوصول إليها في البيرو والمكسيك ونيوجرانادا والبرازيل. وانغمسوا في عمليات سلب ونهب لا رحمة فيها، فنهبوا المعابد وجردوها من تلك المعادن، وأجبروا السكان بالقهر على العمل الإجباري في منابع إنتاج الذهب والفضة. ولم يواجهوا مقاومة تستحق الذكر من الشعوب المسالمة القاطنة وتلك الأراضي. وكانت عمليات السلب والنهب للمعادن النفيسة تجري على قدم وساق، وبسرعة فائقة، حيث تم اكتشاف منابع جديدة، وتم تشديد استغلال العنصر

البشري المحلي في تلك المنابع. كانت سرقة الذهب والفضة، بأي شكل أو طريقه، بمثابة هستيريا، طبعت سلوك الأوروبي في تلك الآونة. واستطاع القادمون الجدد أن يحققوا حلم الذهب وتكوين الثروات العظيمة. وأقاموا المستعمرات والحصون والقلاع المسلحة التي تحمي المسروقات التي نهبوها. وفي نشوة تحقيق هذا الحلم، كتب كريستوفر كولومبس في رسالة بعث بها من جاميكا عام1503 يقول: «إن الذهب شئ ساحر.. ومن يملكه فقد امتلك كل ما يرغب فيه.. بل يستطيع المرء بالذهب إدخال الأرواح الجنة (31)».

وسرعان ما تبين للقادمين أن تلك الأراضي الجديدة المكتشفة لا تزخر بالمعادن النفيسة فحسب، وإنما توجد بها زراعة هامة، كالدخان والقطن والسكر والكثير من المواد الأولية التي كانت دول القارة الأوروبية تتعطش لها. وكانت تلك المحاصيل الزراعية تنتج في إطار مجتمعات الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان، فلم يكن الهدف من إنتاجها هو البيع، وإنما استخدامها في إشباع الحاجات المحلية للمنتجين. وقد عقد الأوروبيون العزم على البقاء للاشتغال بإنتاج هذه المحاصيل.. وكانت ظروف المناخ (على عكس الحال في إفريقية) والبيئة والتنظيمات الاجتماعية القائمة، البدائية والقبلية، مشجعة لهم على البقاء. فراحوا يشيدون ما يمكن أن نسميه بنمط الإنتاج الكولونيالي، وهو النمط الذي قام على إجبار السكان المحليين بالتخلي عن نشاطهم الاقتصادي التقليدي الذي كان يحقق الاكتفاء الذاتي لهم، ليجبروا على العمل في المزارع الواسعة المتخصصة من الآن فصاعدا في إنتاج محاصيل معينة كالقطن والتبغ والكاكاو والسكر والبن.. الخ، لتصديرها للقارة الأوروبية. وكانت السخرة والعمل الإجباري مصدرا آخر لعمليات النهب. لكن حدود النهب آنذاك كانت مشروطة بحدود الناتج والإنتاجية «فطالما بقيت الإنتاجية راكدة إلى حد ما ولم تنتج معظم الشعوب إلا ما يكاد يسد حاجتها، فلا يمكن أن يكون ثمة ازدياد في الفائض الذي يمكن سرقته (32)». وكانت أهم العوامل التي أعاقت ذلك هي ندرة السكان والأيدي العاملة، وخصوصا بعد عمليات الإبادة الجماعية التي مارسها الغزاة لشعوب تلك المناطق في غمار عمليات النهب والسلب التي حدثت للمعابد ومناجم إنتاج الذهب والفضة. وقد «أبدى أهل البلاد استعدادا ضعيفا للقيام بالعمل المطلوب، أو تبين أنهم لا يصلحون له، فقتلهم المستعمرون أو طردوهم

(33)». وقد بذل الأوروبيون جهودا كبيرة في سد نقص الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال المزارع الواسعة من خلال استرقاق البيض من المجرمين بدول أوروبا. لكن الأعداد التي توافرت لهم كانت ضئيلة. وكان الحل لتلك المعضلة هو استيراد الرقيق من إفريقية. وفي عام 1619 قدمت إلى فرجينيا أول سفينة تحمل أول أفواج الرقيق القادمين من القارة الافريقية (34). وتدفقت بعد ذلك أنهار غزيرة من العبيد الأفارقة الذين تولى استيرادهم البرتغاليون والهولنديون والأسبان والإنجليز والفرنسيون. وكانوا يباعون في الأسواق التي اشتهرت بتلك التجارة على موانئ القارة الأمريكية. وطبقا لبعض التقديرات «كانت المرأة تساوي أربعة ليترات من حب العرعر، وستة قضبان من الحديد، وبندقيتين صغيرتين، وبرميلا من البارود، وعقدين من اللؤلؤ. أما الرجل فيساوي ثماني بنادق وقنينة مضلعة بالخيزران، وصندوقا من الكحول، وثماني وعشرين قطعة من الجوخ (35)». واستمر نزع سكان القارة الأفريقية بعد رواج تجارة النخاسة، وترحيلهم للعمل كعبيد في مزارع المستوطنين الأوروبيين في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية. وتقدر بعض المصادر، أنه «في قرون ثلاثة قدمت إفريقية عشرين مليونا من البشر إلى أمريكا» (36). وسوف يشكل هؤلاء العبيد، مع السكان الأصليين (الهنود الحمر) بالإضافة إلى الأوروبيين من البيض، المزيج غير المتجانس الذي ستتكون منه شعوب هذه المناطق في المراحل التالية.

ومهما يكن من أمر، علينا أن نلحظ، في هذا الخصوص، أن المدفوعات الدولية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية قد سادتها الفوضى الشديدة التي امتزجت بأعمال القرصنة والسرقة والغزو الحربي والإبادة الجماعية وإراقة الدماء. وهي الأعمال التي مارسها الأوروبيون بوحشية ضد الشعوب المسالمة في آسيا وإفريقية وأمريكا. وقد ساعدهم في ذلك التفوق النسبي الذي حققوه في مجال صناعة السفن الحربية والأسلحة والذخيرة ونمو معرفتهم بأسرار الطرق البحرية. وتحطمت في ضوء ذلك كله العلاقات التجارية والنقدية التقليدية التي عرفتها التجارة الدولية إبان العصور الوسطى. وخلال هذه المرحلة كان حجم المغانم التي حققها الأوروبيون، من التجارة والقرصنة والغزو كبيرا للغاية. إن الثروات والأرباح الضخمة التي

تكونت خلال هذه الفترة عن طريق سرقة الذهب والفضة، ومن تجارة السلع والبشر (تجارة الرقيق) هي أولى بشائر فجر التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي. ولكن حتى هذه المرحلة، تظل أنماط الإنتاج السائدة في المناطق المقهورة على حالها تقريبا (الاقتصاد الطبيعي القائم على الإنتاج من أجل إشباع حاجات المنتجين وضعف المبادلات السلعية النقدية)، وإن كانت تلك الأنماط قد بدأت في الدخول في مرحلة الانحلال من جراء هذا الغزو ا لوحشي. (37)

وهكذا حققت حركة الكشوف الجغرافية هدفين رئيسين، الأول هو تحويل اتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوروبية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا، وبذلك فقد العرب والمسلمون سيادتهم على التجارة الدولية، والهدف الثاني هو الوصول إلى مناجم إنتاج الذهب في إفريقية وأمريكا ونهب مقادير هائلة منها وكل ذلك ترافق مع إقامة مستعمرات كولونيالية في الأراضي المكتشفة والمهيمن عليها.

المدفوعات الدولية في مرحلة الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية):

بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الثامن عشر سادت المرحلة الميركانتياية بعد اكتمال حركة الكشوف الجغرافية، وظهور الدول القومية التي راحت تبحث عن تدعيم سلطتها وقوتها السياسية والاقتصادية، في وقت كان الأوروبيون قد تمكنوا من الهيمنة والاستيلاء على أولى المستعمرات وذاقوا طعم الثروات الضخمة التي نهبت من تلك المستعمرات. وقد شهدت هذه المرحلة أعنف أشكال الصراع والتنافس على تقسيم العالم بين الدول الأوروبية. وفي هذه المرحلة سيطر رأس المال التجاري سيطرة طاغية، سواء على الصعيد المحلي في دول القارة الأوروبية أو على الصعيد العالمي. وأصبح التجار، يؤازرهم في ذلك الملوك والأمراء والحكومات، يلعبون دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والسياسية، بعد أن تصدع المجتمع الإقطاعي في أوروبا وبعد أن باتت له خطوط مستقرة للحركة والاتصال مع مناطق شاسعة في آسيا وإفريقية وأمريكا. عندئذ تكون السوق العالمية قد بدأت في التكون، مهيئة بذلك السبيل لنموذج التوسع الرأسمالي الصناعي في

القرن التاسع عشر.

وخلال المرحلة الميركانتيلية تكتمل أكبر عملية سرقة في التاريخ البشري، إذ يستمر نقل ونهب كميات الذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها في آسيا وإفريقية وأمريكا نحو القارة الأوروبية. وهي الكميات التي سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر.

فمنذ بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأت عاصفة من النهب الشديد للفضة الموجودة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وعلى الأخص من مناطق المستعمرات الأسبانية، وعلى وجه الخصوص من منطقة المكسيك والأراضي المحيطة بها، ومن بيرو ومن نيوجرانادا ولابلاتا وقد ساعد على سرعة هذه العاصفة عاملان أساسيان هما:

1- الاكتشافات الجديدة للعديد من مناجم الفضة (وعلى الأخص في سيرو دوبتسي - في بوليفيا).

2- التطوير الذي طرأ على أساليب استغلال هذه المناجم مع تطور قوى الإنتاج.

وتشير بعض التقديرات إلى مدى عظم وعنف التطور الذي اتسم به نمو إنتاج الفضة في بعض مناطق ودول أميركا اللاتينية خلال الفترة من عام 1550م وحتى مشارف القرن التاسع عشر - (انظر الجدول رقم 1). والجزء الأعظم من هذا الإنتاج قد انساب إلى دول أوروبا، الذي استخدمته في سك العملات ليدخل دائرة التداول النقدي بجوار العملات الذهبية. حيث كان كثير من دول القارة الأوروبية يتبع نظام المعدنين. وقد أدى انهمار الفضة بهذه الكميات الكبيرة على هذه الدول وانعكاسها على عرض النقود إلى تغيير نسب التبادل التي كانت قائمة بينها. فبعد أن كانت نسبة هذه المبادلة: واحد جرام ذهب = 12 جراما من الفضة، أصبحت النسبة الجديدة 1 : 15,5. ويشير الجدول رقم (2) إلى حجم كمية الفضة التي نهبها الأوروبيون من دول أمريكا اللاتينية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية، وهي تقدر بحوالي 8272,24 مليون مارك فضي، خلال الفترة 1522-1800 م.

وفيما يتعلق بالذهب، فلم يكن نهبه من دول العالم الجديد أقل عنفا من

جدول رقم – (1)

تطور انتاج الفضة في بعض دول قارة أمريكا اللاتينية

خلال الفترة 1550 حتى 1800

الدول	الفترة الزمنية	حجم انتاج الفضة بملايين الماركات الفضية	متوسط الانتاج السنوي ببلايين القروش وملايين الماركات الفضية
بوليفيا (بوتوس)	1555-1545	378,4	8,6 (40,04)
	1570-1556	208,8	9,4 (41,36)
	1600-1571	998,8	7,5 (33,0)
	1700-1601	2464,0	5,6 (24,64)
	1800-1701	1230,0	2,8 (12,32)
	1800-1545	5282,0	-
بيرو	1630 - 1533	220,0	0,515 (2,266)
	1770 - 1631	1628,0	2,600 (11,44)
	1800 - 1771	572,0	4,300 (18,92)
	1800 - 1533	2420,0	-
المكسيك	1540 - 1522	17,64	0,22 (0,968)
	1550- 1541	26,60	0,60 (2,64)
	1570 - 1551	132,00	1,50 (6,60)
	1587 - 1571	308,00	4,10 (18,04)
	1690 - 1588	1980,00	4,41 (19,904)

تابع جدول رقم – (1)
تطور انتاج الفضة في بعض دول قارة أمريكا اللاتينية
خلال الفترة 1550 حتى 1800

الدول	الفترة الزمنية	حجم انتاج الفضة بملايين الماركات الفضية	متوسط الانتاج السنوي بملايين القروش وملايين الماركات الفضية
المكسيك	1730-1691	1210,00	7,00 (30,8)
(بوتوس)	1800-1731	4598,00	15,00 (66,0)
	1800-1522	8272,24	-

* القرش الفضي = 4,4 ماركات فضية .

Source : Ernst Kaemmel : Finanzgeschichte. Verlag Die Wirt schaft, Berlin, 1966, p. 230.

حال الفضة. فقد رأينا، فيما تقدم، أن حلم البحث عن الذهب كان أحد الدوافع الأساسية لحركة الكشوف الجغرافية وأحد الأسس الجوهرية للنظام الكولونيالي. فقد اتضح لنا كيف عانت دول القارة الأوروبية من ندرة الذهب في نهاية القرن الخامس عشر في الوقت الذي اشتدت الحاجة إليه لتمويل استيراد منتجات الشرق. وقد عثر الأوروبيون في بلاد أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية على ضالتهم المنشودة. فانغمسوا في عمليات نهب وسرقة، لا رحمة فيها، لمناجم الذهب في الهند الغربية والمكسيك والبيرو ونيوجرانادا وشيلي والبرازيل. وبلغ حجم تلك الكميات حوالي 6228 مليون مارك ذهبي (حسب تقدير أرنست كمل)، انظر الجدول رقم (3) وبالإضافة إلى تلك الكمية، كانت هناك كميات أخرى قد انسابت إلى دول القارة الأوروبية من المصادر التالية:

* كمية الذهب المنهوب من إفريقية الغربية خلال الفترة (1500-1800) وهذه تعادل 810 مليون مارك ذهبي.

* كمية الذهب الذي انساب من آسيه وبالذات من اليابان، خلال نفس الفترة، وتقدر بحوالي 700 مليون مارك ذهبي.

ومن الثابت أنه خلال الفترة ما بين 1500-1800 كانت دول القارة الأوروبية تملك رصيدا من الذهب يقدر بحوالي 10,4 بليون مارك ذهبي. وإذا علمنا

جدول رقم (2)

كميات الفضة التي نهبها الأوربيون من دول أمريكا الجنوبية

خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية

(1550 – 1800)

الدولة المنهوبة	الفترة	بملايين الماركات. الفضية
بوليفيا	1555 - 1545	378,4
	1570 - 1556	208,8
	1600 - 1571	998,8
	1700 - 1601	2464,0
	1800 - 1701	1232,0
المجموع	1800 - 1545	5282,0
بيرو	1630 - 1533	220,0
	1770 - 1631	1628,0
	1800 - 1771	572,0
المجموع	1800 - 1533	2420,0
المكسيك	1540 - 1522	17,64
	1550- 1541	26,60
	1570 - 1551	132,0
	1587 - 1571	308,0
	1690 - 1588	1980,0
	1730 - 1691	1210,0
	1800 - 1731	4598,0
المجموع	1800 - 1522	8272,24

Source : Ernst Kaemmel. Finanzgeschichte. Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966, S. 230.

أن كمية الذهب التي كانت تملكها هذه الدول، أصلا، في نهاية القرن الخامس عشر تساوي تقريبا بليون مارك ذهبي، فإن التقديرات السابقة تشير إذن إلى أن 60٪ من هذا الرصيد (حوالي ستة بلايين) قد انساب إليها من المستعمرات الجديدة وراء البحار من خلال عمليات النهب الشديد لهذا المعدن النفيس.

ومن المهم أن نرصد معالم التطورات التي حدثت في هذه المرحلة، نظرا لأهميتها التاريخية، سواء بالنسبة للدول الأوروبية، أو بالنسبة للدول المتخلفة (التي لم تكن متخلفة آنذاك)، أو بالنسبة لنظام النقد العالمي.

فعلى صعيد القارة الأوروبية استمرت أزمة الثروة الإقطاعية في الاحتدام، حيث تزايد احتياج النبلاء والإقطاعيين للنقود، وزاد استغلالهم لمستأجري الأراضي لابتزاز أقصى قدر ممكن من الريع، وهو الأمر الذي أعاق من إمكانات نمو الإنتاج الزراعي، وإلى زيادة هجرة الفلاحين إلى المدن (38). كانت المدن آنذاك قد بدأت في التوسع والنماء بسبب تزايد اقتصاد التبادل الذي استند على ازدهار حركة التجارة عبر البحار ونمو الإنتاج السلعي الحرفي. فبعد حركة الكشوف الجغرافية وزيادة تدفق الذهب والفضة وسلع الشرق، لم تعد التجارة مجرد نشاط موسمي، وإنما نشاط دائم. وحلت المراكز التجارية بالمدن نظام الأسواق الموسمية والباعة المتجولين. وأصبحت عمليات التبادل تنصب على «مبادلة السلع الثمينة التي كان بإمكانها تحمل كلفة النقل شديدة الارتفاع آنذاك (39) وبعد أن كان الريف في عصور ازدهار الإقطاع هو الذي يسيطر على المدينة، أصبحت المدينة هي التي تسيطر على الريف بفعل تزايد سلطة التجار وأسعارهم الاحتكارية واحتيالهم التجاري، وتركز الإنتاج الحرفي فيها، وبفعل مساندة الملوك والأمراء للنشاط التجاري المتزايد.

وكما يقول بول سويزي: «إن مجرد وجود القيمة التبادلية، كحقيقة اقتصادية واسعة الانتشار، يميل إلى تغيير نزعات المنتجين. لقد بات ممكنا الطموح إلى الثروة، لا بالشكل البالي المتمثل في مراكمة سلع قابلة للفناء، بل بشكل ملائم وسائل يتمثل في النقود أو الحقوق النقدية (40)». قد أدرك التجار وأصحاب الثروات الضخمة التي تكونت عبر عمليات التجارة غير المتكافئة مع بلاد الشرق، ومن نهب الذهب والفضة بالدول المهيمن عليها

جدول رقم – (3)

تطور كميات الذهب المنهوبة من دول أمريكا الجنوبية

خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية

من 1500 – 1800

الدولة المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	1500 - 1521	100
	1522 - 1547	80
	1548 - 1700	1523
	1700 - 1800	300
بيرو	1534 - 1600	230
	1600 - 1700	450
	1700 - 1800	370
نيوجرانادا	1537 - 1600	200
	1600 - 1700	680
	1700 - 1800	780
شيلي	1500 - 1600	130
	1600 - 1700	100
	1700 - 1800	240
البرازيل	1701 - 1720	150
	1721 - 1740	490
	1741 - 1760	816
	1761 - 1780	580
	1781 - 1800	380
المجموع		6228

Source : Ernst Kaemmel. Finanzgeschichte. Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966, S. 232.

عبر عمليات الكشوف الجغرافية، أدركوا أن تلك الأرباح والثروات لن تنمو وتتكاثر إلا مع توسيع التجارة ذاتها. وهذا لن يحدث إلا في ظل تنظيمات جديدة لعالم النقود والملاحة وتطوير أساليب الإنتاج. (41) وقد تحققت بالفعل هذه التنظيمات التي راح رأس المال التجاري ينشط ويتكاثر في ظلها، ويشق طريقه صعدا خلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، وليفرض هيمنته على الصعيد المحلي في دول القارة الأوروبية، وعلى الصعيد العالمي في الدول التي وقعت تحت سيطرته.

وكانت أهم التغيرات التي حدثت في تلك المرحلة وعضدت من نمو حركة رأس المال التجاري هي تبرير الفائدة أو الربا على القروض بعد التبريرات العقلية التي قدمتها البروتستانتينية وحركة كالفن (42)، وظهور البنوك والشركات المساهمة والبورصات، والتوسع في عمليات المضاربة، وظهور القروض العامة التي اتخذت صورة اقتراض الدولة أو الأمراء الإقطاعيين من التجار الأغنياء من سكان المدن مقابل الحصول على امتيازات معينة(43). فكل هذه العوامل عجلت بقوة من نمو تراكم رأس المال التجاري، وقد حرصت الدول القومية التي بدأت في الظهور آنذاك على استخدام رأس المال التجاري. وذلك لزيادة مواردها المالية ودعم قوتها السياسية والاقتصادية. ومن هنا ظهرت الشركات الاحتكارية الكبرى التي كانت تظهر بمراسيم خاصة، وبامتيازات معينة، لتحتكر التجارة مع مناطق معينة نظير دفع رسوم للدولة. ومن أمثلة ذلك، شركة الهند الشرقية البريطانية، وشركة الهند الغربية، وشركة موسكوفي، وجماعة التجار المغامرين، وشركة الهند الشرقية الهولندية، الخ. وقد لعبت هذه الشركات دورا لا يستهان به في إكمال عمليات النهب والسرقة التي كان قد بدأها التجار الأوائل والقراصنة والبحارة إبان عمليات الكشوف الجغرافية. وأسهمت في إحكام السيطرة الكولونيالية على المناطق التي وقعت تحت سيطرتها.

وكان نمو التجارة الخارجية واتساع نطاق المبادلات يتطلبان أن ينمو الإنتاج السلعي الحرفي بما يوفر فائضا كافيا للتصدير. وكان هذا الإنتاج خلال المرحلة الإقطاعية للعصور الوسطى يتم في إطار ما عرف باسم «نظام الطوائف الحرفية». وهو شكل تنظيمي وقانوني كان يجمع أهل الحرفة الواحدة وينظم شؤونهم. وقد لعب هذا النظام دورا تقدميا في

المجتمع الإقطاعي، لأنه ساعد على تطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج الحرفي. كما ساهم في رفع كفاءة العمل اليدوي من خلال نظم التلمذة الصناعية والتدريب. كما عمل على حماية الحرفيين من استغلال وجشع رجال الإقطاع. كما أدى أيضا إلى توسيع نطاق التسويق أمام المنتجات الحرفية داخل المقاطعات وخارجها(44). بيد أن الطبيعة الاحتكارية لنظام الطوائف وما فرضته من قيود على مزاولة الإنتاج الحرفي، كانت تقف حجر عثرة أمام متطلبات زيادة الإنتاج الحرفي. هنالك حدث الصدام بين طبقة التجار ونظام الطوائف. ومن هنا كان من الطبيعي أن يلغى هذا النظام. وقام التجار بالتعامل مباشرة مع الصناع الحرفيين وأمدوهم برأس المال المطلوب لشراء المواد الخام وتمويل استهلاكهم الضروري لإنتاج المزيد من المنتجات المصنعة القابلة للتصدير. وهكذا بعد أن كان الإنتاج السلعي يتم-في السابق-بناء على طلب فردي مسبق ولمستهلك معلوم وبمواصفات محددة سلفا من قبل المستهلك، أصبح يتم لمستهلك مجهول وغير معلوم بفضل هذا التطور. لكن الإنتاج السلعي حتى هذه المرحلة كان تابعا بشكل مباشر لرأس المال التجاري. كانت الصناعة تابعة للتجارة. ولم يتدخل التجار في تطوير قوى الإنتاج. وظل الإنتاج خاضعا للأساليب التقليدية القديمة ذات الطابع العائلي.

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي فقد شهدت الفترة، الممتدة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، ظهور المدرسة الميركانتيلية (المذهب التجاري) التي عبرت عن مصالح رأس المال التجاري. وقد ذهبت هذه المدرسة إلى أن عماد الثروة لأي شعب من الشعوب إنما يتمثل فيما يملكه من معادن نفيسة، وإنه لكي تزدهر هذه الثروة، فإن الميزان التجاري للدولة يجب أن يحقق فائضا (أي أن تكون الصادرات أكبر من الواردات) وأن هذا الفائض يتعاظم كلما شجعت الدولة الأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير. وكان الميركانتيليون يعتبرون أن الأعداد الكبيرة للسكان تمثل مصدر قوة اقتصادية عسكرية. فهي، من ناحية، تمد الجيوش بالجنود اللازمين لغزو المناطق المختلفة، وتكوين الإمبراطوريات الكبرى عبر البحار. وهي، من ناحية أخرى، مصدر العمالة الوفيرة للاشتغال بإنتاج السلع القابلة للتصدير(45). وعلى أي حال، لقد كان فكر المدرسة الميركانتيلية يغلب عليه الطابع البرجماتي

(العملي)، حيث راح يبرر كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لفرض هيمنتها على البلاد الأقل قوة. وكان يمثل آنذاك ظاهرة جديدة وقفزة هامة بالنسبة لفكر العصور الوسطى. ويقول دافيدس لاند في هذا السياق: «أن الميركانتيلية جاءت تعبيرا-وتعبيرا مثيرا جدا-عن مبدأ العقلانية وذهنية السيطرة الفوستية في نطاق الاقتصاد السياسي. وهذا ما جعلها تولد سيلا مستمرا من المعارف، وسمح لها أن تتجاوز الظروف السياسية التي أنشأتها.. . وكانت أول من جمع جميع الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية، وبشرت بالنظرية الاقتصادية في جميع مظاهرها، من مبدأ حرية العمل إلى الاشتراكية (46)».

أما على الصعيد العالمي، فقد شهدت المرحلة الميركانتيلية تنافسا بين الدول الأوروبية المتصارعة بوحشية حول المغانم عبر البحار والاندفاع نحو المزيد من الاستيلاء على المستعمرات، وحدثت بينها عدة حروب ضارية.

فبالنسبة للبرتغال التي كانت أسبق الدول الأوروبية في كشوفها الجغرافية لاستيلائها على الكثير من المناطق في إفريقية، كانت هناك استحالة لأن تحتفظ بهيمنتها الكولونيالية الواسعة على الأراضي الإفريقية. إذ سرعان ما ضعفت قوة البرتغال أمام جحافل المنافسين الجدد (العثمانيين، الهولنديين، الإنجليز، الفرنسيين). فخسرت الكثير من مواقع هيمنتها. وطرد البرتغاليون من السواحل الغربية لإفريقية إلى السواحل الشرقية، وسرعان ما منوا بالهزيمة على يد العمانيين. وعموما، فقد كانت أهم عوامل الضعف التي عجلت بأفول عصر الكولونيالية البرتغالية الشرسة هي ما يلي:

1- ضآلة عدد سكان البرتغال، حيث لم يتجاوز المليون نسمة في القرن السادس عشر.

2- اعتمادهم على الرقيق والسكان المحليين في المعارك الحربية.

3- سقوط بلادهم تحت سيطرة الأسبان في عام 1580.

4- تفوق الدول الأوروبية على البرتغال، حيث نمت فيها قوى الإنتاج على نحو سريع، في حين أن البرتغاليين اكتفوا بأرباحهم المكتسبة من تجارة التوابل والعبيد.

5- بدء تسرب الذهب من البرتغال بعد تزايد طلبهم على استيراد السلع

الكمالية والمصنعة من الدول الأوروبية.

أما أسبانيا التي استطاعت أن تفرض هيمنتها على الكثير من مناطق العالم الجديد (أمريكا) فقد استمرت في عملية نهب مستمرة ومسعورة للمعادن النفيسة، وخصوصا من مناجم المكسيك والبيرو. وطبقا لبعض التقديرات يتبين أنه في الفترة ما بين «سنة 1503-1660 نقل من أمريكا إلى أشبيليه 181 طنا من الذهب و 17000 طن من الفضة (47)». وقد طبقت أسبانيا السياسة الميركانتيلية في شكلها المعدني الخالص، حيث حرصت الدولة على منع تصدير الذهب والفضة من البلاد، اعتقادا منها أن ثروتها تزداد كلما زاد تكدير المعادن النفيسة فيها. وسنت لذلك القوانين الصارمة التي تنظم تجارة الاستيراد والتصدير، كما قامت بتخفيض قيمة النقود، من خلال إنقاص وزنها حتى تمنع خروجها. وكان من جراء هذه السياسة الميركانتيلية المعدنية أن شهدت إسبانيا ثورة في الأسعار، حيث حدث بها تضخم شديد في القرن السابع عشر. وتشير بعض المصادر إلى أنه في سنة 1601 كان متوسط الأسعار ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كان عليه في الفترة 1501-1510 (48). والواقع، أن هذا الارتفاع الشديد الذي حدث في الأسعار لم يكن راجعا فقط إلى زيادة عرض النقود فحسب، وإنما أيضا بسبب ما طرأ على عرض السلع من تغيرات. ذلك أن مستوى الإنتاج المحلي قد تعرض للانخفاض بسبب «هجرة عناصر السكان الأكثر نشاطا إلى العالم الجديد، ونتيجة لتصدير كميات كبيرة من السلع إلى المستعمرات التي لا تستطيع كفاية نفسها (49)». ويضاف إلى ذلك أيضا نمو الطلب المحلي للسلع الاستهلاكية المستوردة. هذا وتجدر الإشارة، إلى إنه رغم صرامة الإجراءات والقوانين التي طبقتها الدولة الإسبانية، ألا أن الذهب بدأ يتسرب منها إما بالأساليب المشروعة أو عن طريق التهريب، لأنها كانت تستورد أكثر مما تصدر. كما أنه في غمرة النشوة بالاستحواذ على الذهب والفضة من العالم الجديد، أهمل الأسبان الزراعة والصناعة وزاد اعتمادهم على الخارج.. من هنا سرعان ما انحطت الإمبراطورية الأسبانية، وفقدت الكثير من مستعمراتها أمام زحف المنافسين الجدد، وبالذات هولندا وفرنسا وبريطانيا، وأمام ثورة أهالي المستعمرات في أمريكا الجنوبية. وعجزت سفنها بطيئة الحركة عن الصمود أمام الجحافل المتنافسة. وساهم في

زيادة ضعفها قلة عدد الجنود. فكل هذه العوامل أدت إلى عزل أسبانيا عن مستعمراتها.

وكانت هولندا أحد الورثة الذين تسابقوا على اقتسام بقايا الإمبراطوريتين البرتغالية والأسبانية وبالذات في الشرق الأدنى والعالم الجديد. وقد استطاع الهولنديون تحقيق ذلك من خلال تفوقهم في بناء السفن السريعة ذات الحمولة الثقيلة. وقد قدر الأسطول الهولندي عام 1650 بحوالي 16 ألف سفينة يعمل عليها 163 ألف بحار. كما لعب نمو الإنتاج السلعي فيها دورا لا يستهان به في زيادة صادراتهم إلى البلاد التي تاجروا معها، ودخلت تحت نفوذهم. وتطورت في هولندا فنون الصيرفة والأعمال المالية، فتأسس بنك أمستردام التابع للدولة عام 1609 الذي احتكر أعمال الصرف الأجنبي وتسوية المعاملات الخارجية. وفي سبيل تنظيم عمليات الغزو التجاري عبر البحار تأسست في هولندا شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية وشركة المشرق. وقد مارس التجار الهولنديون عمليات التهريب مع المستعمرات الإسبانية وحققوا من وراء ذلك الكثير من الأرباح. وعلى عكس الدولة الإسبانية فقد انتهجت هولندا سياسة ميركانتيلية تدعم الصناعة. ولم تضع قيودا شديدة على الاستيراد، طالما أنه يغذي الصناعات التصديرية أو يعاد تصدير المواد المستوردة. ولكن بالرغم من حجم الثروة الهائلة التي حققتها الإمبراطورية الهولندية من مستعمراتها ومن تجارتها عبر البحار إلا أنها لم تستطع أن تقف أمام قوة المنافستين الفرنسية والبريطانية. ولعبت ضآلة عدد سكانها دورا هاما في هذا الخصوص.

أما فرنسا، فسرعان ما دخلت حلبة الصراع والتنافس على المستعمرات. وخلال القرن السادس عشر شهدت ازدهارا تجاريا وصناعيا واضحا ساعدها على المغامرة في اقتحام خطوط التجارة البحرية والاستيلاء على كثير من الأراضي في العالم الجديد وإفريقية وآسيا. كما انغمس الفرنسيون في تجارة العبيد الذين كانوا ينقلونهم إلى أوروبا وأمريكا. وقد لعبت الشركات الاحتكارية التي تكونت آنذاك، مثل شركة الهند الشرقية (1664)، وشركة الهند الغربية (1664)، وشركات الشمال والمشرق (1670)، وغيرها لعبت أدوارا تجارية وعسكرية في دعم التوسع الكولونيالي الفرنسي. وفي سنة 1730 كان لفرنسا خمسة آلاف سفينة تجوب مختلف أصقاع العالم وهي

محملة بمختلف المنتجات الفرنسية، كالأقمشة الفاخرة والقمح واللحوم والأسماك والزبدة، وتعود وهي متخمة بمنتجات الأراضي المهيمن عليها. وقد اعتمدت السياسة الميركانتيلية الفرنسية على تشجيع الصناعة باعتبارها السبيل الرئيسة لزيادة ثروة البلاد من الذهب والفضة وعلى أساس «أن المحرك الحقيقي للصناعة هو التاجر» (50).وفي عهد كولبير صدرت عدة قوانين وإجراءات لدعم الصناعة الفرنسية ومنحها الكثير من الإعانات والحماية والامتيازات. (51). وتدخلت الدولة فأنشأت صناعات ملكية للسلع الكمالية. وحرصت على تخصيص أسعار المنتجات الغذائية حتى تبقى الأجور في مستوى منخفض وحتى لا ترتفع أسعار السلع الفرنسية المصدرة.

وبفضل هذه السياسة الميركانتيلية استطاع التجار الفرنسيون تكوين تراكم مالي ضخم، استخدم فيما بعد في تمويل الصناعة في مرحلة الثورة الصناعية. لكن الصراع الذي نشب بين فرنسا وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى قد افقد الفرنسيين الكثير من مناطق الهيمنة، وعلى الأخص بعد حروب السنوات السبع والحروب النابولونية.

وفيما يتعلق ببريطانيا، فقد دخلت عالم التنافس الكولونيالي متأخرة بعض الشيء، لكنها سرعان ما بنت إمبراطورية واسعة في مختلف أصقاع العالم. ومن الثابت أنه حتى عصر الملكة اليزابيث الأولى، كان البحارة الإنجليز لا يغامرون بالإبحار إلى أبعد من البحر الأبيض المتوسط (52)، في الوقت الذي كانت فيه أساطيل البرتغال وإسبانيا وهولندا تجوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وبعد انتصار بريطانيا على أسبانيا تسارعت الأحداث والتغيرات الداخلية في بريطانيا لتعجل بدخول الإنجليز إلى المرحلة الميركانتيلية. فقد تطور فيها الإنتاج السلعي الحرفي، وخصوصا إنتاج الصوف، وصناعة بناء السفن. كما أن حركة الاسيجة التي بدأت في القرن السادس عشر، قد أدت إلى توسيع نطاق مراعي الأغنام وزيادة إنتاج الصوف، وتجميع الملكيات الزراعية الصغيرة وتوفير الأيدي العاملة للاشتغال بالمنتجات الصناعية. وبمكن القول، إن الميركانتيلية البريطانية، على عكس الميركانتيلية الأسبانية، قد اعتمدت على توسيع نطاق الأسواق الخارجية للسلع الصناعية البريطانية(53)، من خلال دعم صناعات التصدير، واستقدام العمال الأجانب المهرة (من فرنسا وهولندا) والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وحماية

الصناعة المحلية وتقرير الكثير من الحوافز الضريبية لها. ولم يمانع الإنجليز- بعكس الأسبان-في خروج الذهب من بلادهم إذا كان ضروريا لشراء المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية (كالقطن والحرير والصوف). فالمهم هو تحقيق ميزان تجاري فائض، تتمخض عنه زيادات مستمرة في تدفق المعادن النفيسة. كما كان لقوانين الملاحة الشهيرة التي صدرت في عهد كرومويل عام 1651 وعام 1660 أثر بالغ قي دعم الملاحة البريطانية. وهي القوانين التي قررت عدم جواز نقل السلع التي تجئ لبريطانيا أو إلى مستعمراتها إلا على متن سفن بريطانية، أو سفن تابعة للبلاد المنتجة لهذه السلع، وعلى أن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الإنجليز. وقد قامت السفن البريطانية، بعد صدور هذه القوانين، بدور كبير في نمو التجارة البريطانية، وبالذات تجارة الرقيق من إفريقية ونقلهم إلى المستعمرات الإسبانية والبريطانية في العالم الجديد. وفي عام 1600 أنشئت شركة الهند الشرقية البريطانية في عهد الملكة اليزابيث الأولى واحتكرت التجارة مع الهند. وسوف تلعب هذه الشركة دورا خطيرا في غزو الهند ونهب ثرواتها بشكل لا رحمة فيه. وفي عام 1972 تكونت الشركة الأفريقية الملكية التي منحت احتكار التجارة مع المستعمرات الإنجليزية في أمريكا. وفي سنة 1690 تأسست شركة إدوارد لويد للتأمين البحري. وتأسس بنك إنجلترا عام 1694. وازدهرت التجارة وأعمال الصيرفة في لندن ونيوكاسل وبريستول وهول بفضل هذه التطورات. وخلال الفترة ما بين 1580-1640 زادت حركة الملاحة البريطانية بمعدل أربعة أضعاف. (54)

هذه التطورات السريعة والضخمة هي التي مكنت بريطانيا من تسخير تجارتها الخارجية في غزو مناطق عديدة في آسيا وإفريقية وأمريكا. وخصوصا بعد زوال الإمبراطورية البرتغالية والإمبراطورية الأسبانية. وفي البداية كان الهدف من التوسع البحري والتجاري لبريطانيا هو السيطرة على التجارة العالمية على أساس «أن الذي يتحكم في التجارة يتحكم في ثروة العالم (55).» ولهذا عمدوا في بادئ الأمر إلى إنشاء محطات ومراكز تجارية وقواعد بحرية. بيد أنه مع مرور الزمن تحولت هذه المحطات والمراكز والقواعد إلى نقاط عسكرية للفتوحات الداخلية. فتكونت الإمبراطورية البريطانية الأولى التي تشكلت من ايرلندا والمستعمرات الأمريكية

والمستعمرات الزراعية في جزر الهند الغربية. وظلت بريطانيا تنزح ثروات هذه البلاد بشكل لا رحمة فيه خلال قرنين من الزمان، إلى أن قامت حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783) التي أفقدتها الكثير من هذه المستعمرات. غير أنه بعد حروب السنين السبع، التي انتصرت فيها بريطانيا على فرنسا، بدأ تكوين ما يسمى بالإمبراطورية البريطانية الثانية. وتشير بعض المصادر إلى أن بريطانيا بعد انتصارها في تلك الحروب قد «حصدت مناطق شاسعة تعادل تقريبا ممتلكاتها قبل الحرب في قارة أمريكا الشمالية: كندا الفرنسية، فلوريدا، والمنطقة بين الليجينيز ونهر المسيسبي (56)». ثم بدأت اهتمامات بريطانيا التوسعية تتجه بعد ذلك نحو الشرق الأقصى، وبالذات الهند. وما أن حل عام 1815 حتى كان لبريطانيا إمبراطورية ثانية «تلف الكرة الأرضية من كندا والبحر الكاريبي في نصف الكرة الغربي، مرورا برأس الرجاء الصالح إلى الهند واستراليا (57)»-انظر الجدول رقم (4).

نتائج المرحلة الميركانتيلية:

هكذا كانت الميركانتيلية، التي عبرت عن نموذج التوسع التجاري للرأسمالية، صفحة سوداء في تاريخ العلاقات التجارية والنقدية الدولية. وقد قلنا في دراسة سابقة في هذا السياق. «إن عملية التوسع الأوروبي التي تمت آنذاك مكنت الرأسمالية التجارية من اكتشاف السوق العالمية التي ستلزم لنمو الرأسمالية الصناعية في مرحلة تالية. وفي خضم عملية التوسع هذه، تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع المناطق الأوروبية عبر البحار عن طريق إرساء دعائم نمط الإنتاج الكولونيالي الذي استهدف نزح المزيد من المعادن النفيسة النتاج السلع والمواد الخام التي كان الطلب عليها في دول القارة الأوروبية قد اتجه للتزايد بشكل واضح. وعلينا أن نلحظ هنا-عند هذه المرحلة-أن وسيلة تكييف وتطويع تلك المناطق، كانت هي سطوة رأس المال التجاري الذي نما وتضخم في تلك الفترة، وهو يقطر دما وتفوح منه رائحة السرقة والغش والخداع، وتلطخه أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد، أي الاتجار في الإنسان كسلعة مادية. (58)»

ومن المهم ألا ننسى، في هذا الخصوص، أنه نتيجة لهذه المرحلة فقدت البلاد المهيمن عليها في آسيا وإفريقية وأمريكا حريتها في تجارتها

تابع جدول رقم (4)

تواريخ الاحتلال الكولونيالي البريطاني حتى عام 1869

قبل عام 1700	خلال الفترة 1815-1700	خلال الفترة 1869-1815
1583 نيوفاوند لاند	1704 جبل طارق	1817 اسينسون
1607 فرجينيا	1713 نوفاسكوتيا	ترنستان داكونا
1609 برمودا	1732 جورجيا	1818 محمية راج بوتانا
1612 سوارت	1757 بنغال	1819 سنغافورة
1620 نيو انجلاند	1763 جزر ويند وورد	سشيتلاند الجنوبية
1625 بربادوس	جزر اندرمان	1820 بورت اليزابيث
1629 باهاما	1765 جزر فوكلاند	1824 ملقا
1632 جزر ليوارد	1775 جورجيا الجنوبية	برسبين
1638 هندوراس البريطانية	1784 جزر جاقوس	1826 نورما الشمالية
	1785 بنانج	1829 نهر سوان
1639 مدارس	1788 جزر لورد هاو	1834 ميسور (الهند)
1651 جزيرة سانت هيلين	خليج بوتاني	1836 ادليد
1655 جامايكا	سيراليون	1839 نيوزيلندا
1661 كيب كوست	1790 جزر بيتكيرن	عدن
بومباي	1791 جزر كاسام	آسام
1662 فورت خميس	كنج جورج ساوند البايي	1841 هونج كونج
1663 كارولينا		1842 ناتال سرواك

تابع جدول رقم (4)

تواريخ الاحتلال الكولونيالي البريطاني حتى عام 1869

قبل عام 1700	خلال الفترة 1815-1700	خلال الفترة 1869-1815
1670 خليج هدسون	1792 لكاديف	
	ملابار	1843 السند (الهند)
	1793 جزر سيشيل	1846 لبوان (برونيو)
	1795 رأس الرجاء الصالح	البنجاب (الهند)
	1796 جزر المالديف	كشمير
	سيلان	1852 بيجال
	غيانا	(بورما الجنوبية)
		1853 جزر نورفولك
	1797 ترنداد	بيرار (الهند)
	1800 مالطا	جزر بونسل (الهند)
	1801 حيدر اباد (الهند)	1856 اودة (الهند)
	1803 تاسمانيا	1856 جزر كوكاس
	1806 جزر اوكلاند	1861 لاغوس
	1807 هيلي جولاند	1866 جزر مالدن
	1809 جزر الايونين	1867 جزيرة البحرين
	1810 موريشوس	1868 بتسوانالاند
	1811 جزر ماكويري	
	1814 فكتوريا	

Sourc: Michael B. Brown : The Economics of Imperialism, Penguin Modern Economcs, 1976, p. 110.

الخارجية. فلم يعد بإمكان المستعمرات أن تصدر سلعها للخارج إلا عن طريق الدول الأوروبية المستعمرة لها. كما لا يسمح لها باستيراد أي منتجات أجنبية تنافس منتجات الدولة «الأم» كما خسرت أيضا رصيدها من الذهب والفضة، وخسرت بالتالي «وسائل الدفع الدولية» التي كانت تستخدمها في مبادلاتها الخارجية المحدودة. وهو الرصيد الذي سيشكل في دول القارة الأوروبية أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال الصناعي والأساس الراسخ الذي ستقوم عليه قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية.

2 نظام قاعدة الذهب 1870-1914 وترسيخ آليات نهب المستعمرات والبلاد التابعة

ذكرنا آنفا، كيف أدت المرحلة الميركانتيلية إلى تكوين السوق العالمية من خلال الدور الذي لعبه رأس المال التجاري، وكيف ذابت مناطق الاكتفاء الذاتي والاقتصاد الطبيعي بأفريقية وآسيا وأمريكا في هذه السوق بعد أن أدمجت بالعنف والقوة لمصلحة الرأسمالية التجارية، وكيف فقدت هذه المناطق استقلالها وحريتها في مبادلاتها الخارجية، وكيف خضعت إبان هذه المرحلة لعمليات نهب وحشية للمعادن النفيسة التي كانت تملكها. واتضح لنا أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن نظام نقدي دولي خلال تلك المرحلة، نظرا لطابع القرصنة والنهب الذي كانت تتم في ضوئه حركة التبادل الدولي. وقد استمرت هذه المرحلة، التي برزت فيها الظاهرة الكولونيالية، حتى أواخر القرن الثامن عشر. فعند هذا التاريخ تكون المهمة التاريخية للميركانتيلية قد تحققت، وهي تكوين التراكم

البدائي لرأس المال، وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد، مجتمع الرأسمالية الصناعية. وهنالك يبدأ في التكون أول نظام نقدي عالمي، هو نظام قاعدة الذهب.

على أنه من المهم الإشارة هنا، ولو بشكل سريع، للآليات التي حدثت في أحشاء المجتمع الأوروبي وساعدت على انبثاق الرأسمالية الصناعية. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر كانت الظروف التي تحدد الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية تنضج في كل مكان تقريبا في أوروبا، وإن كانت قد تحققت في أوقات متباينة وبسرعة مختلفة بحسب ظروف تحلل الإقطاع في كل بلد أوروبي على حدة. (59) وقد اتضح لنا، فيما تقدم، أن الميركانتيلية قد تمخضت عن تراكم هائل لرأس المال التجاري في أيدي التجار. «لكن مجرد تراكم رأس المال لا يؤدي بذاته إلى تطور الرأسمالية (60)». إذ لا بد من أن يمتزج ذلك بتوافر قوة العمل الصناعية، وبتحقق الثورة الزراعية التي توفر الغذاء لهذه القوة، والمواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي. وهذا هو ما تحقق بالفعل في دول القارة الأوروبية في نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث تآزرت كل هذه العوامل لإفراز مرحلة الثورة الصناعية. حيث ظهرت في بادئ الأمر الورش الصناعية اليدوية «المانيفكتورات» التي اعتمدت على تجميع الصناع في مكان واحد عن طريق الرأسمالي الذي كان من قبل تاجرا. وبظهور المصنع اليدوي حدث هناك تطور هام في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فمن حيث قوى الإنتاج تطورت الأدوات الإنتاجية المستخدمة، وزادت إمكانات التخصص وتقسيم العمل داخل المصنع، ونشأت نتيجة لذلك إمكانية تنميط الأداء في العمليات الإنتاجية. وكل هذا أثر تأثيرا محسوسا على كفاءة العمل وإنتاجيته. كما أن تركيز قوى الإنتاج في مكان واحد أدى إلى حدوث وفورات في نفقات النقل، مما أسهم بشكل واضح في خلق الظروف الموضوعية لزيادة حجم الإنتاج السلعي. وكان لظهور هذا الشكل الجديد من التنظيم الاجتماعي للإنتاج أثر واضح في تغيير علاقات الإنتاج. حيث تم الانفصال آنذاك بين العمل ورأس المال. وتحولت قوة العمل إلى سلعة تباع وتشترى. وبعد أن كانت الأجور في ظل نظام الطوائف محددة طبقا لنظام الطائفة، أصبحت الأجور تحدد بناء على ظروف العمل ودرجة الاستغلال وقوة المساومة بين العامل وأصحاب

المصنع. كما أن تقسيم العمل داخل المصنع اليدوي قد أفقد العمال ميزة الإحاطة الشاملة بالعملية الإنتاجية. فبعد أن كان العامل في ظل نظام الطوائف يحيط-من خلال نظام التلمذة الصناعية-بكافة دقائق العملية الإنتاجية، أصبح الآن في ظل نظام العمل الجديد في المصنع اليدوي يقوم فقط بأداء مهمة معينة متخصصة. والواقع أن ظهور المصنع اليدوي كان يعني، من وجهة نظر التقدم الاقتصادي، قفزة هائلة للأمام، نظرا لما حققه من تطوير لقوى الإنتاج، ولما تمخض عنه من نمو واضح في حجم الإنتاج السلعي ومن نمو في حجم التبادل.

ومع الزيادة التي طرأت على الإنتاج السلعي وتزايد نطاق الأسواق توافرت الظروف الموضوعية لكي يتحول كثير من البحوث والاكتشافات والمخترعات العلمية من مجالها النظري البحت إلى مجال التطبيق العملي. وكانت العلامات البارزة لتحول العلم إلى تكنولوجيا آنذاك تتمثل في استخدام البخار كقوة محركة، وظهور العديد من الآلات التي حلت محل العمل العضلي، وحدوث تقدم هائل في وسائل المواصلات والنقل، وعلى الأخص بعد اختراع السكك الحديدية. وقد تمخض هذا التطور النوعي في قوى الإنتاج، والذي يطلق عليه مصطلح الثورة الصناعية (61)، عن زيادة هائلة في حجم الإنتاج السلعي الصناعي وزيادة في عدد المصانع. ونشأت نتيجة لذلك المدن الصناعية، أو ما عرف آنذاك «بالمناطق الداكنة» التي تعج بالعديد من المصانع والعمال.

وما يهمنا الإشارة إليه في مجرى هذا التطور هو أن الإنتاج السلعي أصبح يتم نتيجة لهذا التطور الذي حدث في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في إطار رأسمالي بحت. حيث تم الانفصال بين العمل ورأس المال، أي بين العمال وملكية أدوات الإنتاج، ومن ثم انقسم المجتمع إلى طبقتين رئيستين تحددان السمة الرئيسة للوضع الطبقي في المجتمع الرأسمالي. فظهرت الطبقة العاملة التي لا تملك شيئا غير قوة عملها الذي تبيعه للرأسمالي باعتبار أن ذلك هو المصدر الوحيد لحياتها، ثم طبقة الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج ويؤجرون قوة العمل، ويشترون المواد الخام والآلات، ويوجهون العملية الإنتاجية ويديرونها لإنتاج سلع تكون مملوكة لهم، ثم يقومون بدفع هذا الإنتاج إلى الأسواق من أجل الحصول على أكبر ربح

ممكن. وقد تمخض هذا التطور عن تركيز ملكية أدوات الإنتاج في يد عدد محدود من الرأسماليين.

وبتعاظم الدور الذي لعبه الإنتاج السلعي الرأسمالي برز الكيان الخاص والدور الحاسم والقيادي الذي أصبح يلعبه رأس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي. وأصبحت الصناعة هي المجال الرئيس للحصول على الأرباح، ومن ثم المجال الأساسي والواسع للاستثمار. وعند هذه المرحلة من التطور أصبح رأس المال التجاري تابعا وخادما لرأس المال الصناعي. وآنذاك نشأ النظام الرأسمالي الصناعي الذي تدعمت جذوره اقتصاديا (بالتوسع في الإنتاج السلعي وزيادة تراكم رأس المال) واجتماعيا (بالقضاء على علاقات الإنتاج الإقطاعية)، وسياسيا (باستيلاء البورجوازية على السلطة).

وتجدر الإشارة بأنه عندما ظهر رأس المال الصناعي تحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، وبدأت الدول الرأسمالية الأوروبية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها عبر البحار لكي تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية. فلم تعد حاجة هذه الدول قاصرة على السكر والدخان والشاي والبن والبهارات والرق والمعادن النفيسة، كما كان الحال إبان المرحلة الميركانتيلية، بل اتسعت هذه الحاجة لتشمل، بالإضافة إلى ذلك، المواد الخام التي تلزم للصناعة والمواد الغذائية (كالقمح واللحوم والزبد..) التي يحتاج إليها إطعام سكان المدن الصناعية الذين تزايدت أعدادهم. وفي هذه المرحلة أرسيت دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة. وبذلك أدمجت مناطق ما وراء البحار، في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية، والتي كانت مكتفية ذاتيا، وذات بنيان إنتاجي متنوع، وكان يوجد بها قدر من الفائض الاقتصادي، أدمجت بفعل القوة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لتوريد المواد الخام والسلع الغذائية، في حين أصبحت المراكز الرأسمالية تمدها بالمنتجات المصنعة. وفي هذه المرحلة يحدث تطور جذري في طبيعة العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية والبلاد التي خلفت (ولا نقول متخلفة). فبعد أن كانت الدول الأوروبية مشترية ومستوردة أساسا لبضائع هذه البلاد-كما كان عليه الحال إبان فترة الميركانتيلية-

أصبحت هذه الدول، أساسا، بائعة لمنتجاتها، وتبحث بشكل مستمر عن زبائن لتصريف فائض إنتاجها السلعي بعد أن ضاقت أسواقها المحلية عن استيعابه بسبب التناقض القائم بين قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي المتسعة للإنتاج وقدرته المحدودة على الاستهلاك، نتيجة لعلاقات الملكية والتوزيع. من هنا جاءت ضرورات غزو هذه البلاد واستعمارها وإعادة تشكيل أبنيتها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية، لكي تتجاوب مع متطلبات تراكم رأس المال واستمرار ديمومته بالعواصم الاستعمارية(62). ولهذا، شهدت هذه المرحلة صراعا جديدا بين القوى الاستعمارية للتسابق على اقتسام المستعمرات، كما تميزت ببروز قوى استعمارية جديدة، مثل ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا. وبذلك زادت مساحة المستعمرات والأراضي المحتلة. ويعطي لنا الجدول رقم (5) بشقيه (أ) و (ب) صورة سريعة عن تقسيم مناطق العالم بين الدول الاستعمارية خلال الفترة ما بين 1876-1914.

ويمكن حصر الظاهرة الاستعمارية ومعرفة مدى حجمها إذا ما علمنا أنه حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، وهي النقطة الزمنية التي انهارت بعدها قاعدة الذهب، كانت مساحة المستعمرات في مناطق العالم المختلفة (في آسيا وإفريقية وأمريكا، فضلا عن الجزر المختلفة) تقدر بحوالي 65 مليون كيلو متر مربع، موزعة بين الدول الاستعمارية الست الكبرى. وهي تعادل حوالي 50٪ من إجمالي مساحة المعمورة التي تقدر بحوالي 133,9 مليون كيلو متر مربع. ولكن إذا أضفنا إلى ذلك مساحة المستعمرات وشبه المستعمرات التي تخص الدول الرأسمالية الصغرى (البرتغال وهولندا، الخ) لارتفعت هذه النسبة إلى 67٪.

ومهما يكن من أمر فليس في نيتنا، هنا، أن نمعن في تأريخ ظاهرة الاستعمار ورسوخها بعد إتمام مرحلة الثورة الصناعية، وبروز النظام الرأسمالي الصناعي في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. إن ما يعنينا، في الدرجة الأولى، هو أن نبحث في العلاقة التي قامت بين نظام النقد الدولي الذي أرسيت دعائمه خلال هذه الفترة على أساس قاعدة الذهب، وبين عمليات الاستغلال الاقتصادي التي تمت في تلك الفترة للمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة.

جدول رقم – (5)

العصر الذهبي للاستعمار خلال فترة قاعدة الذهب (1876 – 1914)

(أ) تقسيم مناطق العالم بين الدول الاستعمارية خلال الفترة 1876 – 1900

المنطقة	المساحة المستعمرة %		مقدار الزيادة
	1876	1900	
إفريقية	10,8	90,4	+ 79,6
جزر الهند الغربية	56,8	98,9	+ 42,1
آسيا	51,5	56,6	+ 5,1
استراليا	100,0	100,0	–
أمريكا	27,5	27,2	– 0,3

(ب) مساحة المستعمرات وعدد سكانها موزعة بحسب الدول الاستثمارية خلال الفترة 1876-1914

الدول الاستعمارية	نصيبها من المستعمرات في مناطق العالم المختلفة			
	في عام 1876		في عام 1914	
	مليون كيلو متر مربع	عدد سكان المستعمرات	مليون كيلو متر مربع	عدد سكان المستعمرات
بريطانيا	22,2	251,9	33,5	393,5
روسيا	170,0	15,9	17,4	33,2
فرنسا	0,9	6,0	10,6	55,5
المانيا	–	–	0,3	9,7
الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	0,3	19,2
اليابان	–	–		

Source : Autorenkollertiv :**Der Zerfall des kolonialsystems unddie Aufschwung dws nationalen Nefreiungsbewegung**, Kleines Nachchlagewerk, Dietz Verlag, Berlin, s. 12.

فهي تمثل في رأينا إحدى الآليات الهامة والمهملة في تاريخ التخلف.

ماهية قاعدة الذهب وآلياتها:

رغم أن نظام قاعدة الذهب Gold Standard (1870-1914) قد ولى زمانه منذ أمد بعيد، إلا أنه من المفيد لنا في هذا الخصوص أن نلم بالآلية التي كان يوفرها هذا النظام لمعالجة الاختلال (العجز أو الفائض) بموازين المدفوعات، نظرا لقيمة العبر والدروس المستفادة من هذا النظام وما تركته من ذكريات وردية لعدد كبير من «النقديين» والمهتمين بشؤون الصرف الأجنبي. وهي ذكريات تلوح لهم دائما في الأفق حينما يبدءون الحديث عن قضايا أزمة ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالبلاد المتخلفة. وهذه الذكريات تستند إلى صور زاهية للمعاملات النقدية الدولية خلال الفترة التي سادت فيها هذه القاعدة، وكانت ترسم إطارا مستقرا وملائما لتغذية قوى النمو للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان يشق طريقه صعدا في تلك الفترة. لكننا إذا نظرنا إلى هذه الحقبة التاريخية بعين متأملة وبعقل واع، لتبين لنا أن ما يخص البلاد المتخلفة منها مجرد ذكريات مظلمة وسيئة، لأنها تعكس في الحقيقة تلك الفترة التي تم فيها استعمار هذه البلاد (63)، وإرساء قواعد عمليات النهب المنظم لمواردها وإمكاناتها الاقتصادية وتشويه مسارات نموها، مما كان له أبلغ الأثر في نشوء التخلف وتطوره في هذه البلاد.

وقد عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسة لقاعدة الذهب. الشكل الأول يتحقق حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلا، ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب، أي يكون لهم مطلق الخيار في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية، وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك، ويكون لهم حرية تصدير واستيراد الذهب، سواء في صورة نقدية أو في صورة سبائك. وهذا الشكل يطلق عليه قاعدة تداول النقود الذهبية Gold spece Standard. أما الشكل الثاني فيتسم بأن النقود الذهبية لا تتداول في الداخل، وإنما يحل محلها نقود ورقية، يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني، ويكون مستعدا لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقا لهذا السعر. وفي هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصرا على

تسوية المعاملات الخارجية. ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية تصدير واستيراد الذهب. وقد عرف هذا الشكل باسم قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية Gold Bullion Standard. أما عن الشكل الثالث، فنجد فيه أن الذهب لا يتداول في الداخل، بل تتداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهبا. غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين، وهذه الحوالات الأجنبية هي التي تكون قابلة للتحويل ذهبا، وتستخدم في تسوية المعاملات الخارجية. ويجب أن تتمتع هذه الحوالات الأجنبية بحرية الاستيراد والتصدير. وهذا الشكل يعرف باسم قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية Gold Exchange Standard.

على أي حال، فإن ما يهمنا الإشارة إليه، هو أن مجموعة الدول المتخلفة قد عانت أشد المعاناة من خضوعها «لقواعد اللعبة» التي انطوت عليها قاعدة الذهب التي حكمت نظام النقد الدولي حتى عام 1914، حيث سخرت مواردها ونظمها النقدية والاقتصادية. لكي تقوم بدور «التوابع المنهوبة» للمتغيرات الرئيسة في العواصم الرأسمالية الاستعمارية. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن موازين مدفوعات هذه الدول وكذلك أسعار الصرف بها لم تكن تعاني، بشكل عام، من وجود مشاكل. فقد كانت موازين مدفوعاتها تتكيف تلقائيا طبقا لما يتفق مع حاجة المراكز المسيطرة في السوق الرأسمالية العالمية. وكان من السهل، من الناحية النقدية، أن تتمكن هذه الدول من القضاء على الاختلال المؤقت الذي يحدث في موازين مدفوعاتها، من خلال الامتثال للآليات التي كانت توفرها قاعدة الذهب. وهي آليات، كما سنرى حالا، كانت توفر تنسيقا تلقائيا بين تسوية الاختلال الخارجي وبين التغيرات التي تحدث-نتيجة لهذا الاختلال-داخل الاقتصاد القومي. وفي ظل هذه الظروف، وبحكم الموقع التابع والضعيف الذي كانت تحتله هذه الدول في السوق الرأسمالية العالمية، لم يكن للسلطات النقدية السيادة في رسم وتنفيذ السياسات التي تتلاءم مع أهداف التنمية ورفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

وحتى ندرك الآن هذه الآليات التي انطوت عليها قاعدة الذهب وآثارها السلبية على البلاد المتخلفة، دعنا نتذكر أن قاعدة الذهب كانت تتسم بتوافر شروط معينة. وكان أهم هذه الشروط يتمثل في وجود علاقة ثابتة

بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين. ولا يعني هذا، أنه يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا داخل الاقتصاد القومي، وإنما يكفي لسيادة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب، إما للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج معا، وإما للاستخدام فقط في تسوية المعاملات الخارجية. ويجب أن يكون ذلك مقترنا بحرية استيراد وتصدير الذهب.

وحينما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم ترتب عليها ميزة هامة تتعلق بثبات سعر الصرف بين العملات المختلفة. بل يمكن القول إن النظم النقدية التي مر بها العالم حتى الآن، لم تعرف نظاما تتمتع فيه أسعار الصرف بالثبات والاستقرار مثلما كان عليه الحال في قاعدة الذهب. ولا عجب في هذا. ذلك أنه طالما أن الخصيصة الرئيسة لهذا النظام تتمثل في أن العملة المحلية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بوزن محدد من الذهب، فإن مؤدى ذلك، أن الدول التي تطبق قاعدة الذهب ترتبط عملاتها برباط واحد، هو الذهب. ولهذا يتحدد سعر الصرف، عند التوازن، طبقا لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى. فإذا كان الجنيه المصري (مثلا) يساوي وزنا معينا من الذهب من عيار معين، وكان الدولار الأمريكي يساوي نصف هذا الوزن من ذلك العيار، فإن سعر الصرف للجنيه المصري يصبح جنيها واحدا يساوي دولارين أمريكيين. وهذا السعر يعرف باسم «سعر التكافؤ أو التعادل المعدني». وطالما أن هناك حرية في استيراد وتصدير الذهب بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر الصرف يظل ثابتا عند هذا المستوى، ولا يتقلب إلا في حدود ضيقة جدا، هي حدا خروج ودخول الذهب (63). وهكذا يمكن القول: إن استبدال العملات ببعضها البعض، في ظل قاعدة الذهب، لا يخرج في حقيقة الأمر عن استبدال الذهب بالذهب.

وبناء على الشروط التي سادت في قاعدة الذهب، فإنه إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم التكافؤ بين الصادرات والواردات، فإن هذا الاختلال يصحح نفسه عن طريق حركات الانكماش أو التضخم التي تتسبب عن تحرك الذهب دخولا أو خروجا كنتيجة لهذا الاختلال. (64)

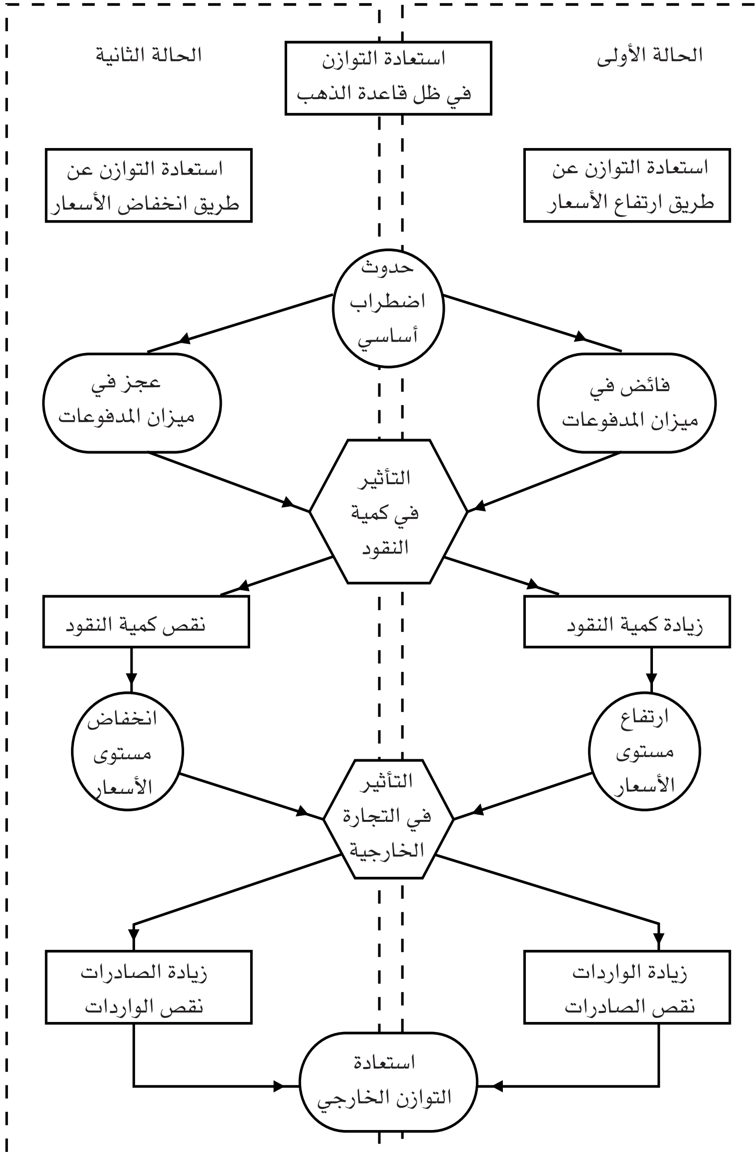
ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن مصر، وهي على قاعدة الذهب، قد تعرضت لاختلال خارجي نتيجة لزيادة وارداتها من بريطانيا عن صادراتها إليها. وهو ما يترجم في حدوث عجز في الميزان التجاري المصري. في مثل هذا الوضع نجد أن طلب المقيمين بمصر على الجنيه الإسترليني يكون متزايدا. وإذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها، فإن زيادة طلب المقيمين على الجنيه الإسترليني سوف ترفع من ثمنه، مقوما بالجنيه المصري. تماما كما يحدث لأي سلعة حينما يتزايد الطلب عليها ولا يتجاوب العرض مع الزيادة. فإذا تجاوز هذا الثمن سعر التعادل أو التكافؤ مضافا إليه مصاريف نقل وتأمين الذهب من مصر إلى بريطانيا، فإنه يكون من صالح المستوردين بمصر شراء الذهب من السوق المصرية وتصديره إلى بريطانيا ليستبدل هناك بالجنيهات الإسترلينية عند سعر التعادل. (وبذلك تكون مصر عند نقطة خروج الذهب). ولما كانت كمية النقود المتداولة بمصر تتوقف على حجم الذهب، لأن النظام النقدي المصري على قاعدة الذهب، فإن خروج الذهب من مصر سوف يؤدي إلى تقليل كمية النقود المتداولة بسبب نقص الغطاء الذهبي لدى السلطات النقدية المصرية. وسيؤدي نقصان كمية النقود المتداولة إلى حدوث موجة انكماشية داخل الاقتصاد المصري، حيث ينخفض المستوى العام للأسعار (طبقا لنظرية كمية النقود) وتنخفض الأجور، ويزداد حجم البطالة، وتقل معدلات التشغيل، الخ. وحينما يحدث ذلك فإن أسعار السلع المحلية سوف تصبح رخيصة نسبيا عن أسعار الواردات والأسعار العالمية، فيؤدي ذلك إلى زيادة طلب المقيمين على هذه السلع، مما ينجم عن ذلك انخفاض في حجم الواردات. ومن ناحية أخرى، يؤدي انخفاض أسعار السلع المحلية، بالقياس إلى الأسعار العالمية، إلى تزايد طلب الأجانب عليها، فتزيد بذلك الصادرات. وعلى هذا النحو نجد أن الواردات تميل إلى النقصان، بينما تميل الصادرات إلى الزيادة. ويترتب على ذلك اختفاء العجز بالميزان التجاري. وهكذا يستعيد الاقتصاد المصري توازنه الخارجي من خلال الموجة الانكماشية السابقة.

ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن استمرار انخفاض المستوى العام للأسعار بمصر، بعد استعادة التوازن الخارجي، سوف يؤدي إلى استمرار الزيادة في حجم الصادرات، مما يؤدي إلى تدفق الذهب مرة أخرى إلى مصر، فتزداد

كمية النقود المتداولة. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة الأجور ومعدلات التشغيل والتوظيف، ويظل المستوى العام للأسعار يميل للارتفاع إلى أن تتقارب الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية. وهنا يصبح التوازن مستقرا.

أما إذا كان الاختلال الخارجي قد نشأ نتيجة لتزايد الصادرات المصرية إلى بريطانيا بالقياس إلى الواردات منها، وهو ما يترجم في حدوث فائض في الميزان التجاري المصري، فإن آلية المواءمة لتصحيح هذا الاختلال سوف تعمل بشكل عكسي لمجريات الأمور السابقة. ففي هذه الحالة يؤدي زيادة طلب الإنجليز على الجنيه المصري في أسواق لندن، لتمويل أثمان وارداتهم من مصر، إلى زيادة ثمن الجنيه المصري مقوما بالجنيه الإسترليني. فإذا تجاوز هذا الثمن سعر التعادل أو التكافؤ مضافا إليه مصاريف نقل وتأمين الذهب من بريطانيا إلى مصر، كان من مصلحة المستوردين الإنجليز أن يشتروا الذهب من أسواق لندن ويصدرونه إلى مصر، ليستبدل بالقاهرة بالجنيه المصري عند سعر العادل (وتكون مصر بذلك عند نقطة دخول الذهب). وحينما يزداد دخول الذهب لمصر، تزداد كمية النقود المتداولة، وتحدث، نتيجة لذلك، موجة تضخمية بالاقتصاد المصري، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار والأجور وتقل البطالة. وحينما يحدث ذلك، فإن أسعار السلع المستوردة تصبح أرخص نسبيا من السلع المحلية. فتميل الواردات للتزايد. وفي الوقت نفسه تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا من الأسعار العالمية، فيقل طلب غير المقيمين لها، ومن هنا تميل الصادرات للنقص. وعلى هذا النحو تزيد الواردات وتقل الصادرات. فيحدث عجز في الميزان التجاري يعوض الفائض الذي حدث بداية الفترة.

وإذا استمرت الأسعار المحلية مرتفعة لفترة، وظلت الواردات تزيد، بينما ظلت الصادرات تقل، فإنه يكون من شأن ذلك أن يتدهور سعر الصرف للجنيه المصري (بسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل الواردات المتزايدة) إلى النقطة التي يخرج فيها الذهب من مصر. ويؤدي ذلك إلى انخفاض كمية النقود المتداولة، وانخفاض المستوى العام للأسعار، إلى أن يتساوى مع مستوى الأسعار العالمية. وهنا يعود التوازن ويصبح مستقرا (انظر تخطيطيا كروكيا لهذه الآلية في الشكل رقم ١).



الحالة الثانية
استعادة التوازن
في ظل قاعدة الذهب
الحالة الأولى
استعادة التوازن عن
طريق انخفاض الأسعار
استعادة التوازن عن
طريق ارتفاع الأسعار
حدوث
اضطراب
أساسي
عجز في
ميزان المدفوعات
فائض في
ميزان المدفوعات
التأثير
في كمية
النقود
نقص كمية النقود
زيادة كمية النقود
انخفاض
مستوى
الأسعار
ارتفاع
مستوى
الأسعار
التأثير
في التجارة
الخارجية
زيادة الصادرات
نقص الواردات
زيادة الواردات
نقص الصادرات
استعادة
التوازن الخارجي

شكل رقم (1)

ذلك هو الميكانيزم العام الذي انطوت عليه قاعدة الذهب، والذي كان من شأنه توافر تلك الآلية التلقائية التي تكفل تصحيح الاختلال بميزان المدفوعات وتضمن ثبات سعر الصرف وحصر تقلباته في حدود ضيقة جدا لا تتعدى حد خروج ودخول الذهب. والحقيقة أن قاعدة الذهب كانت نظاما دوليا، لأنها استطاعت أن تدمج العملات المحلية والسياسات النقدية لمختلف دول العالم في نظام متسق واحد، من خلال المحافظة على أسعار صرف ثابتة بين هذه العملات، ومن خلال ما خلقته من درجة عالية من الارتباط بين مستويات الأسعار المحلية داخل الدولة الواحدة وبين غيرها من مستويات سعرية في الدول الأخرى.

وسوف نرى، فيما بعد، كيف استفادت الدول الرأسمالية أيما استفادة من هذه الآليات، بينما أضيرت البلاد المتخلفة المستعمرة وشبه المستعمرة أشد الضير.

الشروط العامة للإذعان لآليات قاعدة الذهب:

ولكن قبل أن نوضح مدى الخسارة التي منيت بها البلاد المتخلفة من جراء هذا النظام، ينبغي لنا أن نحيط علما بالشروط العامة التي كان ينبغي الامتثال لها بشكل صارم حتى تتحقق هذه الصورة الزاهية الشكلية لآليات تصحيح الاختلال التي وفرتها قاعدة الذهب، والتي كانت البلاد المتخلفة ضحية لها.

وأول هذه الشروط هو أن الطلب العالمي على الصادرات (صادرات أي دولة) يجب أن يكون مرنا. وفحوى هذا الشرط تتمثل في أنه إذا كان هذا الطلب مرنا فإنه يكفل تنفيذ إجراءات التصحيح المطلوبة حينما يختل التوازن (65). فإذا افترضنا أن هناك اختلالا داخليا، في بلد ما، قد حدث، وأن هذا الاختلال قد انعكس في ارتفاع مستويات الأسعار والدخول بالداخل، فإن من شأنه توافر مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة أن يجعل هناك ميلا إلى انخفاض قيمة الصادرات لهذه الدولة، وزيادة في قيمة وارداتها، وهو الأمر الذي يكفل تصحيح اختلال التوازن، على نحو ما سلف بيانه. وإذا تصورنا الحالة العكسية، بأن هناك اختلالا داخليا قد حدث في بلد ما، وأن هذا الاختلال قد انعكس في انخفاض مستويات الأسعار والدخول

في الداخل، فإن من شأن تمتع الطلب العالمي على صادرات الدولة بالمرونة، أن يحفز صادرات هذه الدولة، ويقلل من وارداتها، على النحو الذي يفضي إلى القضاء على الاختلال، على نحو ما سلف بيانه. أما إذا كان الطلب العالمي على صادرات الدولة لا يتمتع بالمرونة، فإن تصحيح الاختلال الخارجي يكون أمرا صعبا. وسوف تجد الدول التي تعاني من حالة عجز في تعاملها الخارجي صعوبات شديدة. وقد يضطرها ذلك إلى عدم التمسك بقاعدة الذهب.

وثاني هذه الشروط هو أن الأسعار والتكاليف في مختلف دول العالم الخاضعة لقاعدة الذهب، يجب أن تتمتع بقدر عال من مرونة التغير، هبوطا وارتفاعا، لاستعادة أحوال التوازن إذا لم تكن التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال غير كافية لتصحيح الاختلال الخارجي. فإذا تصورنا أن هناك اختلالا قد حدث في التعامل الخارجي لدولة ما، وأن التحركات الساخنة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لم تكن كافية لتصحيح هذا الاختلال، فإن تغير مستوى الأسعار والدخول والتكاليف بالداخل يصبح أمرا لازما إذا شاءت هذه الدولة استعادة التوازن في مدفوعاتها الخارجية وذلك لاستكمال الأثر الإيجابي لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. فتوافر مرونة تغير الأسعار والتكاليف والدخول تعتبر أمرا ضروريا لإمكان التأثير على حركة الصادرات والواردات.

و ثالث هذه الشروط هو أن التداول النقدي داخل كل دولة يجب أن يكون على درجة عالية من الحساسية تجاه التغيرات التي تحدث في حركة الذهب. والمعنى المراد بذلك هو أن يتناسب التغير في كمية النقود المتداولة تناسبا دقيقا مع التغير في كمية الذهب الموجود داخل الدولة. وبعبارة أوضح، إن تصدير الذهب أو خروجه خارج البلاد يجب أن يقترن بانخفاض يتناسب مع حجم النقود المحلية المتداولة، بينما زيادة انسياب الذهب للداخل أو استيراده من الخارج يجب أن يعقبها تناسب ملموس في زيادة حجم النقود المحلية المتداولة.

وفي هذا الخصوص تتعين الإشارة إلى أن العلاقة القائمة بين مدى التغير الذي يحدث في كمية النقود داخل الدولة، ومدى التغير الذي يحدث في دخول أو خروج الذهب، تتوقف على مقدار الاحتياطات التي تملكها

البنوك التجارية وعلى السياسة التي يطبقها البنك المركزي. ذلك أنه من الممكن أن نتصور ألا يعقب حركة خروج الذهب أي انخفاض في كمية النقود إذا كانت البنوك التجارية تملك كمية من الاحتياطات الفائضة تزيد عن مقدار التزاماتها القانونية المألوفة.

وحتى إذا تصورنا أن البنوك التجارية سوف تقبض يدها عن المزيد في منح الائتمان كرد فعل لخروج الذهب خارج البلاد، فإن سياسة «السوق المفتوحة» (66) التي قد ينتهجها البنك المركزي في هذه الأحوال، سوف تمنع من التأثير السلبي لخروج الذهب على كمية النقود المتداولة. وفي هذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين إلى أن التجارب العملية لقاعدة الذهب قد أثبتت أن درجة التأثير التي يزاولها خروج الذهب خارج البلاد على انكماش كمية النقود المتداولة كانت أكبر من تلك الدرجة التي يزاولها دخول الذهب للبلاد على زيادة كمية النقود المتداولة. (67)

دور قاعدة الذهب في ترسيخ النهب المنظم للمستعمرات:

قلنا أن ثبات سعر الصرف وقواعد اللعبة التي انطوت عليها قاعدة الذهب، كانت إحدى الآليات الهامة التي اعتمدت عليها البلاد الرأسمالية في تنظيم وإحكام عمليات النهب المنظم لموارد البلاد المتخلفة بعد أن تهيأ للبلاد الأولى إبان هذه القاعدة فرض هيمنتها المباشرة على مجموعة البلاد الثانية في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية وبعد أن تمكنت من استعمارها واحتلالها من خلال الغزو العسكري وأساليب القهر المختلفة. ومهمتنا الآن تتلخص في كشف أبعاد الحصاد المر الذي جنته البلاد المتخلفة من جراء الامتثال لشروط قاعدة الذهب، والذي يمثل، بالمقابل، أبعاد الحصاد الغني والمثمر للدول الرأسمالية الاستعمارية. وتلك في الواقع فجوة كبيرة في الدراسات النقدية المتداولة في الأوساط الأكاديمية في دول العالم الثالث وتحتاج لمزيد من الدراسات.

إذ يلاحظ المرء أن هذه الدراسات، بصدد تعرضها لهذه القاعدة، تنظر إلى الاقتصاد العالمي كما لو كان وحدة متجانسة، ومن ثم تعامل مجموعة الدول المتخلفة كما تعامل تماما مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، دون مراعاة للفروق الجوهرية التي كانت تفصل بين موقع وقوة كل منهما في

العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعلى أي حال، فسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ملامح هذا الحصاد في حدود ما تسمح به هذه الدراسة. وتتمثل هذه الملامح فيما يلي:

1- نمو التصدير السلعي إلى البلاد المتخلفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها.

2- نمو الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وتشويه الهيكل الاقتصادي في المستعمرات وأشباه المستعمرات.

3- تزايد حركة الاقتراض الدولي للدول المتخلفة والآثار الناجمة عن ذلك.

4- سلب البلاد المتخلفة حريتها في تحديد سياستها النقدية والتجارية.

وإليك الآن نبذة موجزة عر ذلك.

1 - نمو التصدير السلعي إلى البلاد المتخلفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها:

وفرت قاعدة الذهب وما انطوت عليه من ثبات في أسعار الصرف إطارا هاما لنمو الصادرات السلعية الصناعية من المراكز الرأسمالية المتقدمة إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات. وبذلك عضدت هذه القاعدة بشدة من قوة الدفع التي كانت تنمو بها الدول الرأسمالية آنذاك. فمن المعلوم أن النظام الرأسمالي، منذ أن ظهر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، نشأت معه الحاجة المستمرة لتصريف سيل السلع الصناعية المتزايدة التي تنتجها عجلات الإنتاج. وزادت أهمية التصدير والبحث عن أسواق خارجية بعد أن ضاقت الأسواق المحلية عن الامتصاص المستمر للزيادة في الناتج المحلي نتيجة لتفاقم الاختلال القائم بين نمو القدرة على الإنتاج، ونمو القدرة على الاستهلاك بسبب علاقات التوزيع في النظام الرأسمالي. ناهيك عن أهمية التصدير لدفع مقابل المواد الخام المستوردة عبر البحار والتي كانت تلزم لاستمرار الإنتاج ونموه.

والحقيقة أنه مع رسوخ قاعدة الذهب وامتثال غالبية دول العالم لقواعدها تزايدت حركة التصدير السلعي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد المتخلفة. ففي ظل هذه القاعدة، كان المصدر الرأسمالي يستطيع أن يصدر سلعة

للخارج مقابل ما يحصل عليه من وعد بالدفع مستقبلا بأي عملة خاضعة لقاعدة الذهب، وهو مطمئن إلى أنه لن يتكبد خسارة حينما يحل موعد السداد بسبب ثبات سعر الصرف الذي بنى عليه تقديره لحصيلة صادراته. والشيء نفسه ينطبق أيضا بالنسبة للمستورد، حيث يكون في مقدوره أن يعقد صفقات الاستيراد مقابل الوعد بالدفع مستقبلا بعملته المحلية، الخاضعة لقاعدة الذهب، وهو مطمئن تماما إلى سلامة تقديره لكلفة الواردات مقدرة بعملته المحلية، حين يحين موعد السداد. وقد استفادت البلاد الرأسمالية من هذا الإطار المستقر لسعر الصرف في الاتجار مع مستعمراتها. وتشير بعض الدراسات إلى أن ثلثي صادرات بريطانيا ونصف صادرات فرنسا كانا يذهبان إلى مستعمراتها (68)، ونظرا للنمو اللامتكافيء بين مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة المستعمرات وأشباه المستعمرات، فإن العلاقات التجارية بينهما كانت تتم في إطار تبادل غير متكافئ، أفاد المجموعة الأولى وأضر بالمجموعة الثانية (69).

وقد أدت سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة التي صاحبت قاعدة الذهب، والتي فرضها المستعمر على المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى خراب واسع للحرف والصناعات اليدوية والمحلية الوليدة التي كانت تنتج من قبل كثيرا من المنتجات الصناعية. ففي ظل هذه السياسة ومع عدم التكافؤ في مرحلة النمو بين الدول الرأسمالية والدول التابعة لها، تعرضت المنتجات المحلية المنافسة ساحقة من المنتجات الصناعية المستوردة. وبهذا الشكل ماتت الصناعات الناشئة في المستعمرات وأشباه المستعمرات، ولم تتح لها فرصة النمو والتطور التي أتيحت لها في الدول الرأسمالية. (70)

2- نمو الاستثمارات الأجنبية وتشويه الهيكل الاقتصادي:

كان عصر قاعدة الذهب هو العصر الذهبي لنمو الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تدفقت من البلاد الرأسمالية المتقدمة إلى المحيط المتخلف في العالم الرأسمالي. وقد قدم ثبات أسعار الصرف الذي انطوت عليه هذه القاعدة ميزة هامة للاستثمارات الفردية في انتقالها بين دول العالم المختلفة. فطالما أن صاحب رأس المال ينتقل من بلد لآخر وهو مطمئن أنه لا فرق بين قيمة النقود في بلده وقيمة النقود في البلد الذي ينتقل إليه، لأن

الرباط الذي يربط بينهما واحد-وهو الذهب-فإنه لا يتوجس أي خوف حينما يحول عملته المحلية إلى عملة الدولة التي ينتقل إليها ويستثمر فيها، وأن يحول هذه العملة الأجنبية إلى عمله بلده الأصلي بسعر الصرف الثابت حينما يحول عائد استثماره إلى موطنه الأصلي.

ومع الثبات في أسعار الصرف، وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية، ومع الصرخة التي أطلقها الاقتصاد الكلاسيكي أمام زحف نمو الإنتاج الصناعي الرأسمالي: دعه يعمل ودعه يمر Laissez faire-laissez passer، توافر الإطار المنظم لنهب الفائض الاقتصادي المتحقق داخل البلاد المتخلفة من خلال الشركات الأجنبية الخاصة. وقد كانت البلاد المتخلفة آنذاك مصدر إغراء واضح لأنياب رأس المال الأجنبي. فقد تميزت هذه البلاد بوجود فرص استثمارية واسعة، وموارد غنية للثروات الطبيعية والمواد الخام، وأن أجور العمال فيها منخفضة، وأثمان الأراضي متواضعة للغاية.

ولعل البيانات الخاصة ببريطانيا، التي كانت أكبر إمبراطورية استعمارية في ذلك الوقت، تؤكد كيف أن المستعمرات والبلاد التابعة لها كانت توفر مجالا هاما لاستثماراتها الخارجية وذلك خلال الفترة ما بين 1865-1913 (انظر الجدول رقم 6)، حتى أنه في السنوات الثلاث التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت استثمارات بريطانيا في الخارج ضعف حجم ما تستثمره بالداخل.

وقد أدى نشاط الاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلاد المتخلفة إلى إحداث تغيير شامل وجذري في الهياكل الإنتاجية في هذه البلاد بما يتمشى مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية. حيث اتجه نشاط هذه الاستثمارات إلى التركيز الشديد في مجال إنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، ونشأت نتيجة لذلك المزارع الرأسمالية الواسعة Plantations والمناجم الضخمة. وبعد أن كان الإنتاج المحلي في البلاد المتخلفة متنوعا ويغطي الجزء الأكبر من حاجات الاستهلاك المحلي، أصبح إنتاجا مشوها يتميز بالتركيز الشديد في سلعة واحدة أو سلعتين على أكثر تقدير. ونشأ من جراء ذلك قطاع ضخم ينتج أساسا للتصدير. أما المشروعات الأجنبية الأخرى التي تركزت في مجال النقل والبنوك والتأمين والموانئ ومشروعات توليد الطاقة، الخ. فقد كانت من قبيل الاستثمارات الملحقة والمكملة لقطاع الصادرات.

جدول رقم – (6)

توزيع الاستثمارات البريطانية بين الداخل والخارج خلال الفترة 1865 – 1913

كنسبة مئوية من الدخل القومي

الفترة	الاستثمارات الخارجية	الاستثمارات الداخلية	الإجمالي
1869 - 1865	4,5	6,2	10,7
1874 - 1870	6,9	6,4	13,4
1879 - 1875	2,4	7,7	10,2
1884 - 1880	5,0	5,7	10,8
1889 - 1885	6,5	3,8	10,3
1894 - 1890	4,7	4,2	8,9
1899 - 1895	2,7	5,9	8,6
1904 - 1900	2,2	8,2	10,4
1909 - 1905	6,7	5,2	11,9
1913 - 1910	9,3	4,1	13,4

Source : Michael B. Brown. Op. cit., p. 176.

ومع ذلك تنبغي الإشارة، هنا، إلى أن تصدير رأس المال إلى المناطق المتخلفة، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لم يقض على أهمية تصدير السلع إلى هذه المناطق. بل على العكس من ذلك نشأت علاقة متداخلة بين هذين النوعين من التصدير. فقد أصبح تصدير رأس المال هو السبيل الرئيس لتوسيع نطاق الصادرات السلعية وكسب الأسواق الجديدة والمحافظة عليها (71). كما أن زيادة التصدير السلعي أصبحت ضرورية لزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في هده المناطق. ولنأخذ هنا، كمثال على ذلك، حالة الاستثمارات الأجنبية الخاصة البريطانية فيما وراء البحار في أوج سيطرتها الإمبريالية. فمن المعلوم تاريخيا أن الاقتصاد البريطاني خلال عصر قاعدة الذهب، كان يحقق فائضا في ميزانه التجاري،

لأن صادراته الصناعية كانت تفوق كثيرا وارداته من المواد الخام والغذائية. وهذا الفائض، الذي كان يمثل عجزا في نفس الوقت في موازين مدفوعات دول أخرى، كان يستخدم في زيادة أرصدة الاستثمارات البريطانية في المستعمرات والبلاد التابعة لها. ولهذا فإن استخدام هذا الفائض في تلك الاستثمارات لم يخلق آنذاك ندرة في الإسترليني. ومن ناحية أخرى، أدى نمو الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تلك المناطق إلى اضطراد نمو الصادرات السلعية لبريطانيا. ويقول ر. بالم. دات R. Palme Dutt «إن الأساس الرئيس لتصدير رؤوس الأموال البريطانية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر اعتمد على الأرباح التي حققتها بريطانيا العظمى عن طريق احتكارها للتصنيع وللتجارة الخارجية (72)».

وقد أسفر رسوخ الاستغلال الوحشي للاستثمارات الأجنبية الخاصة للمستعمرات وأشباه المستعمرات عن ظهور قانون موضوعي هام، أصبح يحكم حركة هذه الاستثمارات منذ ذلك الوقت وحتى الآونة الراهنة، وهو أن تصدير عوائد ودخول الاستثمارات الأجنبية التي تحول إلى البلاد «الأم» التابعة لها، لا بد له من أن يزيد كثيرا، عبر الزمن، عما يفد إلى البلاد المتخلفة من استثمارات، الأمر الذي يعني أن ثمة انتقال عكسي للموارد يتم من البلاد الأخيرة إلى البلاد الرأسمالية. وطبقا للتقديرات التي أجراها. ا. ك. كيرنكروس عن حالة الاستثمارات البريطانية في الخارج، خلال الفترة ما بين 1870-1913، تبين أن دخول وعوائد هذه الاستثمارات كان يجاوز كثيرا مقدار رؤوس الأموال التي صادرتها بريطانيا خلال هذه الفترة. فقد وصل صافي صادرات رؤوس الأموال البريطانية في تلك الفترة حوالي 2,4 مليار جنيه إسترليني، في حين أن الدخل الناتج من هذه الاستثمارات قد بلغ 4,1 مليار جنيه إسترليني. ومعنى هذا أن صادرات رؤوس الأموال البريطانية خلال هذه الفترة كانت تعادل ثلاثة أخماس الدخل الناتج من هذه الأموال (73). وليس يخفى أن هذا النهب المنظم للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في المستعمرات وأشباه المستعمرات من خلال «بالوعات الاستثمارات الأجنبية الخاصة» كان يمثل آنذاك أحد مصادر التراكم الهامة التي شيد عليها تقدم ونمو النظام الرأسمالي في البلاد المتقدمة الآن. كما أن هذا النهب المنظم لم يكن من المتصور أن يتم على هذا النحو الوحشي لو

لم تسد قواعد اللعبة الصارمة لقاعدة الذهب. فقد وفرت الآليات التي انطوت عليها هذه القاعدة، فضلا عما انطوت عليه من ثبات في أسعار الصرف، ضمانات أكيدة لتحويل الموارد بكميات غير محدودة من هذه البلاد إلى العواصم الاستعمارية Metropole.

والحقيقة أن تحويل الموارد المنهوبة من المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى هذه العواصم، إبان عصر قاعدة الذهب، كان يتطلب من هذه المستعمرات أن توفر من عملياتها الجارية، وبالذات في ميزانها التجاري، قدرا من الفائض لتمويل هذه التحويلات. وكان هذا الفائض يتحقق فعلا من خلال النمو الضخم الذي حدث في قطاع الصادرات المعتمد على إنتاج المواد الأولية واقتصار الواردات على عدد محدود من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. وفي الأحوال التي كان الميزان التجاري يحقق فيها عجزا، فإن الفوائد والأرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية كانت تدفع من خلال استنزاف الاحتياطات الدولية و/أو من خلال إنقاص الواردات (74).

بهذا الخصوص تبدو لنا حالة الميزان التجاري للاقتصاد المصري وللاقتصاد الإندونيسي مثيرة للاهتمام بشكل خاص خلال الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. فقد ظل الميزان التجاري لهاتين الدولتين يحقق، بشكل منتظم ومستمر، فائضا واضحا يوفر الموارد التي كانت تلزم لتمويل تحويلات عوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيهما (انظر الجدولين رقم 7, 8).

ومع ذلك تنبغي الإشارة، إلى أنه طبقا للتقديرات التي أجراها كروشلي. A. B. Crouchely حول هذه الفترة عن الاقتصاد المصري، تبين أنه بالرغم من الفائض المستمر الذي كان يحققه الميزان الاقتصاد المصري إلا أن هذا الفائض لم يكن يكفي لسداد أعباء فوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر، (انظر الجدول رقم 9).

وهكذا نخلص إلى القول: إنه على الرغم من الفائض في الميزان التجاري الذي كانت تحققه مجموعة البلاد المتخلفة إبان فترة قاعدة الذهب مما كان يجعلها دائنة في الأجل القصير، إلا أنها في حقيقة الأمر مدينة في الأجل الطويل، نظرا لضخامة الأعباء الناشئة عن نشاط رؤوس الأموال الأجنبية بها.

جدول رقم (7)

الميزان التجاري للاقتصاد المصري خلال الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب

(1884 –1914)(*)

بآلاف الجنيهات المصرية

السنوات	الواردات	الصادرات	فائض الصادرات (+) فائض الواردات (−)
1884	10354	14466	4112
1885	12903	14304	1401
1886	9686	15196	5505
1887	11203	14430	3227
1888	9776	14617	4841
1889	8920	15650	6640
1890	11052	15613	4561
1891	12025	17244	5219
1892	12917	17212	4295
1893	11664	18049	6385
1894	11261	15357	4098
1895	12708	16674	3966
1896	13548	16932	3384
1897	13524	16944	2975
1898	13763	15520	1757
1899	15956	19098	3142
1900	18226	21818	3592
1901	18320	20580	2251

تابع جدول رقم (7)

الميزان التجاري للاقتصاد المصري خلال الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب

(1884 - 1914)(*)

بآلاف الجنيهات المصرية

السنوات	الواردات	الصادرات	فائض الصادرات (+) فائض الواردات (−)
1902	19593	22103	2510
1903	23074	23720	536
1904	28165	26074	20191-
1905	26346	26747	401
1906	33087	30095	2992-
1907	33888	36263	2375
1908	29305	28692	613-
1909	29240	35805	6565
1910	36516	39611	3095
1911	34469	37920	3451
1912	37453	42497	5046
1913	37656	43377	5721
1914	23502	31549	8047

(*) يراعى أن الواردات والصادرات تشمل المعادن النفيسة .

المصدر - خليلي حسن خليل : **دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المختلفة، مع دراسة خاصة بإقليم مصر**. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة، 1961 ، مطابع مؤسسة اخبار اليوم، ص 340-341 .

جدول رقم (8)

حالة الميزان التجاري للإقتصاد الأندونيسي خلال الفترة من 1876 – 1880

إلى 1911 – 1915

بملايين الجلدرز.

الفترات	الواردات	الصادرات	فائض الصادرات (+)
1876 - 1880	129	180	51
1881 - 1885	142	189	47
1886 - 1890	130	185	55
1891 - 1895	162	206	44
1896 - 1900	170	227	57
1901 - 1905	197	275	78
1906 - 1910	285	414	129
1911 - 1915	643	879	236

Source : J. H. Boeke, **Economics and Economic Policy of Dual Societies** (as Exempliphied by Indonesia), New York: P. 195.

ولكننا اقتبسنا الجدول من : خليل حسن خليل – **دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية** الاقتصاديات المتخلفة، مصدر سف ذكره، ص324.

3- تزايد حركة الاقتراض الدولي للدول المتخلفة والآثار الناجمة عن ذلك:

وكما وفرت قاعدة الذهب الإطار الذهبي لتعاظم حجم الصادرات السلعية وتصدير الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى مناطق العالم المتخلف، فإنها بالإضافة إلى ذلك وفرت الإمكانات السهلة لتصدير القروض إلى تلك المناطق. فطبقا لقاعدة الذهب، وما انطوت عليه من ثبات في أسعار الصرف، كان في مقدور البنوك والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية أن تقرض حكومات الدول المتخلفة بأي عملة خاضعة لقاعدة الذهب. وفي هذه الحالة كان في استطاعة هذه البنوك والمؤسسات أن تعرف على نحو أقرب للدقة وفي ظل إطار كبير من الثقة القيمة النقدية المتوقعة لمدفوعات سداد القرض حينما يحل موعد السداد، وحينما تحول دلك إلى العملة المحلية السائدة في الدول المقيمة فيها. وبناء عليه كان في مقدور حكومات الدول المتخلفة التي تحتاج إلى الاقتراض أن تطرح سندات في الأسواق

جدول رقم (9)

ميزان التجارة والفوائد المدفوعة والمحصلة بين عامي 1884 و 1914 لمصر

(المتوسط السنوي بآلاف الجنيهات المصرية).

الفترات	الفائدة المدفوعة	الفائدة المحصلة	المدفوعات الصافية للفوائد	ميزان التجارة المنظورة	صافي الميزان بعد دفع الفوائد
1884 - 1892	4841	. . .	4841	4422	419-
1893 - 1897	5430	. . .	5430	4162	1268-
1998 - 1902	5373	. . .	5373	2650	2723-
1903 - 1907	8918	200	8718	354-	9072-
1908 - 1914	7183	150	7033	4473	2550-

Source : A. B. Crouche,y, The Investment of Foreign Capital on Egyptian Companies and Public Debt Cairo Government Press, 1936, p. 195.

ولكن الجدول أخذ من رسالة خليل حسن خليل السالفة الذكر، ص 343.

النقدية الدولية بقيمة القروض التي تطلبها. وقد ساعد اتساع نطاق الأسواق المالية والنقدية (في لندن على وجه الخصوص، فضلا عن باريس وبرلين) خلال هذه الفترة على سرعة تغطية الاكتتاب في هذه القروض. ويوضح لنا الجدول رقم (10) سرعة نمو حجم القروض الخارجية التي قدمها الاقتصاد البريطاني للعالم الخارجي خلال الفترة 1815-1913.

في ظل هذه الظروف المواتية لتوافر الثقة والسيولة الدولية التي خلقتها قاعدة الذهب نمت بقوة حركة القروض الدولية التي انسابت من العواصم الاستعمارية إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات، وذلك لتمويل مشروعات الانفراستراكشر اللازمة لتنشيط سرعة عجلة النشاط الاقتصادي، مثل مشروعات السكك الحديدية وشبكات الطرق والنقل، وإنشاء الموانئ، ومشروعات الري والمياه والمجاري والكهرباء، الخ، وهي مشروعات كانت تعود بالخير على الاستثمارات الأجنبية الخاصة نظرا لتأثيرها الإيجابي في رفع قدرة هذه الاستثمارات على إجتناء معدلات ربح مرتفعة لا تحققها

أصلا في بلادها «الأم». ناهيك عن أن حركة القروض كانت تعني في النهاية زيادة التصدير السلعي للمستعمرات وأشباه المستعمرات. لا عجب، والحال هذه، أن يكون لحركة الإقراض التي امتدت خيوطها بين العواصم الاستعمارية والبلاد التابعة لها فيما وراء البحار دورا أساسيا في تدعيم تراكم رأس المال للنظام الرأسمالي وإحكام التبعية على هذه الدول.

إن روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg ترى أن هذه القروض قد لعبت دورا لا يستهان به في حل تناقضات مشكلة تصريف فائض الإنتاج في الدول الرأسمالية الناجمة عن التباين بين نمو القدرة على الإنتاج، ونمو القدرة على الاستهلاك في نموذج إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع (75). فالخروج بهذا الفائض للاستثمار في شكل قروض في بيئات غير رأسمالية كان هو الشرط الضروري لتحويل هذا الفائض إلى رأسمال. وتحدد روزا لوكسمبورج الوظائف التي أداها الإقراض الدولي في هذه الفترة كما يلي: (76)

جدول رقم – (10)

ميزان الأرباح والفوائد ، وحجم الإقراض الخارجي للاقتصاد البريطاني خلال الفترة 1815 – 1913

مليون جنيه استرليني

الفترة	ميزان الفوائد وتوزيعات الأرباح	إجمالي القروض المعطاة للخارج	الرقم التراكمي للقروض المعطاه للخارج
1815 - 1830	+ 53	111	111
1831 - 1845	+ 104	74	185
1846 - 1860	+ 189	195	380
1861 - 1875	+ 513	685	1065
1876 - 1890	+ 1026	870	1935
1891 - 1905	+ 1535	707	2642
1906 - 1913	+ 1321	1348	3990
الإجمالي	+ 4741	3990	

Source : Micael B. Brown, op. cit., p. 135.

“For the accumulation of Capital, the loan has various functions: (a) it serves to convert the money of non-capitalist groups into capital, i.e. money both as a commodity equivalent (lower middle-class savings) and as fund of consumption for the hangers-on of the capitalist class, (b) it serves to transform money capital into productive capital by means of state enterprise-railroad building and military supplies, (c) it serves to divert accumulated capital from the old capitalist countries to young ones”.

وتشير روزا لوكمسبورج، إلى أنه من خلال القروض التي أعطيت للمستعمرات وأشباه المستعمرات تمكنت الدول المقرضة أن تفرض سيطرتها ورقابتها المالية والتجارية والإدارية على هذه المستعمرات. وتشير في ذلك إلى الخبرة الغنية التي تجسدت في مأساة القروض التي تدفقت إلى مصر والجزائر وتركيا والهند وإيران والصين. ولاحظت أنه بالرغم من الارتباك المالي الشديد الذي وقعت فيه الدول المدينة، وبالذات مصر (77) واستنزاف مواردها للوفاء بأعباء هذه القروض، إلا أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة داخل هذه الدول كانت تمر بمرحلة انتعاش شديد، مما يؤكد الصلة الشديدة بين إيقاع هذه الدول في مصيدة الديون وبين زيادة نشاط هذه الاستثمارات داخل تلك الدول.

وأيا كان الأمر، فإنه من الثابت تاريخيا، أن قاعدة الذهب التي سادت، حتى عشية الحرب العالمية الأولى، كانت هي الإطار الملائم لذلك النمو الهائل الذي حدث في حركة الإقراض الدولي طويل الأجل للمناطق المتخلفة (78)، وإن كان ذلك لا ينفي أهمية النمو الذي حدث أيضا في حركة الإقراض الدولي قصير الأجل والتي كانت تخصص لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

4- سلب البلاد المتخلفة حريتها في تحديد سياستها النقدية والتجارية:

لم تكن غالبية المستعمرات وأشباه المستعمرات في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية على قاعدة الذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فقد ساد في بعضها النظام الفضي، وساد في بعضها الآخر نظام المعدنين (الذهب والفضة)، وتعدد في الكثير منها تداول الأنواع المختلفة من النقود

المحلية والأجنبية وكان التداول النقدي، عموما، ضئيلا بسبب شيوع المقايضة، وضعف نمو العلاقات النقدية السلعية وسيطرة النظم الإقطاعية في الكثير منها. غير أنه مع تعاظم حجم التبادل التجاري مع العواصم الاستعمارية، ومع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل هذه البلاد، ومع نمو حركة الإقراض الدولي لها نشأت الحاجة إلى تعديل النظم النقدية في هذه البلاد بما يخدم الظروف الجديدة التي طرأت عليها بعد زيادة احتكاك الدول الرأسمالية الصناعية بها. وكان التعديل هنا مفروضا من الخارج بعد أن تبين لهذه العواصم أن إحكام شؤون المعاملات النقدية داخل هذه البلاد وربط نظمها النقدية بالعجلة الكبرى لنظام النقد الدولي الذي ساد حينئذ (قاعدة الذهب) هو أحد الأساليب الهامة في النظام العام للنهب الاستعماري لموارد هذه البلاد. وعموما، فقد لوحظ، تاريخيا، أن تشكيل النظم النقدية في المستعمرات وأشباه المستعمرات قد اعتمد على تقليد النظام النقدي للدولة الرئيسة التي تتعامل معها المستعمرات.

إعادة النظر في حقيقة الصورة المثالية لقاعدة الذهب:

عرضنا فيما تقدم المعالم الأساسية لصورة قاعدة الذهب، كنظام للنقد الدولي، ساد لمدة خمسة وأربعين عاما حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد حاولنا أن نبرز، داخل هذه الصورة، الوضع الخاص الذي تبوأته مجموعة المستعمرات وأشباه المستعمرات، والتي أطلق عليها بعدئذ مصطلح «مجموعة الدول المتخلفة». وقد تبين لنا أن وضع هذه الدول داخل هذا النظام كاد يعكس صورة مخالفة عن الصورة الزاهية التي يحلو للاقتصاديين دائما الحديث عنها حينما تعود بهم الذكرى إلى عصر قاعدة الذهب. ما بالنا وقد علمنا أن صورة الدول المتخلفة في ظل قاعدة الذهب اتسمت، من خلال الآليات التي وفرتها هذه القاعدة، بالغزو المكثف لها من خلال التصدير السلعي من العواصم الاستعمارية، مما كان له تأثير واضح في تحطيم وخراب الصناعات المحلية بها، فضلا عن غزو رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة والقروض العامة التي استنزفت الفائض الاقتصادي في هذه الدول وجعلها في حالة تخلف وتبعية كاملة للسوق الرأسمالية العالمية. بل إن دمج الدول المتخلفة في العجلة الكبرى لنظام قاعدة الذهب كان أمرا

ضروريا لإحكام السيطرة والنهب على موارد هده الدول نظرا لما وفره هذا الدمج من آلية لتحويل الموارد المنهوبة منها . (79).

لقد دافع أنصار قاعدة الذهب عن المزايا التي انطوت عليها، مثل قابلية تحويل العملات بأسعار صرف ثابتة، طالما أن هناك رابطة وثيقة بين الذهب وكمية النقود، وطالما أن هناك حرية في تصدير واستيراد الذهب. وهذه القابلية للتحويل قد ساعدت على نمو وتوسع التجارة الدولية، لأنها ضمنت أن تقوم هذه التجارة على أساس متعدد الأطراف. فالبلد (أ) يستطيع أن يسدد العجز الناشئ مع البلد (ب) بديونه المستحقة على البلد (ج) ما دامت هذه الديون قابلة للتحويل إلى ذهب. وبهذا الشكل لم تنشأ الحاجة إلى ضرورة أن يوازن البلد مبادلاته مع كل دولة على حدة في إطار ثنائي.

كما دافع أنصار قاعدة الذهب عن الميزة التي كانت توفرها هذه القاعدة في مجال آلية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات والاحتفاظ بثبات سعر الصرف. فقد رأينا سابقا أن ثمة علاقة آلية تنشأ بين حجم التداول النقدي وحالة ميزان المدفوعات. وأن هذه الآلية تضمن، من خلال العمل التلقائي لها، بأن تصحح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات من خلال حركات دخول وخروج الذهب وما ينتج عن ذلك من تغيرات في الأسعار والتكاليف ما تلبث بدورها أن تؤثر على حركة الصادرات والواردات. وكل ذلك يتحقق في ظل المحافظة على سعر الصرف. وهذه الصورة الساحرة لاستعادة التوازن المفقود تحدث بشكل تلقائي، دونما حاجة لتدخل الدولة، طالما يتمتع جهاز السوق بالمرونة، وطالما أن البنك المركزي يلائم دائما سياسته النقدية مع ما تتطلبه حركات دخول أو خروج الذهب من انكماش أو توسع نقدي. ومن هنا اعتقد البعض، أنه أمكن من خلال احترام قواعد اللعبة، تلافي التقلبات التي تحدث في القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) بالخفض أو الرفع وما ينتج عن ذلك من اضطرابات ضخمة.

وفيما يتعلق بالسيولة الدولية International liquidity، أي مدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطات الدولية للوفاء بحاجات التعامل في التجارة الدولية، فقد دافع أنصار قاعدة الذهب عنها، على أساس أن آلية المواءمة السابقة التي تحدث لتصحيح الاختلال بميزان المدفوعات تؤدي إلى حدوث توازن في توزيع السيولة الدولية بين الدول والمناطق المختلفة. ومن هنا فإنه

ليس من المتصور أن توجد دول أو مناطق يتكدس فيها الذهب لفترة طويلة من الزمن، حيث أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيها. ولا بد لعلاج التضخم من أن يخرج الذهب إلى دول أخرى. كما أنه ليس من المتصور أن تعاني دول أو مناطق من شحة في الذهب لفترة طويلة من الزمن. إذ من شأن ذلك أن يجعل الأسعار فيها تنخفض، فتزيد الصادرات وتقل الواردات، ويبدأ الذهب في الدخول إليها. وبالاختصار، سوف توجد في كل دولة تلك الكمية من السيولة الدولية التي تتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي فيها. فإذا زادت كمية الذهب (أو السيولة) فوق النسبة الصحيحة لها، تطلب الأمر خروج الفائض منها، وإذا قلت كمية الذهب عن هذه النسبة الصحيحة، تطلب الأمر دخول الذهب لتعويض النقص. ومن هنا لن يكون للسيولة الدولية أي مشكلة في مثل هذا النظام، طالما كانت كمية الذهب في العالم ملائمة، وطالما احترمت دول العالم قواعد اللعبة الصارمة.

والحق، إن الصورة المثالية السابقة لنظام قاعدة الذهب كانت موضع إعادة نظر مكثفة من جانب عدد كبير من الباحثين والكتاب الذين سرعان ما تبين لهم أن هذه الصورة الزاهية كانت من صنع تجريدات ونماذج نظرية خلقتها عقول الاقتصاديين أكثر من كونها تجسيدا للواقع الحقيقي. كما أن المزايا الأساسية الحقيقية التي انطوت عليها قاعدة الذهب كانت مزايا تنفرد بها دول العواصم الاستعمارية، وبالذات لندن. أما الدول المتخلفة، التي أدمجت بفعل القوة داخل هذا النظام والتي كانت تقع على محيط العالم الرأسمالي، فقد كانت الأمور فيها تجري على نحو يختلف تماما عما تصوره أوهام وتجريدات الاقتصاديين.

فقد أثبتت الأبحاث النقدية التاريخية (80) أن النموذج الآلي لتصحيح ميزان المدفوعات، الذي عرف بمصطلح price specie-flow mechanism، كان وهما لا علاقة له بالتنفيذ الفعلي لهذه القاعدة وخصوصا في البلاد الرأسمالية القوية. فالعامل الرئيس في إعادة التوازن لميزان المدفوعات في هذه البلاد لم يكن هو حركات الذهب، وما ينجم عنها من تغيرات سعرية في الداخل، وإنما هو تغير أسعار الفائدة وحركات الأموال. ولنأخذ هنا حالة الاقتصاد البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فحينما كان يحدث عجز بميزان المدفوعات البريطاني، (بسبب

زيادة الواردات عن الصادرات) فإن منطق قواعد اللعبة الخاصة بقاعدة الذهب كان يتطلب خروج الذهب من بريطانيا واضطرار بنك إنجلترا (البنك المركزي) إلى تخفيض الإصدار وتقييد الائتمان والاستثمار، فيعقب ذلك انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، فتزيد الصادرات وتقل الواردات. ولكن ثبت تاريخيا أن بريطانيا لم تكن تلجأ إلى هذا الإجراء، بل كان البنك يلجأ إلى رفع سعر الخصم (81) (سعر البنك Bank Rate) و/أو تقليل تصدير رؤوس الأموال للخارج، فيؤدي رفع سعر الخصم إلى اجتذاب الأموال إلى سوق لندن (82). كما أن تقليل تصدير رؤوس الأموال للخارج يعني إحداث وفر في الأموال المتاحة أمام الاقتصاد البريطاني. وكل ذلك كان كفيلا بأن يستعيد الميزان توازنه دون الحاجة إلى أي سياسات انكماشية في الداخل. وبهذا الشكل لم تلعب تغيرات الأسعار المحلية دورا ذا شأن كبير في عمليات تصحيح الاختلال. (83)

وكان ذلك أمرا ميسورا لبريطانيا باعتبار أنها في ذلك الوقت كانت بمثابة مركز الاقتصاد العالمي. فبريطانيا كانت أسبق الدول جميعا من حيث نمو الرأسمالية الصناعية، ومن ثم من حيث نضجها. وكان إنتاجها الصناعي يمثل نسبة لا تقل عن 30٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي عام 1913. كما أن صادراتها الصناعية كانت تمثل حوالي 40٪ من إنتاجها الصناعي عام 1912. وإن استثماراتها في الخارج كانت تمثل ما يزيد عن 50٪من إجمالي الاستثمارات الخارجية العالمية. (84) ناهيك عن أنها كانت تملك تنظيما مصرفيا على درجة عالية من الخبرة والكفاءة والإتقان، وعلى الأخص في عمليات الاستيراد والتصدير، فضلا عن أن لندن كانت هي مركز السوق الدولية للمواد الأولية والمنتجات الزراعية وسوقا عالمية للذهب. وقد تهيأت لبريطانيا هذه المكانة الواضحة في التجارة الدولية بسبب سيطرتها على ما يزيد عن نصف مجموع المناطق المستعمرة في العالم، وبسبب عظم حجم أسطولها التجاري، وبسبب سيادتها على أعالي البحار نتيجة لتملكها القواعد البحرية والعسكرية في النقاط الجغرافية الحساسة في العالم، مثل جبل طارق ومالطة والسويس وعدن. ومن هنا استطاعت بريطانيا أن تستفيد من هذا الموقع الخاص والمتميز في الاقتصاد العالمي، وأن تدير قاعدة الذهب بقدر ضئيل من الاحتياطي، وأن تواجه اختلال

ميزان مدفوعاتها بطرائق مناسبة تختلف عن تلك الطرائق التي كانت تضطر إليها الدول الأخرى في ضوء الالتزام الصارم بقواعد قاعدة الذهب. بل إن كثيرا من الكتاب يرون أنه نظرا لهذه المزايا الخاصة التي تمتع بها الاقتصاد البريطاني في ذلك الوقت، فإن قاعدة الذهب كانت في حقيقتها هي قاعدة الإسترليني. فالجنيه الإسترليني كان هو العملة الدولية المسيطرة، وقد قبلته معظم دول العالم كاحتياطي منافس للذهب.

ولا يجوز لنا أن ننسى، أن بنك إنجلترا حينما كان يحدد سياسته النقدية على نحو ما، فإنه كان يضع أساسا مصلحة الاقتصاد البريطاني بعين الاعتبار، ولم يكن يعنيه أثر هذه السياسة على نظام قاعدة الذهب على النطاق العالمي. من هنا ما اصدق الكلمات التي يكتبها بنيامين كوهن B. Cohen (85).

"As far as the Bank of England was concerned, its monetary policies were dictated soley by the need to protect its narrow reserves and the gold convertibility of the pound. It did not regard itself as responsible for global monetary stabilization or as money manager of the world. Yet this precisely the responsibility that was thrust upon it in practice-acquired like the British Empire itself, more or Less absentmindedly. The widespread international use of sterling and the close links between the larger financial markets in London and smaller national financial markets elsewhere inivitably endowed Britain with the power to guide the world's monetary policy. Changes of policy by the Bank of England inevitably imposed a certain discipline and coordination on monetary conditions in other countries".

وبناء على قوة التأثير التي كانت تباشرها السياسة النقدية الإنجليزية، على مجمل السياسات النقدية في مختلف دول العالم، فإن عددا لا بأس به من الدراسات يشير إلى أن عبء إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في بريطانيا (وفي الدول الرأسمالية القوية الأخرى، مثل فرنسا وألمانيا) كان يقع على عاتق الدول المتخلفة الواقعة على أطراف محيط السوق الرأسمالية العالمية. وكان ذلك يتم من خلال تخفيض أسعار المواد الأولية لهذه الدول، مقومة بالإسترليني، أو عن طريق تقييد الاستثمار فيها، واضطرارها لسلوك

سياسات انكماشية، حينما يحدث فيها اختلال وتجد صعوبات في الاقتراض من سوق لندن وغيرها من أسواق النقد العالمية. وطبقا لفرد هيرش Fred Hirsch، فإن بريطانيا استطاعت أن تدير النظام بكفاءة على حساب الأطراف الضعيفة فيه (86).

وفي هذا الخصوص يبرز الدور الهام الذي لعبته الهند وما كانت تحققه من فائض، كنموذج صارخ على استغلال بريطانيا لهذا الفائض في تسوية عجز معاملاتها مع الدول الأخرى وفي زيادة استثماراتها الخارجية. وقد كتب مارشيلو دي سيكو يصف هذا الاستغلال:

«اكتسبت الهند في السنوات الخمس والعشرين التي يدور البحث حولها (1890-1914) دور بطل نظام التسويات الدولي. فقد سمح فائضها التجاري مع باقي أنحاء العالم وعجزها التجاري مع بريطانيا لهذه الأخيرة بتسوية حساباتها الدولية بالحساب الجاري. وقد مكنها هذا من أن تستخدم دخلها من استثماراتها وراء البحار في استثمارات أخرى في الخارج، وأن تعيد السيولة التي امتصتها كدخل من الاستثمارات إلى النظام النقدي العالمي.

لكن هذا لم يكن السبب الوحيد الذي أكسب الهند منزلة هامة في النظام النقدي العالمي. فالاحتياطي، الذي كان النظام النقدي الهندي يرتكز عليه، كان يقوم بدور «أداة مناورة» كبيرة استطاعت السلطات النقدية البريطانية استخدامها لدعم احتياطها، وللحفاظ على لندن مركزا للنظام النقدي العالمي» (87).

أضف إلى ما سبق أن الحجة التي يتشدق بها أنصار قاعدة الذهب من حيث أنها تضمن توزيع السيولة الدولية (الذهب) في العالم بشكل متناسب ومتوازن بين دول ومناطق العالم المختلفة هي حجة ثبت أنها غير صحيحة. فطبقا لبعض التقديرات تبين أن كمية الذهب التي كانت موضوعة تحت تصرف نظام قاعدة الذهب في العالم في 31 ديسمبر عام 1913 كانت تقدر بحوالي 20600 طن، وأن هذه الكمية قد تركزت أساسا في ست دول رأسمالية هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والمجر، والنمسا حيث بلغ نصيبها حوالي 70٪ من هذه الكمية (88). أما النسبة الباقية (30٪) فكانت موزعة على سائر دول العالم الأخرى.

وخلاصة القول: إن قاعدة الذهب كانت تخدم أساسا مصالح الدول

الرأسمالية القوية لأنها كانت تؤدي إلى استقرار أسعار الصرف فيها، وتضمن لها استقرارا في سياساتها الاقتصادية والتجارية. أما في حالة البلاد المتخلفة فكثيرا ما كانت تضطر إلى تخفيض قيمة عملتها، وما يعنيه ذلك من تخفيض في أسعار صادراتها وارتفاع في أسعار وارداتها، وأن تتحمل الآثار المدمرة التي كانت تأتي في أذيال هذه السياسة.

وهكذا نستخلص مما سبق أن الصورة الزاهية لنظام قاعدة الذهب كانت من نصيب المراكز الرأسمالية المتقدمة، أما البلاد المتخلفة، والتي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات، فكانت صورتها قاتمة وكئيبة داخل هذا النظام. وها هو روبرت ترفين يؤكد ذلك حينما يكتب: (89)

"... This success ... was limited to the more advanced countries which formed the core of the system, and to those closely linked to them by political, as well as economic and financial ties. The exchange rates of other currencies - particulary in Latin America - fluctuated widely, and depreciated enormously, over the period. This contrast between the 'core' and those of the 'periphery' can be largely explained by the cyclical pattern of capital movements and terms of trade, which contributed to stability in the first group, and to instability in the second".

لقد كانت قاعدة الذهب هي قاعدة العصر الذهبي للنهب المنظم لموارد المستعمرات وأشباه المستعمرات، وأن تكلفة استمرار هذه القاعدة لمدة خمسة وأربعين عاما المعمل دون حدوث اضطرابات ملموسة في السوق الرأسمالية العالمية، كانت تتحملها هذه المستعمرات، مع ما كان يمثله ذلك من اضطرابات في أسعار صرفها وموازين مدفوعاتها ونهب فائضها الاقتصادي، وتعويق نمائها.

3 نظام النقد الدولي في عالم ما بين الحربين 1914-1945 وتشديد استغلال البلاد المتخلفة

تعاصر ازدهار نظام قاعدة الذهب خلال الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر واندلاع الحرب العالمية الأولى مع التقدم الكبير، الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، الذي حققته الدول الرأسمالية. كما تزامن ذلك أيضا مع النمو الملحوظ الذي حدث في حركة التجارة الدولية. فالرأسمالية كانت في مجموعها تتطور بسرعة لم تشهد لها مثيلا من قبل. فقد زاد إنتاج الصلب في العالم بشكل واضح، وارتفع استخراج البترول من 20 مليون طن عام 1900 إلى 51 مليون طن عام 1913. وأصبحت آلات الاحتراق الداخلي والمحركات الكهربائية تستخدم على نطاق واسع. وتم توسيع وتدعيم شبكة الانفراستراكشر (الطرق والمياه والمجاري ووسائل الاتصال)، وزاد مجموع أطوال السكك الحديدية. كما شهدت هذه الفترة عصر النمو السريع لصناعة السيارات، حيث زاد إنتاج السيارات من بضعة آلاف

إلى ما يقرب من نصف مليون سيارة كل عام. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد زاد متوسط المحصول للهكتار المزروع، كما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي، وزاد إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية. (90)

أضف إلى ذلك، أنه خلال هذه الفترة كانت الرأسمالية، كنظام عالمي، قد تمكنت تماما من غرس أظافرها بقوة خارج بلادها في المستعمرات وأشباه المستعمرات. وقد وفر لها ذلك قنوات نهب منظمة لموارد هذه المستعمرات، بعد أن حولتها، من خلال تصدير السلع ورؤوس الأموال، إلى مصادر رخيصة للمواد الخام والغذائية، وإلى أسواق واسعة للتصريف، وإلى نقط ارتكاز استراتيجية وعسكرية.

أما عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كان محصورا في حدود ضيقة جدا. حيث سادت فلسفة الحرية الاقتصادية. وكانت ملكية الدولة لا تتعدى الغابات والبريد والسكك الحديدية. ولم تكن الحكومات تفعل شيئا يذكر لتنظيم الإنتاج والأسعار والأجور، باستثناء تدخلها في مجال صناعة الأسلحة وجباية الضرائب، وتنظيم الشؤون النقدية. وباختصار شديد: كانت الدولة تلعب آنذاك دور الحارس الأمين للنظام. على أن ذلك لم يكن مصادفة عابرة. فقد كانت الرأسمالية لم تزل بعد في مرحلة المنافسة، حيث لم تكن درجة الاحتكار في الاقتصاد القومي قد وصلت إلى مستويات يعتد بها. وفضلا عن ذلك فإن مشاكل الدورة الاقتصادية لم تكن من الجسامة بحيث تستدعي تدخل الدولة.

وفي ظل علاقات القوى التي سادت السوق الرأسمالية العالمية، كان من الطبيعي أن تحتل بريطانيا مركز القيادة للاقتصاد العالمي، وأن ينعكس نظامها النقدي الداخلي (نظام قاعدة الذهب) على النظام النقدي العالمي، وأن تكون لندن بمثابة البنك المركزي الذي أدار بكفاءة دفة السفينة، وذلك بالرغم من التطور الذي حققته الدول الرأسمالية الأخرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا. فقد قبلت هذه الدول قيادة بريطانيا لنظام النقد الدولي نظرا لأن ذلك كان قد ساعد تلك الدول على استمرار النمو. كما أن كفاءة إدارة نظام النقد الدولي آنذاك لم تكن لتسمح بظهور تنافس في القيادة، وإلا اضطربت الأمور.

وبالرغم من أن الاتجاه العام للإنتاج والتوظف والتجارة الخارجية كان

صعوديا بشكل عام خلال العقد الأول من القرن العشرين (1900-1910) في معظم الدول الرأسمالية، إلا أن التطور الاقتصادي بين هذه الدول لم يكن متساويا، والسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام والمواقع الاستراتيجية في العالم لم يكن متعادلا فيما بينها. كما أن توزيع المستعمرات عند بداية القرن العشرين لم يكن متفقا مع علاقات القوى السائدة آنذاك. فبريطانيا كانت تملك وتحكم ما يزيد على نصف مجموع المناطق المستعمرة في العالم، رغم أن إنتاجها الصناعي كان يمثل حوالي 14٪ من مجموع الإنتاج الصناعي العالمي عام 1913. وكانت مع ذلك لا تزال تمضي في توسيع نطاق ممتلكاتها الاستعمارية. وكانت فرنسا تملك إمبراطورية فسيحة الأرجاء رغم أن نصيبها النسبي في الإنتاج العالمي لم يتعد 7,1٪ عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تتفوق على إنجلترا وفرنسا في كثير من المجالات (حيث بلغ نصيبها النسبي في الإنتاج العالمي الصناعي حوالي 36٪ عام 1913)، فلم يكن لها مستعمرات أو أسواق واسعة لتصريف منتجاتها. وهذه الحقيقة نفسها تنطبق أيضا على ألمانيا (انظر الجدول رقم 11).

ونتيجة لهذا كله نشأ صراع محموم بين الدول الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية. وتحت هذا الصراع بدأت تنمو بذور الحرب العالمية الأولى. فقد تم توزيع المستعمرات في الماضي، ولم تعد هناك أراض جديدة «خالية». ومن أراد المزيد توجب عليه أن ينتزع ذلك من المتنافسين بقوة السلاح.

والحقيقة أن الاستعدادات لهذه الحرب كانت تتم بخطى سريعة منذ بداية العقد الثاني للقرن العشرين. وقد رافق ذلك بالضرورة تزايد واضح في حجم الإنفاق الحربي، وزيادة تكوين الاحتياطيات الذهبية. فبدأت ألمانيا تعسكر اقتصادها، وهي تتطلع إلى المستعمرات، رافعة آنذاك الشعار المحموم: الاندفاع نحو الشرق Der Drang nach Osten. فأسست أسطولا بحريا ضخما، ووصل عدد ما لديها عام 1914 إلى 133 قطعة بحرية منها 37 بارجة حربية. وكونت جيشا قوامه 64000 جندي تحت السلاح. واستعدت فرنسا للحرب بجيش يبلغ عدد رجاله 570000 جندي، وزاد شراؤها وإنتاجها للأسلحة (91). وكان هذا هو الحال نفسه تقريبا في بريطانيا والدول الأخرى، حيث

جدول رقم (11)

لوحة إحصائية عن التطور غير المتساوي للدول الرأسمالية خلال الفترة 1870 – 1913

السنوات	النصيب النسبي في الإنتاج الصناعي العالمي			الرقم القياسي لتطور الإنتاج الصناعي			النصيب النسبي في التجارة العالمية		
	ألمانيا	إنجلترا	فرنسا	ألمانيا	إنجلترا	فرنسا	ألمانيا	إنجلترا	فرنسا
1870	13	32	10	100	100	100	–	–	–
1880	13	28	9	139	121	127	11	20	11
1890	14	22	8	222	141	165	11	20	9
1900	16	18	7	333	180	194	13	19	9
1913	16	14	6	613	227	315	13	15	8

Quelle : Autorerkollektiv, **Imperialismus Heute**, **der staatmonopolistische in Westdeutshland**, Dietz Verlag, Berlag, 1968, s, 16

كان الاستعداد للحرب يجري بسرعة.

وكان من الطبيعي أن يتطلب هذا الاستعداد المحموم للحرب مبالغ طائلة لتمويله. وقد لجأت الدول في بداية الأمر إلى تمويل هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب، وعقد القروض العامة في الداخل. غير أن هذه الوسائل سرعان ما استنفدت إمكاناتها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية. ولم يبق أمام الدولة إلا أن تلجأ إلى التمويل التضخمي وخصوصا حينما اندلعت نيران الحرب. وفي ظل التمويل التضخمي للإنفاق الحربي، خرجت بنوك الإصدار في كل الدول المتحاربة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) عن القيود التي كانت تربط بين الإصدار وبين نسب التغطية الذهبية.

وتلاحقت الأحداث سراعا لتعجل بنشوب الحرب العالمية الأولى وتطوي في غمارها ذلك النظام الشامخ لقاعدة الذهب.

ففي أعقاب مقتل أمير النمسا، في 28 يونيو 1914 في مدينة سيرايفو، بدأت عمليات بيع واسعة النطاق للأوراق المالية وعلى الأخص السندات الحكومية في بورصة فينا. وفي شهر يوليو من العام نفسه سادت موجات واضحة من الذعر في معظم الأسواق النقدية والمالية في دول أوروبا. وقد تمثل ذلك على وجه الخصوص في أحداث يوم 23 يوليو، حيث بيعت كميات هائلة من الأوراق والحوالات النقدية في أسواق باريس ولندن وبرلين ونيويورك، وفي 27 يوليو أغلقت فينا أبواب البورصة. وفي اليوم التالي أعلنت النمسا الحرب على صربيا. ثم تلاحقت بعد ذلك أحداث الذعر والاضطراب في أسواق برلين وتورنتو ومدريد. وفي ألمانيا أغلقت البورصة في 30 يوليو 1914. وبعد ذلك بيومين أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا. وفي 2 أغسطس أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا. (92) وعندئذ وصلت حرارة أتون الحرب إلى الذروة، فانفجرت بعد ذلك حمم الحرب بلا رحمة.

وآنذاك كان من الطبيعي أن تنهار قواعد اللعبة التي قام عليها نظام قاعدة الذهب. فمن ناحية اضطرت بنوك الإصدار أن تعلن السعر الإلزامي للأوراق النقدية بعد أن تعذر إمكان تحويلها إلى ذهب. ومن ناحية ثانية أصبح تصدير واستيراد الذهب عملية محفوفة بالمخاطر نتيجة تهديد العمليات الحربية للأساطيل المتحاربة للسفن المحملة بالذهب. كما لجأت بعض الدول إلى فرض حظر على تصدير الذهب، وعلى المعاملات الخارجية،

وخصوصا مع الأعداء. وبذلك تخلت عن فكرة الحرية الاقتصادية. كما لجأت بعض الدول، في ظل هذه الظروف، إلى عقد الاتفاقيات الثنائية وأعمال المقاصة لتسوية عمليات تجارتها الخارجية. وكان من الطبيعي أن تنكمش حركة التجارة الدولية في مجال المواد الخام، وإن كانت تجارة المواد الغذائية التي تلزم لتموين الجيوش المتحاربة، قد تزايدت في الوقت نفسه.

هكذا انهارت قاعدة الذهب عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

المستعمرات وأشباه المستعمرات تدفع تكلفة الحرب:

بالرغم من أن المستعمرات وأشباه المستعمرات كانت هي الفريسة التي كان يتم حولها الصراع خلال أتون المعارك الحربية، إلا أنها في الوقت نفسه، وبحكم علاقات التبعية والهيمنة المباشرة عليها من قبل الدول المتحاربة، دفعت جانبا كبيرا من تكاليف الحرب. بل يمكن القول: إن التكاليف الكلية لهذه الحرب قد تحملها العمال في الدول الرأسمالية وشعوب المستعمرات والبلاد التابعة لها.

فقد حولت الدول الاستعمارية المتصارعة مستعمراتها والبلاد التابعة لها إلى مصادر سهلة لإمداد القوات المسلحة بالمواد الغذائية والمواد الخام. كما استغلت عنصر العمل البشري في هذه المستعمرات والبلاد التابعة لها أسوأ استخدام في الأعمال الحربية. وطبقا لبعض التقديرات (93) بلغت التكاليف التي تحملتها الهند حوالي 6340 مليون روبية، فضلا عن مبلغ 217 مليون جنيه إسترليني تحملتها الهند من جراء إمداد بريطانيا بالمواد الخام والمواد الغذائية. كما أن فرنسا استطاعت أن تعتصر ما يزيد عن مليار فرنك في شكل قروض حرب من مستعمراتها، كما أن بعض التقديرات تشير إلى أن نصف عدد الجيوش البريطانية، والتي بلغت حوالي 6496370 محاربا، قد جاء أساسا من مستعمراتها. بل إن الهند وحدها أخذ منها 1,7 مليون جندي هندي. كما أن سدس عدد القوات الحربية الفرنسية قد جاء من المستعمرات الفرنسية، وبالذات من إفريقية. فقد جندت فرنسا من شمال إفريقية حوالي 300000 وحوالي 180000 من إفريقية الغربية (94) ناهيك عن أعمال السخرة التي لها علاقة بالأعمال الحربية، والتي وقع تحت وطأتها ملايين البشر في المستعمرات.

العودة لقاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى:

عندما انقشعت سحب الدخان الكثيفة، عقب انتهاء العمليات الحربية للحرب العالمية الأولى، بدأت خريطة العالم السياسية والاقتصادية تتضح لتعكس التغيرات الهامة التي طرأت على العالم. ففي أكتوبر 1917، قامت أول دولة اشتراكية في العالم على أرض روسيا، وانفصل سدس الكرة الأرضية عن السوق الرأسمالية العالمية، وبدأت لأول مرة في التاريخ تجربة جديدة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق التخطيط الاشتراكي. وكان لظهور الثورة الاشتراكية في روسيا تأثير واضح على حركة انسياب السلع ورؤوس الأموال منها وإليها، ومن ناحية أخرى تم تفتيت الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى عدة دويلات صغيرة. ولم يعد للإمبراطورية العثمانية العتيقة وجود، وقسمت مستعمراتها بين دول الحلفاء. كما فقدت ألمانيا مستعمراتها وأسطولها الحربي الضخم وجزءا لا بأس به من أسطولها التجاري. واحتلت قوات الحلفاء أراضي الراين الغنية بالمواد الخام، واستعادت فرنسا الإلزاس واللورين.

على أن الحرب لم تتمخض عن أي تغيير في نمط تقسيم العمل الدولي بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة (المستعمرات وأشباه المستعمرات)، حيث ظلت الدول الأخيرة تقوم بأداء الوظائف نفسها التي فرض عليها أن تقوم بها، وهي أن تكون ينابيع رخيصة لإنتاج المواد الخام والأولية، وأن تكون أسواق واسعة لتصريف السلع الواردة من العواصم الاستعمارية، ومجالا واسعا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، ونقط ارتكاز استراتيجية وعسكرية. ولكن تجدر الإشارة، هنا، إلى أن شدة وطأة الحرب وأعبائها على شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات قد أدت إلى قيام عدة هبات ثورية فيها، لم يقدر للكثير منها النجاح (والمثل هنا ثورة 1919 بمصر).

ونتيجة للخسائر الجسيمة التي تحملتها الدول الرأسمالية في غمار العمليات الحربية، ونتيجة للتطور الاقتصادي غير المتساوي لهذه الدول، حدثت هناك تغيرات عميقة في علاقات القوى في العالم. حيث خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب وهي تتمتع بأقوى جهاز اقتصادي وبأعظم قدر من الموارد. ومن هنا كانت بالفعل أغنى الدول الرأسمالية،

وبدأت تحتل موقعها القيادي في الاقتصاد العالمي بالتدريج، آخذة في ذلك الموقع الذي كانت تتمتع به بريطانيا قبل الحرب. كما أصبحت فرنسا دولة رأسمالية غنية. وتراجعت للخلف، نسبيا، دول رأسمالية أخرى، مثل النمسا وألمانيا.

وقد انعكس التغير في علاقات القوة بين الدول الرأسمالية بشكل واضح في التغير الذي حدث قي توزيع الأرصدة الذهبية فيما بينها عقب انتهاء الحرب. حقا إن معظم هذه الدول خرجت من الحرب وهي تملك أرصدة لا بأس بها من هذا المعدن النفيس. لكن التغير الذي حدث في هيكل توزيع الذهب بين هذه الدول كان محسوسا، فهناك دول زادت فيها كميات الذهب بشكل واضح عما كانت تملكه قبل الحرب. وقد تمثل ذلك في تلك الدول التي كانت أراضيها بمنأى عن العمليات العسكرية ولم تتأثر صادراتها ووارداتها بهذه العمليات. ومن هذه الدول نذكر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول المحايدة، مثل السويد وسويسرا. ويعطي الجدول رقم (12)

جدول رقم (12)

احتياطيات الذهب في الدول الرأسمالية الأساسية

عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى – 1918

بملايين الدولارات.

الدولة	ما تملكه من ذهب	الدولة	ما تملكه من ذهب
الولايات المتحدة الأمريكية	2,657,89	اليابان	225,6
فرنسا	664,0	الأرجنتين	304,5
بريطانيا	521,0	هولندا	287,1
المانيا	538,9	ايطاليا	203,4
إسبانيا	429,5	كندا	129,8

Source : A. Stadnichenko, Monetary Crisis of Capitalism, op. p. 70.

صورة سريعة عن توزيع الأرصدة الذهبية بين أهم الدول الرأسمالية عقب انتهاء الحرب. ومنه يتضح أن رصيد الولايات المتحدة يأتي في المرتبة الأولى بين هذه الدول. بل إن رصيدها الذهبي بعد الحرب كان في الواقع يزيد عن مجموع الأرصدة الذهبية التي تملكها روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا مجتمعة.

وفيما يتعلق بالأحوال النقدية التي شهدتها دول أوروبا عقب انتهاء الحرب فقد تميزت بالفوضى والاضطراب والتقلبات العنيفة. فقد استشرى التضخم في غالبية الدول الأوروبية نتيجة للتمويل التضخمي للحرب. فانهارت الثقة في الجنيه الإسترليني، وفقد الفرنك الفرنسي ثلاثة أرباع قوته الشرائية التي كانت له قبل الحرب. وأنهار المارك الألماني تماما بعد التضخم الجامح الذي شهدته ألمانيا وخصوصا عام 1923 م، مما أضطر السلطات الألمانية أن تلغى العملة القديمة وتصدر عمله جديدة. (95) وانخفضت القوة الشرائية لليرة الإيطالية وعملات وسط أوروبا. كما تقلبت أسعار الصرف بشدة رغم محاولات السلطات النقدية السيطرة عليها (انظر الجدول رقم 13). وعانت دول كثيرة من اختلالات خطيرة في موازين مدفوعاتها. وقد اضطرت بعض الدول أن تمول الفائض في وارداتها (أي نقص حصيلة صادراتها عن قيمة وارداتها) بتصدير بعض ما تملكه من احتياطيات ذهبية، وهو أمر كان يعرضها لاستنزاف رصيدها الذهبي. كما لجأت دول أخرى إلى مواجهة هذا الاختلال عن طريق بيع وتصفية جانب هام من أصولها الرأسمالية في الخارج (حالة فرنسا وإنجلترا بالذات).

ويضاف إلى ما تقدم أن الحرب قد تمخضت عن أكبر مشكلة للمدفوعات الخارجية عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته وحتى اليوم، ونعني بذلك مشكلة الديون ودفع تعويضات الحرب التي زلزلت بعنف العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية القوية. فقد خرجت دول الحلفاء من الحرب وفي ذمتها ديون كثيرة للولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الديون تمثل قيمة ما اقترضته هذه الدول منها أثناء الحرب وما اشترته منها من سلع، وما حصلت عليه من خدمات لم تدفع لها ثمنا. ونظرا للخراب الاقتصادي الذي منيت به الدول الأوروبية نتيجة للحرب فإن قدرتها على الدفع كانت شبه معدومة. ولهذا حاول الحلفاء أن يلقوا بعبء هذه الديون على عاتق

جدول رقم (13)

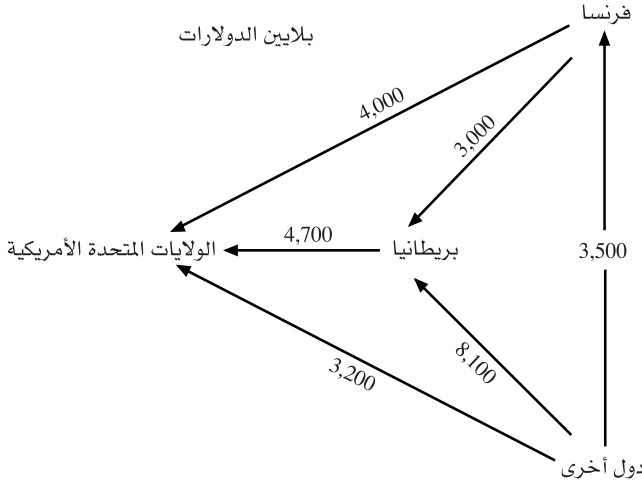
مدى التغير في أسعار الصرف في بعض الدول الرأسمالية خلال الفترة
من يناير 1914 حتى ديسمبر 1920
(سنتات أمريكية للوحدة، نسبة مئوية)

الدولة	يناير 1914– يناير 1919	يناير 1919– ديسمبر 1920
المملكة المتحدة	2,07–	26,72–
فرنسا	4,81–	67,74–
ألمانيا	82,18–	67,61
إيطاليا	17,90–	77,80–
بلجيكا	34,89–	49,88–
الأراضي المنخفضة	5,19+	26,84–
سويسرا	7,50+	25,51–
السويد	7,80+	32,19–
كندا	1,97–	11,89–
اليابان	4,29+	3,16–

Source : Sidney E. Rolfe and James L. Burtle. **The Creat Wheel**, **The World Monetary system**, **A Reinterpretation**, The New York Times Book Co. 1973, p. 18.

ألمانيا المهزومة. وطبقا لمعاهدة فرساي أجبرت ألمانيا على دفع تعويضات تقدر بحوالي 120 مليارا من الماركات الذهبية. وهو ما كان يخرج عن طاقة الاقتصاد الألماني المحطم. وقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب على تحصيل ديونها من الحلفاء. وبذلك وضعت الحلفاء وألمانيا في مأزق شديد وفريد. وكان المأزق هو: كيف تدفع ألمانيا تعويضات الحرب حتى يمكن للحلفاء دفع ديونهم للولايات المتحدة الأمريكية ؟ (96) انظر شكل 2.

وإزاء هذه الظروف المعقدة، كان من الطبيعي أن تعطي دول أوروبا الرأسمالية، قضية سعر الصرف وتنشيط التجارة الدولية، وإعادة الاستقرار



Source: Charles P. Klindleberg: The World in Depression 1929-1939. University of California Press, 1973, p. 40.

شكل رقم (2)

الخيوط المتشابكة لعلاقات المديونية والدائنية بين الحلفاء

بعد الحرب العالمية الأولى

النقدي، قسطا وافرا من الاهتمام. فبالإضافة إلى مشكلة الديون ودفع التعويضات تبين أن أجزاء هامة من دواليب الإنتاج القومية تعتمد في دورانها على ورود المواد الخام والاستراتيجية من الخارج. كما أن اضطراد دوران عجلات الإنتاج في كثير من القطاعات يعتمد على مدى وجود منافذ خارجية مستقرة للصادرات. ولهذا كانت القضية الرئيسة التي شغلت أذهان الاقتصاديين ورجال السياسة والحكم، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، هي الإصلاح النقدي. وقد عقد لهذا الغرض مؤتمران عالميان، أولهما في بروكسل عام 1920، والثاني في جنوه سنة 1922.

والأمر اللافت للنظر، هو أن القسم الأعظم من الاقتصاديين الذين تصدوا لمناقشة هذه القضية، سواء على المستوى المحلي أو على مستوى مؤتمري بروكسل وجنوه، كانوا يجمعون على أن الإصلاح النقدي لن يتأتى إلا بالعودة من جديد لقاعدة الذهب. وأن ثمة مبادئ حاسمة لا بد من

مراعاتها في هذه السبيل. وكانت حجتهم في ذلك أن الاضطراب الذي حدث في الشؤون النقدية لا يرجع إلى عيوب كامنة في نظام قاعدة الذهب، وإنما إلى الاضطراب الذي قد حدث بسبب الخروج عن قواعد اللعبة، وأهمها قاعدة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والامتناع عن فرض القيود على التجارة الخارجية، وربط النقود بالذهب، وحرية تصدير الذهب واستيراده. وكان صوت أمريكا في ذلك واضحا كل الوضوح، لأن من مصلحتها عودة حرية التجارة حتى تستطيع عجلات الانتعاش التي ظهرت في اقتصادها إبان سنوات الحرب، نتيجة لزيادة التصدير، أن تستمر في الدوران.

وعموما، فإن أهم المبادئ التي ارتآها هؤلاء الاقتصاديون للعودة مرة أخرى إلى قاعدة الذهب كانت تتمثل فيما يلي: (116)

1- ضرورة تحديد قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب.

2- إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب.

3- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة، وأن تكف الحكومة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي.

4- بذل الجهود من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حتى يمكن المحافظة على سعر صرف ثابت للعملة.

5- زيادة كمية الذهب في بنك الدولة.

6- العمل على توفير ثقة الأفراد من جديد في العملة عن طريق مكافحة التضخم.

7- ضرورة إحداث نوع من التوافق بين القوة الشرائية للنقود في الداخل والخارج.

ورغم أن المبادئ العامة السابقة كانت تمثل الروح السائدة في كل الجهود التي بذلت للإصلاح النقدي في مختلف دول العالم، إلا أن إجراءات العودة إلى قاعدة الذهب قد اختلفت من بلد لآخر بسبب تباين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين هذه الدول، خصوصا بعد انتهاء الحرب، كما أن عودة الدول إلى قاعدة الذهب قد تمت في تواريخ مختلفة.

وعموما، فثمة سؤالين كانا مطروحين في الجدل الدائر آنذاك حول ترتيبات العودة لقاعدة الذهب وهما: ما هي العملة التي سوف تلعب دور

النقد العالمي ؟ وما هو سعر التعادل لهذه العملة بالنسبة للذهب وبالنسبة للعملات الأخرى؟

وسارعت إنجلترا بإعطاء الإجابة على هذين السؤالين، حيث عادت إلى قاعدة الذهب في 25 أبريل 1925 م نظرا لأنها كانت تسعى إلى استعادة تفوقها المالي والمصرفي، وأن يستعيد سوق لندن مكانته كمصرف عالمي للنظام. وتم تثبيت الإسترليني بنفس سعره القديم القائم قبل الحرب. وكان لذلك نتائج خطيرة على الاقتصاد البريطاني، استطاع كينز أن يكتشفها مبكرا في مقالته الشهيرة «النتائج الاقتصادية للمستر تشرشل»(98).

ففي إنجلترا كانت قضية الإصلاح النقدي تحتل اهتماما كبيرا من جانب الدولة، لأنها كانت ترغب في أن تعود سوق لندن إلى تلك المكانة العالمية المرموقة التي كانت تحتلها قبل الحرب، وأن يعود للجنيه الإسترليني تلك الثقة الكبيرة التي تمتع بها لفترات طويلة من الزمن باعتباره أهم الاحتياطيات الدولية. وكانت إجراءات الإصلاح النقدي تجري بسرعة من أجل هذا الهدف، وحتى لا تنتقل السيادة إلى نيويورك وإلى الدولار الأمريكي وخصوصا بعد تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي في التجارة الدولية، وتدفق الذهب إليه خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة للفائض الذي تحقق في الميزان التجاري (99). وقد تألفت لجنة برئاسة المستر كنليف Cunliffe Committe حافظ بنك إنجلترا آنذاك لدراسة شؤون الإصلاح النقدي. وكان أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه اللجنة ونفذت بحذافيرها، ما يلي:

1- أن تمتنع الحكومة عن الاقتراض من بنك إنجلترا.

2- أن تعمل الحكومة على تحقيق التوازن في الميزانية العامة وذلك بزيادة الضرائب. بل عليها أن تحقق فائضا فيها لكي يستخدم في تسديد الدين العام.

3- ضرورة تقليل كمية النقود المتداولة وذلك بوضع حد أقصى لها.

4- أن تعمل الحكومة على زيادة الرصيد الذهبي لبنك إنجلترا حتى يتمكن من صرف الأوراق النقدية بالذهب.

5- أن يتبع بنك إنجلترا سياسة ملاءمة لسعر الخصم حتى يحمي رصيد إنجلترا من الذهب.

وبعد تنفيذ هذه الإجراءات ابتداء من سنة 1920 بدأ الجنيه

الإسترليني يستعيد قوته حيث بدأ الرقم القياسي لأسعار ينخفض وخصوصا بعد النقص الملحوظ الذي حدث في كمية النقود الورقية (انظر الجدول رقم 14) وبعد عودة رؤوس الأموال الإنجليزية التي هربت للخارج خوفا من التضخم، وبعد أن شاع في نفوس الأفراد توقع عودة إنجلترا إلى قاعدة الذهب. وما أن توفر الاطمئنان لدى الحكومة بتحسن سعر الصرف للجنيه الإنجليزي، حتى أعلن ونستون تشرشل عودة بريطانيا لقاعدة الذهب في 28 أبريل 1925، وألغيت القيود المفروضة على تصدير الذهب.

جدول رقم (14)

تطور كمية النقود الورقية في بريطانيا من 1920 – 1925

بملايين الجنيهات.

السنة	كمية النقود	السنة	كمية النقود
1920	320,6	1923	270,2
1921	317,6	1924	248,2
1922	309,9	1925	248,2

المصدر – أحمد محمد ابراهيم : بحوث اقتصادية ، (2) النظريات والسياسات النقدية. المرجع آنف الذكر، ص 272 .

والواقع أن إنجلترا حينما عادت إلى قاعدة الذهب عام 1925 لم تعد إليها بنفس صورتها القديمة، وهي قاعدة النفوذ الذهبية Gold Specie Standard، وإنما عادت إليها في صورة قاعدة السبائك الذهبية Gold Bullion Standard، حيث أصبحت النقود المتداولة في الداخل هي النقود الورقية، ولكن مع استعداد بنك إنجلترا أن يبيع الذهب للأفراد في شكل سبائك ذهبية، على ألا تقل هذه السبائك عن وزن معين (100)، لكي تستخدم في الوفاء بالمعاملات الخارجية أو للأغراض الصناعية. وانفرد بنك إنجلترا بحق سك النقود الذهبية. وشاع النظر آنذاك إلى «أن تداول الذهب داخل المملكة ترف يمكن الاستغناء عنه في السنين القريبة المقبلة على الأقل، ولا ضرر من اتباع هذا الحل، لأن الناس تعودوا استعمال النقود الورقية.» ومن الجدير بالذكر، هنا، أن إنجلترا قد ثبتت سعر الصرف للجنيه الإسترليني على أساس قيمته الأصلية قبل الحرب.

أما في فرنسا فقد تحركت جهود الإصلاح النقدي فيها في إطار واضح من الإجراءات التي اتخذت للتصدي لمكافحة الموجات التضخمية التي بدأت تستشري بشكل واضح بعد انتهاء الحرب. فقد نتج عن التضخم اضطراب واضح في العلاقة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، وهروب كميات كبيرة من الأموال الفرنسية للخارج، وكثرة أعمال المضاربة على الفرنك الفرنسي من جانب التجار ورجال الأعمال الأجانب. كما وجدت الحكومة الفرنسية حرجا شديدا عندما زادت رغبة الأفراد في عدم الاحتفاظ بأذون الخزانة الفرنسية وتكالبهم على سرعة استرداد قيمتها، وأصبح من المتعذر على الحكومة أن تفي بتعهداتها رغم كثرة القروض التي اقترضتها من بنك فرنسا وزيادة الحد الأقصى لأوراق البنكنوت المصدرة. وفي ظل هذا الجو العام المفعم بعدم الثقة وبالاضطراب، تعرض سعر الصرف للفرنك الفرنسي لتدهور لا مثيل له. ويكفي للدلالة على ذلك أن نلقي نظرة سريعة على البيانات التالية:

تدهور سعر الصرف للفرنك الفرنسي

سعر التعادل القديم قبل الحرب	سعر التعادل في شهر يوليو 1926
جنيه إسترليني واحد = 22 ,25 فرنك ...	جنيه إسترليني واحد = 240 فرنك
دولار أمريكي واحد = 18 ,5 فرنك	دولار أمريكي واحد = 50 فرنك

وعلى وجه العموم، فإن أهم ملامح الإصلاح النقدي التي اتخذت آنذاك، والتي مهدت السبيل للعودة إلى قاعدة الذهب، كانت تتمثل فيما يلي:

1- تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة. وقد تم ذلك عن طريق زيادة الضرائب، وعلى الأخص الضرائب غير المباشرة وتخفيض حجم الإنفاق العام.

2- إنشاء صندوق خاص لاستهلاك الدين العام. وقد خصص له ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، وتحددت له موارد معينة لتمويله، ومن أهمها حصيلة احتكار الدولة لتجارة الدخان وضرائب الإرث.

3- زيادة رصيد بنك فرنسا من الذهب، حيث صدر في أغسطس عام 1926 م قانون يجيز للبنك شراء الذهب والأوراق الأجنبية بسعر السوق السائد، وأن يصدر في مقابلها أوراق بنكنوت. وكان الهدف من زيادة الرصيد الذهبي هو الاستعداد لإعلان قابلية صرف الفرنك بالذهبي.

4- وضع حد أقصى لكمية النقود المتداولة، حيث نص قانون الإصدار والودائع الذي صدر عام 1925 م على ألا تقل نسبة تغطية الإصدار والودائع عن 35٪ من قيمتها، وأصبح الذهب لا يضمن الإصدار النقدي الجديد فقط، وإنما الودائع أيضا.

وبعد أن نفذت الحكومة الفرنسية هذه الإجراءات، بدأ الفرنك الفرنسي يسترجع قوته وعادت ثقة الأفراد فيه، وارتفع سعر صرفه. إذ انخفض سعر الجنيه الإنجليزي من 240 فرنك إلى 122,5 فرنك في ديسمبر 1926. وحينما وصلت العلاقة بين الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي إلى هذا المستوى شعرت الحكومة الفرنسية أن ذلك هو الثبات الفعلي للفرنك. وأصبح بنك فرنسا يتدخل في السوق، بائعا ومشتريا للجنيهات الإسترلينية على أساس جنيه واحد= 124 فرنك. واستمر الثبات الفعلي للفرنك على هذا الأساس حتى سنة 1927. وفي يونيو 1928 أعلنت الحكومة الفرنسية العودة من جديد إلى قاعدة الذهب، وأعلنت التثبيت القانوني للفرنك، وذلك بجعل قيمته مقدرة على أساس 65,5 ميليجرام من الذهب من عيار 1000/900، وهي خمس قيمته السابقة على الحرب. وتقررت قابلية صرف الفرنك بالسبائك الذهبية على ألا تقل قيمة السبيكة الذهبية عن 215000 فرنك، وعلى أن ينفرد بنك فرنسا فرع باريس بهذه المهمة.

ونتيجة لتخفيض قيمة الفرنك بمقدار الخمس تمكنت الحكومة الفرنسية من إعادة تقويم رصيدها الذهبي، لأن تخفيض قيمة الفرنك قد رفع بالفعل قيمة هذا الرصيد إلى خمسة أمثال ما كان عليه من قبل. وقد استخدم الفارق بين القيمة الجديدة والقيمة القديمة للرصيد الذهبي في سداد ديون الحكومة للبنك. وهكذا عادت فرنسا إلى نظام الذهب من جديد، ولكن على أساس الصرف بالسبائك الذهبية Gold Bullion Standard ابتداء من عام 1928. وقد أدى هذا الإصلاح النقدي فيها إلى تحسن واضح في ميزان مدفوعاتها، حيث زادت صادراتها عن وارداتها وحقق ميزانها التجاري فائض موات. وأخذ الذهب، بعد ذلك، يتدفق إليها من الدول الأخرى.

أما في ألمانيا فقد كانت مشكلة التضخم الجامح فيها أحد الهموم الرئيسة لتركة الحرب والعقبة الرئيسة أمام العودة لنظام الذهب. فقد جمح ارتفاع الأسعار فيها جموحا لم يعرفه التاريخ من قبل. وساد فيها

التضخم الجامح Hyper inflation بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. ففي الوقت الذي خسرت فيه ألمانيا جانبا كبيرا من طاقاتها الإنتاجية من جراء العمليات الحربية، الأمر الذي ترجم في ضآلة الحجم الحقيقي لتيار السلع والخدمات، عمدت الدولة إلى تمويل نفقاتها العامة عن طريق الإفراط في إصدار البنكنوت، وهو ما انعكس في زيادة تيار الإنفاق النقدي. ومن هنا حدث ذلك الاختلال الواضح بين قوى العرض وقوى الطلب. وقد زادت كمية البنكنوت المتداولة (الماركات) بكميات لا يتصورها العقل، وانخفضت نسبتها إلى الرصيد الذهبي انخفاضا شديدا (انظر أرقام الجدول رقم (15)). وسادت في ألمانيا في أعقاب الحرب، نتيجة لذلك، موجات تضخمية، كانت تتطور من يوم لآخر ومن ساعة إلى أخرى بقوة شديدة (١٥١). وقد بلغ

جدول رقم (15)

العلاقة بي قيمة المارك الذهبي والمارك الورقي خلال فترة التضخم الجامح
في المانيا – ديسمبر 1920م – اغسطس 1923م

الفترة	كمية أوراق البنكنوت المصدرة بمليارات الماركات	عدد الماركات الورقية المساوية لمارك ذهبي
ديسمبر 1920	81	17
ديسمبر 1921	122	46
مارس 1922	140	65
يونيو 1922	180	90
سبتمبر 1922	331	349
ديسمبر 1922	1,293	1,778
فبراير 1923	2,266	11,200
مارس 1923	4,956	4,950
يونيو 1923	17,000	45,000
أغسطس 1923	116,000	1,000,000

Source, J. M. Keynes, **A Tract on Menotary Reform**, Macmillan and co. Limited, London 1924, p. 51.

التضخم أقصى سرعته في أغسطس 1923 م. (انظر تطور الرقم القياسي للأسعار بالجدول رقم 25).

جدول رقم (16)

الأرقام القياسية للأسعار خلال فترة التضخم الجامع في أمانيا من يوليو 1925م حتى ديسمبر 1925م

100 = 1914

الشهر	الرقم القياسي
يوليو 1925	28,259,900
أغسطس 1925	306,335,800
سبتمبر 1925	18,245,000,000
اكتوبر 1925	4,907,1500,000,000
نوفمبر 1925	164,964,000,000,000
ديسمبر 1925	148,400,000,000,000,000

المصدر – أحمد محمد ابراهيم : بحوث اقتصادية ، (2) النظريات والسياسات النقدية. بدون ناشر، القاهرة 1934، ص 227 .

وبدأ الجميع يشعرون بعدم قيمة الأوراق النقدية التي بين أيديهم. ولجأوا في التعامل إلى كثير من المسائل الأخرى (كالدفع بالذهب، أو بسلع معينة، أو بعملات أجنبية كالدولار والإسترليني، أو المحاسبة على أساس الرقم القياسي للأسعار). وبدأت الحكومة الألمانية تستعد لمواجهة هذه الكارثة النقدية التي هددت مستقبل الاقتصاد الألماني. وكان واضحا آنذاك أن العلاج يجب أن يكون حاسما، والإجراءات المطلوبة لذلك لا بد من أن تكون سريعة ومستقلة عن مناقشات الرايخستاج (البرلمان) Reichstag التي تستغرق وقتا طويلا. فلجأت الحكومة إلى استصدار قانون من البرلمان يخولها سلطة إعداد وتنفيذ إجراءات الإصلاح النقدي. وإليك الآن موجزا لخطوات الإصلاح النقدي، والتي أفضت في النهاية إلى عودة ألمانيا إلى قاعدة الذهب:

1- بدأت الحكومة أولا بإنشاء مؤسسة مصرفية جديدة، أطلق عليها آنذاك الرنتنبنك Rentenbank في 15 أكتوبر عام 1923. وكانت مهمتها إصدار

أوراق بنكنوت جديدة هي الرنتنمارك Rentenmark. وهذه الأوراق كانت مضمونة برهن مقداره 4٪ من قيمة الأملاك العقارية والمشروعات الصناعية والتجارية الموجودة بألمانيا. وكان الرنتمارك يعادل ماركا ذهبيا، والهدف من إصداره هو أن يحل تدريجيا محل المارك الورقي القديم. ورغم أن الرنتبنك لم يحدد نسبة معينة بين الرنتمارك والمارك الورقي القديم، إلا أن النسبة الفعلية بينهما كانت رنتمارك واحدا = ألف مليار مارك ورقي. ولم يكن لحامل الرنتمارك استبداله بالذهب. غير أن الرنتنبنك أصدر شهادات تسمى Rentenbiefe ذات فائدة سنوية معينة تخول لحامل الرنتمارك شراءها.

2- وحتى لا تضعف ثقة الأفراد في الرنتنمارك فقد تقرر أن يمتنع الرنتبنك عن إقراض الحكومة (إلا في حدود ضيقة لا تتعدى 200, 1 مليون تستخدم عند الضرورة) كما تقرر أيضا عدم جواز خصم أذون الخزانة لدى بنك الرايخ Reichsbank.

3- وبدأت الحكومة تعطي عناية خاصة لإعادة التوازن في الميزانية العامة للدولة. وهنا واجهتها مشكلة طبيعة الوسائل التي تجمع بها الإيرادات العامة للدولة. فلجأت الدولة إلى جباية الضرائب بالماركات الورقية، ولكن على أساس سعرها بالمارك الذهبي (= 1: ألف مليار). وكان ذلك ذكاء نقديا فذا. حيث استطاعت الدولة من جراء ذلك أن تجمع كميات عظيمة من الماركات الورقية التي صدرت أثناء وبعد الحرب خلال فترة التضخم الجامح. وفضلا عن ذلك لجأت الدولة إلى تقليص نفقاتها العامة، ولم تتردد في الاستغناء عن 387 ألف موظف وعامل. (102)

4- كما عمدت الدولة إلى إعادة تقييم دينها العام. فصدر قانون في فبراير 1924 يقضي بأن تقوم الديون العادية القديمة بنسبة 15٪ من قيمتها ذهبا، والديون العقارية بنسبة 25٪. ونتيجة لذلك نقصت التزامات الدولة تجاه حملة السندات نقصا شديدا. وفقدت الطبقة المتوسطة معظم ثروتها.

5- ونتيجة للإجراءات السابقة استقرت إلى حد ما الأحوال النقدية في ألمانيا. ولكن مع ذلك ظلت الشكوك تثور حول الثبات الذي يمكن أن يتمتع به الرنتمارك في المستقبل. حيث أن تغطيته كانت مجرد رهون على العقارات والمشروعات التجارية والصناعية في حين أن التقاليد المصرفية تقضي

بضرورة أن يكون الإصدار مغطى بالذهب والأوراق النقدية ذات الأجل القصير. ولهذا فقد اجتمعت لجنة من الخبراء لدراسة التثبيت الفعلي، واقترحت إنشاء بنك جديد، مستقل عن الحكومة، ويكون له حق الإصدار النقدي. على أن يكون الإصدار مغطى بما لا يقل عن الثلث ذهبا. وبالفعل أنشئ بنك الرايخ (103) Reichsbank.

6- وبدأ بنك الرايخ يصدر أوراق بنكنوت جديدة تسمى الرايخسمارك Reichsmark لتحل محل المارك الورقي. وأصبح الرايخسمارك يساوي ألف مليار من الماركات القديمة. وتقرر سحب الرنتنمارك تدريجيا من الأسواق. ثم صدر قانون الإصلاح النقدي في 30 أغسطس عام 1924، وأصبح الرايخسمارك، طبقا لهذا القانون، قابلا للصرف بالذهب. ومنذ ذلك التاريخ أصبح لبنك الرايخ الحق في صرف الرايخسمارك إما بالنقود وإما بالسبائك الذهبية وإما بالأوراق الأجنبية القابلة للصرف بالذهب في الخارج.

7- ولكي يتمكن البنك من مواصلة مهمة الإصلاح النقدي، فقد تقرر تعزيز قدرته المالية، وذلك عن طريق عقد قرض خارجي بمقدار 800 مليون مارك ذهبي. واستطاع بالفعل أن يحصل على هذا القرض (104).

وحاصل القول: إن ألمانيا قد تمكنت من العودة إلى قاعدة الذهب عام 1924، بعد أن تمكنت أولا من مواجهة التضخم تدريجيا، وبعد أن استطاعت إلغاء النقود الورقية القديمة، وإحلال نقود جديدة مكانها، يحكم إصدارها عن طريق علاقتها بالذهب. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت الأوضاع النقدية مختلفة إلى حد كبير عن سائر الدول الأخرى. ولعل القارئ يذكر أننا قد ألمعنا فيما سبق إلى أن الولايات المتحدة لم تخرج عن قاعدة الذهب ولم تفرض من ثم السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت في غمار الحرب. والواقع أن ذلك كان راجعا إلى كثرة ما تملكه أصلا من رصيد ذهبي، وإلى ضخامة ما تدفق إليها منه في غضون الحرب. وفضلا عن هذا وذاك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخوض آنذاك تجربة جديدة لإعادة تنظيم شؤونها النقدية عن طريق اتباع نظام الفيدرال ريزرف Federal Reserve System منذ السنوات الأولى للحرب. ولقد لعب هذا النظام (105) دورا هاما في تمويل الإنفاق الحربي للولايات المتحدة الأمريكية. حيث استطاعت الحكومة الأمريكية أن تحصل على حاجتها من الموارد المالية عن

طريق اكتتاب البنوك أو الأفراد في القروض التي تطرحها. فكانت البنوك تفتح اعتمادات مباشرة للحكومة وتأخذ في مقابلها أذونات للخزانة الأمريكية. وقد أدى هذا النظام التمويلي إلى حدوث زيادة كبيرة في حجم البنكنوت المصدر، والى زيادة واضحة في حجم الودائع بالبنوك. وقد واصلت هذه الزيادة في كمية النقود اتجاهها الصعودي بعد انتهاء الحرب. ونتيجة لذلك ارتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعا واضحا، بلغ مداه في أزمة عام 1920 (انظر أرقام الجدول رقم 17). وبالرغم من عدم الاستقرار النقدي الذي ساد آنذاك إلا أن الدولار كان قابلا للصرف بالذهب. وهنا تنبغي

جدول رقم (17)

تطور الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1913 = 100)

السنة	الولايات المتحدة	
	الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية	الرقم القياسي لأسعار الجملة
1904-1900	**79**	**83**
1909-1905	**88**	**92**
1910	**96**	**97**
1911	**96**	**95**
1912	**99**	**99**
1913	**100**	**100**
1914	**101**	**98**
1915	**103**	**101**
1916	**116**	**127**
1917	**140**	**177**
1918	**164**	**195**
1919	**186**	**207**
1920	**213**	**227**
1921	**178**	**147**

Source, J. M. Keynes, **A Treatise on Money**, vol. I, The Pure Theory of Money. Macmillan co. LTD, London 1958. P. 60.

الإشارة إلى أنه بالرغم من قابلية الصرف بالذهب، إلا أن ذلك لم يمنع الضغوط التضخمية أن تواصل زحفها بسبب عدم مواكبة نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي للنمو الحادث في تيار الإنفاق النقدي. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه منذ أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في 6 أبريل عام 1916 ضد ألمانيا حدثت هناك قفزة واضحة في حجم صادراتها إلى دول أوروبا. وحقق ميزانها التجاري فائضا لا عهد لها بها من قبل. وقد وصل هذا الفائض إلى نحو 3,000 مليون دولار خلال الفترة 1916-1917.

وهذا الفائض كان يمثل في الواقع قروضا منحتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الحلفاء لمساعدتها في الحرب. من هنا كان من الطبيعي، والحال هذه، أن تتحول الولايات المتحدة الأمريكية من دولة مدينة إلى أكبر دولة دائنة في العالم، وأن تصبح، من ثم، أكبر مركز مالي في العالم، تدور فيه وتسوى أكبر الصفقات التجارية في العالم، وأن يتدفق إليها الذهب من مختلف أرجاء المعمورة. وكان هذا الذهب يجد في الواقع طريقه أولا إلى البنوك الأمريكية المنتشرة في مختلف أنحاء الولايات، فتودعه هذه بدورها في البنوك الفيدرالية التابعة لها. وبذلك زادت قدره هذه الأخيرة على الإقراض ومنح الائتمان (انظر تطور حجم الأصول والخصوم لنظام الفيدرالي ريزرف خلال الفترة 1915-1918 بالجدول رقم (18).

وعموما فإن مشكلة الإصلاح النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تكن في كيفية العودة إلى قاعدة الذهب، لأنها كانت بالفعل لا تزال على هذه القاعدة. وإنما المشكلة كانت تتمثل في كيفية مكافحة التضخم والعمل على بلوغ الاستقرار النقدي حتى تحافظ على رصيدها الذهبي وتمنعه من الخروج. وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف عن طريق:

1- تطبيق البنوك سياسة انكماشية وذلك بإنقاص كمية القروض ورفع سعر الخصم (106).

2- امتناع الحكومة عن اللجوء إلى البنوك للحصول على حاجتها من الموارد المالية.

3- سعي الحكومة إلى تحقيق التوازن في ميزانيتها العامة.

وعلى أي حال، فأيا كانت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة

جدول رقم (18)

أصول وخصوم بنوك الفيدرال ريزرف خلال الحرب العاملية الأولى

بملايين الدولارات

	في 26 نوفمبر 1915	في 22 ديسمبر 1916	في 25 أكتوبر 1918
احتياطيات الذهب	492,1	728,4	2,045,1
النقدية	529,4	734,5	2,098,2
الأوراق المالية المخصومة (حكومية وغير حكومية)	–	–	1,092,4
أوراق مالية مشتراة من السوق المفتوحة	327,9	323,0	453,7
سندات الحكومة الأمريكية طويلة الأجل	161,8	124,6	398,6
سندات الحكومة الأمريكية قصيرة الأجل	129,2	435,0	282,5
الأصول المدرة للدخل	–	111,7	322,1
الخصوم:	892,0	222,2	2,295,1
رأسمال مدفوع	548,5	557,7	80,3
ودائع حكومية	15,0	29,5	78,2
ودائع البنوك الاعضاء	398,0	648,8	1,683,5
ودائع أخرى	–	–	117,0
البنكنوت المتداول للفيدرال ريزرف	165,3	275,0	2,508,0

Source, B. Anderson, **Economics and the Public Welfare**, New York, 1949, P. 31.

الأمريكية، ومكنتها من تحقيق الاستقرار النقدي فإنها كانت ترى أن أفضل إطار للنظام النقدي فيها، وللنظام النقدي العالمي في المستقبل هو الامتثال لقاعدة الذهب. ولم يكن ما تراه في ذلك مجرد تفضيل عام لنظام نقدي على آخر، بل لأن مصلحتها الاقتصادية كانت تتطلب ذلك. في باعتبارها أكبر دائن الآن للدول الأوروبية، وباعتبارها مركزا هاما للاقتصاد العالمي كان يهمها أن تدفع الديون المستحقة لها بالذهب أو على أساس أسعار صرف ثابتة تضمن بها استقرار معاملاتها الخارجية. وتلك هي الميزة التي يوفرها نظام الذهب. والواقع أن تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الذهب ورغبتها في سيادة هذا النظام النقدي للمعاملات الدولية كان

ينطوي على إحداث انكماش في دول أوروبا وتثبيت قيم العملات الأوروبية على أساس هذا الانكماش لكي تستفيد من وراء ذلك الكثير. وكانت تضع المارك الألماني فريسة لهذا الهدف. فمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا بالدفع ذهبا في ذلك الوقت كان يعني أن كمية النقود المتداولة داخل هذه الدول سوف تتعرض للنقص، وهو ما يجر معه انخفاضا في الأسعار والأجور، فتريد بالتالي قدرة هذه الدول على التصدير. وقد وضح ذلك من موقفها في كيفية تسوية تعويضات الحرب التي فرضها الحلفاء المنتصرون على ألمانيا طبقا لمعاهدة فرساي (107) التي وقعت في 8 يونيو عام 1919. وقد تجسد ذلك بشكل أكثر وضوحا في الخطة المعروفة باسم Dawes Plan (108) التي ووفق عليها في مؤتمر لندن في 16 أغسطس عام 1924. فمنذ ذلك التاريخ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض بالفعل نظامها النقدي الذي تراه مناسبا لها على الاقتصاد العالمي.

وحتى نفهم لب القضية، آنذاك، علينا أن نستعيد للذهن مرة أخرى ما سبق أن ذكرناه، وهو أن دول الحلفاء قد خرجت من الحرب وفي ذمتها ديون كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الديون تمثل قيمة ما اقترضته هذه الدول منها أثناء الحرب، وما اشترته من سلع وخدمات أمريكية ولم تدفع ثمنها. ونظرا للمصاعب الاقتصادية التي واجهت الدول الأوروبية بعد الحرب، فإن قدرة دول الحلفاء على تسديد هذه الديون كانت تتوقف أساسا على التعويضات التي كان سيحصل عليها هؤلاء الحلفاء من ألمانيا المهزومة. ومن هنا كانت القضية المطروحة آنذاك تتمثل في كيفية مساعدة ألمانيا حتى يمكن للاقتصاد الألماني أن يقوم من عثرته ويدبر الموارد اللازمة لدفع التعويضات. وفي هذا الصدد وافق الحلفاء (إنجلترا أساسا) على تقديم قرض لألمانيا قيمته 800 مليون مارك ذهبي لكي يكون غطاء للبنكنوت التي يصدرها بنك الرايخ الألماني. ولكن على العكس من ذلك، أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على الدفع العاجل لمستحقاتها. فوضعت بذلك دول الحلفاء وألمانيا في مأزق شديد (108) وهذا المأزق هو الذي دفع حكومات هذه الدول إلى محاولة الحصول على الذهب وشرائه بأي ثمن لمواجهة هذا الموقف (109) وسوف نتعرض لهذا الموضوع تفصيلا فيما بعد.

تلك هي أهم الملامح والخطوط العريضة لترتيبات الإصلاح النقدي

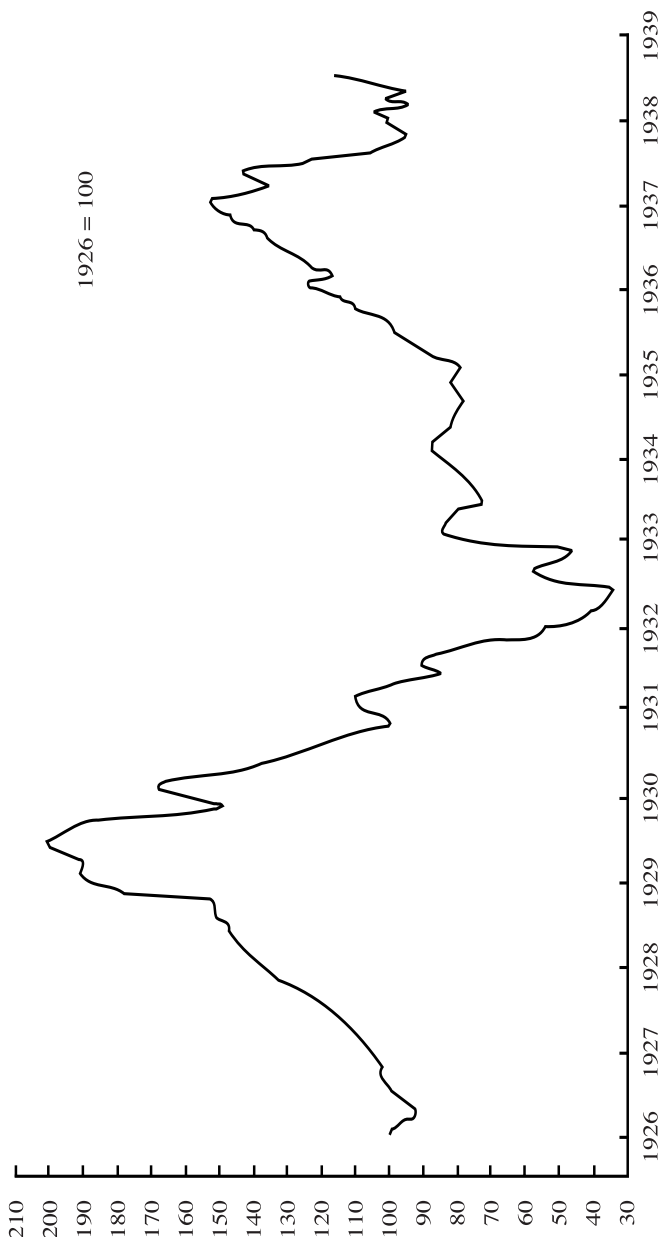
التي تمت في الدول الرأسمالية الكبرى (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي أفضت في النهاية إلى العودة إلى قاعدة الذهب. ولا يتسع المقام، بطبيعة الحال، لاستعراض خطوات الإصلاح النقدي التي تمت في سائر الدول الأخرى. ولكن عموما يمكن القول، إن هذه الدول قد سارت، تقريبا، على الدرب نفسه، لتصل في النهاية مرة أخرى إلى قاعدة الذهب. ولم يحل عام 1928 حتى أصبح معظم دول العالم يمتثل لقواعد اللعبة في صورتها الجديدة. وأصبح الذهب، مرة أخرى، هو أساس النظام النقدي العالمي، وعلى نحو أوسع مما كان عليه قبل عام 1914. ولكن تنبغي الإشارة هنا، إلى أن العودة لقاعدة الذهب لم توفر قابلية الصرف الكاملة للنقود بالذهب (Gold specie standard) كما كان الحال عليه من قبل. بل اكتفت الدول بقابلية الصرف للمعاملات الخارجية في صورة سبائك ذهبية (Gold Bullion Standard) أو بأوراق أجنبية قابلة للصرف ذهبا بالخارج (Gold Exchange Standard). ومن هنا أصبح استخدام الذهب، تقريبا، قاصرا على تسوية المعاملات الخارجية. كما أن العودة لقاعدة الذهب قد تمت في ظروف اقتصادية وسياسية وعسكرية تختلف تماما عن تلك الظروف التي سادت قبل انهيارها عشية الحرب العالمية الأولى. فقد رأينا كيف تغيرت علاقات القوى بين الدول الرأسمالية، حيث تراجعت للخلف دول رأسمالية عريقة (مثل إنجلترا وفرنسا) وبرزت إلى المقدمة دول أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية) (130) وانهارت دول رأسمالية قوية (ألمانيا)، فضلا عن خروج الاتحاد السوفيتي من مجال السوق الرأسمالية العالمية. ويضاف إلى ما تقدم، أن الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي شهدت في أعقاب الحرب عدة تغيرات هامة في بنيانها الداخلي. فقد زادت درجة الاحتكار في الاقتصاديات الرأسمالية. كما تعرض النظام الرأسمالي في كثير من دول أوروبا إلى ثورات واضطرابات اجتماعية مختلفة. واختل التناسب بشكل أحد بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك. وأصبحت البلاد الرأسمالية أشد تعرضا للأزمات الاقتصادية، ومن ثم أشد تعرضا للتدخل الحكومي. لا عجب، والحال هذه، إن كان الاعتقاد الذي ساد آنذاك، بأن الأمور يمكن أن تسير سيرتها الطبيعية بعد العودة لقاعدة الذهب، وهما لا أساس له. حيث لم

يكتب البقاء لقاعدة الذهب إلا لسنوات معدودة. فما أن طرق الكساد الكبير The Great Depression أبواب الدول الرأسمالية عام 1929 حتى بدأت الدول، دولة تلو الأخرى، تخرج عن قاعدة الذهب، بما فيها المستعمرات وأشباه المستعمرات. بل لم يأت عام 1936 إلا وكانت جميع الدول قد خرجت عن قاعدة الذهب. فانهار من جديد نظام النقد الدولي. ولكن كيف حدث ذلك، وما هي أسبابه؟ ذلك ما نتعرض له في النقطة التالية.

الكساد الكبير (1929 - 1933) يحطم قاعدة الذهب:

يمثل عام 1929 نقطة هامة وجوهرية في تاريخ النظام النقدي الدولي. ففي خريف هذا العام بدأت أزمة الكساد الكبير. وهي الأزمة التي استمرت ما بين 1929-1933، وهزت من الأعماق كيان النظام النقدي الدولي الذي أريد إقراره في ضوء العودة إلى قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولم تكن أزمة الكساد الكبير قاصرة على بلد محدد، أو على مجموعه معينة من الدول الرأسمالية، بل عمت كل الدول الرأسمالية، (المتقدمة منها والمتخلفة) على السواء. ولهذا كانت أقسى وأخطر الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الرأسمالية في تاريخها الطويل. ولعل الصورة الكئيبة الحادة التي عرفها العالم عن هذه الأزمة كانت تعود ليس فقط إلى عنف الأزمة وطغيانها المدمر، وإنما لأن العالم عرف قبل هذه الأزمة مباشرة سنوات ازدهار لامعة (من 1924 حتى 1929). فكان التغير السريع من «الازدهار اللامع» إلى «الكساد المظلم» ملحوظا. ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى كان الدمار الذي أصاب الصناعة في أوروبا وخراب الزراعة فيها بسبب (العمليات الحربية)، والنقص الشديد الذي حدث في السلع والخدمات، وضرورات التعمير... كل ذلك أوجد طلبا واسعا على المنتجات الغذائية والصناعية، وعلى الكثير من المنتجات الأخرى، المعمرة وغير المعمرة.

ومن هنا زادت معدلات نمو الناتج والتوظف والاستثمار. وارتفعت معدلات الربح إلى مستويات عليا. وبالاختصار، دبت الحياة في عروق الجسم الاقتصادي المعتل، فأعادت له شبابه وحيويته. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت قبل هذه الأزمة سنوات ازدهار واضحة في نموها الاقتصادي، بسبب زيادة صادراتها السلعية والرأسمالية إلى دول أوروبا



Source: Charles P.Kindleberger: The World in Depression 1929-1039, University of California Press. 1973.p.110.

شكل قم(3) - انهيار أسعار السندات بسوق الأوراق المالية خلال فترة الكساد الكبير **(1926=100)**

الغربية وبسبب القروض الكثيرة التي قدمتها لمساعدة أوروبا في عمليات إعادة التعمير. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن السندات والأسهم التي صدرت لتمويل الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية قد قفزت من 4000 مليون دولار في عام 1933 إلى عشرة آلاف مليون دولار (111). بل إن معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى أدنى نقط انخفاضية، إذ لم يتجاوز 9, 0٪ خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1929. وفي عام 1929 فاق الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية مستواه الذي كان سائدا عام 1913 بحوالي 70٪. ومن هنا، فإن الازدهار اللامع الذي شهدته دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي سبقت الأزمة كان يوحي للكثيرين بسلامة السياسة الاقتصادية والنقدية التي طبقت آنذاك. كما أن الاستقرار المؤقت القصير الذي انطوت عليه قواعد العودة إلى نظام الذهب في المعاملات الدولية كان يوحي للكثيرين أيضا بأن عهد الفوضى في أسعار الصرف وتسوية الحقوق والالتزامات الدولية قد ولى إلى غير رجعة. ولكن، ما أن حل خريف عام 1929 حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور. وكانت البداية هي ما حدث في يوم 24 أكتوبر من هذا العام في بورصة الأوراق المالية بنيويورك، حيث بيعت في هذا اليوم كميات ضخمة من السندات والأوراق المالية التي تمثل أعظم رأس مال الشركات الكبرى، فهبطت أسعارها إلى أسفل الدرك. وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر. وأعقب ذلك موجات ضخمة من البطالة، وهبوط شديد في حجم الطلب والأسعار وحجم الناتج. فتراكمت السلع في المحال والمخازن التجارية ولم تجد تصريفا. فانخفض معدل الاستثمار ومعدل الإحلال، مما أدى بالتالي إلى مزيد من الهبوط في مستوى الإنتاج، وبالتالي إلى مزيد من البطالة (انظر ما تصوره لنا أرقام الجدول رقم 19 حول نسب الهبوط في حجم الطلب والأسعار ومستوى الإنتاج للمجموعات الصناعية الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1929-1932) ومما زاد الموقف حرجا أن السوق العالمية، التي كانت ترتبط بأوثق العلاقات مع السوق المحلية، قد حدث بها أيضا هبوط مريع في الطلب والأسعار. وفضلا عن ذلك فإن فترة الكساد الكبير قد رافقتها موجة واضحة من عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل. وقد تحولت

جدول رقم (19)

نسبة التدهور في حجم الطلب والأسعار والإنتاج للصناعات الرئيسة في
الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الكساد 1929 – 1932

الصناعة	الانخفاض النسبي في الطلب الكلي	الانخفاض النسبي في الأسعار	الانخفاض النسبي في الإنتاج
1 – صناعة المركبات	%77	%12	%74
2 – الآلات الزراعية	%86	%14	%84
3 – الحديد والصلب	%80	%16	%76
4 – الإسمنت	%62	%16	%55
5 – إطارات السيارات	%56	%25	%42
6 – المنتجات الجلدية	%45	%33	%18
7 – المنتجات البترولية	%47	%36	%17
8 – المنسوجات	%56	%39	%28
9 – المنتجات الغذائية	%45	%39	%10
10 – السلع الزراعية	%55	%54	%1

Source, Theodore Morgan : **Income And End Employmen**, Cecond edition Prentice-Hall, INC, Engllwood Califf, 1956, p. 111.

هذه الموجة فيما بعد إلى ذعر مالي طاغ. فاندفع الأفراد والأجانب يسحبون ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف أوراق البنكنوت بالذهب. ولما كانت كمية كبيرة من التداول النقدي (تصل إلى حوالي 60٪ أو اكثر) لا يقابلها غطاء ذهبي، فإن تكالب الأفراد على الصرف بالذهب قد عرض مؤسسات الائتمان لحالة عجز حقيقي عن الدفع، فتعرضت بذلك للإفلاس. وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 (1325) بنكا. ثم ارتفع هذا الرقم إلى (2294) بنكا في عام 1931 بل إنه في عام واحد، وهو عام 1932، أفلس (1456) بنكا. وإزاء هذا الموقف المتدهور الذي عرض النظام النقدي والائتماني للانهيار التام لم تجد الحكومة الأمريكية مناصا من أن تعلن في

26 مارس 1933 إيقاف الصرف بالذهب. وألزمت جميع المواطنين، الذين يحوزون أكثر من مائة دولار ذهبي، أن يسلموا ما في حوزتهم من ذهب إلى وزارة الخزانة مقابل إعطائهم أذونا للخزانة قابلة للصرف ذهبا. وتم بذلك سحب الذهب من التداول القطاع الخاص ليقبع بعد ذلك في أقبية وزارة الخزانة الأمريكية. فانتهى بذلك العمل بقاعدة الذهب. وكان ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مشابها لما حدث أثناء ذلك وبعده في كل دول العالم الرأسمالي. ففي دول أوروبا الصناعية كانت وطأة الأزمة الاقتصادية ثقيلة. حيث انخفض حجم الإنتاج الصناعي انخفاضا شديدا، وتدهورت معدلات الاستثمار والنمو، وانخفضت الأسعار ومعدلات الربح بسرعة واضحة، وتراكمت السلع في الأسواق لا تجد تصريفا. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن تتفشى البطالة ويرتفع معدلها إلى آفاق عليا. وما أن حل شتاء عام 1931 حتى كان عدد العمال العاطلين في ألمانيا قد بلغ خمسة ملايين عامل. وفي النمسا، التي لم يتجاوز عدد سكانها آنئذ ستة ملايين نسمة، وصل عدد العمال العاطلين فيها إلى 500 ألف عاطل. ولم يكن الحال بأحسن من ذلك في سائر الدول الأوروبية الأخرى. وفي ظل هذا الجو المفعم بعدم التفاؤل وبالخوف من المستقبل، كان من البديهي أن تستشري موجة واضحة من الذعر المالي لتؤدي في النهاية إلى انهيار النظام النقدي وقاعدة الذهب. ففي 14 مايو 1931 أعلن بنك الكريديت انشتالت Credit Anstalt في النمسا غلق أبوابه، وهو من أكبر البنوك النمساوية في مجال تمويل المشروعات. وعقب ذلك انفجر الذعر في ربوع أوروبا، وخصوصا بعد أن أعلنت الحكومتان النمساوية والألمانية عقد اتحاد جمركي بينهما. وكان الحزب النازي في تلك الآونة يشهد فترات نموه الزاحف نحو السلطة. فثارت الشكوك والمخاوف، وتوقع الناس حدوث حرب عالمية جديدة، وخصوصا أن الحزب النازي كان يعلن آنذاك انتقاده الشديد لاتفاقية فرساي ويتوعد بإيقاف ألمانيا دفع تعويضات الحرب. وفي ألمانيا كان السحب شديدا وخصوصا لرؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن دفع تعويضات الحرب، وأصبح النظام المصرفي في حالة انهيار حقيقي بعد استنزاف الذهب من ألمانيا. وفي يوم 13 يوليو 1931 أعلن البنك الوطني بدارمشتات Darmstädter National Bank غلق أبوابه، واضطرت الحكومة الألمانية إلى إغلاق البنوك

لمدة يومين، (132) وأعلنت تأجيل الديون الأجنبية لمدة ستة شهور. وفي فرنسا أغلق بنك أوستريك Banque Oustric وأعلن بنك آدم Banque Adam وقف الدفع مؤقتا. ولجأ الفرنسيون إلى سحب رؤوس أموالهم من سوق لندن، فانخفض الرصيد الذهبي لبريطانيا انخفاضا كبيرا. وزاد الطين بلة توقف ألمانيا عن دفع التعويضات وعدم قدرة البنوك البريطانية على سحب أموالها الموظفة في ألمانيا. ولم يجد القرض الذي حصلت عليه بريطانيا من بنك فرنسا (وقدره 50 مليون جنيه) بدا من إيقاف حركة الانهيار، مما اضطر إنجلترا أن تعلن في 19 سبتمبر سنة 1931 وقف الصرف بالذهب، وخروجها من ثم عن قاعدة الذهب. ثم توالت بعد ذلك حركات الانهيار في النظم النقدية في السويد والدانمارك والنرويج ومصر والأرجنتين وبوليفيا واليابان، الخ.. وهكذا لم يأت عام 1936، إلا وكانت جميع الدول قد أعلنت خروجها عن قاعدة الذهب (انظر الجدول 20). وبذلك تم الانهيار الثاني لقاعدة الذهب في غمار أكبر أزمة اقتصادية طاحنة عرفها العالم الرأسمالي. وليس محله هنا بطبيعة الحال أن نستعرض أسباب هذه الأزمة وكيفية حدوثها والميكانيزم الذي انتقلت به من بلد لآخر بعد أن توحدت السوق العالمية، أو للنتائج الوخيمة التي تمخضت عنها. فذلك يخرج بنا عن إطار هذا البحث (133). ولكن يكفينا هنا أن نعرض صورة عامة عن أهم الخسائر التي نتجت عن هذه الأزمة، وهي:

- انخفاض حجم الإنتاج في الدول الرأسمالية بنسب تتراوح ما بين 45 و 60٪

- حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل.

- إفلاس العديد من الصناعات والمؤسسات المصرفية.

- إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى (114).

- انهيار قيم عملات 56 بلدا رأسماليا. وحدوث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية.

- وأخيرا، وليس آخرا، انهيار نظام النقد الدولي.

ولا يخفى أن الذي يعنينا هنا، في المقام الأول، هو دراسة الانهيار الذي حدث في النظام النقدي الدولي الذي كان قائما آنذاك. وهو النظام الذي

جدول رقم (20)

تواريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى

الدولة	تاريخ الخروج
الأرجنتين	ديسمبر 1929
النمسا	ديسمبر 1929
أوراجواي	ديسمبر 1929
البرازيل	مارس 1931
المانيا	يوليو 1931
بريطانيا	سبتمبر 1931
مصر	سبتمبر 1931
الهند	سبتمبر 1931
النرويج	سبتمبر 1931
السويد	سبتمبر 1931
كندا	اكتوبر 1931
اليابان	ديسمبر 1931
شيلي	أأبريل 1932
بيرو	مايو 1932
الولايات المتحدة الأمريكية	مارس 1933
إيطاليا	مايو 1934
بلجيكا	مارس 1935
بولندا	أبريل 1936
فرنسا	سبتمبر 1936
هولندا	سبتمبر 1936

المصدر : محمد حسن الجمل – نظام الذهب، مطبعة جامعة فواد الأول ، القاهرة سبتمبر 1947 ، ص 27.

قامت دعائمه على أساس قاعدة الصرف بالذهب Gold Exchange Standard .

وبادئ ذي بدء، لا بد لنا من أن نقرر، بعد استعراضنا لأحداث الكساد الكبير، أن الانهيار الذي حدث في قاعدة الصرف بالذهب كان أمرا طبيعيا . فالنظام النقدي في أي دولة هو جزء لا ينفصل عن النظام الاقتصادي

جدول رقم (21)

تطور الرقم القياسي لحجم الانتاج الصناعي في بعض الدول الرأسمالية خلال سنوات ازمة الكساد الكبير

الدولة	1929	1930	1931	1932	1933
الولايات المتحدة الأمريكية	100	80,7	68,1	53,8	64,9
إنجلترا	100	92,4	83,8	83,8	86,1
ألمانيا	100	88,3	71,7	59,8	66,8
فرنسا	100	100,7	89,2	69,1	77,4

المصدر: أ. ليونتيف – الاقتصاد السياسي. ترجمة راشد البراوي، مكتبه النهضة المصرية، القاهرة: 1936، ص 207.

الاجتماعي السائد. ومن ثم فإنه حينما يتعرض النظام الأخير بكامله للانهيار، فلا مناص إذن من أن تتعرض سائر الأجزاء الأخرى، أيضا، للانهيار. ومع ذلك تتبغي الإشارة إلى أن النظام النقدي، وإن كان يشكل جزءا مندمجا ومتكاملا مع النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، إلا أنه يجب النظر إليه على أنه نظام Subsystem معين، يتألف من عناصر elements محددة، ذات علاقات متداخلة فيما بينها، وبالتالي لها طريقة عمل Function خاصة. حقا إن هذا النظام يخضع في سلوكه وطريقة عمله للنظام الأكبر منه، وهو النظام الاجتماعي السائد. (115) ومع ذلك فإن فهم دقائق الانهيار

جدول رقم (22)

تدهور التجارة الدولية بالنسبة إلى أهم الدول الرأسمالية خلال سنوات الكساد الكبير

1929 = 100

الدولة	1930		1931		1932	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	70	73	48	50	30,1	30,8
ألمانيا	77	90	50	73	34,7	42,6
إنجلترا	86	78	72	53	57,6	50,1
فرنسا	90	58	72	61	51,2	39,3
ايطاليا	80	79	51	69	38,7	45,6

المصدر: أ. ليونتيف – الاقتصاد السياسي، تمرجع سالف البيان، ص219.

الذي طرأ على قاعدة الصرف بالذهب يتطلب منا أن نتعرف على الأسباب التي عرضت طريقة عمله للفوضى وعدم الاتساق.

ويرى بعض الكتاب المحدثين، أن أهم هذه الأسباب، هو أن الانهيار كان أمرا محتوما، لأن العودة إلى قاعدة الذهب قد استندت على وهم غير صحيح عن طريقة عمل قاعدة الذهب إبان فترة سريانها حتى الحرب العالمية الأولى. وهذا الوهم كان نتاج صياغات تجريدية تدور في عقول الاقتصاديين دون أن يكون لها علاقة بالواقع، وعلى الأخص بالتغيرات التي طرأت على خريطة العالم، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وماليا بعد الحرب. ومن هنا كانت العودة إلى قاعدة الذهب، بعد هذه التغيرات، هي عودة خاطئة أصلا (116). وعموما، فإن ثمة عوامل واضحة كانت تنخر في صلب هذا النظام منذ نشأته، وكان من الطبيعي أن تنهك قواه وتجعله ينهار.

وأول هذه العوامل أن بعضا من الدول الرأسمالية لم يعد لديها الاستعداد لأن ترسم سياستها الاقتصادية والنقدية الداخلية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية. ومن هنا قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة. فلم يكن لديها أي قبول لأن تطبق سياسة انكماشية حينما يحدث عجز في ميزان مدفوعاتها، أو أن تنتهج سياسة تضخمية حينما يحدث فائض بالميزان، فقط لمجرد أن تجعل هناك قابلية مطلقة لعملاتها للتحويل بالذهب بناء على سعر صرف ثابت. وفي هذا الخصوص يقول تقرير شهير لعصبة الأمم المتحدة عن التجارب النقدية لعالم ما قبل الحرب العالمية الأولى ما يلي: (117)

"The domestic effects of changes in gold and exchange reserves tended to be neutralized... The basic reason for this tendency was undoubtedly a desire for greater stability. Each country sought to protect its domestic credit system from the influence of fluctuations originating outside. When the precepts of the gold standard ran counter to the requirements of domestic monetary stability, it was the latter that usually prevailed".

و ثاني هذه العوامل، هو ذلك الخلل البين الذي طرأ على هيكل أسعار الصرف بين العملات القوية بعد العودة لقاعدة الصرف بالذهب. فهناك دول عادت إلى القاعدة على أساس تثبيت سعر صرفها عند مستواه السابق

قبل الحرب، رغم تغير مستوى الأسعار المحلية ووجود فارق بينها وبين مستويات الأسعار في الدول الأخرى. ومن هنا ظل ميزانها التجاري يعاني أشد المعاناة من العجز، ويكابد اقتصادها مشاكل البطالة وتدهور معدلات النمو (وتلك كانت حالة بريطانيا). (118) وهناك دول، على العكس من ذلك، عادت لقاعدة الذهب بعد أن خفضت سعر صرفها عن مستواه السابق للحرب، وبنسبة تقل بحوالي الخمس (20٪) عما كان يجب أن يكون، حيث كانت الأسعار الداخلية فيها أقل من مستواها في الدول الأخرى، فاستفادت من ذلك أيما استفادة، حيث زادت قدرتها التنافسية على التصدير وعلى جذب الذهب إليها (وتلك هي بالدقة حالة فرنسا). انظر الجدولين رقم 24,23. و ثالث هذه العوامل، هو ذلك النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة لديون وتعويضات الحرب. فمعظم دول أوروبا خرجت من الحرب وهي دائنة ومدينة في نفس الوقت. دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات، ومدينة للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة القروض التي أخذتها منها أثناء الحرب. ومن هنا نشأت صعوبات واضحة لكل هذه الدول في

جدول رقم (23)

اختلاف مستوى الأثمان داخل بريطانيا والولايات المتحدة

خلال الفترة 1925 – 1931

السنة	الرقم القياسي لاسعار الجملة 1913 = 100		
	بريطانيا	لايات المتحدة الأمري	مقدار الفرق
1925	159	148	11
1926	148	143	5
1927	142	137	5
1928	140	139	1
1929	137	137	صفر
1930	120	124	4
1931	104	105	1

المصدر : أحمد محمد ابراهيم: النظريات والسياسات النقدية، ص 240.

كيفية إدارة وتمويل التحويلات التي تلزم لحساب العمليات الرأسمالية. كانت ألمانيا تقترض من الولايات المتحدة الأمريكية، فتدفع تعويضاتها بهذه القروض للحلفاء، ثم يقوم الحلفاء بدفع ديونهم من هذه التعويضات للولايات المتحدة الأمريكية. وما أن حدثت أول شرارة للكساد وانهيار النظام النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى لمع ضياؤها بقوة في سماء أوروبا.

ورابع هذه العوامل، هو أن طريقة سير عمل قاعدة الصرف بالذهب بعد العودة إليها قد خلقت مشكلة حادة في السيولة الدولية، بسبب لجوء بعض الدول ذات الفائض إلى انتهاج سياسة حشد وتكديس الذهب فيها. وهو ما يخرج عما تقتضيه قواعد اللعبة. وقد أدى ذلك إلى تعثر واضح في الدول ذات العجز. وسقط بذلك شرط هام من شروط اللعبة، وهو حرية تصدير واستيراد الذهب، وتوزيعه في العالم حسب حاجة المعاملات.

و أخيرا وليس آخرا، كان من الحتمي أن ينهار النظام بسبب التنافس المحموم الذي نشأ بين الدول الرأسمالية القوية، وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة كل منها في فرض السيطرة على إدارة وتوجيه النظام. فبريطانيا رغم ضعفها الاقتصادي كانت تحاول أن تقود عجلة النظام، والولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية لم يكن لديها الدراية الكافية بالقيادة. أما فرنسا فكانت تبغض كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. (119) وهذه الدول الثلاث كانت تنافس فيما بينها في مجال أسواق رؤوس الأموال قصيرة الأجل وفي مجال حشد الذهب. وكان من نتيجة هذا التنافس وعدم الاتساق أن شهدت الفترة الممتدة منذ العودة لقاعدة الذهب وحتى انفجار الكساد الكبير حدوث اضطرابات مستمرة ومضاربات شديدة في مجال حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتنقلها بسرعة من سوق نقدية إلى سوق أخرى.

وبالاختصار، كان النظام يفتقد إلى مركز قيادة موحد.

الوضع بالمستعمرات وأشباه المستعمرات:

قلنا سابقا إن المستعمرات وأشباه المستعمرات قد خرجت عن قاعدة الذهب في غمار الحرب العالمية الأولى، وفرض المستعمرون عليها إبان الحرب تعديل نظمها النقدية على النحو الذي يخدم عملية تسخير موارد

جدول رقم (24)

اختلاف مستوى الاثمان داخل فرنسا والولايات المتحدة خلال الفترة

1931 – 1924

السنة	الرقم القياسي لاسعار الجملة 1913 = 100		
	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	مقدار الفرق
1924	134	141	7
1925	138	148	10
1926	119	143	24
1927	128	137	9
1928	129	140	11
1929	126	138	12
1930	110	124	14
1931	92	105	13

المصدر : أحمد محمد ابراهيم: **النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 342.

هذه الدول لخدمة نيران المعارك الحربية. وحينما سكتت مدافع الحرب، وأعيد تقسيم العالم من جديد بين القوى الإمبريالية، ظهرت الحاجة إلى كيفية الاحتفاظ بالسيطرة على هذه المستعمرات واستمرارها في أداء وظائفها السابقة، كمصادر رخيصة للمواد الخام، وكأسواق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية، وكمجالات رحبة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، فضلا عن استخدام مواقعها الجغرافية كنقط ارتكاز استراتيجية وعسكرية. ولكن تنبغي الإشارة هنا، إلى أنه نتيجة للاضطهاد الشديد الذي تعرضت له المستعمرات وأشباه المستعمرات بسبب تسخير مواردها خلال سنوات الحرب وما نجم عن ذلك من استغلال ونهب واضحين، فضلا عن استخدام عنصر العمل البشري في الأعمال الحربية، تعاظمت حركة التحرر الوطني في الكثير من هذه المستعمرات، حيث ظهر في العديد منها حركات ثورية تناهض الاستعمار وتطالب بالاستقلال والتحرر. وهذا ما يسجله التاريخ عن ثورة مصر (1919)، وعن ثورة مراكش (1921-1924)، وعن منغوليا (1918)، وعن الاضطرابات التي شهدتها الهند (1919-1922)، وكوريا

(1919)، وأفغانستان (1918)، والصين (1919)، وعن تركيا وإيران (1920). الخ. ومن ناحية أخرى واكب هذه الحركات التحررية ظهور بعض الصناعات الوطنية التي أمكن إنشاؤها خلال سني الحرب، نتيجة لتعذر استيراد كثير من المنتجات والسلع الصناعية. وهي صناعات أغلبها يعتمد على الإحلال محل الواردات. والحقيقة أن الحرب وما نجم عنها من نقص في الواردات لعبت بالنسبة لرأس المال المحلي دورا بديلا عن الحواجز الجمركية الحمائية. ومع نشوء هذه الصناعات، ارتفع عدد العمال الصناعيين، وزاد ثراء الطبقة الرأسمالية وقويت، إلى حد ما، مواقعها داخل الاقتصاد القومي، وكان من الطبيعي أن تتجاوب مع حركات التحرر الوطني في بلادها، لأن لها مصلحة مشتركة معها في التحرر والاستقلال وحتى تنفرد بالأسواق المحلية. ومع ذلك فإن إثراء الرأسمالية المحلية لم ينقذها من وصاية وتحكم رأس المال الأجنبي ومن نتائج استمرار سيطرة السياسات الاستعمارية على شؤون البلاد. وفي المجال النقدي، وهو ما يهمنا أساسا، فرض على المستعمرات وأشباه المستعمرات أن تعود مرة أخرى إلى قاعدة الذهب حالما عادت إليها العواصم الاستعمارية. وعزز من ذلك أن الجزء الأعظم من صادرات وواردات هذه المستعمرات كان يتم مع الدول الاستعمارية التابعة لها. كما أن الجانب الأكبر من الاحتياطيات النقدية وغطاء البنكنوت المتداول فيها كان يأخذ شكل صكوك أجنبية مقومة بعملات هذه العواصم. وهكذا عادت لعبة تثبيت أسعار الصرف بين عملات هذه العواصم ومستعمراتها لتؤدي دورها من جديد في استمرار نهب الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه المستعمرات.

وفي هذا الصدد لا يجوز لنا أن ننسى أنه خلال السنوات التي مرت بين العودة لقاعدة الذهب وحلول الكساد الكبير لم تشهد العلاقات التجارية بين المستعمرات والدول التابعة لها نموا واضحا. بل تعرضت هذه العلاقات، في بعض الحالات، إلى هبوط واضح. ففي كثير من الدول الرأسمالية لم يستطع الجهاز الإنتاجي أن يصل بمستوى إنتاجها القومي إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. وكان من شان ذلك أن تأثرت الأوضاع الاقتصادية بالمستعمرات وأشباه المستعمرات بسبب تراخي نمو الصادرات وتعرضت أسعارها للهبوط في بعض الحالات. وضاعف من ذلك التأثير أن السياسات

الاستعمارية قد عملت على إعاقة نمو الجهاز الصناعي في المستعمرات، بل سعت إلى تأخيره. وكان لذلك مبررات واضحة. ويقول فرتيزاسترنبرج في هذا الصدد: «كان السماح بنمو صناعات أهلية قوية خطرا شديدا، لأنه يعني نمو طبقة رأسمالية أهلية ذات ميول وطنية وطبقة عاملة بين المواطنين. ويمكن لهؤلاء وأولئك أن يناضلوا في سبيل الاستقلال الوطني. ولهذا عملت البلاد الأوروبية الإمبريالية جمعاء، كل ما في وسعها، للحيلولة دون تقدم الصناعات الأهلية أو على الأقل تأخيرها قدر المستطاع (120)».

وعموما، فإنه عندما بدأ الكساد الكبير (1929-1934) كان تأثيره على المستعمرات وأشباه المستعمرات شديدا وقاسيا، ذلك أنه لما كانت هذه المستعمرات قد أجبرت بفعل علاقات التبعية والهيمنة وتقسيم العمل الدولي على أن تتخصص في إنتاج المواد الخام التي توجه أساسا للتصدير، فإن الهبوط المريع الذي حدث في الأحوال الاقتصادية في العالم الرأسمالي قد أدى إلى حدوث انخفاض شديد في الطلب العالمي على صادرات هذه البلاد، فاتجهت أسعارها للحضيض، وقلت حصيلتها بشدة، وضعفت بالتالي قدرتها على الاستيراد، وتدهور فيها حجم الإنتاج، وتفشت البطالة، وتدهور مستوى المعيشة إلى مستويات غير إنسانية.

ومع خروج الدول الاستعمارية عن قاعدة الذهب أثناء الكساد الكبير، خرجت معها معظم الدول التابعة لها (المستعمرات وأشباه المستعمرات) وهي في حالة انهيار اقتصادي شديد.

والواقع أن الانهيار الاقتصادي كان شديد الوطأة على تلك الدول خلال سنوات الكساد الكبير، نظرا لقوة علاقات التبعية التي كانت تربطها مع المراكز الرأسمالية الصناعية. فقد استوردت هذه الدول حالة الكساد في أسوأ صورها، وبشكل مضاعف، نظرا لتخلفها الاقتصادي وتشويه هيكلها الإنتاجي المعتمد على إنتاج المواد الخام واستيراد كثير من السلع والمستلزمات من الخارج. فقد حدث هبوط مريع في صادراتها، سواء من حيث الحصيلة أو الكمية. أما من حيث الحصيلة، فقد كانت صورة الهبوط درامية في عدد من هذه الدول، مثل شيلي، الصين، وبوليفيا وكوبا، والملايو، والسلفادور، والأرجنتين.. . الخ، حيث تراوح معدل الهبوط ما بين 70-80٪ خلال الفترة 1929/28-1933/32 (انظر الجدول رقم 25). وقد رافق ذلك تردي كميات

جدول رقم – (25)

نسبة التدهور في حصيلة الصادرات لبعض البلاد المنتجة للمواد الخام خلال

سنوات الكساد الكبير 1929/28 – 1933/32

نسبة التدهور في الحصيلة	الدول
أكثر من 80%	شيلي
من 75–80%	الصين
من 70–75%	بوليفيا، كوبا، الملايو، بيرو، السلفادور
من 65–70%	الارجنتين، كندا، سيلان، هولندا، الانديز، استونيا، جواتيمالا، الهند، لاتفيا، المكسيك سيام، اسبانيا.
من 60–65%	البرازيل، الدومنيكان، مصر، اليونان، هايتي، المجر، نيكاراجوا، نيجيريا، بولندا، يوغوسلافيا
من 55–60%	الدانمارك، اكوادور، هندوراس، نيوزيلاند
من 50–55%	استراليا، بلغاريا، كولومبيا، كوستاريكا، فنلنده، بنما، باراجواي.
من 45–50%	النرويج، ايران، البرتغال، رومانيا.
من 30–45%	ليتوانيا، الفليبين، تركيا، فترويلا.

Source : S. G. Traintis : Cyclical Change in Trade Balance of Countries Exporting Primary Products, 1927 - 1933, University of Toronto Press, Toronto 1967, P. 19.

المواد الخام المصدرة بشكل لم تعهده هذه الدول من قبل. يكفي أن نعلم أنه في بلد كالأرجنتين انخفضت كمية الصادرات إلى 46٪ بالمقارنة مع مستواها عام 1929. وفي البرازيل انخفضت هذه الكمية إلى 50٪، وفي شيلي إلى 19٪، والمكسيك إلى 44٪، وفي بيرو إلى 40٪، خلال نفس الفترة. وانخفضت القوة الشرائية للصادرات بنسب تتراوح بين 36٪ و85٪ من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري. وكان من جراء ذلك أن شهدت هذه الدول تدهورا شديدا في قدرتها على الاستيراد (راجع الجدول رقم 26)، الأمر الذي عرضها لموجات انكماشية شديدة. فزادت بها معدلات البطالة، وكثرت بها

الطاقات المعطلة، وانخفضت مستويات الدخل والناتج والإنفاق. (121)

ظهور المناطق والتكتلات النقدية:

خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب في سبتمبر 1931، وقامت بتعويم الجنيه الإسترليني، فهبطت قيمته إلى حوالي 30٪. وقد أحدث خروجها زلزالا كبيرا في العلاقات النقدية الدولية. فقد كانت هناك دول كثيرة تتبع نظام الصرف بالذهب وقامت باتخاذ الجنيه الإسترليني أساسا لاحتياطاتها النقدية، وكغطاء للإصدار النقدي فيها. ولهذا كان من المتعين على هذه الدول أن تقرر ما إذا كانت ستبقى على قاعدة الذهب أم تتخلى عن هذه القاعدة وتترك عملاتها تتقلب كما يتقلب الإسترليني. (122) وهنا نجد أن ثمة مجموعة من الدول، فضلت، لاعتبارات سياسية واقتصادية مختلفة، أن تعدل عن قاعدة الصرف بالذهب. وتضم هذه الدول، السويد والنرويج والدانمارك ومصر والأرجنتين وبوليفيا واليابان، وكل المستعمرات البريطانية والبلاد التابعة لها. وقد كونت هذه الدول ما عرف آنذاك بكتلة الإسترليني.

وهناك دول، على العكس مما سبق، ظلت تتمسك بأهداب قاعدة الذهب. فحافظت على العلاقة القائمة بين الذهب وقيم عملاتها، وبحرية التحويل. وهذه الدول، التي أصبحت تعرف باسم كتلة الذهب، كانت تضم فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وبولندا. وقد لوحظ أن عملات هذه الدول أصبحت مقدرة بأكثر من قيمتها الفعلية، مما أدى إلى حدوث صعوبات واضحة في صادراتها وفي موازناتها العامة وأن تكابد بعد ذلك من موجات انكماشية واضحة. ولهذا اضطرت هذه الدول أن تتخلى عن أوهام قاعدة الذهب، وتنبذ تلك السياسة، وأن تبادر بتخفيض قيم عملاتها.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أثر عليها خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب بشكل واضح. حيث أدى ذلك إلى إشاعة جو عام من عدم الثقة في الدولار، وتوقع الكثيرون أن تخرج هي أيضا عن قاعدة الذهب. فهرع الأفراد إلى سحب أرصدتهم من البنوك واستبدالها بالذهب. وظل الذهب يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر، إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية (حكومة الرئيس هوفر) للخروج عن قاعدة الذهب في مارس 1933. حيث قررت إلغاء قابلية الصرف بالذهب. كما ألغت حرية تصدير

جدول رقم – (26)

التدهور في كمية الصادرات، والقوة الشرائية للصادرات، وحجم الواردات في بعض الدول المتخلفة خلال الفترة 1929–1938

(%)

الدولة	كمية الصادرات	القوة الشرائية للصادرات	كمية الواردات
الأرجنتين	35,8-	41,9-	53,2-
البرازيل	31,1-	45,6-	63,8-
شيلي	71,2-	48,5-	83,0-
الصين	48,2-	64,8-	50,5-
كولومبيا	12,5-	36,6-	63,1-
الهند	30,6-	39,2-	30,3-
أندونيسيا	15,2-	40,4-	47,5-
المكسيك	41,5-	64,8-	61,1-
بيرو	29,7-	57,1-	63,3-
المتوسط	35,1-	52,8-	57,3-

Source : Angus Maddison : Developing Countries in the 1930's : Possible lessons for the 1980's. in : D. Lal and M. Wolf : **Stagflation**, **Savings and the State**, Oxford University Press 1986, p. 20.

الذهب. وظل الذهب ممنوعا من التداول ولا يحق للمواطنين حيازته (123). وتم تخفيض قيمة الدولار. حيث خفض بنسبة 40,9٪. وأصبح سعر الأوقية من الذهب 35 دولارا بدلا من 20,67 دولارا.

وهناك مجموعة أخرى من الدول، ظلت محتفظة ظاهريا بقاعدة الذهب، والاحتفاظ تبعا لذلك بثبات قيمة العملة في المبادلات الدولية. ولكن هذه الدول بدأت تتوسع في تطبيق القيود على المعاملات الخارجية وفي عقد الاتفاقيات الثنائية. وقد ضمت هذه الدول، ألمانيا ومجموعة دول وسط أوروبا، مثل النمسا والمجر واليونان ويوغسلافيا والمجر وبلغاريا وليتوانيا واستونيا. وحينما تفاقمت أوضاع المدفوعات الدولية خلال هذه الفترة (1931-1933) تقرر عقد مؤتمر دولي في يونيو 1933 لتدارس هذه الأوضاع

والوصول إلى اتفاق ثلاثي بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على أساس التوصل إلى تثبيت مؤقت لأسعار الدولار والإسترليني والفرنك (124). على أن الرئيس روزفلت رفض هذا المشروع وقال في هذا المؤتمر جملته الشهيرة «إن متانة الاقتصاد الداخلي لأي أمة من الأمم لأعظم شأنا في رفاهيتها من السعر الذي تساويه عملتها في المبادلة بعملات الأمم الأخرى». وكان ذلك إعلانا واضحا بأن السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية سوف تستهدف فيما بعد ما تتطلبه دواعي النمو والاستقرار للاقتصاد الأمريكي، وليس ما تقتضيه أصول الاستقرار النقدي العالمي.

وعموما، فإننا إذا قمنا بعمل سيناريو سريع للدوائر النقدية التي كانت قائمة في أواسط الثلاثينيات وجدنا أنها تتمثل فيما يلي:

1- بلاد كتلة الإسترليني التي تخلت عن قاعدة الذهب وخفضت قيمة عملاتها بالنسبة للذهب.

2- بلاد كتلة الذهب التي احتفظت بقواعد اللعبة وبسعر مرتفع لعملاتها.

3- الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت عن قاعدة الذهب وأصبحت تطبق نظاما جديدا لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، (سياسة النيوديل) New Deal.

4- بلاد فرضت الرقابة على الصرف وعلى المدفوعات الخارجية وإن كانت قد احتفظت ظاهريا بقاعدة الذهب.

وقد شهدت الفترة الممتدة بين عام 1935 وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حربا ضروسا في العلاقات النقدية الدولية بين هذه البلاد والكتل. حيث ساد عدم الاستقرار في التعامل بين أسواق النقد العالمية، وزادت حركات التخفيض لأسعار الصرف. وكلها أمور عرضت التجارة الدولية للاضطراب وعدم الازدهار (انظر الجدول رقم 27).

ونظرا لعلاقات التنافس وعدم التكافؤ بين هذه البلاد والكتل، فإن الصراع الذي شهدته السنوات الممتدة بين أواسط الثلاثينات وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية في المجال النقدي كان صراعا شكليا يعكس في الحقيقة تباين المصالح والرغبات في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأسواق الخارجية، وبالذات في المستعمرات وأشباه المستعمرات. ولهذا، فليس غريبا أن تشهد هذه الفترة عددا من الحروب المحدودة والاعتداءات

جدول رقم (27)

التغيرات الرئيسة في المائة في عملات مجموعة البلاد الرأسمالية العشرة

خلال الفترة 1935 – 1939

(المتوسطات السنوية بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة الأمريكية)

السنة	فرنسا	إيطالي	بلجيكا	الأراضي المنخفضة	سويسرا	كندا	السويد	اليابان	بريطانيا
1935 - 1936	7,8-	11,6-	8,2-	4,8-	7,1-	0,4	1,4	1,1	1,4
1936 - 1937	33,8-	27,9-	0,2-	14,6-	24,0-	0,1	0,5-	0,7-	5,4-
1937 - 1938	28,9-	صفر	0,1	0,1-	2,9-	0,6-	1,1-	1,2-	1,1-
1938 - 1939	12,8-	1,2-	3,0-	3,0-	1,5-	3,4-	4,8-	8,7-	9,3-

Source, Sidney E. Rolfe & James L. Burtle The Great Wheel, The World Monetary System, op. cit., p, 44.

الصارخة على شعوب البلاد الضعيفة كحل لأزمة النظام الرأسمالي. وهذا ما يسجله التاريخ عن اعتداء إيطاليا الفاشية على الحبشة عام 1935، وعلى بعض دول شمال إفريقية. كما أن ألمانيا النازية، التي أيدت اعتداءات إيطاليا على الحبشة، بدأت ترسم خططها التوسعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وخصوصا في تركيا وإيران. وفي الشرق الأقصى قامت اليابان باعتدائها على الصين عام 1937، الخ.

وهكذا بدأت الدول الرأسمالية القوية تستعد منذ أواسط الثلاثينات للحرب. حيث زاد الإنفاق على التسليح، وتمت عسكرة الاقتصاد في ألمانيا وإيطاليا وبدأت دول أوروبا تستعد للحرب وخصوصا بعد وصول هتلر للحكم وتهديده بعدم مواصلة دفع التعويضات. وهذا الاستعداد الواعي للحرب لم يكن موجودا حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى، لأن الجهاز الإنتاجي في الدول الرأسمالية كان مشغولا بالإنتاج السلمي حتى إعلان الحرب. وعلى أي حال، كان المسرح العالمي يعد على نحو سريع لنشوب الحرب العالمية الثانية، والتمهيد بعد ذلك لنظام نقدي دولي جديد سوف تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الرأسمالي في المؤتمر النقدي الشهير الذي عقد بمدينة بريتون وودز.

ولكن، قبل أن نتعرض لذلك، يهمنا هنا أن نعود لحالة المستعمرات وأشباه المستعمرات خلال الفترة الممتدة من أواسط الثلاثينات وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية لنرى نتائج الخروج عن قاعدة الذهب والاشتراك في المناطق النقدية.

المستعمرات وأشباه المستعمرات وعبودية الانضمام للمناطق النقدية:

اتسمت السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بوجود تنافس شديد وصراع محموم بين الدول الاستعمارية. فالدول ذات المستعمرات الواسعة، مثل بريطانيا وفرنسا، راحت تحكم من قبضتها بشدة على مستعمراتها، والدول الرأسمالية، التي ليس لها مستعمرات، راحت تتطلع إلى فرض سيطرتها على بعض المناطق. وظل هتلر يردد أفكاره النازية حول ما يسمى بالمجال الحيوي Lebensraum لألمانيا، وراح موسوليني يحلم بإمبراطورية إفريقية واسعة. أما اليابان فظلت تسعى لتدعيم هيمنتها

وسيطرتها على بعض مناطق آسيا . ومن هنا كان من الطبيعي، في ظل هذه الظروف، أن يكون إحكام الهيمنة على المستعمرات القائمة وضمان استخدام مواردها حينما تندلع نيران الحرب هي أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للدول الاستعمارية.

في ظل هذه الخلفية التاريخية يجب أن تعالج قضية المناطق والتكتلات النقدية التي كونتها بعض العواصم الاستعمارية وفرضت على المستعمرات والبلاد التابعة لها الدخول فيها . والنموذج الشهير لذلك، كان نموذج كتلة الإسترليني، الذي تحول فيما بعد عقب نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما سمى آنذاك بالمنطقة الإسترلينية.

وكتلة الإسترليني، كما قلنا آنفا، قد تكونت عقب خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام 1931 وضمت المستعمرات والدول التابعة لها . وقد تميزت هذه الكتلة، قبل إعلان الحرب العالمية الثانية، بأربع خصائص أساسية، هي:

1- احتفاظ الدول الأعضاء بالكتلة، باحتياطياتها النقدية، كلها أو بعضها في لندن.

2- ثبات سعر الصرف بين الجنيه الإنجليزي وبين عملات الدول الأعضاء (125).

3- قابلية الإسترليني للتحويل إلى الذهب أو الدولار، أو غيرها من العملات بالسعر السائد في السوق.

4- وجود علاقات تجارية وثيقة بين هذه الدول، وخصوصا مع الدولة «الأم» بريطانيا .

ومن خلال هذه الخصائص، التي اتسمت بها كتلة الإسترليني، استطاعت بريطانيا أن تحكم من قبضتها على المستعمرات والبلاد التابعة، وأن تضمن من وراء ذلك استمرار استغلالها ونهبها . حيث تمكنت من الحصول على الفائض الذي كانت تحققه الموازين التجارية لهذه المستعمرات والبلاد التابعة لها، والذي كان يودع في لندن كاحتياطيات نقدية. وكان ذلك يمثل، في الحقيقة، نوعا من الإقراض الميسر لبريطانيا . كما استطاعت بريطانيا، من خلال ثبات سعر الصرف أن تنمي صادراتها إلى الدول الأعضاء، وأن تزيد من تصدير رؤوس الأموال الخاصة إليها، وأن تصل إلى حد احتكار التجارة

الخارجية للدول الأعضاء في الكتلة. والتاريخ الاقتصادي لهذه الفترة يثبت فعلا، أن العلاقات الاقتصادية والمالية قد تزايدت بشكل واضح بين الدول الأعضاء بالكتلة وبين الاقتصاد البريطاني، وذلك على حساب نقص هذه العلاقات لهذه الدول مع خارج دول كتلة الإسترليني. وبذلك استطاع التنظيم الذي ساد كتلة الإسترليني أن يمتص إلى حد كبير الآثار الانكماشية التي أحدثها الكساد الكبير، وأن يخلق انتعاشا واضحا في الاقتصاد البريطاني.

ولكن حينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية عام 1939، توقعت بريطانيا هروب رؤوس الأموال منها وحدوث مضاربات على الجنيه الإسترليني في أسواق الصرف، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من ضياع رصيدها الذهبي ومن تدهور في قيمة الإسترليني وعجز بريطانيا عن تمويل مشترواتها. وحتى يمكن تجنب هذه المخاطر، سارعت بريطانيا بتطوير النظام المطبق في كتلة الإسترليني من خلال تدابير صارمة. منذ ذلك الوقت، ومن خلال هذه التدابير، ظهرت منطقة الإسترليني Sterling Area. وكان أهم سماتها ما يلي: (126)

1- فرض الرقابة على الصرف في جميع الدول الأعضاء وتوحيدها وفقا للتدابير التي رأتها بريطانيا.

2- إيقاف حرية تحويل الإسترليني إلى ذهب أو دولار وغير ذلك من العملات.

3- إلزام جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بتسليم ما يحصلون عليه من عملات أجنبية، وخصوصا الدولار، لبنك إنجلترا والحصول مقابل ذلك على الإسترليني. وأنشئ ما سمى آنذاك بجمع النقد الأجنبي Exchange Pool Agreement الذي تتدفق إليه العملات الأجنبية من الدول الأعضاء، والسماح لهم، كلما كان ذلك ممكنا، بالسحب على هذا المجمع المركزي لسداد أثمان وارداتهم من خارج المنطقة الإسترلينية.

4- إنشاء حسابات خاصة في لندن يشرف عليها بنك إنجلترا بهدف مراعاة أن الإسترليني المودع في لندن لحساب الأعضاء لا يساء استخدامه في أغراض غير مصرح بها.

5- إن الإسترليني الذي تملكه الدول الأعضاء داخل المنطقة يصرح باستخدامه بحرية في تمويل التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

والحقيقة أنه إذا كان الغرض الذي سعت إليه بريطانيا من تكوين كتلة الإسترليني عام 1931 هو مواجهة آثار أزمة الكساد الكبير، إلا أن غرضها من تكوين منطقة الإسترليني عام 1939 كان هو تعبئة موارد الدول الأعضاء وتسخيرها لكسب الحرب العالمية الثانية. ولهذا ليس غريبا أن تنسحب الدول المحايدة من المنطقة الإسترلينية، وأن يقبل البقاء فيها تلك الدول التي تهيمن عليها بريطانيا. (127) كما أن البقاء داخل المنطقة الإسترلينية كان يعني، ضمنا، إعلان الحرب الاقتصادية على دول المحور. (128).

وعلى أي حال، فإنه من خلال هذا التنظيم المحكم للمنطقة النقدية استطاعت بريطانيا أن تستولي على مقادير هائلة من موارد المستعمرات والبلاد التابعة لها لتمول بها أتون المعارك الحربية. من هنا، ما أصدق الكلمات التي يذكرها ف. ر. هارود F. R. Harrod حينما يقول: «إن بريطانيا أثناء الحرب عملت على أن تعيش على الائتمان إلى أكبر حد ممكن حتى لا تشغل العمالة لديها في صنع صادرات لمجرد أن تدفع ما عليها، باستثناء الصادرات التي يتطلبها بإلحاح دعم اقتصاديات البلاد التي كانت تقدم الإمدادات لها ولحلفائها. (129)».

ونحن من ناحيتنا يمكن أن نشبه تنظيم المنطقة الإسترلينية، بالمريض الذي كان في غرفة العمليات، وتلزمه دفعات قوية من الدماء لتساعده على اجتياز المحنة. وكانت هذه الدماء تنساب بطريق القسر والإجبار من أشخاص أجبروا على التبرع بدمائهم، رغم ضعفهم الجسماني أصلا. كان المريض الذي يجتاز المحنة هو الاقتصاد البريطاني، وكان الذين أجبروا على التبرع بالدعم هم البلاد التابعة والمستعمرات وأشباه المستعمرات بشعوبها الفقيرة.

وكنتيجة لهذا التنظيم المحكم للمنطقة الإسترلينية الذي استطاعت به بريطانيا أن تدير موارد مستعمراتها والبلاد التابعة لها، أن تراكم عليها ديونا كثيرة عقب انتهاء الحرب. وهي الديون التي عرفت باسم «الأرصدة الإسترلينية». وقد بلغت عام 1945 حوالي 3500 مليون جنيه إسترليني. وقد ظلت تسوية هذه الأرصدة محل نزاع دائم ومحموم بين بريطانيا والبلاد الدائنة لها. (130) وليس يخفى أن هذا الحجم الهائل من الموارد التي نزحتها بريطانيا من هذه البلاد كان بمثابة خصم مباشر على ممكنات التراكم والنمو في هذه البلاد (131).

4 نظام بريتون وودز 1945-1971 إحكام آليات التبعية على البلاد حديثة الاستقلال - (أو: السيطرة بدون استعمار)

تحديد معالم اللحظة التاريخية لانبثاق اتفاقية بريتون وودز:

نعتقد أنه من المهم لنا في البداية أن نمعن في تأمل الخريطة الاقتصادية والسياسية للعالم كما بدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى يمكن لنا أن نحدد معالم اللحظة التاريخية التي انبثقت فيها اتفاقية بريتون وودز، وهي الاتفاقية التي سترسم منذ هذه اللحظة معالم نظام النقد الدولي الذي سار عليه الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال الفترة. 1945-1971. ذلك أن التأمل في هذه الخريطة هو الذي سيفسر لنا لماذا تشكل هذا النظام على هذا النحو، وما هي علاقات القوى النسبية الفاعلة آنذاك التي أفرزته على هذا الشكل دون غيره رغم كثرة المقترحات المقدمة في مؤتمر بريتون وودز،

وأين كان موقع البلاد المتخلفة آنذاك بين هذه القوى؟.

وفي البداية نشير إلى أن مدافع الحرب العالمية الثانية قد سكتت في 15 أغسطس عام 1945. وحينما انقشعت غيوم الحرب، كانت صورة الدمار والخراب التي سببتها ألمانيا الهتلرية والدول الفاشية المتحالفة معها (إيطاليا واليابان) قاسية ومؤلمة للغاية. فقد أسفرت المعارك الدامية خلال سنوات الحرب الست عن سقوط حوالي 50 مليون قتيل من مختلف أنحاء العالم. ودمرت العمليات الحربية أغلب الطاقات الإنتاجية، الصناعية والزراعية والخدمية، في دول أوروبا وفي كثير من الدول الأخرى. وساد الخراب والجوع والمرض والبطالة في هذه الدول بسبب الفظائع البربرية التي ارتكبتها النازية. وقد هبط الإنتاج الزراعي والصناعي هبوطا كبيرا في جميع دول القارة الأوروبية، الأمر الذي نجم عنه وجود نقص خطير في عرض السلع المتوفرة للاستهلاك المحلي والحاجة إلى معالجة هذا النقص عن طريق الاستيراد. يكفي، بهذا الخصوص، أن نعلم أن مستوى إنتاج الحبوب في بلد كالنمسا قد وصل عام 1946-1947 إلى 47٪ من مستواه في الفترة 1935-1938، وفي بولندا 41٪، وفي بلجيكا 51٪، وفي فنلندا 57٪، وفي فرنسا 59٪، وفي اليونان 66 ٪، وفي إيطاليا 68٪. أما إنتاج اللحوم والدهنيات فقد هبط بمعدلات أكثر. (132) أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فقد كانت الصورة أسوأ من ذلك بكثير. ففي ديسمبر عام 1945 بلغ مستوى الإنتاج الصناعي في ألمانيا 30٪ من مستواه الذي كان سائدا عام 1937، وفي هولندا 31٪، وفي إيطاليا 28٪، وفي بلجيكا 31٪، وفي بولندا 57٪، وفي اليونان 39٪، والنرويج 69٪، وفي فرنسا 67٪ (133). يضاف إلى هذا أيضا تقطع خطوط المواصلات (الجسور، السكك الحديدية، الطرق.. .) وتهدم المباني السكنية والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة (مصادر المياه والكهرباء). كما خرجت دول القارة الأوروبية من الحرب وهي مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الديون التي كانت قد اقترضتها خلال سني الحرب في شكل مواد غذائية وصناعية وحربية من خلال قانون الإعارة والتأجير. (134) وهو القانون الذي كان «يقضي بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية للدول التي تحارب ألمانيا وإيطاليا الذخائر والضروريات الأخرى، سلعا كانت أو خدمات، مقابل قرض يسدد في أجل غير مسمى، بالدفع في شكل

عيني أو حقوقي، أو أي شئ آخر، مباشر أو غير مباشر، يراه رئيس الجمهورية الأمريكية ملائما (135)». كما اضطرت بعض الدول الأوروبية، أثناء الحرب، وبسبب تزايد مديونيتها، إلى تصفية كثير من استثماراتها الخارجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية جانب من الرصيد المدين معها. وبذلك خسرت موردا هاما من مصادر الدخل القومي. وهنا ينهض النموذج البريطاني كشاهد قوي على هذه الظاهرة. فقد هبطت الدخول الصافية لاستثمارات بريطانيا الخارجية من ألف مليون دولار قبل الحرب إلى حوالي أربعمائة مليون دولار بعد الحرب من جراء تصفية بعض استثماراتها بالخارج (136). أما عن الذهب الذي كانت تملكه دول القارة الأوروبية فقد انساب الشطر الأعظم منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب. وخلال المدة 1934-1939 بلغت قيمة الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 9991 مليون دولار. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد اندلاع الحرب قد غيرت من موقفها تجاه سياسة تعقيم وتكدير الذهب وبدأت تتخلص من جزء من رصيدها منه للوفاء بالتزاماتها الخارجية (وبالذات مع دول الشرق الأوسط، مثل تركيا وإيران ومصر، ودول أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية مثل السويد وسويسرا) إلا أن كميات الذهب ظلت أكبر مما تقتضيه نسبة التغطية القانونية للنقد المصدر والاحتياطي ضد تقلبات أسعار الصرف (137).

وفيما يتعلق بأسعار الصرف للعملات الأجنبية فقد شهدت، وعلى نحو ما رأينا آنفا، تدهورا ملحوظا في عالم ما بين الحربين. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتدعم من اتجاهات التدهور فيها، وذلك بسبب تزايد العجز في موازين المدفوعات وحركات رؤوس الأموال. وتسابقت دول أوروبا فيما يمكن أن يسمى «بحرب التخفيضات القذرة» كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجاري على حساب مصالح الدول الأخرى(138). وعند انتهاء الحرب، كان من الواضح أن الجنيه الإسترليني، الذي كان يلعب دور العملة الدولية، قد سقط عن عرشه.

ومهما يكن من أمر عمليات الدمار والخراب، التي أصابت دول القارة الأوروبية، فإن المأزق الاقتصادي الذي واجه هذه الدول عقب انقشاع سحب دخان الحرب يتلخص فيما يلي: كيف يمكن القيام بعمليات التعمير لزيادة

الطاقات الإنتاجية للوفاء باحتياجات الطلب الكلي في الوقت الذي يحتاج فيه بناء وتعمير هذه الطاقات إلى استيراد الكثير من المواد الغذائية والمواد الخام ومواد الطاقة والسلع الإنتاجية، بينما تدبير استيراد هذه المواد يتطلب زيادة التصدير؟ ولكن لكي يزيد التصدير، يجب أن يزيد الإنتاج، ولكي يزيد الإنتاج لا بد من زيادة التصدير (139). وفضلا عن ذلك فإن موازين مدفوعات هذه الدول في حالة عجز مستمر مع وجود شحة كبيرة في الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت صورتها على عكس صورة الحالة الأوروبية، فهي في قمة ازدهارها ولمعانها. فخلال سني الحرب أضحى الاقتصاد الأمريكي بمثابة ورشة الصناعة للبلاد التي تخوض غمار الحرب ضد دول المحور. وظلت أجهزته الإنتاجية تعمل ليلا ونهارا لكي تفي بحاجات الدول الحليفة المحاربة من المواد الغذائية والمواد الخام والمعدات الحربية. هذا في الوقت الذي لم تسقط فيه أي قذيفة على أراضيه أثناء الحرب.

كانت محنة الحرب هي الفرصة الذهبية التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لكي تندفع فيها عجلات الإنتاج بكل قوة، دون الخوف من مشكلات الإفراط في الإنتاج والأزمات الاقتصادية، ولكي تنتزع من بريطانيا مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبدون الدخول في التفاصيل، يمكن رصد معالم الصورة الزاهية التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي عقب سكوت مدافع الحرب في الأمور الآتية:

1- فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي فقد زاد حجمه بنسبة 33٪ عام 1945 بالقياس إلى حجمه في الفترة (1935-1939 = 100). وزاد فيها إنتاج المحاصيل بنسبة 22٪، والإنتاج الحيواني بنسبة 41٪، بالمقارنة مع نفس الفترة (140).

2- وزاد فيها إنتاج القوى المحركة (الفحم، البترول، الغاز، الكهرباء) زيادة كبيرة، حيث ارتفع إنتاج الفحم من 33743 ألف طن عام 1939 إلى 47820 ألف طن عام 1945، والبترول من 14243 ألف طن إلى 19295 ألف طن، والغاز من 855 مليون متر مكعب إلى 1259 مليون متر مكعب، والكهرباء من 10637 مليون كيلووات إلى 18570 خلال نفس الفترة. (141)

3- أما الإنتاج الصناعي، فقد قفز الرقم القياسي لمجمل الإنتاج إلى 203 بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب (1935-1939 = 100). كما ارتفع الرقم

القياسي لإنتاج السلع الإنتاجية إلى 274، والسلع الاستهلاكية إلى 166، وإنتاج المعادن إلى 137، بالمقارنة مع نفس الفترة(142).

4- وفيما يتعلق بمستوى التوظف (العمالة) فقد ترتب على اندفاع عجلات الإنتاج، بكل قوة في كافة القطاعات خلال سني الحرب، أن هبط عدد العمال المتعطلين بشكل ملموس من 8,8 مليون عامل وبنسبة 16,5٪ من مجموع القوى العاملة عام 1939 إلى 1,1 مليون متعطل وبنسبة 1,9٪ عام 1945. وهذا يعني أن المجتمع الأمريكي كان في حالة تقترب من حالة التوظف الكامل. (143)

5- كما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب وهي أكبر دولة دائنة لدول الحلفاء، بسبب وجود رصيد موافق في تجارتها الخارجية ومن استثماراتها في الدول الأخرى. ويعطينا الجدول رقم (28) صورة واضحة عن تطور هذه الدائنية خلال سنوات الحرب (1940-1945). بل إنه ما إن انتهت الحرب حتى كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من ثلثي ذهب العالم. وكادت تتخلص من كل مديونيتها الخارجية من جراء تصفية الدول الأوروبية لاستثماراتها المتواجدة على الأراضي الأمريكية.

أما إذا انتقلنا الآن إلى صورة المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة لها كما بدت في نهاية الحرب العالمية الثانية، فسوف يسترعى النظر أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لم تكن أقل سوءا من حالة الدول الأوروبية. وعندما وضعت الحرب أوزارها عام 1945 كانت مساحة المستعمرات التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية تبلغ 38,6 مليون كيلو متر مربع، أي حوالي 30٪ من مساحة المعمورة يعيش عليها ما يقرب من 670 مليون نسمة، أي ما يعادل 30٪ من سكان العالم (144). وقد رأينا، فيما تقدم، كيف استغلت مواردها لدعم وتمويل العمليات الحربية لدول الحلفاء إبان سنوات الحرب على الرغم من فقرها وتخلف بنيانها الإنتاجي وانخفاض مستوى معيشة شعوبها، وكيف وفرت الهيمنة الاستعمارية المباشرة على مقداراتها وآليات التبعية النقدية إطارا ملائما لتسخير إمكاناتها لتحقيق النصر. وهذا ما اضطر لورد كينز أن يعترف به في الكلمة التي ألقاها في مؤتمر بريتون وودز، حينما قال: «إنا لشاكرون لهؤلاء الحلفاء، وعلى الأخص أصدقاؤنا الهنود الذين وضعوا تحت تصرفنا مواردهم بدون أي تقتير،

جدول رقم (28)

رصيد ميزان المدفوعات الجارية للولايات المتحدة

1940 – 1945

(مليون دولار)

السنة	البضائع	فوائد وأرباح	خدمات دولية	الرصيد
1940	+1393	+412	-269	+1536
1941	+1802	+378	-369	+1811
1942	+5335	+351	-773	+4913
1943	+9584	+297	-1263	+8618
1944	+10339	+297	-1115	+9521
1945	+5088	+366	-834	+4590

المصدر : أحمد حسني أحمد – مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية، دار مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1949 – ص83

وارتضوا لأنفسهم الحرمان من أجل ذلك. إن جهدنا الحربي كان يصيبه الارتباك لدرجة جدية، بل ربما لدرجة خطيرة، لو أنهم أحجموا عن معاونتنا معاونة صادقة وعلى نطاق واسع». (145) وقد عرضنا آنفا لمشكلة الأرصدة الإسترلينية التي تراكمت لعدد من المستعمرات وأشباه المستعمرات تجاه بريطانيا كنتيجة لتسخير مواردها لخدمة قوات الحلفاء، وكيف أجبرتها بريطانيا على الدخول في منطقة الإسترليني ووضع أرصدتها واحتياطياتها النقدية تحت سيطرة السلطات النقدية البريطانية. ونفس الظاهرة تكررت أيضا في المستعمرات الأخرى غير البريطانية. وكان لذلك نتائج وخيمة، حيث تردت مستويات المعيشة، وزاد التضخم اشتعالا، وهي النتائج التي ستؤدي في السنوات اللاحقة لانتهاء الحرب إلى تعاظم حركة التحرر الوطني التي استثارتها عمليات الاستعباد والقهر والنهب من قبل المستعمرين، وتزداد تصميما على الإطاحة بالاستعمار الذي كان سببا في تعاستها وبؤسها وتخلفها.

أما الاتحاد السوفيتي فقد خرج من الحرب منتصرا من الناحية السياسية والعسكرية، ومنهوكا من الناحية الاقتصادية نظرا لشراسة الفظائع النازية التي تعرض لها وفداحة الخسائر البشرية والمادية التي تحملها في سبيل دحر النازية، ليس فقط على أراضيه، وإنما على سائر الأراضي الأوروبية. ويقول بول. أ. باران في هذا الصدد: «لقد قدم الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب، والتعمير السريع لاقتصاده الذي خربته الحرب، قدما الدليل الأخير على القوة والحيوية في مجتمع اشتراكي. ولم يعد هناك شك في أن نظاما اجتماعيا واقتصاديا قائما على تخطيط اقتصادي شامل يمكن أن يؤدي وظيفته، وأن ينمو، وأن يصمد لأصعب الاختبارات التاريخية، دون ما حاجة إلى مزايا المشروع الفردي وقوانين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج» (146). وسوف تشهد السنوات القليلة التي أعقبت انتهاء الحرب، زيادة رقعة البلاد الاشتراكية في شرق أوروبا وآسيا، وتزايد القطيعة بين هذه البلاد والبلاد الرأسمالية.

وخلاصة القول، إن أهم معالم اللحظة التاريخية التي سادت عقب انتهاء الحرب، والتي في ضوئها تحددت اتفاقية بريتون وودز، كانت كما يلي:

1- ضعف دول أوروبا وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية.

2- استمرار هيمنة الدول الاستعمارية على الكثير من المستعمرات والبلاد التابعة لها، مع وجود غليان شديد في حركات التحرر الوطني.

3- بروز قوة الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد الدول المنضمة للمنظومة الاشتراكية. وكل ذلك كان له تأثير واضح على صياغة أسس نظام النقد الدولي الجديد.

بريتون وودز تعكس علاقات القوى في عالم ما بعد الحرب:

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت علامات النصر قد بدأت تلوح في الأفق. وسرعان ما بدأ التفكير في رسم معالم الانتقال نحو السلم وتوفير الأطر النقدية والمالية والتجارية الملائمة التي ستعيد الدم إلى عروق الاقتصاديات الرأسمالية التي عانت من الانهيار والخراب والفوضى أثناء سني الحرب. ولهذا، فقد اجتمع، في صيف عام 1944، ممثلو 44 دولة في

مدينة بريتون وودز (نيو هامبشير) في الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر دولي نقدي لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يتعين الامتثال لها في الفترة المقبلة. وكان يخيم على المؤتمر، وبالتحديد على الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) الذكريات الأليمة لفترة الكساد الكبير، وفوضى نظام النقد الدولي التي سادت في عالم ما بين الحربين، والقيود المختلفة التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، وحرب التخفيضات التي نشبت بين عملات الدول، وما أدى إليه ذلك كله من ركود في حركة التجارة وتصدير رؤوس الأموال وتعقد علاقات المديونية والدائنية. وكان الاعتقاد السائد بين المؤتمرين أنه من المهم تلافي هذه الأوضاع والاتفاق على نظام نقدي جديد، يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية، ويحول دون تطبيق سياسات إفقار الجار. وهنا تجدر الإشارة أن اللورد كينز قد عبر عن هذه الأهداف في المذكرة التي كتبها عن مشروعه المقترح بإنشاء «اتحاد دولي للمقاصة» في أبريل عام 1943، حينما ذكر: «إننا في حاجة إلى الاتفاق على طريقة منظمة لتحديد القيم النسبية للعملات الأهلية حتى لا تلجأ الدول إلى العمل المنفرد، فتتسابق في تخفيض قيم عملاتها، وإلى نظام ينطوي على القدرة على إعادة التوازن عند اختلاله، وذلك عن طريق الضغط على الدولة التي تفقد توازنها ولا تسبب لغيرها من الدول فقدان التوازن سواء بكونها في مركز الدائن أو في مركز المدين. وبوجه عام، فنحن في حاجة إلى نظام يوحي بالطمأنينة التي يفتقر إليها العالم المضطرب حتى لا تخشى الدولة التي تدبر شؤونها بحرص من التأثر بعوامل خارجة عن إرادتها تقعدها عن الوفاء بديونها الدولية، فتجد نفسها مضطرة إلى الالتجاء إلى فرض القيود على معاملاتها بالخارج، تلك القيود التي لم تتبع لأنها بنفسها مجلبة للخير، ولكنها اتبعت كوسائل دفاعية ضد القوى الخارجية الضارة بصالح هذه الدول» (147).

بيد أنه نظرا لتبدل علاقات القوى النسبية الفاعلة آنذاك، وكما أسفرت عنها الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لعالم ما بعد الحرب، فقد كان من الطبيعي أن ينشأ خلاف حاد بين وجهة نظر بريطانيا التي

كانت تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب، وبين وجهة النظر التي تمثلها أمريكا التي انتقل إليها فعليا هذا المركز في أعقاب الحرب. وهذا ما جسدته الرؤى المختلفة للمشروع الذي تقدم به من بريطانيا لورد كينز، والمشروع الذي تقدم به عن الولايات المتحدة الأمريكية هاري هوايت، رغم أن كلا منهما كان يسعى لأهداف عليا واحدة، وهي معالجة الاضطراب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والسعي لترسيخ أقدامه وآفاق مسيرته. ويمكن القول، وكما سنرى حالا، إنه بينما كان يسعى كينز جاهدا لاستعادة موقع بريطانيا المنهار في الاقتصاد العالمي كان هوايت يسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الجديد لعالم ما بعد الحرب.

كانت منطلقات اللورد كينز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكون صالحا من الناحية الفنية للأخذ به بغض النظر عن طبيعة النظم الاجتماعية السائدة (رأسمالية اشتراكية، ذات توجه حكومي.. .) وأن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول إلا ما كان له أثر هام جدا في العلاقات الاقتصادية الدولية وبشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول (148)، وأن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة، وألا تكون هناك تضحيات خاصة، ولا أعمال لا تتفق مع مصلحة الدول الفردية (149).

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، وذات صبغة فنية وتكون بعيدة عن المؤثرات السياسية، ويكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة. وقد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين «اتحاد للمقاصة الدولية» International Cleanring Union تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، أي القيام بعمليات المقاصة والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، وتسهيل خلق الائتمان ومراقبة سير النظام في ضوء ضوابط معينة تتكفل السيطرة على حركة الأموال، مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب وظروفها. على أن أهم ما كان يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد. فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى

تلك الكميات من النقود والاحتياطيات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم. ويجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي، لا على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه ولا على الاحتياطي الموجود منه، وإنما على حاجة التجارة الدولية. وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم. وليس يخفى أن كينز بذلك كان يضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيرا خلال سني الحرب، وكان، من ثم، يدافع عن فكرة «إسقاط الذهب عن عرشه في نظام النقد الدولي»، والتخلص منه كعامل يتحكم في مستوى النقد العالمي، ويراعى حاجة بريطانيا للسيولة الميسرة في فترة عمليات إعادة التعمير بعد الحرب. وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية، لا تخضع لسيادة أي بلد، وأطلق على هذه العملة مصطلح «البانكور» Bancor، وهو عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها، وتكون قيمتها مربوطة بالذهب، ولكنها قابلة للتغير حسب الأحوال، وعلى أن تكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة، تعتمد على الثقة والائتمان. وهنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور، وهو ما يعنى أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب. ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي. فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف. وقد اقترح كينز أن يقوم اتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة، ويجرى عمليات المقاصة بينها، وبحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة مع الأرصدة المدينة. ولكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن فإنه يبقى داخل الاتحاد كقرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية. وقد يحق للدولة أن تطلب من الاتحاد أن يدفع لها هذا الرصيد بالذهب، أو بعض قيمته بالبانكور. وإذا مضى خمس سنوات على تحقيق هذا الرصيد الدائن، وزاد بنسبة 25٪ عن حصة الدولة في الاتحاد، عندئذ يطلب من الدولة أن ترفع سعر عملتها. أما إذا حققت الدولة العضو رصيدا مدينا، فإن الاتحاد يعطى الدولة قرضا بقيمة هذا الرصيد. ولكن إذا استمر هذا الرصيد في الزيادة، وبنسبة أكبر من 25٪ من حصة الدولة

في الاتحاد، فإنه يتعين على هذه الدولة أن تخفض من قيمة عملتها إذا ما استمر هذا الوضع أكثر من خمس سنوات. وعند تقرير حجم الحصص للدول الأعضاء في رأسمال اتحاد المقاصة الدولية اقترح كينز أن تكون تلك الحصص متناسبة مع حجم صادرات الدولة ووارداتها قبل الحرب. وكان في اقتراحه هذا يحابى مصلحة بريطانيا لأن تجارتها الخارجية، تصديرا واستيرادا، كانت تفوق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. كما اقترح كينز أن النظام المقترح يمكن أن يساهم في حل مشكلات الدائنية والمديونية التي ترتبت على الحرب. فالدول المدينة يمكنها أن تسدد مطلوباتها بالبانكور عن طريق الاتحاد، عبر فترة من الزمن، دون أن ينجم عن ذلك ضغط على موارد الدول المدينة بالبانكور. والواقع أن كينز كان يحاول أن يلغى دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بعضا، وبحيث تصبح دائنية أو مديونية الدول مع اتحاد المقاصة الدولي. وهو في هذا كان أيضا يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة.

وخلاصة القول إن مشروع كينز، الذي تقدم به لمؤتمر بريتون وودز، كان يعبر في الحقيقة عن مصالح دول القارة الأوروبية-وبالذات بريطانيا-وكان يمثل آنذاك قفزة كبيرة في شؤون النقد الدولية، لأنه كان يتنبأ باتساع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية، والحاجة، من ثم، إلى سلطة مركزية دولية موحدة، تكون لها القدرة على مواكبة التغيرات العالمية، وبحيث ينزع عن هذه السلطة سيطرة أي دولة عليها. بيد أن الأمريكيين، الذين كانت لهم السيطرة فعلا على هذا المؤتمر، نظروا إلى كينز على أنه يمثل مدينا بريطانيا مراوغا (150)، وأنه يتجاهل النفوذ الأمريكي، اقتصاديا وعسكريا، وأنه يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني المنهار في ضوء عالم قد تغير، ولن يعود للوراء. ولهذا فقد رفض المؤتمر مشروع كينز، رغم تصفيق الحاضرين له ولقوة منطقه.

أما مشروع هاري هوايت، الذي كان مقربا من الرئيس روزفلت وأحد مستشاريه، فلم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل مكان السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات (151). وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على ثبات (استقرار) أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود

على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتجنب أساليب إفقار الغير الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف والتخفيضات المستمرة في العملة. وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه. وقد اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس UNITAS التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب. وعلى الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق. وسوف يفتح في الصندوق حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس. ويمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى. ويقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء. وفي حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء. ويتكون المال الاحتياطي لهذا الصندوق من الذهب وعملات الدول الأعضاء والسندات الحكومية لبلادها. وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بنظام الصرف بالذهب، حيث أن الدولار قابل للتحويل ذهبا في المدفوعات الدولية، فستكون العملة المستخدمة هي الدولار. وعند تحديد حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق وتحديد قوتها التصويتية في إدارة شؤونه، اقترح هوايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها. وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي وتنتج أعلى دخل في العالم.

ومهما يكن من أمر فإن علاقات القوى النسبية الفاعلة التي كاد يمثلها المجتمعون في مؤتمر بريتون وودز ما كان من الممكن أن تجعل أي مصلحة تعلو على مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب وهي تمثل أكبر قوة اقتصادية ونقدية وعسكرية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلا عن دائنيتها لمعظم دول أوروبا. ولهذا فإن الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر في يونيو 1944، تحت عنوان «بيان الخبراء المشترك Joint Statement

of Experts والتي أرخت لظهور صندوق النقد الدولي، كانت في الحقيقة تعكس قوة وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح، حيث أخذت بما تقدم به الوفد الأمريكي من مقترحات بإنشاء صندوق النقد الدولي وإرساء معالم العلاقات النقدية الدولية التي ستسود في عالم ما بعد الحرب. على أنه من المهم في هذا السياق أن نؤكد، وكما سنرى حالا، على أن وجهة النظر الأمريكية قد رأت أن الهدف الأساسي من تكوين صندوق النقد الدولي ومن نظام بريتون وودز ليس هو توفير السيولة الدولية الإضافية للدول الأعضاء (كما كانت تتمنى دول غرب أوروبا) بل العمل على إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات. ولم يكن ذلك مصادفة. ذلك أن أشد ما كان يزعج الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تتعرض الصادرات الأمريكية في عالم ما بعد الحرب للقيود أو المنافسة بسبب ضوابط النقد والاستيراد والاتفاقيات الثنائية وحروب تخفيض قيمة العملة. وهي السياسات التي توسعت فيها معظم دول العالم خلال سني الحرب (152).

وإذا انتقلنا الآن إلى موقف الاتحاد السوفيتي في مؤتمر بريتون وودز، فإنه على الرغم من مشاركته بالحضور، إلا أنه لم يصادق على الوثيقة التي انبثقت عن المؤتمر، ولم ينضم لعضوية صندوق النقد الدولي، لأنه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح. وفي عام 1949، يسارع الاتحاد السوفيتي ومعه مجموعة الدول الاشتراكية بتكوين مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) كتنظيم يجمع هذه الدول وينسق فيما بينها في مختلف أوجه التعاون الإنتاجي والتجاري والنقدي والتكنولوجي.

أما فيما يتعلق بالدول المتخلفة التي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعة لها، فقد حضر البعض منها مؤتمر بريتون وودز، بيد أنها لم تكن في موقع يسمح لها بأن تعبر عن وجهة نظرها وعن أمانيها ومطالبها في أن يسهم النظام الجديد في تخليصها من عبودية التبعية النقدية والاقتصادية للدول التي تستعمرها وتتبعها. ولهذا، فقد صدرت وثيقة الخبراء وهي خالية من أي إشارة إلى المشاكل الحادة التي تعانيها هذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أن مصر والهند قد اشتركتا بحضور

فعال في هذا المؤتمر.

وكان أهم ما أثاره الوفدان المصري والهندي هو قضية الإفراج عن الأرصدة الإسترلينية التي تراكمت كديون على بريطانيا، وكانت واجبة الأداء لمصر والهند وغيرهما من الدول (153).. وكانت مطالب الوفدين أن يفرج عن تلك الأرصدة وبسرعة معقولة تمكنهما من تعويض سنوات الحرمان والتقشف التي عانت منها إبان سنوات الحرب. وقد اقترح وفد مصر في المؤتمر أن يدرج ضمن «أغراض وسياسات صندوق النقد الدولي» النص التالي: «تسهيل تسوية الأرصدة الدائنة التي تجمعت خلال الحرب في نظام دولي عام». ورغم أن المشروع الأمريكي كان قد اقترح بأن يخول لصندوق النقد الدولي (المزمع إنشاؤه)، «الحرية في شراء جزء من هذه الأرصدة من القطر الدائن مقابل عملات أقطار أخرى (غير عملة البلد المدين) وذلك في حيز المبلغ الذي يكون القطر الدائن في حاجة إليه حالا لمواجهة ميزان حسابي مدين، ولكن في حالة ما إذا كان للقطر ميزان حسابي دائن، أي فائض، فلا يكون ثمة محل لمثل هذا التيسير. وبمعنى آخر، يستطيع قطر دائن أن يسحب على رصيده في حالة واحدة فقط، وذلك عندما يقع عجز في ميزانه الحسابي العام»(154)... نقول إنه بالرغم من مجيء هذا الاقتراح المنقوص في نص المشروع الأمريكي الذي قدمه هوايت، إلا أنه-وتحت ضغط بريطانيا ومعارضة اللورد كينز لذلك فإن الميثاق الختامي للمؤتمر قد أهمل تماما الإشارة إلى هذه القضية الهامة. وتراجع الوفد الأمريكي، وقال بعد الكلمة التي ألقاها مستر شروف مندوب الهند: «كلنا يعرف تمام المعرفة الأهمية التي تتعلق بمشكلة المديونية التي نشأت خلال الحرب، تلك المشكلة التي أبان عنها مندوب الهند إبانة تامة. وأنا على ثقة من أن هذه المشكلة من الأصلح أن تسوى مباشرة بين الأمم التي تعنيها، كما نشك في صلاحية محاولة ذلك بواسطة الصندوق الدولي (155)».

وكان ذلك إعلانا صريحا، منذ نشأة صندوق النقد الدولي، بأنه خلق أساسا لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى. ولم تعنه مشاكل الدول المتخلفة التي نظر إليها آنذاك على أنها مجرد توابع، لا حول ولا قوة لها. ولم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية والمدفوعات الدولية لهذه المجموعة

من الدول، ولا حتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها المستعمرين آنذاك.

المعالم الأساسية لنظام بريتون وودز:

رأينا سابقا كيف بدت معالم القوى النسبية بين المجتمعين في مؤتمر بريتون وودز. وقد أفرزت هذه المعالم اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استثمرت بذكاء موقعها النسبي القوي بين صفوف المجتمعين لكي تفرض مشروعها المقترح، والذي سيلعب فيه الدولار الأمريكي دور المايسترو في أوركسترا نظام النقد الدولي الذي تشكل في عالم ما بعد الحرب، ولكي تفرض من خلال ذلك هيمنتها وسيطرتها وقيادتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كانت الأهداف المعلنة، والتي جاءت في ميثاق صندوق النقد، هي تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية، والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف، والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء. وقد نظر الصندوق إلى هذه الأهداف على أنها بمثابة الوسائل لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والتوظف ونمو التجارة العالمية والاستثمارات الدولية.

وطبقا لميثاق الصندوق فقد نصت المادة الرابعة (الجزء الأول) على «أن القيمة التبادلية لعملة أي عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكي بالحالة التي هو عليها في أول يوليو 1944»، وهو 0,888671 جرام للدولار. وفي 18 ديسمبر 1946 تم تحديد أسعار التعادل par values لعدد من الدول الأعضاء كما هو موضح بالجدول رقم (29). ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالسعر المحدد (على أساس 35 دولارا للأوقية) للبنوك المركزية التي تحتفظ بالدولار الورقي، فإن الدولار قد تساوى بالفعل مع الذهب «من حيث السيولة والقبول العام كاحتياطي دولي» (156). وكان التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب راجعا إلى ما كانت تملكه من كميات احتياطية ضخمة منه في أقبية فورت نوكس ومانهاتهن. ونظرا للصلة الوثيقة التي

قامت بين الدولار والذهب من ناحية، وبين العملات المختلفة والذهب من ناحية أخرى، (157) فمعنى ذلك أن ثمة أسعار صرف محددة وثابتة قد قامت بين الدولار وغيره من عملات الدول الأعضاء. وقد اشترطت أحكام ميثاق صندوق النقد الدولي أن تدفع الدولة العضو ما لا يقل عن 25٪ من

جدول رقم (29)

أسعار التعادل للعملات الرئيسية كما حددها صندوق النقد الدولي *

الدولة	العملة	وزن الذهب بالجرام	سعر الدولار بالعملة المختصة	سعر العملة بالسنت الأمريكي
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	0,888671	1,000	100,000
المملكة المتحدة	الجنيه الاسترليني	3,58134	0,248	402,000
فرنسا	الفنك	0,07461	119,107	0,839
هولندا	الجيلدار	0,033499	2,653	37,695
بلجيكا	الفرنك	0,02076	43,827	2,281
دانيمارك	كرون	0,185178	4,799	20,838
تشكوسلوفاكيا	كورونا	0,017773	50,000	2,000
مصر	الجنيه المصري	3,67288	0,242	413,300
جنوب أفريقيا	الجنيه	3,58134	0,248	403,000
الهند	روبيه	0,268601	3,308	30,225
العراق	دينار	3,58134	0,248	403,000
إيران	ريال	0,207056	32,250	3,101

تابع جدول رقم (29)

أسعار التعادل للعملات الرئيسية كما حددها صندوق النقد الدولي (*)

الدولة	العملة	وزن الذهب بالجرام	سعر الدولار بالعملة المختصة	سعر العملة بالسنت الأمريكي
الحبشة	الدولار	0,357690	2,484	40,250
كندا	الدولار	0,888671	1,000	100,000
المكسيك	بيزو	0,183042	4,850	20,597
شيلي	بيزو	0,028667	31,000	3,226
كولومبيا	بيزو	0,507816	1,750	57,143
كوبا	بيزو	0,888671	1,000	100,000
بيرو	سول	0,136719	6,500	15,384
إكوادور	سوكر	0,065827	13,500	7,407
سلفادور	كولون	0,355468	2,500	40,000
جواتيمالا	كويتزال	0,888671	1,000	100,000
هندوراس	لمبيرا	0,444335	2,000	50,000
بناما	باليرا	0,888671	1,000	100,000
الفليبين	بيزو	0,444335	2,000	50,000
بوليفيا	بوليفيانو	0,021159	42,000	2,381

المصدر : أحمد حسني أحد، مصدر سبق ذكره، ص 107

حصتها ذهبا، أو 15٪ من أرصدتها الذهبية والدولارية أيهما أقل، أما الجزء الباقي فيدفع بالعملة الوطنية. وعند تقرير هذه الحصص بالنسبة للدول الأعضاء كان أساس التقدير هو حجم التجارة الخارجية ومقدار الدخل القومي وحجم الاحتياطيات النقدية التي يملكها العضو. كما جعل القوة التصويتية للدول الأعضاء في مجلس إدارة الصندوق تقوم على أساس المساهمة المبدئية لحجم حصة الدولة. حيث نصت أحكام الصندوق على

أن لكل دولة عضو 250 صوتا + صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصتها. وبناء عليه، فكلما تعاظم حجم حصة الدولة، تزايدت قوتها التصويتية. وعلى هذا الأساس كان حوالي ثلثي الأصوات تسيطر عليها البلاد الرأسمالية الصناعية التي عرفت تحت مصطلح «مجموعة العشرة». وأغلبية هذه الأصوات مجتمعة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك أصبح لها حق الفيتو على أي قرار لا يصدر بناء على مصالحها ورغباتها. أما الثلث الباقي فقد توزع على الدول الأخرى ومعظمها من الدول المتخلفة.

ومهما يكن من أمر فقد أتاح الصندوق للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارده حينما يكون هناك عجز طارئ وغير مزمن أو هيكلي في ميزان المدفوعات. وكان غرض الصندوق من مساعدة الدول في هذه الحالة من خلال توفير السيولة العاجلة لها، هو منع الدول التي تتعرض لمثل هذا العجز من أن تفرض قيودا ضارة بحرية التجارة، مثل تقييد الواردات، وفرض الرسوم الجمركية، وتخفيض سعر الصرف، واللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية... إلخ.

بيد أنه لما كانت موارد الصندوق أقل من أن تفي بحاجة الدول الأعضاء للعملات الأجنبية، فقد أورد الصندوق في أحكام ميثاقه مجموعة من القواعد والضوابط المقيدة حتى يمنع الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده، وحتى لا تتعرض هذه الموارد للنفاد وكان أهم هذه الأحكام ما يلي:

1- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من الصندوق عملات أجنبية تتجاوز ربع (25٪) حصتها. وعند السحب من موارد الصندوق، في حدود هذه النسبة، يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة على أساس سعر التعادل المتفق عليه مع الصندوق.

2- أن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية من الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200٪ من حصة العضو.

3- وفيما يتعلق بتسوية المسحوبات العادية (القروض) فإنه يتعين على الدولة العضو أن تقوم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3 و 5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية من الصندوق مقابل ذهب أو عملات

حرة (158).

4- يدفع العضو الذي يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة (فائدة) قدرها 3/4٪ وللصندوق أن يخفض هذه العمولة إلى 1/2٪ أو إلى زيادتها إلى 1٪، على أن هذه العمولة تتزايد كلما تزايد أجل السداد وزادت قيمة المسحوبات. (159)

وابتداء من عام 1952 قام صندوق النقد الدولي بوضع أسس معينة للاسترشاد بها عند دراسة طلبات السحب التي يتقدم بها الأعضاء. وهي أسس تقوم على التفرقة بين طلبات السحب طبقا لنوعية الشريحة المطلوب السحب عليها. فإذا كان طلب السحب في حدود الشريحة الذهبية للعضو (25٪ من حصته) فإن الصندوق لا يستطيع أن يمانع في طلب السحب. والدولة تستطيع أن تسحب من موارد الصندوق بسهولة طالما أن السحب يؤدي إلى زيادة رصيد الصندوق من عملتها إلى ما يزيد عن 100٪ من حصتها دون أن يتجاوز ذلك (125٪) منها. (160)

وأيا كانت الترتيبات والشروط التي وضعها الصندوق بشأن إمكانات الأعضاء في استخدام حقوق السحب العادية، إلا أن هذه الحقوق يجب أن ينحصر استخدامها فقط في تسوية عدم التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات، فلا يجوز استخدامها لتمويل استثمارات طويلة الأجل، أو لدفع ديون الحرب.

كما يتعين على الدولة العضو أن تمتثل لقواعد السلوك التي تقرها أحكام ميثاق الصندوق، مثل عدم جواز تغيير سعر الصرف إلا بموافقة الصندوق والتشاور معه، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الجارية الخارجية. كما يجب على الدولة أن تمد الصندوق بالمعلومات الكافية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة.

وعلى أي حال فإن للصندوق سلطة تقديرية واسعة في تقرير حقوق السحب العادية للدولة العضو. ومع أن صندوق النقد الدولي، طبقا لميثاقه، قد انحاز بحماس كبير لقضية أسعار الصرف الثابتة، إلا أن تلك الأسعار ليست جامدة بشكل مطلق. فقد أجاز الصندوق للدول الأعضاء إمكانية تغيير أسعار التعادل، إذا كان من شأن هذا التغيير أن يصلح خللا جوهريا في ميزان المدفوعات.

ويحق للدول الأعضاء أن تقوم بمثل هذا التغيير إذا كان لا يتجاوز ١٠٪ من سعر التعادل الأصلي الذي تحدد في ديسمبر 1946 ودون الرجوع إلى الصندوق، وبشرط ألا يؤثر ذلك على المعاملات الدولية للدول الأخرى. أما إذا كان التغيير المطلوب يتجاوز هذه النسبة فإنه يتعين الحصول على موافقة الصندوق.

كانت تلكم هي أهم الملامح التي أرسيت على أساسها آليات نظام النقد الدولي المؤسس على اتفاقية بريتون وودز. وواضح من تلك الملامح أن النظام الجديد كان يقوم على قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب بناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب، وذلك إذا ما طلبت البنوك المركزية تحويل ما في حوزتها من أوراق دولارية إلى ذهب.

وبذلك تحول الدولار لأن يكون هو عملة الاحتياط الدولية. وهو نظام كفل ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف أساسا حرية التجارة وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية. وهي أهداف كانت في صالح الصعود المتوالي لقوة الاقتصاد الأمريكي وهيمنته. على أننا رأينا أن البلاد المتخلفة، رغم اشتراكها في بريتون وودز، وانضمامها إلى صندوق النقد الدولي لم تتعد مساهمتها مجرد المساهمات الرمزية، ولم تشترك في صياغة مبادئ نظام النقد الدولي الذي تشكل في عالم ما بعد الحرب. ولا عجب، فقد كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعة لها.

بريتون وودز في التطبيق:

وضعت اتفاقية بريتون وودز موضع التنفيذ عقب توقيع الدول عليها. وباشر صندوق النقد الدولي أعماله عام 1946. وخلال الفترة التي انقضت من عام 1946 وحتى 1971، وهو العام الذي انهارت فيه اتفاقية بريتون وودز، شهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بمراكزه المتقدمة الصناعية وأطرافه المتخلفة التابعة لها، عدة تغيرات وتحولات هامة انعكست على الأوضاع النقدية العالمية، كما كان لتغير الأوضاع النقدية أثرا كبيرا على هذه التغيرات والتحولات. وسوف نهتم في الصفحات القادمة بالتعرض لهذه الفترة

التاريخية الهامة، ليس بقصد تكرار وقائع التاريخ، فما أكثر الكتب التي تناولت ذلك، وإنما بهدف محاولة التفسير، ولكي نحدد كيف استخدم نظام النقد الدولي خلال هذه الفترة لخدمة المصالح المسيطرة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفي نفس الوقت لأحكام طوق التبعية على البلاد المتخلفة التي ستنال أغلبيتها الاستقلال السياسي خلال هذه الفترة، ولكي تبقى السياسات النقدية والتجارية، والاقتصادية عموما، فيها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي.

بيد أنه لما كانت تلك الحقبة قد تميزت بمراحل تاريخية معينة، تغايرت في معالمها ومشكلاتها، فإن منطق التحليل العلمي يفرض علينا ضرورة التمييز بين هذه المراحل، وهي:

1- المرحلة الأولى، من عام 1945 حتى 1958.

2- المرحلة الثانية، من عام 1958 إلى 1965.

3- المرحلة الثالثة، تمتد من 1965 حتى 1971.

ونتناول ذلك تباعا فيما يلي:

أولا-إعادة تعمير أوروبا وتصاعد حركة التحرر الوطني (1945-1958):

تمثل المرحلة الممتدة ما بين 1945-1958 مرحلة الاختبار الأولى التي وضعت فيها اتفاقية بريتون وودز موضع التنفيذ. وقد شهدت هذه المرحلة عدة أحداث هامة بالنسبة للدول الرأسمالية والدول المتخلفة. فبالنسبة لمجموعة الدول الرأسمالية كانت تلك المرحلة تمثل أكبر تحد تواجهه بعد الحرب، وهو تحدي عمليات إعادة التعمير والبناء. وهنا يتعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها وسيطرتها الاقتصادية والنقدية على تلك الدول في ظل ما عرف آنذاك بندرة الدولار. وبالنسبة لمجموعة البلاد المتخلفة فسوف نلحظ أن تلك المرحلة تمثل بالنسبة لها فترة التصاعد المتواصل لحركة التحرر الوطني وزوال عصر الاستعمار، وتحقيقها للاستقلال السياسي وتطلعها للتنمية والتحرر الاقتصادي والاستقلال النقدي. من هنا، فإنه من المهم أن نميز بين الآثار التي أفرزها نظام النقد الدولي على كلتا المجموعتين من الدول في هذه المرحلة.

(أ)- إعادة تعمير أوروبا في ظل ندرة الدولار:

نصت اتفاقية بريتون وودز على أنه «لا يجوز لأي عضو أن يعمد، من غير الحصول على موافقة الصندوق، إلى فرض القيود على المدفوعات والتحويلات التي تتعلق بالمعاملات الدولية الجارية، أو أن ينخرط في ترتيبات عملة تمييزية أو ممارسات عملة جماعية». وفحوى ذلك، أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تعلن قابلية عملتها للتحويل (161)، وأن تتبع سياسة حرية التجارة.

لكن الصندوق كان يدرك أن تحقيق ذلك فورا في أعقاب الحرب بالنسبة لمجموعة دول غرب أوروبا هو أمر شبه مستحيل. ولهذا فقد نص البند الرابع عشر من ميثاقه على فكرة «الفترة الانتقالية» التي خولت لهذه الدول التحلل من «قواعد اللعبة»التي فرضها الصندوق، حيث أن ظروفها الاقتصادية، الداخلية والخارجية، كانت في وضع لا يمكنها من إعلان قابلية تحويل عملاتها والتخلي عن فرض القيود على المدفوعات الخارجية خلال فترة إعادة التعمير والبناء لسنوات ما بعد الحرب. وبالفعل، فقد أعطت هذه الدول اعتبارات التعمير والنمو الاقتصادي الأولوية في سياساتها الاقتصادية والنقدية (162). فقد رأينا سابقا كيف تدهور فيها مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، وكيف تعرضت مستويات المعيشة فيها للانحدار الشديد.

كانت المشكلة الأساسية أمام دول القارة الأوروبية، هي كيف يمكن الإسراع بزيادة الإنتاج وتوفير متطلبات الاستثمار وزيادة الواردات في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تعاني من إرهاق اقتصادي شديد، وتئن تحت وطأة ديون خارجية كبيرة، وانخفضت قدرتها على التصدير، وتدهورت احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية؟

وإذا عدنا بالذاكرة للوراء، فسوف نجد أن هذه الدول قد واجهت هذا المأزق خلال الفترة 1945-1949، من خلال الأساليب التالية:

1- تصفية استثماراتها الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في زيادة الواردات ودفع أعباء الديون. وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي صفيت خلال الفترة 1945-1948 حوالي 623 مليون دولار (163) (انظر الجدول رقم 30).

جدول رقم (30)

التوزيع الإقليمي لحركة الاستثمارات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية

1946 – 1948

(مليون دولار)

الدولة	1946	1947	1948
انجلترا	-37	-9	9
فرنسا	-7	-50	-83
هولندا	-27	-98	-79
سويسرا	-17	13	40
إيطاليا	. .	-97	. .
بقية الدول الأوروبية	-11	-14	3
كندا	-16	3	8
أمريكا اللاتينية	6	-3	10
آسيا	-225	2	23
الدول الأخرى	-1	77	4
المجموع	-334	-97	-192

المصدر : أحمد حسني أحد، مصدر سبق ذكره، ص 107

2- زيادة التخلص مما تبقى لديها من ذهب، واستخدام حصيلته في تمويل جانب من الرصيد المدين في ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ مجموع الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1946-1948 حوالي 3,9 بليون دولار، منها 1584 مليون دولار جاءت من إنجلترا وحدها (164)-(انظر الجدول رقم 31).

3- كما لجأت دول غرب أوروبا إلى زيادة الاقتراض الخارجي، وبالذات من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمثل الاقتراض هنا في رؤوس الأموال الخاصة التي اقترضتها من المؤسسات المالية والمصرفية، والقروض الحكومية التي قدمتها الحكومة الأمريكية. وقد بلغ مجموع هذه القروض 13,7 بليون

جدول رقم (31)

التوزيع الإقليمي لحركة الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية

1946 – 1948

(مليون دولار)

الدولة	1946	1947	1948
المملكة المتحدة	–	488	1095
فرنسا	–	163	–
بلجيكا	–	–	135
هولندا	–	–	34
السويد	–	28	–
كندا	344	445	30-
الأرجنتين	134-	336	103
بقية أمريكا الجنوبية	4	4	80-
إتحاد جنوب أفريقيا	119	411	491
دول أخرى	22-	9-	68-

المصدر الآنف الذكر، ص 115

دولار، خلال الفترة من يونيو 1945 إلى سبتمبر 1947، خص بريطانيا منها حوالي 7,3 بليون دولار، وفرنسا 3,1 بليون دولار (165).

وبالرغم من تصفية الاستثمارات الأوروبية بالخارج، وزيادة تصدير الذهب، والحصول على مزيد من القروض، إلا أن مشكلة ندرة الدولار استمرت كأهم عقبة تواجه دول غرب أوروبا بسبب استمرار اختلال موازين مدفوعاتها وحاجتها المتصاعدة لزيادة الواردات.

وعلى الوجه الآخر من الصورة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تربعت بحق على عرش الاقتصاد الرأسمالي العالمي، نظرا لتعاظم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ناهيك عن النفوذ المتصاعد للدولار كعملة دولية ووسيط أساسي في تسوية الصفقات الدولية. وكانت المشكلة الرئيسة للاقتصاد الأمريكي آنذاك، هي كيف يحافظ على هذا المستوى

المرتفع من النمو الاقتصادي والتوظف الكامل لكل الموارد الاقتصادية والبشرية بعد أن انتهت فورة الحرب وما نجم عنها من طلب هائل على المنتجات الأمريكية. وكانت مخاطر الانكماش قد بدأت تلوح في الأفق بسبب الهبوط الشديد الذي حدث في المشتروات الحكومية الحربية وتسريح أعداد ضخمة من القوات المسلحة (أزمة 1949/48).

ولهذا سرعان ما انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة محنة ما بعد الحرب في دول القارة الأوروبية لكي تحافظ على المستويات المرتفعة من الدخل والناتج والتوظف من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي، وتوغل رؤوس أموالها في هذه الدون، وفي نفس الوقت من أجل المحافظة على طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها وكسبها كحلفاء في الصراع ضد الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. ومن هنا جاءت أهمية مشروع مارشال، أو برنامج الإنعاش الأوروبي.

وكانت بداية التفكير في هذا المشروع قد ظهرت في الخطاب الذي ألقاه جورج مارشال عام 1947 بجامعة هارفارد وذكر فيه: «أن مطالب أوروبا خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة من الأغذية الأجنبية والمنتجات الضرورية-وعلى الأخص من أمريكا-أكبر من مقدرتها المالية على الدفع، بحيث يجب أن تحصل على مساعدة إضافية هامة، أو تواجه تدهورا اقتصاديا واجتماعيا خطيرا... ومن المنطق أن تعمل الولايات المتحدة كل ما في استطاعتها لتساعد العالم على استعادة نقاهته الاقتصادية التي بدونها لا يمكن أن يتحقق الاستقرار أو السلام المؤكد» (166).

وقد وضع برنامج مارشال موضع التنفيذ عام 1948، واستمر حتى عام 1952 وقدرت المبالغ التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ يتراوح ما بين 13-15 بليون دولار، تمثلت في القروض الميسرة والمساعدات والمنح التي قدمت إلى الحكومات الأوروبية، فضلا عن الإنفاق العسكري الضخم الذي أنفقته في هذه الدول لدعم ما يسمى بالدفاع المشترك. والواقع أن أمريكا من خلال مشروع مارشال استطاعت أن تسد إلى حد كبير نقص الموارد في دول القارة الأوروبية خلال فترة التعمير وإعادة البناء على نحو دعمها اقتصاديا وسياسيا.

وفي نفس الوقت دعم مشروع مارشال التوسع الأمريكي في أوروبا،

وعزز من النمو الاقتصادي والمحافظة على المستويات المرتفعة للتوظف داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إرسال فائض الإنتاج الأمريكي إلى تلك الدول وزيادة الاستثمارات الأمريكية بها. وكان من ضمن شروط الاستفادة من برنامج مارشال ما حرصت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ضرورة تثبيت أسعار الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي. «وأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية الشعوب الأخرى على إجراء تخفيضات واسعة المدى بمجرد التهديد بوقف معونة مارشال إذا لم يتخذوا هذا الإجراء (167)».

والحقيقة، أن إجراء مثل هذه التخفيضات، كان بالنسبة لدول القارة الأوروبية فرصتها الذهبية لدعم موقعها التنافسي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والإسراع بخطى النمو فيها. إذ سرعان ما خفضت بريطانيا الإسترليني عام 1949 بنسبة 30,5٪، وقلدتها في ذلك وبنفس النسبة السويد. كما خفضت هولندا عملتها بنسبة 30,1٪، وبلجيكا بنسبة 12,3٪؛ وكندا بنسبة 9,1٪، كما خفضت قيمة الدويتشمارك بنسبة 20,7٪ عام 1949، والليرة الإيطالية بنسبة 63,9٪... الخ. ورغم أن هذه التخفيضات الواسعة النطاق كانت تتعارض مع قواعد اللعبة التي سنتها اتفاقية بريتون وودز، إلا أنها كانت تحظى برضا وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية.

لعبت التخفيضات دورا هاما في دفع عجلة النمو بسرعة في هذه الدول وساعدتها على تجاوز محنة عالم ما بعد الحرب. وعضد من فاعلية التخفيضات حالة الاستقرار النقدي والسعري التي شهدتها تلك الدول، بحيث لم يقض التضخم على مزايا التخفيض. ناهيك عن أن عدم قابلية تحويل عملاتها آنذاك قد وفر إطارا ملائما لدعم مواردها من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته.

كما لجأت دول القارة الأوروبية إلى الاستعانة بالعمالة الرخيصة، سواء من داخل القارة نفسها (كالعمالة الزراعية في جنوب إيطاليا وغيرها) أو من خارجها (من البلاد المتخلفة والتابعة). وعضد ذلك كله تبني حكومات أوروبا الرأسمالية الفلسفة الكينزية التي راحت تدعو إلى ضرورة زيادة الدور الاقتصادي للدولة من خلال ضخ الاستثمار الحكومي في المشروعات العامة، والحرص على زيادة الطلب الكلي الفعال والحيلولة دون نقصه إلى

مستويات خطيرة تهدد باندلاع الأزمات الكبرى. وهكذا، انتعشت الصناعات الأوروبية، وأصبح من الممكن التوسع في التصدير وتزايدت الأرباح وارتفعت مستويات الاستثمار والدخل والناتج والتوظف.

وما أصدق الكلمات التي كتبها سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل: «ليس ما يدعو إلى الدهشة، أن البلاد المهزومة أصبحت بوجه خاص هي «الاقتصاديات المعجزة» في فترة ما بعد الحرب، مما جعل الرواج بفعل الصادرات يعجل بالتنمية ويشكلها (16)»

وما أن بدأ العقد الخامس من القرن الحالي حتى كانت آثار الانتعاش الأوروبي بادية للعيان. ولم يكن يهم الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك تصاعد القوة التنافسية لدول القارة الأوروبية على الصعيد العالمي. ورغم بداية ظهور العجز في الميزان التجاري الأمريكي عام 1950، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن منزعجة من ذلك، بسبب تلك الثقة العالمية التي تمتع بها الدولار، فضلا عن أنه «بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت الاعتبارات الاقتصادية ثانوية بالنسبة للاعتبارات ذات الطبيعة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية (169)».

والواقع أنه بالرغم من استمرار العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات (باستثناء عام 1957) (170) - انظر الجدول رقم (32)، إلا أن كمية الاحتياطيات الذهبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر من كمية الدولارات المتراكمة لدى الدول الأخرى، وهو الأمر الذي عزز من الثقة في الدولار كعملة احتياط دولية.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت الفترة 1945-1958 بالنسبة لدول القارة الأوروبية هي فترة إعادة البناء الصعبة، حيث انشغلت تلك الدول برفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات كأهداف أساسية لها.

وساعدها على تحقيق ذلك ما وفرته الأموال الأمريكية من موارد وتكنولوجيا، وما وفرته لها التخفيضات الكبيرة في قيم عملاتها من موقع تنافسي متنام على الصعيد العالمي، هذا بينما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ظهور العجز بسبب زيادة تصدير الأموال لأوروبا ونمو حجم إنفاقها العسكري بالخارج. ويمكن القول إنه «قبل عام 1958 كانت أوروبا سعيدة وهي تعمل وراء حواجز من قيود النقد وبعملات غير قابلة للتحويل،

وتجمع الاحتياطيات وتكتنزها، اعتقادا منها بأن نقص الدولار كان حقيقيا ودائما. بيد أن هذا الوهم قدر له أن يختفي فجأة عام 1958 (171)».

وعلى أي حال، فإنه خلال هذه الفترة، كانت كل الدول تركض وراء الدولار بعد أن غدا عملة الاحتياط الدولية، وبه تغطى عمليات الإصدار المحلي للبنكنوت، نظرا لقابليته للتحويل ذهبا. ومن هنا فقد نظر الجميع إلى الدولار على أنه جيد كالذهب تماما ويخطى بثقة عالمية عالية. وآنذاك

جدول رقم (32)

ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة 1950 – 1959

(بداية العجز الأمريكي)

صافي البنود	1950 – 1956	1957	1958 – 1959
	بلايين الدولارات		
تجارة السلع	2,6	6,3	2,3
الإنفاق العسكري	2,0-	2,0-	3,0-
الرحلات والنقل	0,1-	0,2-	0,7-
دخول الاستثمارات	1,8	2,4	2,5
خدمات وتحويلات أخرى	0,5-	0,5-	6و0-
ميزان السلغ والخدمات والتحويلات	1,8	5,2	0,5
المنح الحكومية الأمريكية	2,2-	1,6-	1,6-
ميزان الحساب الجاري	0,4-	6و3	1,1-
حركات رأس المال طويلة الأجل			
* الرسمي	0,3-	0,9-	0,6-
* الخاص	0,9-	2,9-	2,1-
ميزان الحساب الجاري ورأس المال طويل الأجل	1,6-	0,2-	3,6-

تابع جدول رقم (32)

ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة 1950 – 1959

(بداية العجز الأمريكي)

ببلايين الدولارات			
صافي البنود	1950 – 1956	1957	1958 – 1959
رؤوس الأموال قصيرة الأجل	0,1	0,3	0,8
السهو والخطأ	0,3	1,0	0,3
ميزان عمليات الاحتياطي الرسمي	1,2-	1,1	2,7-

Source : Sidney E. Rolfe and James Burtle, The Great Wheel : The World Monetary System, a Reinterpretation Macmillam press LTD, London and Basingstake, 1973, p. 72.

لم تسع أي من الدول لتحويل الأوراق الدولارية إلى ذهب، بل كانت تفضل استثمارها في السندات والأوراق المالية قصيرة الأجل للحصول على عائد منها، بينما التحويل إلى الذهب ينطوي على التضحية بهذا العائد. وخلال الفترة 1946-1957 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك من الأرصدة الذهبية ما يزيد كثيرا عن حجم الأرصدة الدولارية الموجودة في الخارج، الأمر الذي يعني أن الغطاء الذهبي للدولار كان أكبر من 100٪ - (انظر الجدول رقم 33). وقد استندت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الثقة الكبيرة في الدولار لتعزز من توسعها في تصدير رؤوس الأموال الأمريكية وتملكها للعديد من الشركات داخل دول القارة الأوروبية وفي غيرها من مناطق العالم. فقد كان الأمريكيون يمتلكون هذه الشركات من خلال الأوراق الدولارية المستندة على الثقة فيها. وظلت الشركات الأمريكية متعددة النشاط دوليا تقوم باستثمارات ضخمة في مجالات الإنتاج والتوزيع والنقل، بل والبنوك وشركات الإعلان. وما أن حل عام 1958 حتى كانت قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجية للشركات الأمريكية تصل إلى حوالي 25 بليون دولار

جدول رقم (33)

الغطاء الذهبي للدولار خلال الفترة 1946 - 1957

ببلايين الدولارات			
السنة	الأرصدة الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية (1)	أرصدة الدولار في الخارج، رسمية وخاصة (2)	نسبة الأرصدة الدولارية في الخارج إلى الأرصدة الذهبية (3)=(2) : (1)
1946	20,6	6,1	29,6
1949	24,5	6,4	26,1
1955	21,8	11,7	53,7
1957	22,8	14,6	64,0

أرقام عام 1955 مأخوذة من : هاري ماجدوف - عصر الامبريالية ، ترجمة عبدالكريم أحمد، دمشق، 1971، ص 1952، وباقي الأرقام مأخوذة من: هاشم حيدر - أزمة الدولار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة وبيروت 1971، ص 89.

أمريكي. وكان تصدير هذه الأموال الكبيرة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية عاملا آخر من عوامل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وشكلت في الوقت نفسه ضخا كبيرا للدولارات في دول غرب أوروبا. ولهذا، سرعان ما تكتشف بعض الدول الأوروبية أن الدولار أصبح فائضا بعد أن كان نادرا.

(ب) زوال عصر الاستعمار والمحاولات المحدودة للاستقلال النقدي:

بانتهاء الحرب العالمية الثانية تكون التناقضات التي انطوى عليها النظام الاستعماري قد وصلت إلى مرحلة من الغليان يشتعل في خضمها لهيب حركة التحرر الوطني. فهذه التناقضات قد زادت احتداما من جراء نمو وشراسة أشكال القهر والاستغلال والنهب التي مارسها الاستعماريون ضد شعوب هذه المناطق عبر هذه السنين الطويلة، والتي وصلت ذروتها خلال سني الحرب. فقد زاد التناقض بين العمل ورأس المال في المزارع والمناجم التي يعمل فيها رأس الأجنبي، كما زادت التناقضات بين جموع الفلاحين

المنتجين للمواد الخام وشركات التصدير الأجنبية الكبرى، وبين شرائح البورجوازية المحلية التي بدأت في النمو وبين منافسيهم أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية. ونظرا لأن أشكال القهر والنهب الاستعمارية قد أصابت بشكل مباشر كل الطبقات والشرائح الاجتماعية في المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة لها-باستثناء الفئات الكومبرادورية قليلة العدد- فإن الحركة المعادية للاستعمار كانت عامة وعارمة من كافة الشعوب المهيمن عليها، (172) حيث باتت الرغبة قوية لديها لتحرير ذاتها من القهر السياسي والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. وسرعان ما تبلور وعي قومي معاد للاستعمار، تبلورت في ظله عدة أشكال من الهبات الثورية والحركات السياسية والنقابية، التي ستتجح في نوال الاستقلال السياسي لبلادها. وها هنا يبدأ، عقب الحرب العالمية الثانية، عصر مغيب شمس الإمبراطوريات الاستعمارية، وتبدأ مجموعة من الدول حديثة الاستقلال في الظهور، في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية، وتنفصل عن النظام السياسي للاستعمار العالمي. وعندئذ تبدأ مرحلة جديدة في علاقة مراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي بأطرافه المتخلفة التي ظهرت الآن كدول مستقلة سياسيا. ذلك أنه بانهيار النظام الاستعماري تفقد الدول الرأسمالية الاستعمارية أدواتها الكلاسيكية التي استخدمتها في الماضي في عمليات نهبها واعتصارها لثروات وموارد هذه الدول (مثل الاحتلال العسكري، الإدارة الاستعمارية المباشرة، نظم الامتيازات الأجنبية، والعقود والاتفاقيات التجارية والاستثمارية الجائرة).. الخ. ومن هنا جاءت أهمية سعي هذه المراكز للبحث عن أدوات وأساليب جديدة لاستمرار روابط التبعية وتجديد علاقات الاستغلال مع هذه الدول. وهذه الأساليب الجديدة سوف تشكل، في هذه المرحلة والمراحل التالية، جوهر ما يعرف بالاستعمار الجديد(173).

على أي حال، فإن ما يعنينا الإشارة إليه، في هذا الخصوص، هو أنه عقب انتصار حركات التحرر الوطني والحصول على الاستقلال السياسي، ورثت أنظمة الحكم الوطنية في هذه الدول حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بكل أبعادها وزواياها الحادة (الهيكل الاقتصادي المشوه، الاعتماد على السوق العالمية، سوء توزيع الدخل، تردى مستوى المعيشة في ضوء المثلث الصدئ، الفقر، الجوع، المرض...). أما فيما يتعلق بالمجال النقدي

والعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما يهمنا أساسا، فتجدر الإشارة بأنه غداة الاستقلال كان الجزء الأعظم من هذه الدول يخلو من وجود بنوك مركزية وطنية. وكان جهازها المصرفي تسيطر عليه البنوك الأجنبية، وهو الأمر الذي مكن تلك البنوك من «وضع الكوابح من خلال سياسة تمييزية، مثل القيود على القروض والاعتمادات أو المطالبة بضمانات غير عملية، الخ، في طريق نمو رأس المال الوطني، وسحب جزء كبير من الدخل القومي خارج البلاد من خلال نقل قسم كبير (30-40٪) من ودائعها وموجوداتها إلى بنوك المتربول، مما يقلص المصادر الداخلية للقروض (174)». وفي البلاد التي كانت مستعمرات وبلاد تابعة لبريطانيا وجدت نفسها غداة الاستقلال وهي لا تزال عضوا بالمنطقة الإسترلينية، التي كانت بمثابة تنظيم نقدي إقليمي محكم، استطاعت بريطانيا من خلاله أن تسيطر على السياسات النقدية والمالية والتجارية لهذه البلاد بما يتناسب ومصالحها، حيث كفل هذا التنظيم ثبات أسعار العملات فيما بين الدول المنتمية للمنطقة، وحرية تحويلها بلا قيد أو شرط داخل دول المنطقة، وتجميع موارد الأعضاء من الذهب والنقد الأجنبي للاحتفاظ به في بنك إنجلترا، ووضع ضوابط وقيود للاستفادة منها.

وقد عرضنا لذلك تفصيلا فيما تقدم. وفيما يتعلق بالبلاد التي كانت مستعمرات وبلادا تابعة لفرنسا والبرتغال وبلجيكا، فلم تكن صورة أحوالها النقدية مختلفة كثيرا، حيث كانت منضمة أيضا للمناطق النقدية وسياستها المالية والنقدية تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، والعملة المتداولة فيها لا تخضع في إصدارها وكميتها لحاجات الاقتصاد المحلي، وإنما لحاجات البلد المسيطر، واحتياطياتها النقدية ليست تحت سيطرتها... الخ.

ولم يكن من السهولة على البلاد حديثة الاستقلال أن تحقق استقلالها النقدي بين عشية وضحاها. ذلك أن التبعية النقدية، وما يترتب عليها من آليات خارجية للنهب، هي في الحقيقة جزء ونتيجة للتبعية الاقتصادية(175)، والتبعية الاقتصادية تجد جذورها في طبيعة التخصص وتقسيم العمل الدولي وما يترتب على هذا من تبعية تجارية للسوق الرأسمالية العالمية. وعليه، فإنه ما لم ترتبط التغيرات في المجال النقدي بتغيرات جذرية في الإنتاج فإنها تظل دائما محدودة الفاعلية. ومهما يكن من أمر فإن حصول

بلاد المستعمرات على استقلالها السياسي كان هو المقدمة الضرورية لتغيير العلاقات النقدية الجائرة بين هذه البلاد والدول الاستعمارية.

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، يمكن رصد أهم معالم التغير المحدود لتلك العلاقات فيما يلي مع مراعاة التفاوت في مدى حدوثها بين دولة وأخرى:

1- تأميم بنوك الإصدار والبنوك الأجنبية.
2- الخروج من المناطق النقدية أو تعديل العلاقات معها.
3- استمرار الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية.
4- تكوين بعض الاتحادات النقدية بين الدول حديثة الاستقلال (176).

وانضمت هذه البلاد عقب استقلالها إلى عضوية صندوق النقد الدولي، وأصبح لها الحق في عقد اتفاقيات التجارة والدفع مع غيرها من الدول، وتنويع علاقاتها التجارية مع العالم. وقد أحدثت هذه التغيرات بعض التعديلات الطفيفة في العلاقات النقدية التي كانت تربطها مع الدول الاستعمارية.

ومهما يكن من أمر فإنه خلال الفترة التي امتدت بين عام 1945 وعام 1958، وهي الفترة التي شهدت أفول عصر الاستعمار والإمبراطوريات الاستعمارية، لم تتعرض البلاد حديثة الاستقلال لمشكلات عويصة في موازين مدفوعاتها. ذلك أن عمليات إعادة التعمير والبناء، التي انشغلت بها دول القارة الأوروبية، وما تمخضت عنه من نمو اقتصادي، قد جرت معها زيادة واضحة في الطلب على كثير من المنتجات التي تخصصت فيها هذه البلاد (المواد الخام الزراعية، مواد الطاقة، الأغذية والمشروبات، خامات المعادن...). وجاءت الحرب الكورية 1952/51 فعززت من زيادة هذا الطلب، وارتفعت الأسعار العالمية لكثير من هذه المنتجات، فزاد حجم أرصدة النقد الأجنبي لهذه البلاد من جراء هذه الفورة في الطلب والسعر، وإن كان ذلك لا ينفي حقيقة أن كثيرا من المنتجات الخام التي تصدرها هذه البلاد قد تعرضت بشكل عام، خلال الخمسينات، لتقلبات متعددة في أسعارها، وبالذات النحاس والمطاط والقهوة والكاكاو والأرز.

وقد لجأ عدد من البلاد حديثة الاستقلال، لتمويل الزيادة في الواردات وسد عجز الميزان التجاري، إلى استخدام أرصدتها النقدية الاحتياطية

المتراكمة في فترات سابقة، كما حدث في مصر والهند والعراق، وبعض دول أمريكا اللاتينية، حيث أتاحت لها أرصدتها الإسترلينية المستحقة على بريطانيا توفير بعض موارد السيولة، وإن كانت قد خسرت شطرا لا بأس به من قيمة هذه الأرصدة من جراء تخفيض بريطانيا للجنيه الإسترليني بنسبة 30,1٪ عام 1949.

وقد تمخضت المفاوضات بين بريطانيا والدول الدائنة لها عن عقد مجموعة من الاتفاقيات قصيرة الأجل والتي بمقتضاها تتعهد الحكومة البريطانية بالإفراج الجزئي عن هذه الأرصدة لتسوية المعاملات داخل منطقة الإسترليني، ومبالغ أخرى لشراء العملات الصعبة اللازمة لسد عجز المدفوعات مع بعض الدول خارج المنطقة الإسترلينية (177). كما مكنت نظم الرقابة على الصرف التي استمرت هذه البلاد في تطبيقها من تحجيم العجز بالموازين التجارية وترشيد استخدامات النقد الأجنبي لخدمة تمويل مختلف مشروعات التوسع في الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وتأمين متطلبات الاستهلاك الضروري.

وفيما يتعلق بالموارد الخارجية التي حصلت عليها مجموعة البلاد حديثة الاستقلال خلال هذه الفترة فقد اتسمت بالمحدودية وباتجاهها لتحقيق أهداف معينة، ليس من بينها تحقيق التنمية. فبالنسبة للقروض والمساعدات الأمريكية التي حصلت عليها، سواء في ضوء برنامج «النقطة الرابعة» أو برنامج «الغذاء في سبيل السلام» والذي استند على القانون الأمريكي 480 PL (فائض الحاصلات الزراعية)، فقد كانت ضئيلة، واختلطت فيها الأهداف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن مكرسة أساسا لأغراض التنمية. «فلم تتلق إفريقية إلا 0,06 بليون دولار، وأمريكا اللاتينية 0,86 بليون دولار، وكانت آسيا والشرق الأوسط على حظوة أفضل. ولكن البلدان التي كانت تراها أمريكا مهددة من قبل الشيوعية، والتي كانت متحالفة معها عسكريا هي التي حازت على القسم الرئيس من المساعدات. فالهند، التي اختارت لنفسها الحياد، لم تتلق سوى 0,29 بليون دولار، مقابل 2,2 بليون دولار لليابان، و 0,7 بليون دولار لكوريا الجنوبية و 0,29 لفرموزا (178)». ولا عجب في هذا، فقد حدد الرئيس الأمريكي ترومان عام 1948 أهداف المعونة الأمريكية كما يلي:

«مساعدة الأمم الحرة، وذلك بخلق شروط اقتصادية، يمكن للمؤسسات الحرة بفضلها أن تستمر وتزدهر، ومعاضدة تلك الأمم في الدفاع عن نفسها ضد العدوان (179)». هذا، وتجدر الإشارة، بأن معظم تلك القروض والمساعدات الأمريكية قد استخدمت في استيراد المواد الاستهلاكية والغذائية، والمعدات الحربية. أما الموارد التي خصصت للتنمية فلم تصل إلى 15٪ من تلك القروض والمساعدات. بل إنه حتى في المشروعات التي كانت تبدو ذات صلة بالتنمية، مثل مشروعات البنية الأساسية، كالطرق والجسور والخزانات، فكان يغلب عليها الصفة الاستراتيجية. «وحيثما تزاحمت الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الأخرى فإن الصفة العسكرية للهدف-لإنشاء طريق مثلا-ينبغي ضمان توفرها».

أما الاستثمارات الأجنبية الخاصة فقد استمرت في التدفق إلى تلك البلاد، ولكن بمستويات تقل كثيرا عما كانت عليه في فترة ما بين الحربين، وانسابت إلى نفس الاتجاهات التقليدية، وهي الاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية ومواد الطاقة. وقد حرص مشروع مارشال على هذه المسألة، حيث أن جزءا من موارده قد خصص لتنمية إنتاج كثير من المواد الخام الرئيسة بالمستعمرات والبلاد التابعة لها، مثل الرصاص والزنك والمطاط والكروم والمنجنيز (180) وغيرها من المواد التي تزايد اعتماد العالم الرأسمالي على استيرادها من هذه البلاد.

وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، فيكاد يكون خلال تلك الفترة (1945-1958) مشغولا بصفة رئيسة في دعم دول أوروبا الغربية وخطط التوسع الأمريكي في العالم، ولم يعط اهتماما يذكر لمجموعة البلاد حديثة الاستقلال. ذلك أنه خلال هذه الفترة حصلت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على 60٪ من قروضه، كما حصلت اليابان واستراليا وجنوب إفريقية على 10٪، أما البلاد حديثة الاستقلال فحصلت على حوالي 30٪ من تلك القروض (181).

وعلى أي حال، كان حجم الضغوط التي ولدها قطاع التجارة الخارجية للبلاد التي حصلت على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1958 بسيطا. ولم تضطر هذه البلاد إلى انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية مؤلمة، أو إلى تخفيض قيم عملاتها، أو التورط في استدانة

خارجية كبيرة. فقد ساعدتها أحوال الانتعاش في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلا عن نظم الرقابة على الصرف، على مواجهة تلك الضغوط بسهولة ويسر. أضف إلى ذلك حقيقة هامة، وهي أن تلك البلاد كانت تستند خلال تلك الفترة على كميات لا بأس بها من الاحتياطيات الدولية التي مثلت بالنسبة لها خطوط دفاع هامة وحصينة ضد أخطار الصدمات الخارجية الناجمة عن تبعيتها الاقتصادية والنقدية للخارج. ويكفي للدلالة على ذلك أن نلقي نظرة خاطفة على الجدول رقم (34) الذي صاغه روبرت تريفن عن متوسط مستوى الاحتياطيات الدولية لمجموعات الدول المختلفة باستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة 1953-1955. فالجدول يوضح مجموعة هامة من الحقائق منها:

1- أن هناك بعض البلاد حديثة الاستقلال كانت فيها نسبة السيولة الدولية (أي نسبة مجموع احتياطياتها الدولية إلى إجمالي وارداتها) اكبر من 100٪ مثل حالة مصر والهند والعراق والباكستان وأورجواي.

2- وهناك دول أخرى كانت فيها هذه النسبة تزيد عن 50٪، مثل الأرجنتين وسيلان وبنما وبورما وكوبا والحبشة وإيران وتايلاند.

3- وهناك دول كانت تتراوح فيها تلك النسبة ما بين 33-50٪، مثل المكسيك وكوريا الجنوبية وهندوراس وإندونيسيا وتركيا وكوستاريكا وفيتنام.

وعلى وجه الإجمال لم تكن نسبة السيولة الدولية لمجموعة البلاد حديثة الاستقلال خلال هذه الفترة تقل عن نسبتها في الدول الرأسمالية الصناعية. ولم تواجه عجزا خطيرا في موازين مدفوعاتها، واتسمت أسعار الصرف فيها بدرجة عالية من الاستقرار. وكان حجم ما تملكه هذه البلاد من مجموع الاحتياطيات العالمية يساوي 21٪ عام 1957، هو ما كان يتناسب، تقريبا، مع نصيبها النسبي آنذاك في التجارة العالمية (182). ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن النسبي الذي شهدته أوضاع موازين مدفوعات تلك البلاد خلال هذه الفترة لم يكن راجعا، بصفة أساسية، إلى محاولات الاستقلال النقدي التي سعت إليها هذه البلاد ونفذت جانبا منها، وإنما إلى ظروف الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي كان يشهد آنذاك حركة انتعاش واضحة. ونظرا لأن تلك البلاد كانت جزءا من هذا الاقتصاد فلم يلبث هذا الانتعاش أن انعكس عليها بصفة جزئية.

ثانيا-اكتمال «المعجزات الأوروبية» وحصار الدول المتخلفة 1958-1965:

رأينا، منذ قليل، كيف استطاعت دول أوروبا الغربية أن تستفيد من الظروف التي تهيأت لها خلال الفترة 1945-1948 لكي تمضي قدما في الإسراع ببناء طاقاتها الإنتاجية التي خربتها قنابل الحرب، وأن تستغل الموارد التي توافرت لها من مشروع مارشال، وأن تنتفع أيما انتفاع من حركة التخفيضات الكبرى التي أجرتها في عملاتها المحلية لكي تدعم من موقعها التنافسي في مجال الصادرات، وكل ذلك في ضوء الفترة الانتقالية التي لم تمتثل فيها لقواعد اللعبة التي حددتها اتفاقية بريتون وودز. وكان من نتيجة ذلك أن تسارعت فيها معدلات النمو الاقتصادي، وارتفعت فيها مستويات الدخل والناتج والتوظف، في ظل درجة عالية من الاستقرار النقدي والسعري وتراكم مستمر في كمية ماركمته من دولارات كثيرة كاحتياطيات دولية. وكان من الواضح، بعد انتهاء هذه الفترة، أن ميزان القوى داخل العالم الرأسمالي قد أخذ يتغير على نحو جلي. فقد بدأت دول غرب أوروبا تتطور بقفزات سريعة أدت إلى تغيير موقعها الضعيف الذي احتلته في محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبدأت علاقات القوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية تتغير تماما. وطبقا لبعض الإحصائيات المتاحة يتبين لنا أنه خلال الفترة 1958-1965 كان متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية يدور حول 2,5٪، بينما كان هذا المتوسط في اليابان-خلال نفس الفترة- 14,1٪، وفي ألمانيا الاتحادية 6,2٪، وفي فرنسا 5,5٪، وفي بريطانيا 3,9٪، وفي إيطاليا 10,1٪ (183) هذا النمو اللامتساوي-وهو أحد قوانين الرأسمالية-ما لبث أن خلق منازعات وتناقضات بين هذه الدول. وهي منازعات وتناقضات ستجد لها تعبيرا واضحا في المجال النقدي، كما سنرى حالاً.

أما مجموعة البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال فقد بدأت متاعبها تظهر بشكل محسوس في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية. وكان ذلك ناجما عن تراخي نمو الطلب العالمي على المواد الخام بعد انطفاء الفورة التي نعمت بها هذه الدول في مجال أسعار منتجاتها وزيادة الطلب في غمار

الحرب الكورية. وعادت أسعار هذه المنتجات وحصيلتها للهبوط والتقلب. وخلال هذه الفترة أيضا بدأ مفعول الثورة العلمية والتكنولوجية يفرز آثاره في مجال إنتاج المواد التخليقية المنافسة للمواد الطبيعية التي تنتجها. وضاعف من حرج الموقف أن أسعار واردات هذه البلاد قد بدأت في التزايد

جدول رقم (34)

متوسط مستوى الاحتياطيات الدولية لمجموعات الدول باستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة

1953 – 1955

متوسط نسبة الاحتياطيات إلى الواردات	متوسط نسبة المجموعة	عدد الدول	نصيبها من اجمالي الواردات	نصيبها في اجمالي الاحتياطيات
1– دول تقل فيها النسبة عن 33% : يوغوسلافيا (6)، الدانمارك (13) النرويج (15)، باراجواي (16) بوليفيا وشيلي (18)، بيرو واسبانيا (19)، هايتي "واسرائيل" (21) كوستاريكا (22)، نيكاراجوا وايسلندة (23)، تايوان وجنوب إفريقية (25)، الملايو (26)، السويد (27)، سوريا وفنلنده (29)، كولومبيا(31).	%22	21	%20	9%
2– دول تتراوح فيها النسبة ما بين 33–50% الدومنيكان وفرنسا (33)، المكسيك وكوريا الجنوبية ونيوزيلنده (34)، الفلبين (35) هندوراس واكوادور (36) البرازيل (37) اندونيسيا (38)،	%40	22	%52	32%

تابع جدول رقم (34)

متوسط مستوى الاحتياطيات الدولية لمجموعات الدول باستبعاد

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة

1953 - 1955

متوسط نسبة الاحتياطيات إلى الواردات	متوسط نسبة المجموعة	عدد الدول	نصيبها من اجمالي الواردات	نصيبها في اجمالي الاحتياطيات
كندا (39) لبنان (40) تركيا وبلجيكا (42)، ايطاليا (43) اليابان وهولندة (45) ايرلندة (46) فيتنام (47)، فنزويلا (49) كوستاريكا والسلفادور (50)				
3- دول تزيد فيها النسبة عن 50%	%81	19	%28	%48
الارجنتين (51) سيلان واستراليا (52) المانيا (54) بنما (56) اليونان (60) استراليا (61) بورما (76) كوبا (78) الحبشة (81) ايران (85) تايلاند (89) الباكستان (101) العراق (106) اوراجواي (110) الهند (136) مصر وسويسرا (137)، البرتغال (180).				
المجموع	%48	62	%100	%100

Source : Robert Triffin : Excerpts from God and the Dollar Crisis, in : H. Grubel (ed) : **World Monetary Reform Plans and Issues**, Stanford University press, 1963, p. 23.

بفعل تأثير التكوين الاحتكاري لهذه الأسعار في السوق الرأسمالية العالمية وتحت تأثير زيادة طلبها في استيراد كثير من المواد الغذائية والوسيطة والإنتاجية. وخلال الفترة 1958-1965 تصاعدت في هذه البلاد طموحات

التنمية والتصنيع ورفع مستوى المعيشة والسيطرة الوطنية على الثروات الطبيعية المحلية، ومحاولة إيقاف عمليات النهب التي تباشرها الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها، أو على الأقل الحد منها. كما تعاظمت في تلك الفترة «روح باندونج» التي كانت تنادي بالحياد والاستقلال الوطني والتنمية. وكل ذلك سرعان ما اصطدم بالمصالح الاستعمارية التقليدية، وسبب كثيرا من المصادمات معها. من هنا تبرز في تلك الفترة الأساليب الجديدة للاستعمار التي استهدفت الحفاظ على تلك المصالح، وتطويق روح باندونج، والحد من طموحات التنمية، والتأثير في اتجاهاتها، وذلك لكي تبقى هذه البلاد خاضعة لشروط نماء نموذج التوسع الرأسمالي الجديد بعد أن تجاوز محنة الحرب وإعادة البناء. وهنا سيلعب نظام النقد الدولي دورا لا يستهان به في تنفيذ هذه الأساليب.

وعلى أي حال، إذا كانت الفترة 1958-1965 هي فترة اكتمال نموذج ما يسمى «بالمعجزات الاقتصادية»الأوروبية وبدء علاقات الصراع والتنافس بين أوروبا والولايات المتحدة، فإنها كانت بالنسبة للبلاد المتخلفة حديثة الاستقلال فترة المعارك الكبرى التي خاضتها ضد أساليب الاستعمار الجديد. وسنحاول فيما يلي أن نلقي الأضواء على هذه المرحلة لكل من هاتين المجموعتين من الدول، مع التركيز بشكل أساسي على آليات وآثار نظام النقد الدولي على كل منهما، علما بأننا سنتحدث عن التطورات في البلاد الرأسمالية في الجزء (أ) وبالنسبة للبلاد المتخلفة في الجزء (ب).

(أ) من ندرة الدولار إلى وفرته وبداية التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية:

يمثل عام 1958 نقطة حاسمة وفاصلة في تاريخ نظام بريتون وودز. بل يمكن اعتبار هذا العام هو البداية الحقيقية في انهيار هذا النظام. ففي هذا العام تكون دول غرب أوروبا قد أكملت عمليات إعادة البناء ووضعت أقدامها بقوة على طريق الانطلاق في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لعالم ما بعد الحرب. وفي مجرى هذا العام يرصد الباحث ثلاثة أحداث هامة كان لها صدى قويا في أحوال الصرف والمدفوعات الدولية.

أما عن الحدث الأول فقد تمثل في إعلان أربع عشرة دولة أوروبية عن

حرية التحويل لعملاتها (بالنسبة لغير المقيمين) وتحرير التحويلات الخارجية الجارية من القيود بعد التحسن المستمر الذي طرأ على موازين مدفوعاتها. وبذلك أصبح جزء كبير من التجارة الدولية يتم في إطار متعدد الأطراف. وعندئذ وضع نظام بريتون وودز موضع الاختبار الحقيقي بعد التحلل من قيود الفترة الانتقالية الاستثنائية التي أصرت عليها دول غرب أوروبا إبان فترة عمليات إعادة التعمير. (184)

أما الحدث الثاني، وهو ذو صلة وثيقة بالحدث الأول، فقد تمثل في اندفاع كثير من الدول الأوروبية لتحويل ما لديها من أوراق دولارية إلى ذهب بعد أن اكتشفت أن اتجاهها نحو تركيم الدولارات الأمريكية- كاحتياطيات دولية-كان مفرطا في ظل الاعتقاد الذي كان سائدا عن ندرة الدولار خلال الفترة 1946-1957. وكان ذلك بداية الشعور بضعف الدولار كعملة احتياط دولية. وقد نجم عن اندفاع هذه الدول لتحويل ما لديها من دولارات فائضة إلى ذهب-على أساس المعدل الثابت والمعلن، وهو 35 دولارا للأوقية - خروج كمية كبيرة من الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا للبيانات المتاحة فقدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1958-1960 حوالي 5,1 بليون دولار من جراء هذا التحويل. وبذلك انخفضت الأرصدة الذهبية النقدية للولايات المتحدة الأمريكية إلى 18,8 بليون دولار عام 1960 بعد أن كانت 22,8 بليون دولار في عام 1958 (185).

أما الحدث الثالث، فقد تمثل فيما حققته الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام من عجز في ميزان مدفوعاتها لأول مرة منذ انتهاء الحرب. وهو العجز الذي سيستمر منذ ذلك التاريخ كاتجاه عام حتى وقتنا الراهن. وكانت أسباب هذا العجز تعود أساسا إلى ما يلي:

1- انكماش الفائض الذي كانت تحققه مع اليابان ودول غرب أوروبا، بعد أن بدأت هذه الدول تستغني عن استيراد كثير من المنتجات الأمريكية، والمنافسة الشديدة التي نشأت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في التصدير لدول العالم الثالث.

2- زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي في الخارج، سواء داخل أوروبا الغربية أو تمويل القواعد والتسهيلات العسكرية في الدول حديثة الاستقلال. ولم تفلح الأرباح التي تحولها الاستثمارات الأمريكية، الخاصة المباشرة

بالخارج، في سد هذا العجز (186).

هذه الأحداث الثلاثة الهامة سرعان ما أثرت على طريقة سير نظام النقد الدولي. فإعلان دول غرب أوروبا قابلية التحويل لعملاتها، كان يعني في الواقع رفع القيود على المعاملات الخارجية، وهي قيود كانت تحد من تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إليها. أما الآن، أي ابتداء من عام 1958، فقد أصبح «في إمكان شركة أمريكية، تحقق ربحا في الخارج، وفي ظل إمكانية تحويل العملات، أن تحول الآن أرباحها بالدولارات إلى الشركة الأم، أو أن تستخدم العملة التي ربحتها في الخارج على النحو الذي تبتغيه (187)». من هنا، كان إعلان دول غرب أوروبا إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية الجارية هي الفرصة الذهبية التي استغلتها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية للتوغل في هذه الدول، وتتملك الكثير من المشروعات في مختلف القطاعات. وما أن حل عام 1966 حتى كانت دول غرب أوروبا قد حصلت على 16,2 بليون دولار في شكل استثمارات أمريكية خاصة. وكانت دلالة هذا هو المزيد من تدفق الدولارات إلى هذه الدول، وعاملا من عوامل زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. صحيح أن هذا التدفق الاستثماري سوف يدر في الأجل الطويل أرباحا ودخولا لا بأس بها للولايات المتحدة الأمريكية، لكن الانسياب في البداية كان قويا للخارج، ولم تتولد عنه خلال هذه الحقبة تحويلات للداخل تعوض حجمه (188). كانت هذه الاستثمارات المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية إلى دول القارة الأوروبية، فضلا عن دول العالم الثالث، هي ترسيخ للهيمنة الأمريكية على اقتصاديات هذه الدول. وهي الهيمنة التي ارتكزت على الدور العالمي للدولار كعملة احتياط دولية. فالولايات المتحدة، ببساطة شديدة، كانت تصدر الورق النقدي إلى هذه الدول، وبه تتملك الأصول الإنتاجية، استنادا على الثقة التي كان يتمتع بها هذا الورق. من هنا ما أصدق الكلمات التي أدلى بها الاقتصادي الأمريكي جيمس توبن في شهادته أمام لجنة من لجان الكونجرس الأمريكي عام 1963، حينما قال:

«في ظل نظام العملة الاحتياطية، عندما يعمل بطريقة سليمة، يكون المستفيد الأول من أي زيادة في المقدار المتاح من النقد الدولي هو بوضوح العملة الاحتياطية ذاتها. ومن دواعي السرور أن يكون لدينا في فنائنا

الخلفي دار لسك النقود أو مطبعة للعملة الورقية. وقد منحنا معيار الذهب التبادلي-بمقدار لا يقل عن جنوب إفريقية-هذا الامتياز. وقد استطعنا أن نواجه عجزا في ميزان مدفوعاتنا لمدة عشر سنوات، لأن صكوك مديونيتنا تقبل عادة كنقود (189)».

ومع زيادة تدفق الاستثمارات الأمريكية الخاصة نحو دول القارة الأوروبية، وزيادة الإنفاق العسكري الأمريكي بالخارج، وما رافق ذلك من انغمار سيل من الدولارات الورقية على تلك الدول، يزداد ميل هذه الدول نحو تحويل تلك الأوراق إلى ذهب. كانت الثقة بالدولار قد بدأت تهتز بشكل جلي. وأصبح لمعان المعدن الأصفر أكثر جاذبية من الأوراق الدولارية ذات الظهر الأخضر. وأمعنت البنوك المركزية في أوروبا في تبديل ما كان في حوزتها من دولارات ورقية إلى ذهب. وقد تزعمت هذه الحملة فرنسا في عهد الرئيس ديجول الذي كان يرى أن كمية الأرصدة الذهبية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية-وفي ضوء تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي-لا يؤهلها لزعامة العالم الرأسمالي. وفي عام 1960 تظهر أولى بوادر أزمة الذهب، إذ يرتفع سعر الأوقية في سوق لندن إلى 40 دولارا بدلا من 35 دولارا (السعر الرسمي) بعد اشتداد عمليات المضاربة وانفجار الطلب عليه. وعندئذ تسارع الولايات المتحدة الأمريكية، في مؤتمر بال الذي عقد لمناقشة هذه الأزمة، باقتراح إنشاء مجمع الذهب، وهو عبارة عن صندوق مشترك بين البنوك المركزية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وهولندا والسويد وسويسرا، لتكون مهمته هي تثبيت سعر الذهب. فإذا زاد الطلب عن العرض في السوق الحرة للذهب، تدخلت هذه البنوك عن طريق بنك إنجلترا لتعويض فائض الطلب من خلال بيع كميات إضافية من الذهب. وإذا حدث العكس، تدخلت مشترية للكميات التي تمتص فائض العرض. واتفق المجتمعون في بال على أن تكون أرصدة هذا الصندوق مقسمة بنسبة 50٪ للولايات المتحدة الأمريكية و 50٪ للدول الأوروبية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعوض البنوك المركزية الأوروبية عما تفقده من ذهب في عمليات البيع من خلال إعطائها المزيد من الدولارات المساوية لقيمة هذا الذهب حسب سعر الصرف الرسمي (35 دولارا للأوقية). وقد تعهدت الدول المجتمعة في بال بعدم تحويل أرصدتها الدولارية إلى

ذهب من بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل ذلك، أن تسعى للقضاء على عجز ميزان مدفوعاتها.

ورغم أن مجمع الذهب، خلال سنوات عمله الأولى، كان قد نجح في تحقيق الاستقرار نسبيا في سعر الذهب، إلا أن فاعلية هذا المجمع سرعان ما ضعفت مع اشتداد الطلب على الذهب واحتدام عمليات المضاربة، وخصوصا حينما لاحت في الأفق احتمالات تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. وفقدت الدول المشتركة في هذا المجمع كميات كبيرة من أرصدتها الذهبية النقدية. فانسحبت فرنسا منه عام 1967. وفي الاجتماع الذي عقد في واشنطن في 17 مارس 1968 تقرر إلغاء مجمع الذهب واتفق المجتمعون على ترك سعر الذهب يتحدد بناء على العرض والطلب، على أن يستمر التزام الولايات المتحدة الأمريكية في شراء وبيع الذهب من البنوك المركزية بسعره الرسمي (35 دولارا للأوقية) حسب اتفاقية بريتون وودز. وتعهدت الدول الأوروبية بعدم بيع الذهب في الأسواق الحرة. ومنذ ذلك التاريخ سينشأ نظام السعرين للذهب two-tier gold system، حيث سيكون هناك سعر سوقي له يتحدد بناء على قوى العرض والطلب، وسوق رسمية بين البنوك المركزية والولايات المتحدة الأمريكية. وعندئذ يحدث الانفصال بين سعر الذهب في السوق الحرة، والسعر الذي حددته اتفاقية بريتون وودز.

ويكفي للدلالة على مدى تكالب الدول الأوروبية على اقتناء الذهب وتحويل ما في حوزتها من دولارات إلى هذا المعدن الأصفر، أن نلقي الآن إطلالة سريعة على الجدول رقم (35) الذي يوضح لنا تطور رصيد الذهب لدى هذه الدول خلال الفترة ما بين 1948-1964. إذ يمكن الملاحظة فورا كيف انخفض رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من 24,4 بليون دولار عام 1948 إلى 15,5 بليون دولار عام 1964، بينما زاد هذا الرصيد زيادة واضحة في كل الدول الأخرى التي يشملها الجدول، وخصوصا ألمانيا الاتحادية.

ورغم هذه التطورات الهامة التي حدثت في نظام المدفوعات الدولية، والتي عكست ضعف الثقة بالدولار الأمريكي، وتصاعد سعر الذهب في الأسواق الحرة وتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتسرب الذهب من أمريكا، إلا أن مجموعة دول غرب أوروبا الصناعية استمرت في قبول

جدول رقم (35)
تطور رصيد الذهب لدى الدول الرأسمالية الكبرى
من 1948 إلى 1964

السنة	1948	1958	1964
الولايات المتحدة الأمريكية	24,399	20,582	15,471
ألمانيا الاتحادية	-	2,637	4,248
فرنسا	548	750	3,729
إيطاليا	96	1,086	2,107
بلجيكا	624	1,270	1,450
هولندا	167	1,050	1,688
السوق المشتركة	1,435	5,793	12,223
السويد	81	204	189
سويسرا	1,387	1,920	2,725
كندا	401	1,078	1,026
اليابان	3	54	304
الرصيد العالمي	33,650	38,030	40,890

المصدر : اسماعيل صبري عبدالله – أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية. **مجلة مصر المعاصرة**، العدد رقم (327) يناير 1967، ص 98.

الدولار بسبب استمرار التزام الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويله لذهب. وبدلا من تحويل فوائضها الدولارية إلى ذهب عمدت هذه الدول إلى استثمار هذه الدولارات في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية كاحتياطيات دولية للاستفادة من أسعار الفائدة الأمريكية. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في طبع وتصدير الدولار لتمويل استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، في دول غرب أوروبا والبلاد حديثة الاستقلال، وفي تمويل نفقاتها العسكرية المتزايدة، وخصوصا نفقات حرب فيتنام.

أصبح عجز ميزان المدفوعات الأمريكي هو المصدر الأساسي للسيولة العالمية. ولم تفلح جهود الرئيس كيندي ولا الرئيس جونسون التي استهدفت

الحد من تدفق رؤوس الأموال الأمريكية للخارج، والتي ليست لها علاقة بزيادة التصدير السلعي، وتشجيع الصادرات الأمريكية لم تفلح في إيقاف هذا العجز، أو حتى في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي كان قد بدأ يتراجع على نحو ملحوظ بالمقارنة مع «دول المعجزات الأوروبية». (190)

في خضم هذه التطورات، كان الاقتصادي المعروف روبرت تريفن قد أعلن عام 1959 تحذيره الشهير (191) من أن نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الصرف بالدولار لن يستمر طويلا، لأن مصدر السيولة الأساسي للنظام أصبح يتوقف على استمرار العجز بميزان المدفوعات الأمريكي، بينما استمرار هذا العجز سوف يجعل الدولار محل شك كبير في أن يستمر بالاضطلاع بدور العملة الدولية لأن النسبة بين الأرصدة الذهبية النقدية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية وحجم الدولارات الورقية في الخارج سوف تختل. وأشار تريفن إلى أن المعضلة في هذا الخصوص تتمثل في أنه لو لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي فسوف ينجم عن ذلك سحب وتخفيض الاحتياطيات النقدية في الدول الأخرى، وبذلك ستقل السيولة الدولية ويضعف نمو التجارة العالمية. ذلك أن الحد من هذا العجز يتطلب أن تقلص الولايات المتحدة الأمريكية من استيرادها من العالم وتخفيض حجم قروضها واستثماراتها الخارجية، وكل ذلك سوف يؤدي إلى موجة انكماشية عالمية وشحة في السيولة الدولية. ولهذا فقد اقترح روبرت تريفن إنشاء بنك مركزي عالمي تكون مهمته إصدار عملة دولية جديدة تتناسب واحتياجات السيولة الدولية، ويقوم بأعمال المقاصة بين البنوك المركزية وتقديم القروض للدول التي تعانى من مصاعب في موازين مدفوعاتها. وهو اقتراح يذكرنا بما كان لورد كينز قد اقترحه في مؤتمر بريتون وودز. وقد أكدت الأحداث النقدية العالمية عند مشارف السبعينات من هذا القرن مدى صحة رؤية تريفن، كما سنرى فيما بعد.

ونعود الآن إلى صندوق النقد الدولي، خلال هذه الفترة، لنرى ماذا كان موقفه، وماذا كانت ردود فعله إزاء هذه التطورات الهامة التي واجهت نظام بريتون وودز. وهنا نلاحظ أن الصندوق حاول أن يدعم موارده المالية حتى يتمكن من مد الدول الأعضاء بالسيولة المطلوبة لمواجهة عجز موازين

المدفوعات وحتى لا تضطر إلى اتخاذ إجراءات ضارة بحرية التحويل والتجارة. ولهذا اتجه عام 1959 إلى زيادة حصص الدول الأعضاء، وانضمت إليه دول أخرى، فزادت موارده المالية، ووصلت إلى 15 مليار دولار في سبتمبر عام 1959. بيد أن زيادة الحصص كانت ضئيلة. ولم تكف لمقابلة احتياجات التمويل الفعلية أو المتوقعة للدول الأعضاء. فضلا عن أن زيادة هذه الحصص لم تؤد إلى إحداث زيادة متوازنة في السيولة للصندوق، لأن «كل العملات الوطنية التي تشترك بها الدول الأعضاء ليست قابلة للاستخدام بنفس الدرجة»(192). ولهذا سعى الصندوق للبحث عن موارد إضافية تمكنه من مواجهة أحوال عدم الاستقرار التي بدأت تظهر في أسواق الصرف وللحد من أعمال المضاربة، والآثار الناجمة عن سرعة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، على الأخص بعد إعلان دول غرب أوروبا قابلية عملاتها للتحويل. وبناء على الاقتراح الذي تقدم به جاكوبسون، المدير الإداري للصندوق آنذاك، ظهر ما يسمى بالترتيبات العامة للاقتراض General Arrangement to Borrow عام 1962، والتي على ضوئها أصبح في إمكان الصندوق أن يقترض في حدود ستة مليارات من الدولارات من الدول التي كونت ما يسمى بمجموعة العشرة group of ten (193) وهذه الموارد الإضافية للصندوق التي نجمت عن هذه الترتيبات ما هي إلا نوع من الائتمان المتبادل بين الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى التي تتم تحت رقابة ومساعدة الصندوق. ومن المفروض أنها لا تستخدم لتمويل عجز طارئ أو عادي في ميزان المدفوعات وإنما «لمواجهة وضع يمكن أن يؤدي إلى اختلال في النظام النقدي الدولي»(194). وهذه الموارد تستخدم فقط لفائدة مجموعة الدول العشر. وقد استخدمت تلك الترتيبات للمرة الأولى لتلبية مسحوبات لبريطانيا في نوفمبر عام 1964. ونظرا لعظم الدور الذي أصبحت تلعبه الترتيبات العامة في الاقتراض كمورد إضافي هام للصندوق، فقد أصبح لمجموعة الدول العشر سلطة تأثيرية قوية على سياسات الصندوق.

ومهما يكن من أمر هذه التطورات التي وقعت في الحقبة بين 1958 و 1965، فقد استمر الدولار الأمريكي يلعب دور النقد العالمي وعملة الاحتياط الدولية، وذلك على الرغم من المضاربات التي حدثت على العملات والذهب

في أسواق أوروبا. والحق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت، في استمرار فرض عملتها على العالم، على التعاون الاختياري وغير الاختياري من جانب البنوك المركزية في الدول الأخرى. حيث أدركت الدول الرأسمالية الصناعية، إنه بالرغم من التناقضات التي ظهرت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد استكمال عمليات إعادة البناء والتعمير لعالم ما بعد الحرب والتواجد بشكل فاعل في السوق العالمية، أدركت أن مصالحها مرتبطة في النهاية بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أن القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية هي بمثابة «الملاذ الأخير» للحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي وآليات سيطرته واستغلاله للدول الأخرى.

(ب) حصار الدول المتخلفة وإخضاعها لآليات التوسع الرأسمالي:

عندما ننظر الآن إلى وضع البلاد المتخلفة خلال هذه الفترة (58-1965) لنرى ماذا كانت أوضاع الصرف فيها وأحوال مدفوعاتها الخارجية، وكيف أثر عليها نظام النقد الدولي، فإنه يتعين علينا أن نبحث عن هذا الوضع في ضوء التناقض الذي نشب بينها وبين النظام الرأسمالي العالمي.

فمن ناحية، نجد أن تلك البلدان، بعد أن حققت استقلالها السياسي، راحت تتطلع نحو تحقيق برامج طموحة للتنمية والتصنيع لمجابهة مشكلات البطالة والفقر وسوء أحوال المعيشة، وخصوصا في ضوء التزايد المتسارع الذي بدأ يطرأ على معدلات نموها السكاني (195). وهنا تجدر الإشارة إلى «أن عددا لا بأس به من قادة حركة التحرر الوطني (عبد الناصر، نهرو، نكروما وسوكارنو... الخ) في البلاد المستقلة حديثا قد أدرك أن الخروج من معاقل التخلف الذي فرض على هذه البلاد إبان مرحلة النهب الكولونيالي والاستعماري، سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة لصالح بناء التنمية. وكل ذلك لا بد من أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافىء مع السوق الرأسمالية العالمية. وكل هذه الأمور لا بد من أن يرافقها اتجاهات عميقة معادية للاستعمار» (196). ومهما يكن من أمر، فقد كان تحقيق تلك البرامج التنموية الطموح يحتاج إلى استثمارات ضخمة وإلى استيراد الكثير من السلع والخدمات من الخارج، وهو الأمر الذي

يتطلب توافر مقادير هامة من العملات الأجنبية. كان تأمين الاستيراد والمحافظة على أهداف التنمية الطموح يتطلبان أن يكون مستوى الاحتياطيات الدولية في هذه البلاد في مستويات ملائمة تمكنها من مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها والضغوط الخارجية. ولقد رأينا، فيما تقدم، أنه خلال الفترة 1946-1958 لم تواجه مجموعة هذه البلدان مشكلات صعبة في تعاملها الخارجي، بسبب ما كانت تستند إليه من احتياطيات دولية متراكمة وبسبب التوسع الملموس الذي طرأ على أحجام صادراتها وأسعارها من جراء تزايد الطلب العالمي الناجم عن فورة عمليات إعادة البناء والتعمير بدول غرب أوروبا والحرب الكورية. على أن «السنوات السعيدة» لعالم ما بعد الحرب ما لبثت أن ولت سراعا. فالاحتياطيات الضخمة التي ركمتها في سنوات ما بعد الحرب سرعان ما استنفدت في تمويل الزيادة في الواردات وتمويل العجز بموازين مدفوعاتها. ووجدت هذه البلدان نفسها في احتياج لموارد السيولة التي تلزم لاستيراد المواد التي كانت في احتياج لها، هذا في الوقت الذي بدأت فيه حصيلة صادراتها من المواد الخام تتعرض للتدهور والتقلب. وبدأ العجز في موازين مدفوعاتها يظهر ويتضخم ويصبح مشكلة خطيرة بالنسبة لها.

ومن ناحية ثانية، أدركت البلاد الرأسمالية الصناعية، التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية، أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والهيمنة على البلاد المتخلفة يتطلب منها التصدي بكل قوة وبكافة الأساليب لحركة التحرر الوطني ومحاربة توجهاتها الاجتماعية التحررية وتعويق سيرها نحو بناء تنمية مستقلة حقيقية، وذلك من أجل أن تبقى تلك البلدان في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وضمن موقعها القديم اللامتكافىء، وحتى تظل تؤدي نفس الوظائف بالغة الأهمية لاستمرار توسع الرأسمالية عالميا، وهي أن تكون موردا رخيصا للمواد الخام ومواد الطاقة، وكأسواق واسعة للصادرات، وكمجالات استثمارية مربحة لرؤوس الأموال الفائضة، بل وكمواقع عسكرية واستراتيجية في ظل تصاعد أخطار الحرب الباردة والساخنة، وهنا برزت «أهمية التوجيه المباشر وغير المباشر لاتجاهات التنمية فيها، والتحكم في العوامل المؤثرة فيها (النظم الاجتماعية والسياسية السائدة، عنصر رأس المال، التكنولوجيا»... الخ (197). من هنا، فقد استغلت الرأسمالية العالمية،

بمراكزها المتقدمة ومؤسساتها الدولية النقدية، مشكلات الصرف والسيولة والمدفوعات الخارجية التي بدأت تعاني منها هذه البلدان في هذه المرحلة، لكي تفرض عليها نوعا من الهيمنة الاقتصادية والقهر المالي. فالقروض الخارجية والمعونات والهبات لن تعطى إلا لتلك البلدان التي يدل سلوك أنظمتها على نيات طيبة تجاه مستعمريها القدامى وتجاه النظام الرأسمالي العالمي، وبشرط أن تكون توجهات تنميتها من النوع الذي يعتمد على المشروع الفردي وآليات السوق. بل إن بعضا من هذه القروض والمنح والهبات سوف يكون قاصرا فقط على البلاد التي سترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلاد الرأسمالية باتفاقيات عسكرية للدفاع المشترك. كما أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة لن تنساب إلا إلى تلك البلاد التي يوجد بها مناخ ملائم، غير معاد، لعمليات النهب التي تقوم بها. كما أن صندوق النقد الدولي، سرعان ما استغل طلب هذه البلدان للموارد الأجنبية حيث «لاحظ أن هذه البلدان تسعى لتنمية نفسها بالاستناد إلى قيود النقد وأسعار التبادل المتعددة وغيرها من القيود التي يدينها ميثاق الصندوق، من هنا فقد استفاد من هذه الطلبات كمدخل للضغط على تلك البلدان باتجاه تحرير تجارتها ومدفوعاتها» (198).

في ضوء هذا التناقض الجوهري الذي برز خلال هذه المرحلة بين البلاد المتخلفة المتطلعة إلى التحرر والتنمية، والرأسمالية العالمية التي استهدفت استمرار عمليات النهب والهيمنة على هذه البلاد، سوف نمضي الآن لرصد أهم معالم المشكلات التي جابهتها هذه البلاد في مجال علاقاتها النقدية الدولية.

وأول ما نلحظ، في هذا الخصوص، هو أن مجموعة البلاد المتخلفة، على عكس سنوات ما بعد الحرب مباشرة، قد بدأت تعاني بشكل واضح من اتجاه العجز في موازينها التجارية نحو الارتفاع. ويكفي للدلالة على ذلك أن نلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (36) الذي يوضح لنا تطور هذا العجز خلال الفترة 1955-1961. فهو يوضح لنا مدى التسارع الذي طرأ على هذا العجز وخصوصا في الأعوام 1957، 1958، 1961. وهذا العجز، سيصبح منذئذ وحتى الآونة الراهنة، صفة مستمرة لاقتصاديات هذه البلاد.

على أن هذا العجز المتفاقم الذي بدأت تحققه تلك البلدان في هذه

جدول رقم (36)

جملة العجز في موازين التجارة للدول المصدرة للمواد الأولية خلال الفترة

بملايين الدولارات 1961 - 1955

السنة	الصادرات (فوب)	الواردات (سيف)	الفرق
1955	23,700	24,300	0,600-
1956	24,900	26,300	1,400-
1957	25,400	29,800	4,400-
1958	24,700	27,800	3,100-
1959	25,800	27,300	1,500-
1960	27,300	29,800	2,500-
1961	27,600	30,700	3,100-

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاء، هيئة الأمم المتحدة 1961، لكننا اقتبسنا الجدول من فؤاد مرسي ومحمود صدقي مراد: ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية، دار المعارف بمصر، القاهرة 1967 ، ص 421.

الفترة، وما جره عليها من مشكلات في المدفوعات الدولية لا يمكن فهمه بعيدا عن أثر تسارع النمو الاقتصادي الذي حدث في الدول الرأسمالية الصناعية على تلك البلدان، أو بعيدا عن علاقات التبادل اللامتكافىء بين هاتين المجموعتين من الدول، أو قانون النمو اللامتساوى الذي يحكم الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخصوصا علاقة مراكزه المتقدمة مع أطرافه المتخلفة.

فمن ناحية أولى، نلاحظ أن أسواق المواد الأولية التي تنتجها وتصدرها البلاد المتخلفة قد بدأت تشهد نوعا من التراخي الواضح في الطلب عليها خلال هذه الفترة. فبعد اكتمال المعجزات الأوروبية وتسارع نمو الدخل القومي يتحول بنيان الطلب والإنتاج في الدول الرأسمالية الصناعية تحولا هيكليا يكون من نتيجته تركيز الإنتاج والاستثمار على السلع الاستهلاكية المعمرة والتجهيزات الإنتاجية، فضلا عن المعدات الحربية. وهي من السلع التي يقل فيها نصيب الوحدة المنتجة من المواد الأولية. ومع نمو الدخل

القومي وارتفاع مستويات الدخول الفردية والمعيشة في دول غرب أوروبا، يبدأ الطلب المحلي فيها على المواد الغذائية في التراخي تحت تأثير مفعول قانون انجل. وجانب كبير من تلك المواد تنتجها وتصدرها مجموعة البلاد المتخلفة. كما أن تصاعد نمو الإنتاجية في الدول الصناعية قد جعل كمية المواد الخام التي تدخل في إنتاج تلك السلع تتضاءل باستمرار. يضاف إلى ذلك تسارع ظهور منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية التي أدت إلى تراجع أهمية كثير من المواد الخام التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها البلاد المتخلفة. فالمطاط التخليفي أصبح يتزايد إنتاجه ويحل مكان المطاط الطبيعي (انظر الجدول رقم 37)، ومنتجات البلاستيك قد احتلت مكان الكثير من المعادن في إنتاج العديد من السلع، والخيوط الصناعية أصبحت تنافس الخيوط القطنية والصوفية والحريرية (199). وضاعف من حرج الموقف

جدول رقم (37)

الارقام القياسية لانتاج المطاط

الطبيعي والتخليقي 1952 = 100

السنة	الطبيعي	التخليقي
1956	105	138
1957	106	144
1958	108	142
1959	114	168
1960	111	214
1961	117	225
1962	118	255
1963	115	271
1964	128	311
1965	133	335

المصدر: ج. م. البرتيني وآخرون – التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة زهير الحكيم، دار الحقيقة، بيروت، بدون تاريخ، ص 96.

دخول كثير من البلاد الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير كثير من المواد الخام الزراعية التي تخصصت فيها البلاد المتخلفة، كالمنتجات الزيتية والمشروبات والمراد الخام الأخرى، وعمدت إلى فرض نوع من الحماية الجمركية وغير الجمركية على دخول منتجات البلاد المتخلفة منها إلى أسواقها الداخلية. فكل هذه الأمور، سرعان ما أضعفت من قوة الطلب العالمي على المنتجات الخام التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها البلاد المتخلفة. وتبدو خطورة هذا الأمر، إذا ما علمنا أن هذا النوع من المنتجات، حتى عام 1960، كان يشكل 90٪ من إجمالي صادرات هذه البلاد مقابل 40٪ للبلاد الرأسمالية المتقدمة (200). ومن هنا فقد تعرضت حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي للركود والتقلب والتدهور. كما انعكس ذلك أيضا في هبوط نصيب البلاد المتخلفة المنتجة للمواد الأولية من إجمالي التجارة العالمية. ففي عام 1955 كان هذا النصيب 3, 25٪، وفي عام 1965 تهبط هذه النسبة إلى 5, 19٪ (201).

ولم يقتصر الأمر على تراخى نمو الطلب على المواد الخام التي تصدرها البلاد المتخلفة وتضاؤل نصيبها في التجارة العالمية، وإنما زاد الطين بلة ما طرأ على أسعار تلك المواد من تدهور واضح، ومن ثم إضعاف أكثر لما يؤول إلى تلك البلاد من موارد بالنقد الأجنبي. وهذا ما سجلته تحركات أسعار كثير من المواد، كالسكر والبن والكاكاو والأرز والمطاط والنحاس.. الخ. ويكفي للدلالة على خطورة هذا الوضع، آنذاك، أن نشير، على سبيل المثال، إلى أنه في عام 1959 صدرت مجموعة البلاد الأفريقية حوالي 560 ألف طن من محصول الكاكاو وبقيمة تعادل 459 مليون دولار.

لكنها في عام 1963 زادت صادراتها من محصول الكاكاو بنسبة 40٪، ومع ذلك فإن حصيلة النقد الأجنبي الذي حصلت عليه من وراء تصدير هذه الكمية قد انخفض إلى 371 مليون دولار، أي بنسبة تصل إلى 10٪ عما كانت عليه في عام 1959 (202). وزاد الأمر تعقيدا حينما تعرضت حصيلة صادرات كثير من هذه البلاد لتقلبات قصيرة المدى، خلال نفس هذه الفترة (انظر الجدول رقم 38).

ومن ناحية ثانية، فقد بدأت علاقات التبادل اللامتكافىء بين البلاد المصدرة للمواد الأولية والبلاد الرأسمالية تفرز آثارها بقوة خلال هذه

جدول رقم (38)

التدهور قصير المدى في حصيلة الصادرات ودرجة تركيز الصادرات في بعض الدول النامية

الدولة	فترة الهبوط	نسبة الهبوط	نسبة ما تساهم به سلعتا التصدير الرئيستان في إجمالي الصادرات
أوراجواي	1959 - 1956	54	77
بوليفيا	1958 - 1956	38	60
السودان	1958 - 1956	35	62
تركيا	1958 - 1957	28	46
كولومبيا	1961 - 1956	27	86
باكستان	1958 - 1955	25	64
تايلاند	1958 - 1957	22	57
نيكاراجوا	1958 - 1955	22	58
اثيوبيا	1958 - 1957	21	64
جمهورية الدومنيكان	1959 - 1957	19	63
البرازيل	1962 - 1956	18	60
السلفادور	1959 - 1957	18	74
كوستاريكا	1959 - 1958	16	76
هندوراس	1959 - 1956	14	63
أكوادور	1961 - 1960	13	77
الأرجنتين	1961 - 1960	11	70
الفلبين	1960 - 1958	11	52
الصين الوطنية (تايوان)	1956 - 1955	4	49
اسبانيا	1960 - 1959	2	25
فترويلا	1958 - 1957	2	91

Source: Dragoslav Avramovie, et al. Economic Growth and External Debt, International Bank For Reconstruction and Development. Economic Dept. The John Hopkins Press. Baltimore 1966, P. 15.

المرحلة. وقد اتخذت هذه العلاقات شكلين أساسيين.

أما عن الشكل الأول، فقد تمثل في عدم تكافؤ تيارات التصدير والاستيراد فيما بين هاتين المجموعتين من الدول. فعلى حين نجد أن الشطر الأعظم من التجارة الخارجية للدول الرأسمالية يتم بينها، إلا أن غالبية تجارة البلاد المتخلفة، تصديرا واستيرادا، لا تتم بينها وإنما مع البلاد الرأسمالية الصناعية. ودلالة هذا الاختلال في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للبلاد المتخلفة، هو أن تلك البلاد ترسف في أغلال التبعية للمراكز الرأسمالية الصناعية، حيث تتأثر حصيلة صادراتها بشكل محسوس تبعا لحالة الدورة الاقتصادية بهذه المراكز.

أما الشكل الثاني من علاقات التبادل اللامتكافىء فيتمثل فيما تعرض له معدل التبادل التجاري Terms of Trade لمجموعة البلاد المتخلفة من تقلب وتدهور في غير صالحها في هذه المرحلة. وقد أدى التدهور في هذا المعدل، الذي يقيس لنا العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات لهذه الدول، إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها. وطبقا لتقديرات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فإنه بفرض أن عام 1958 = 100، فإن معدل التبادل لهذه البلاد قد انخفض من 112 عام 1954، إلى 96 عام 1956، وإلى 94 عام 1965 (203). والواقع، أن التدهور في معدلات التبادل الدولي لمجموعة هذه البلاد، إنما يعني في التحليل الأخير تدهور القوة الشرائية لصادراتها. بمعنى أن تلك البلاد أصبحت مجبرة على أن تصدر كميات أكبر من صادراتها لكي تحصل على نفس الكمية من وارداتها. وهنا ما أبلغ دلالة الكلمات التي عبر بها مندوب كولومبيا عن مدى الخسارة التي تحملتها بلاده من جراء تدهور القوة الشرائية للصادرات حينما ذكر في المؤتمر الذي عقده صندوق النقد الدولي عام 1962: «كان من الضروري علينا عام 1954 أن نصدر 19 زكيبة من البن لكي نحصل على سيارة واحدة. أما اليوم (أي في عام 1962) فقد أصبح استيراد نفس هذه السيارة يقتضي منا تصدير 32 زكيبة من البن». (204) وليس يخفى ما يؤدي إليه التدهور في القوة الشرائية للصادرات من إضعاف للطاقة الذاتية لهذه البلاد على الاستيراد.

وثمة حقيقة أخرى لا يجوز إغفالها في هذا الصدد، وهي أن الانخفاض

الذي حدث في القوة الشرائية للصادرات لم يكن راجعا فقط إلى انخفاض أسعار هذه الصادرات فحسب، وإنما إلى تدهور قوة العملات الأجنبية التي تحصل عليها البلاد المتخلفة من وراء تصدير منتجاتها. بمعنى أن القوة الشرائية لهذه العملات قد أخذت في التدهور تحت تأثير التضخم الذي ساد البلاد الرأسمالية الصناعية، صاحبة هذه العملات، خلال هذه المرحلة. ما بالنا إذا علمنا، أنه بافتراض أن عام 1953 = 100، فإن قيمة الدولار الأمريكي قد تدهورت عام 1958 إلى 93، وإلى 88 عام 1963. كما أن الجنيه الإسترليني انخفضت قيمته إلى 86، وإلى75، والفرنك الفرنسي إلى 83 وإلى 66، على التوالي خلال نفس الفترة (205).

حققت البلاد المتخلفة، إذن، كثيرا من الخسائر في تجارتها الخارجية خلال تلك المرحلة. وطبقا للمحاولة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي هاري ماجدوف، يتبين أن حجم الخسائر التي حققتها مجموعة البلاد المصدرة للمواد الأولية من جراء تدهور معدلات تبادلها التجاري خلال الفترة 1961-1965 قد بلغ 13,9 بليون دولار أمريكي، وهو ما يساوي 38,4٪ من إجمالي المعونات والقروض التي قدمتها الدول الرأسمالية الصناعية إلى هذه البلاد. وليس هناك أبلغ من دلالة هذه الخسارة (انظر الجدول رقم 39). ومن هنا يستنتج هاري ماجدوف، بحق، أن قدرا هاما من معونات التنمية التي تقدمها مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية يعتبر في حقيقة الأمر جزءا من الناتج الفائض الذي تحقق في البلاد المتخلفة واستحوذت عليه هذه الدول من خلال علاقات التبادل اللامتكافىء.

كان من الطبيعي إزاء هذه التطورات التي عكست تدهور الوضع النسبي لمجموعة البلاد المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أن يتجه العجز في موازين مدفوعاتها نحو الارتفاع، وأن تتعرض لكثير من الضغوط الخارجية بصدد كيفية تمويل هذا العجز، وخصوصا بعد أن تدنت الاحتياطيات الدولية فيها لمستويات حرجة، مما سبب لها حرجا في السيولة الدولية. ويهمنا هنا أن نتعرض للوسائل التي كانت متاحة أمام هذه البلاد لمواجهة هذا العجز، وهي: إمكانات السحب من صندوق النقد الدولي، والقروض الخارجية، والاستثمارات الأجنبية، وذلك في ظل الآليات التي سار بها نظام النقد الدولي آنذاك.

جدول رقم (39)

الخسارة الناجمة عن تدهور القوة الشرائية للصادرات كنسبة مئوية من معونات التنمية (1961-1966)

بملايين الدولارات.

السنوات	الخسارة الناجمة عن تدهور شروط التبادل الدولي (+)	معونات التنمية المقدمة من الدول الرأسمالية الصناعية (++)	نسبة الخسارة إلى إجمالي معونات التنمية
1961	1824-	4996	36,5
1962	2158-	5390	40,0
1963	2109-	5914	7و35
1964	2026-	5947	34,1
1965	2519-	6203	40,1
1966	2752-	6430 (+++)	42,8
إجمالي	13388-	34880	38,4

(+) قدرت هذه الخسائر الصافية عن طريق مقارنة متوسط أسعار الصادرات والواردات على اعتبار أن أسعار 1953-1957=100

(++) لا تتضمن هذه المعونات مبالغ معونات التنمية التي قدمتها الدول الاشتراكية ولا المعونات المقدمة من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي).

(+++) أرقام تقديرية.

المصدر : هاري ماجدوف - عصر الإمبريالية، مصدر سابق ذكره ص 227.

وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي فإنه من الثابت أن دوره كان هزيلا جدا في تغطية احتياجات هذه البلاد من السيولة، ويرجع ذلك إلى ضالة حجم حصص هذه البلاد في رأسمال الصندوق حيث أن إمكانات السحب للدولة العضو، كما رأينا آنفا، مقيدة من حيث كميتها بمقدار ما أسهمت به من أموال في رأسمال الصندوق. وتأسيسا على ذلك فإن الدول الغنية هي التي استطاعت آنذاك أن تستأسد بنصيب الأسد من السحب على موارد الصندوق نظرا لضخامة حصصها. أضف إلى ذلك أنه نظرا لتركيز النسبة

العظمى من الأصوات في أيدي الدول الرأسمالية الصناعية-طبقا لقاعدة التصويت المرجح بالحصص-فإن هذه الدول كانت (ولا تزال) لها السيطرة الفعلية على إدارة الصندوق (والبنك الدولي) وعلى توجيه سياستهما بما يخدم مصالحهم. ومن ناحية أخرى، فإن البلاد المتخلفة التي حاولت أن تتوجه للصندوق للسحب منه خارج حدود الشريحة الذهبية، بسبب ما واجهها خلال تلك المرحلة من مصاعب في موازين مدفوعاتها، فإن الشروط القاسية التي يفرضها الصندوق، والتي تصل إلى حد التدخل في توجهات التنمية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كانت تجعل الكثير من هذه البلاد يفضل عدم التعاون معه، واللجوء إلى الاقتراض من المصادر الأخرى (الحكومية والخاصة). وليست تجربة الهند خلال خطتها الخمسية الثانية (1955-1960)، والثالثة (1961-1966) ببعيدة عن الأذهان (206). ذلك أنه عندما تعرضت هاتان الخطتان لمشكلات واضحة في تدبير موارد النقد الأجنبي وواجهت أزمات حادة في السيولة الدولية، واضطرت الحكومة الهندية أن تجري اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، كانت وجهة نظر هؤلاء، أن حصول الهند على المزيد من القروض والتسهيلات يتوقف على تخفيض قيمة الروبية الهندية، وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية (تخفيف الرقابة على الواردات وإعانات التصدير) ووضع الحوافز والمزايا لتشجيع القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، وتخفيف القيود المفروضة على الأرباح المحولة للخارج.. الخ. كما لا يجوز أن ننسى، في هذا الصدد، تجربة مصر في ذلك الوقت، سواء مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إبان معركة بناء السد العالي وما تعرضت له من ضغوط شديدة، سياسية وعسكرية، رفضتها مصر بشدة في ذلك الوقت، فكانت ملحمة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، وحركة التأميمات الكبرى التي تمت في النصف الأول من الستينات، والنجاح الباهر في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى للتنمية.

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر أن أي ا بلد نام في تلك الفترة كان يتجه نحو بناء تنمية مستقلة من خلال الدور القيادي للدولة والقطاع العام، والاعتماد بشكل متزايد على الموارد المحلية، والسعي نحو تحقيق السيطرة الوطنية على موارده وثرواته الطبيعية، وانتهاج التخطيط الاقتصادي أسلوبا

للتنمية بدلا من آليات السوق المشوهة، مثل هذا البلد كان لا يلقى أي مساندة، أو دعم من جانب صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بل المحاربة والحصار. فمثل هذا التوجه، وما كان ينطوي عليه من تزايد الانفصال تدريجيا عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتبعية له، كان يهدد مصالح البلاد الرأسمالية ويتعارض مع نموذج التوسع الرأسمالي على صعيده العالمي آنذاك.

وفيما يتعلق بالدور الذي لعبته حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مواجهة مشكلات العجز الخارجي والنقد الأجنبي التي عانت منها البلاد المتخلفة خلال المرحلة ما بين 1958-1965، فثمة ملاحظات أساسية يمكن رصدها خلال تلك المرحلة.

الملاحظة الأولى: هي أن الشطر الأعظم من تحركات الاستثمارات الأجنبية الخاصة على النطاق العالمي، بدأ يميل للتركز خلال هذه المرحلة في الدول الرأسمالية الصناعية، وبالذات في كندا واليابان ودول غرب أوروبا، وخصوصا بعد أن أعلنت الدول الأخيرة عام 1958 قابلية التحويل لعملاتها وتخلت عن القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية. أما نصيب البلاد المتخلفة من تلك التحركات فقد بدأ يقل بشكل محسوس. ويوضح لنا الجدول رقم (40) هذه الحقيقة، حيث يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات

جدول رقم (40)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأمريكية المباشرة

خلال الفترة 1950 – 1966

بملايين الدولارات

السنة	الإجمالي		إلى الدول المتقدمة		إلى البلاد المتخلفة	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
1950	11788	100	5568	47,5	5864	49,5
1957	25262	100	13486	53,4	10735	42,5
1964	44385	100	27498	61,9	15002	33,8
1966	54562	100	35104	64,3	17442	31,9

المصدر : ج.م. البرتيني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص188 .

الأمريكية الخاصة، التي تمثل المصدر الرئيس لهذه التحركات، خلال الفترة 1950-1966. ومنه يتضح أن نصيب البلاد المتخلفة من تلك الاستثمارات قد انخفض من 5, 49٪ عام 1940 إلى 9, 31٪ عام 1966، بينما ارتفع، في المقابل، نصيب الدول الرأسمالية الصناعية، خلال نفس الفترة، من 5, 47٪ إلى 3, 64٪ على التوالي.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعاملين أساسيين:

1- ارتفاع متوسط معدل الربح في كندا واليابان ودول غرب أوروبا بالمقارنة مع الدول المتخلفة.

2- ما أبدته البلاد المتخلفة من عداء واضح إزاء حركة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، حيث كان قد ترسخ في ذهن كثير من قادة حركة التحرر الوطني في هذه البلاد الدور الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في نهب ثروات بلادهم وتشويه هياكلها الإنتاجية وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا فقد قام كثير من هذه البلاد بتأميم عدد كبير من هذه الاستثمارات، أو المشاركة في ملكيتها، ووضع كثير من الضوابط والقيود على استقدام المزيد منها. وكان من شأن ذلك إضعاف حركة انسياب هذه الاستثمارات إليها في تلك الفترة.

والملاحظة الثانية، هي أن ما انساب من تلك الاستثمارات إلى البلاد المتخلفة قد استأثرت به مناطق ودول معينة. وهنا لعبت العلاقات الخاصة والتاريخية دورا هاما. فالشطر الأعظم من الاستثمارات الأمريكية المباشرة اتجه خلال هذه المرحلة نحو بلاد أمريكا اللاتينية وإلى بعض البلاد في آسيا والشرق الأوسط، وبالذات إلى تلك الدول التي كانت مرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية بأحلاف عسكرية أو باتفاقيات للدفاع المشترك. كما أن الجزء الأعظم من الاستثمارات البريطانية الخاصة قد اتجه إلى دول الكومنولث، والاستثمارات الفرنسية إلى البلاد التي ارتبطت معها بعلاقات استعمارية، كالشعوب الناطقة بالفرنسية ودول منطقة الفرنك.

والملاحظة الثالثة، هي أن انسياب تلك الاستثمارات إلى البلاد المتخلفة لم يتجه نحو تمويل وإنشاء مشروعات معينة تطلبتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد، أو إلى تنفيذ بعض المشروعات المدرجة في خطط التنمية فيها، بل اتجه أساسا إلى مجالات معينة تتناسب مع مصالح

الشركات الأجنبية واستراتيجيتها في تعظيم معدل الربح. وظل النمط المفضل لتلك الاستثمارات هو الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير المواد الخام (كالبترول والمعادن والمواد الزراعية). وطبقا لبعض المصادر (207) تبين أنه في عام 1961 كان الاستثمار في قطاع البترول يستحوذ على ما نسبته 41٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول المتخلفة. كما أن 52,5٪ من الاستثمارات الفرنسية الخاصة المستثمرة بمنطقة الفرنك كانت موجودة في قطاع البترول، في نفس هذا العام.

والملاحظة الرابعة، هي أن جانبا كبيرا من تلك الاستثمارات في هذه المرحلة لم يتحقق من خلال انتقال حقيقي للموارد من البلاد الرأسمالية، بل من خلال إعادة استثمار جزء من أرباح رؤوس الأموال الأجنبية المتواجدة أصلا، في هذه البلاد. ومعنى ذلك، ببساطة شديدة، هو أنه على الرغم من الزيادة التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلاد في تلك الآونة، إلا أنه لم يواكب هذه الزيادة إلا قدر قليل من النقد الأجنبي، الأمر الذي أضعف من قدرة هذا الاستثمار على مواجهة مشكلات العجز الخارجي وأزمة العملات الصعبة في هذه البلاد.

وأخيرا، وليس ذلك أقل أهمية، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انسابت إلى البلاد المتخلفة في تلك المرحلة قد أدت إلى نزح أرباح ضخمة من البلاد المتخلفة. وقد نجم عن ذلك نقل جانب كبير من الدخل القومي في هذه البلاد لصالح تلك الاستثمارات، وكان من نتيجة ذلك أن الفائض الذي كانت تحققه بعض هذه البلاد في ميزانها التجاري قد استخدم في تمويل التحويلات الكبيرة لأرباح ودخول هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي زاد من عجز موازين مدفوعاتها، وأضعف، من ثم، من إمكاناتها الذاتية على التراكم والنمو. بل الأخطر من ذلك، هو أن ما كان يفد إلى هذه البلاد من موارد في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، كان يقل، في بعض السنوات، عن حجم الأرباح المنزوحة منها، مما يعني-في التحليل الأخير-أن هناك نقلا عكسيا للموارد من البلاد المتخلفة الفقيرة إلى البلاد الرأسمالية الصناعية الغنية. ولنأخذ الآن، على سبيل المثال، حركة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج عام 1965، كما يوضحها الجدول رقم (41). ففي هذا العام انساب من الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية

جدول رقم (41)

حركة الاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة بالخارج في عام 1965

بملايين الدولارات.

البلدان التي اتجهت اليها	الأموال القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية	الأرباح التي استعادتها الولايات المتحدة الأمريكية	الرصيد
كندا	633	640-	7-
أوروبا	931	632-	299+
أمريكا اللاتينية	178	814-	636-
بلدان أخرى(*)	748	1428-	680-
المجموع	2490	3514-	1024-

(*) تشمل باقي دول العالم بما فيها اليابان واستثمارات دولية، مثل شركات النقل البحري ومؤسسات نقل البترول.

المصدر : ح.م. البرتيني وآخرون – **التخلف والتنمية في العالم الثالث**، مصدر سبق ذكره ، ص 115.

استثمارات مباشرة خاصة إلى دول أمريكا اللاتينية تقدر بحوالي 178 مليون دولار، ولكن في نفس هذا العام نزحت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الدول أرباحا تقدر بحوالي 814 مليون دولار، مما يعني أن حجم النقل العكسي للموارد، من هذه الدول إلى الولايات المتحدة، كان يقدر بحوالي 636 مليون دولار، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ونصف ما ورد إليها من موارد.

وخلاصة ما سبق، هي أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة، كمصدر لمواجهة عجز ميزان المدفوعات ومشكلة السيولة الدولية للبلاد المتخلفة، لم تلعب أي دور يعتد به في هذه المرحلة. بل على العكس من ذلك، فإنه نظرا للإستراتيجية الثابتة لتلك الاستثمارات تجاه هذه البلاد، والممثلة في تحقيق أقصى ربح ممكن وتأمين إمداد البلاد الرأسمالية الصناعية بالمواد الخام وتوسيع أسواقها الخارجية، قد أدت إلى تعميق مشكلات هذا العجز وتلك السيولة بسبب ما نزحته من دخول ضخمة وأرباح كبيرة من هذه البلاد في تلك الآونة.

وإذا ما انتقلنا الآن إلى القروض الخارجية العامة ودورها في سد عجز

موازين المدفوعات للبلاد المتخلفة والتخفيف من أزمة السيولة الدولية فيها، خلال الفترة 1958-1965، فسوف نلحظ، أنه في ضوء ضآلة الموارد التي قدمها صندوق النقد الدولي، وضف حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلاد خلال تلك الفترة، لم يبق أمامها إلا التوسع في عقد القروض الخارجية الرسمية العامة. والحقيقة أن أزمة المديونية الخارجية التي تعانيها مجموعة هذه البلاد حاليا إنما ترجع جذورها إلى تلك الفترة فمنذ عام 1958 أصبح الاقتراض الخارجي سمة أساسية من سمات العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلاد وصفة هيكلية في بنيانها الاقتصادي وأسلوبا أساسيا في سد عجزها الخارجي. وقد نمت ديونها الخارجية العامة في تلك الفترة نموا كبيرا، وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر في حدود 15٪. وزاد معها، من ثم، عبء خدمتها، وهو الأقساط والفوائد التي تدفع غالبا بالعملات الصعبة.

وعموما، لو نظرنا الآن إلى طبيعة مصادر الاقتراض الخارجي التي تعاملت معها مجموعة البلاد المتخلفة خلال تلك الفترة، فسوف نلحظ أنها قد تركزت أساسا في مصادر الاقتراض من الدول الرأسمالية الصناعية، التي وجدت في سلاح القروض، أو ما كان يسمى آنئذ «بالمعونة الاقتصادية»- وهو مصطلح خاطئ-أداة فعالة لإحكام طوق التبعية على أعناق هذه البلاد وللتأثير على اتجاهات التنمية فيها وزيادة استغلالها.

فمن ناحية أولى، تدل وقائع التاريخ على أن جزءا هاما من تلك «المعونة»، كان يوجه للأغراض العسكرية وتقوية الأحلاف والقواعد الاستراتيجية وتمويل نفقات الجيوش التابعة لها. و«المعونة» من هذه الزاوية كانت ركنا أساسيا من أركان تشجيع وتنشيط صناعة وتجارة الأسلحة التي غدت في فترة ما بعد الحرب نشاطا اقتصاديا أساسيا في هيكل الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية. وتشير بعض المصادر إلى أن تمويل الأغراض العسكرية كان يستأثر بنسبة 26,3٪ من إجمالي عنصر المنح التي خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1945-1966 (208).

ومن ناحية ثانية، كان الاقتراض الخارجي ميسرا في تلك الآونة أمام البلاد المتخلفة التي كانت توجد فيها استثمارات أجنبية مباشرة ولم تظهر العداء للنظام الرأسمالي العالمي. «فالمعونة الاقتصادية» التي اتخذت آنئذ

شكل المعونات الغذائية والتدريب الفني والتأهيل المهني وبناء بعض مشروعات البنية الأساسية (كالطرق والجسور والمطارات ومحطات الطاقة... الخ)، كانت جزءا هاما من السياسات التي اتبعتها حكومات الدول الرأسمالية لتشجيع الاستثمار الخاص في تلك البلاد. حيت كان يوجد (ولا يزال) تنسيق واضح ودقيق بين المستثمرين الأفراد وبين هيئات المعونة الحكومية في البلاد المانحة. وعن طريق هذا التنسيق نوجه المعونة وتخصص طبقا لما يخدم مصالح المستثمرين الأجانب التابعين لهذه الدول (209).

ومن ناحية ثالثة، شهدت السنوات الأولى من الفترة محل البحث سخاء لا بأس به في إمداد مجموعة البلاد المتخلفة بالقروض الحكومية، وخصوصا المتوسطة وطويلة المدى، وذلك لتشجيع صادرات الدول الرأسمالية إلى تلك البلاد. وكان سعر الفائدة على هذه القروض يتراوح ما بين 4٪ و5٪ ثم تصاعد السعر، بعد ذلك، مع اتجاه حجم القروض للانخفاض، وبالذات الأمريكية نتيجة للإجراءات التي اتخذتها حكومة كيندي وجونسون للحد من انسياب رؤوس الأموال للخارج وخصوصا بعد اندلاع حرب فيتنام. وفي عام 1965 وصل سعر الفائدة على هذا النوع من القروض إلى 5,6٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و 7٪ في أوروبا (210). وكان من جراء الانكماش الذي حدث في حجم القروض الحكومية وارتفاع أسعار فائدتها، أن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في عقد التنمية الأول، وهو أن تخصص مجموعة الدول الصناعية ما نسبته 1٪ من دخلها القومي «كمعونات اقتصادية» ميسرة للبلاد المتخلفة، لم يتحقق. ففي عام 1965 كانت نسبة هذه «المعونة» لا تتجاوز 0,6٪ من إجمالي مجموع الدخول القومية في هذه الدول.

وقد استخلص الاقتصادي الأمريكي هاري ماجدوف، ببراعة شديدة، أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية، التي تألفت من القروض والهبات في تلك الآونة، في خمسة أمور أساسية هي: (211)

1- تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

2- إملاء سياسة الباب المفتوح من أجل حرية الوصول إلى المواد الأولية والتجارة، وزيادة فرص الاستثمار أمام الشركات الأمريكية.

3- ضمان أن يتم النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه «المعونة»

بشكل متأصل الجذور في الأساليب والطرق الرأسمالية (نظام المشروعات الفردية).

4- تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية التي تسعى وراء أهداف التجارة والاستثمار في تلك البلاد.

5- جعل البلاد المتخلفة المتلقية للمساعدة أو «المعونة» معتمدة بصورة متزايدة على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق الدول الرأسمالية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة بدأت تظهر القروض والمساعدات المقدمة من مجموعة الدول الاشتراكية. وهي عبارة عن قروض رسمية، طويلة الأجل، خصصت لتمويل مشروعات صناعية، أو لتنفيذ بعض الهياكل الأساسية (كالخزانات والسدود ومحطات الكهرباء.. .) وكانت أسعار فائدتها تتراوح ما بين 2,5٪ و 3٪، ويتم سدادها في ضوء اتفاقيات ثنائية للتجارة والدفع ومن خلال تصدير السلع إلى الدول المانحة. (212)

كان من الطبيعي في ظل تزايد الاعتماد على القروض الخارجية العامة، كوسيلة أساسية لسد عجز موازين المدفوعات، أن يتجه حجم الديون الخارجية العامة لهذه البلاد نحو التزايد على نحو ملحوظ خلال تلك الفترة، وأن يتزايد معها عبء خدمتها. وطبقا للتقديرات التي جمعها الاقتصادي الفرنسي بيير جاليه يتضح أنه في عام 1965 وصلت الديون الخارجية العامة والمضمونة من قبل الحكومات في 97 بلدا متخلفا 36,4 بليون دولار.

وكان الجزء الأعظم من تلك الديون يتركز في منطقتين رئيستين، هما دول أمريكا اللاتينية، وآسيا والشرق الأوسط. وقد دفعت هذه البلاد أعباء لخدمة هذه الديون في هذا العام تقدر بحوالي 3,1 بليون دولار في صورة أقساط وفوائد، أو ما يمثل حوالي 9٪ من إجمالي حصيلة صادراتها من السلع-انظر الجدولين رقم (42) ورقم (43).

وهكذا يتضح لنا أنه بينما كانت الفترة 1958-1965 هي فترة وفرة الدولار بالنسبة لدول غرب أوروبا بعد اكتمال عمليات إعادة البناء لعالم ما بعد الحرب، وما واكب ذلك من زيادة كبيرة في فوائض موازين مدفوعاتها، وهو الأمر الذي سبب اضطرابا لنظام النقد الدولي بعد تحويل جانب كبير من

جدول رقم (42)

مجموع الديون الخارجية العامة والمضمونة المستحقة

على 97 بلدا متخلفا في عام 1965

بمليارات الدولارات

المناطق	مبالغ مصروفة اللاتينية	مبالغ غير	مجموع
أمريكا اللاتينية	9,4	2,5	11,9
آسيا الجنوبية والشرق الأوسط	8,5	2,8	11,3
الشرق الأقصى	2,5	2,0	4,5
إفريقية	4,0	1,0	5,0
جنوب أوروبا	2,9	0,8	3,7
مجموع المناطق المذكورة عاليا	27,3	9,1	36,4
مجموع بدون جنوب أوروبا	24,4	8,3	32,7

المصدر: البنك الدولي - التقرير السنوي 1965-1966 - الجدولان 3، 4.

ولكنا أخذنا الجدول من: بيير جاليه - العالم الثالث في الاقتصاد العالمي، الاستغلال الامبريالي، ترجمة دوقان قرقوط، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1973، ص 147.

تلك الفوائض إلى ذهب، فإن هذه الفترة كانت بالنسبة لمجموعة الدول المتخلفة هي فترة الحصار التي عانت فيها من ندرة العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أزمة موازين مدفوعاتها وسيولتها الدولية، الأمر الذي اضطرها في ضوء آليات نظام النقد الدولي آنذاك أن تتجه نحو الاستدانة الخارجية بشكل متزايد، مع ما نجم عن ذلك من زيادة في أعباء خدمة هذه الديون. ويجب التذكير، هنا، بأن نظام بريتون وودز لم يقدم لتلك المجموعة من الدول أي تسهيلات يعتد بها، وعلى الأخص تلك البلاد التي كانت تتصاعد فيها أحلام ومحاولات التحرر الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستقلة وتغيير الهيكل الكولونيالي للإنتاج. فمثل هذه الأمور كان يحاربها من صاغوا مبادئ بريتون وودز عام 1945.

جدول رقم – (43)

مدفوعات خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة في 97 بلداً متخلفاً خلال الفترة 1960 – 1965

(عبء الدين الخارجي)

بمليارات الدولارات

السنوات	أمريكا اللاتينية	آسيا الجنوبية والشرق الأوسط	الشرق الأقصى	إفريقية	أوروبا الجنوبية	مجموع	مجموع بدون أوروبا الجنوبية	مجموع بنسب مئوية لصادرات البضائع
1960	1,4	0,4	0,1	0,1	0,3	2,3	2,0	%8,1
1961	1,3	0,4	0,2	0,1	0,3	2,3	2,0	%8,2
1962	1,3	0,5	0,3	0,1	0,2	2,5	2,3	%8,4
1963	1,3	0,5	0,2	0,2	0,3	2,4	2,1	%7,5
1964	1,7	0,7	0,2	0,3	0,4	3,3	2,9	%9,2
1965	1,7	0,8	0,3	0,3	0,4	3,5	3,1	%9,0

المصدر: بيير جاليه، نفس المرجع، ص147

ثالثا – تحلل نظام بريتون وودز وانهياره 1965 - 1971:

تمثل الفترة 1965-1971 قمة التناقضات والصراعات التي احتدمت بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، واليابان) التي عجلت في النهاية بموت نظام بريتون وودز في أغسطس 1971 حينما أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة تختفي الأسس التي استند إليها هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت..). والحقيقة، أن هذه الصراعات والتناقضات، التي أدت إلى

تفكك وتحلل نظام بريتون وودز، كانت نتاجا لقانون التطور اللامتساوي الذي يحكم نمو الرأسمالية على الصعيد العالمي. ففي الوقت الذي قويت فيه دول غرب أوروبا واليابان اقتصاديا، وبرزت فيه عملاتها كعملات قرية، تراجعت للخلف قوة الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت الثقة في الدولار تتزعزع عالميا. وبدأت دول غرب أوروبا تشعرا بأن الهيمنة الأمريكية التي استندت إلى الدور العالمي للدولار، كعملة الاحتياط العالمية، أصبحت لا تتناسب وموازين القوى المتغيرة على خريطة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كان التضخم قد بدأ يشتعل في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإنفاق العسكري المتزايد لحرب فيتنام، وتراجعت فيها الأرصدة الذهبية، وانخفضت معدلات نموها الاقتصادي. وآنذاك، ثار قلق متزايد بشأن مدى كفاية السيولة الدولية وخصوصا في ضوء تواضع إنتاج الذهب بالأسعار التي كانت سائدة في تلك الآونة، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تقليل عجزها في ميزان المدفوعات، الذي يشكل مصدر السيولة الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وخلال هذه الفترة أيضا، تعاظمت ظاهرة التدويل على يد الاحتكارات العالمية متعددة الجنسية، والتي استطاعت أن تركم تحت يدها كميات هائلة من السيولة والأموال الساخنة. في ضوء ذلك احتدمت التناقضات بين المراكز الرأسمالية العالمية، وضاق إطار نظام النقد الدولي الذي عكس علاقات القوى لعالم ما بعد الحرب عن استيعاب التغيرات التي حدثت على خريطة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن تتفجر عدة أزمات نقدية (أزمة الإسترليني وأزمة الفرنك، وأزمة المارك، وأزمة الدولار) وتتفاعل فيما بينها لتفرض في النهاية إطارا جديدا للعلاقات النقدية الدولية ليعكس حقيقة الأوضاع المتغيرة في علاقات القوى على الصعيد العالمي. وهو إطار سيرسم، منذ هذه اللحظة، صفحة جديدة في نظام النقد الدولي ومعالم الفوضى فيه.

أما على صعيد البلاد المتخلفة، التي استمرت كجزء تابع ومندمج في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فقد زادت الأوضاع الاقتصادية فيها سوءا بسبب التعثر في تحقيق مهام التحرر الاقتصادي والسيطرة على الموارد الوطنية وإنجاز التنمية المستقلة والفكاك من عبودية هيكل الإنتاج الكولونيالي الذي ربطها بخيوط قوية من التبعية للأحوال السائدة في

العالم الرأسمالي. ولهذا سرعان ما انعكست عليها أزمات النقد التي ظهرت خلال هذه الفترة بشكل سيء جدا. فزاد العجز في موازين مدفوعاتها، وتعرضت أسعار الصرف فيها للضغوط، وزادت ديونها الخارجية. وحتى التطورات التي أدخلها صندوق النقد الدولي بشأن تسهيلات التمويل التعويضي عام 1963 Compensatory Financing Facility، ونظام تمويل المخزون الاحتياطي للمواد الأولية Buffer Stock Facilities عجزت عن إمدادها بالمقادير الكافية من السيولة المطلوبة لمواجهة مشكلات عجزها الخارجي.

وفيما يلي نلقي بالأضواء على التطورات الدراماتيكية التي حدثت في هذه الفترة في كل من هاتين المجموعتين من الدول والنتائج التي تمخضت عنها.

(أ) صراع دول غرب أوروبا ضد الهيمنة النقدية الأمريكية:

واصلت دول غرب أوروبا واليابان نموها الاقتصادي بشكل واضح خلال الفترة 1965-1971. كانت قد تجاوزت بالفعل مرحلة إعادة البناء لعالم ما بعد الحرب، واستطاعت أن تستعيد مكانتها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، نموا واستثمارا وتصديرا. وحققت موازين مدفوعاتها فوائض كبيرة. وظلت احتياطياتها من الدولار تتراكم على نحو سريع. وأخذت عملاتها القوية تأخذ مكانها في تسوية بعض المعاملات الدولية. وهكذا، كان من الواضح أن الموقع النسبي لاقتصاديات هذه الدول قد تبدل تماما عن فترة عالم ما بعد الحرب. ويكفي هنا أن نلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (44) لكي نرى كيف تغيرت موازين القوى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، مقيسة بالتغير السنوي الذي كان يحدث في الناتج الصناعي فيها. بل ربما كانت الأشكال البيانية الأربعة (الشكل رقم 4) كافية للدلالة على سرعة التغير الذي حدث في موازين القوى بين المراكز الرأسمالية العالمية الثلاثة (الولايات المتحدة، دول غرب أوروبا، اليابان).

على أن هذه الفترة بالذات كانت فترة الضعف الذي دب في الاقتصاد الأمريكي بفعل تضاؤل القوة التجارية لها في الاقتصاد العالمي من ناحية، وبفعل التأثير الشديد لحرب فيتنام وما كلفته من مبالغ باهظة أدت إلى اختلال التوازن الداخلي والخارجي من ناحية ثانية. فالفائض في الميزان

جدول رقم – (44)

من صور النمو اللامتساوي بين الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة 1965 – 1971

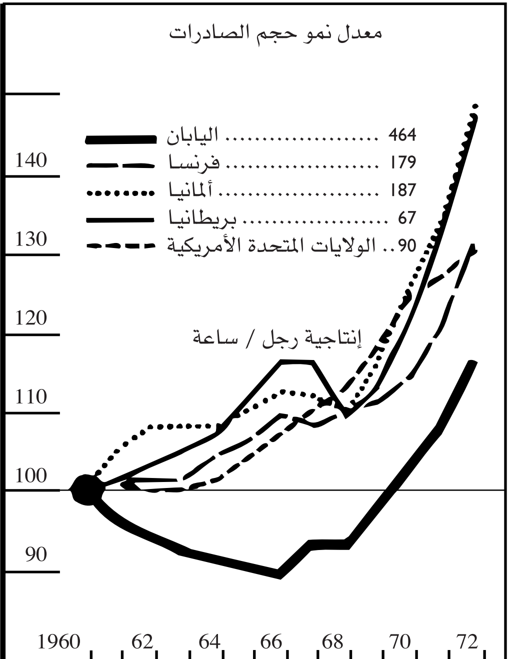
(معدل التغير السنوي في الناتج الصناعي – نسبة مئوية)

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا
1965	9,2+	3,4+	5,1+	1,9+	2,8+	5,0+
1966	9,8+	13,3+	1,3+	7,3+	1,8+	11,3+
1967	2,1+	19,1+	2,8-	2,5+	صفر	8,5+
1968	5,7+	17,5+	9,3+	4,4+	5,3+	6,3+
1969	4,7+	16,7+	12,8+	12,5+	3,4+	3,8
1970	3,7-	16,2+	6,0+	5,9+	1,6+	6,5+
1971	2,0+	3,0+	1,5+	4,0+	صفر	صفر

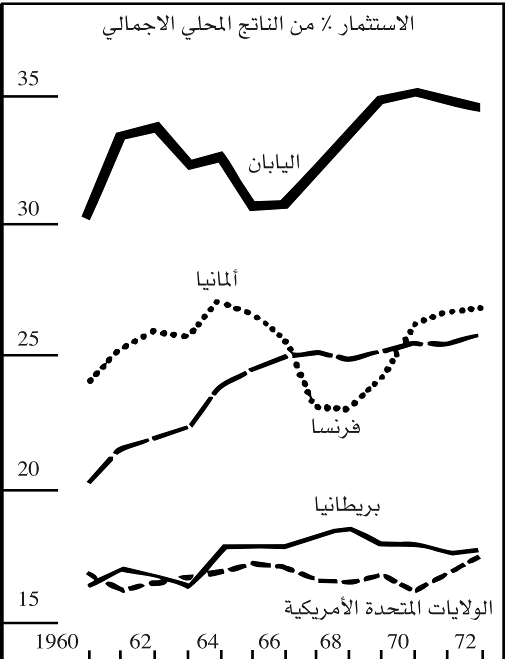
Source : Hans – Joachin Hohme, Probleme des gegenwartigen Kapitalistischen Krisenzyklus, IPW – Forschungshefte, 2L1982. Berlin 1982, s 48.

التجاري الأمريكي بدأ يتضاءل على نحو سريع. ففي عام 1964 كان حجم هذا الفائض 6,8 بليون دولار، وفي عام 1965 انخفض إلى 4,9 بليون دولار، وفي عام 1966 تدهور إلى 3,9 بليون دولار، وإلى حوالي 600 مليون دولار عام 1968، ونحو 700 مليون دولار عام 1969... ثم تحول إلى عجز في عام 1970 بحوالي 2,9 بليون دولار (213). كانت كمية النقود قد زادت بمعدلات كبيرة، وارتفع المستوى العام للأسعار، وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع. وحطم التضخم الذي بدأ يظهر على نحو مستمر قدرة الدولة على التصدير، وأدى في النهاية إلى القضاء على الفائض الذي كان يتحقق في الميزان التجاري الأمريكي. كانت هناك استحالة، في ظل هذا الوضع، كما يقول الاقتصادي الأمريكي آكلي «الجمع بين ثلاثة أشياء، هي الحرب، ومجتمع الرفاه، وانعدام التضخم (214)»، إلا في ضوء زيادة كبيرة في الضرائب، وهو ما كان يرفضه الرئيس جونسون في البداية حتى عام 1968. وكان لهذه التطورات في الاقتصاد الأمريكي تأثير قوي في تحطيم الثقة بالدولار وتحلل نظام بريتون وودز.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير عابئة بالعجز الذي بدأ يطرأ على ميزان مدفوعاتها، ولا بالتزايد الهائل الذي حدث في إنفاقها العسكري في الخارج (215)، ولا بالنزوح الكبير للاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا والعالم الثالث. وماذا يزعجها في ذلك طالما كانت قادرة على مواجهة كل ذلك من خلال طبع المزيد من الدولارات الورقية؟ وماذا يضيرها ذلك إذا كانت مختلف دول العالم مستعدة على الدوام لقبول المزيد من تلك الدولارات استنادا على الاعتقاد بإمكانية تحويلها ذهبا؟. ويقول الاقتصادي صمويل باولز في هذا الخصوص: «كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثل الرجل الغني المرفه الذي يتسامح معه البقال والخياط وتاجر الكحول... الخ في تراكم ديونه لأنهم يؤمنون بأنه سيدفع لهم إن آجلا أو عاجلا... لكن السؤال يبقى دائما: إلى متى قد تدوم هذه الحالة..؟ ولكن يبدو أن ثمة شيئا واحدا مؤكدا: وهو أن مراكمة الدولارات لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وسيأتي يوم يقول الدائنون: كفى! ثم يبدءون بمحاولة جمع أموالهم. وهذا سيعني انهيارا تاما لنظام النقد العالمي الراهن (216)». لقد كان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها الخارجي على الدور الذي

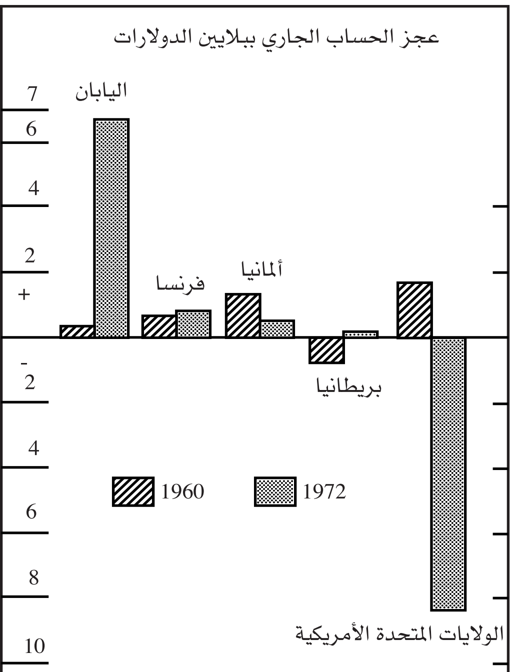


Source: the Economist, April 1972.

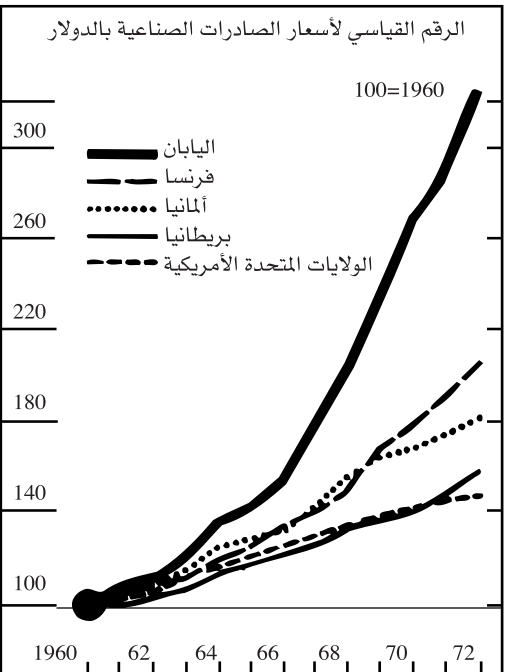


Source: the Economist, April 1972.

شكل رقم (4 – أ) من صور النمو اللامتساوي بين البلاد الرأسمالية الصناعية للفترة 60-1972



Source: the Economist, April 1972.



Source: the Economist, April 1972.

شكل رقم (4 – ب) من صور النمو اللامتساوي بين البلاد الرأسمالية الصناعية للفترة 60-1972

يلعبه الدولار كعملة دولية، يعني ببساطة شديدة أن في إمكانها أن تتوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية، طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم. وهذه الدول كانت تقبل الدولارات الورقية وتعتبرها كعملة احتياط لغطائها النقدي المحلي. وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يلبث أن ينعكس في شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرى (217)... بيد أن دول غرب أوروبا، وبالذات فرنسا أثناء حكم الرئيس ديجول، بدأت تتيقظ للآلية التضخمية التي انطوى عليها نظام النقد الدولي المؤسس على قاعدة الصرف بالدولار. وهنالك بدأ صراعها ضد الهيمنة النقدية الأمريكية. ذلك أن هذه الدول قد نجحت في الإسراع بنموها الاقتصادي واستعادة مكانها في الاقتصاد العالمي في أعقاب الحرب وحتى النصف الأول من الستينيات في ظل درجة عالية من الاستقرار النقدي والسعري. والآن فإنه في ظل التضخم الذي أصبحت تصدره الولايات المتحدة الأمريكية إليها، فإن هذا الاستقرار أصبح مهددا. وساد الشعور آنذاك بأن يجب حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الميزة التي انفردت بها عن سائر دول العالم، وهي إمكان إلقاء تكلفة العجز في ميزان مدفوعاتها على عاتق دول العالم الأخرى دون أن تخسر هي شيئا، وأنه يجب أن ترغم على تسديد حساباتها بالذهب وأن تنظم اقتصادها على نحو يقضي على هذا العجز.

وكان ديجول أول من أطلق الشرارة. وبدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كانت بحوزتها ذهبا. وطالب ديجول بالعودة لنظام قاعدة الذهب «فالذهب لا يغير طباعه، فهو يمكن أن يكون في سبائك وألواح وقطع نقدية، وليس له قومية معينة. والقاعدة التي يتعين استئنافها هي الالتزام بتأمين توازن ميزان المدفوعات في مختلف مناطق العملة عن طريق واردات ونفقات الذهب الفعلية (218).»

وبعد هذه الشرارة التي أطلقها ديجول، حدثت موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم، وبالذات دول غرب أوروبا. وارتفعت أسعار الذهب في الأسواق الحرة، وخصوصا في شهر مارس 1968. ولم تفلح جهود مجمع الذهب في وقف المضاربات المتصاعدة. وخسرت الولايات المتحدة الأمريكية بليوني دولار من أجل إمداد

مجمع الذهب بكميات إضافية لتهدئة الأحوال، ولكن دون جدوى. وطبقا لبعض المصادر أنه في يوم الخميس الموافق 14 مارس 1986 كانت الكمية التي بيعت من الذهب تتراوح ما بين 150 إلى 200 طنا (213).

وهكذا فقدت دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كميات هائلة من أرصدتها الذهبية، مما اضطرها في النهاية إلى قفل مجمع الذهب (باستثناء فرنسا) وتحديد نظام السعرين له، سعر السوق الرسمية (35 دولارا للأوقية) وسعر السوق الحرة (طبقا لحالة العرض والطلب)، وذلك على نحو ما سلف بيانه. وتشير بعض المراجع إلى أن هذه الصدمة الذهبية، وخصوصا في شهر مارس 1968، والتي ألحقت الانهيار في الثقة بالدولار، قد جعلت «كثيرا من رجال التجارة في أوروبا يرفضون قبول الدولارات أو شيكات المسافرين الأمريكية (220)». واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخفض نسبة الغطاء الذهبي للإصدار النقدي، وأن تحرر جزءا من الذهب للاستعمال الخارجي. لكن الغطاء الذهبي للدولار كان قد انخفض كثيرا. ففي مارس عام 1968 (شهر أزمة الذهب) كانت الأرصدة الذهبية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي 11 بليون دولار في حين أن الأرصدة الدولارية في الخارج قدرت في هذا التاريخ بحوالي 35 بليون دولار، مما يعني أن الغطاء الذهبي للدولار قد انخفض إلى أقل من الثلث، بعد أن كان هذا الغطاء يزيد عن 100٪ وأكثر في أعقاب الحرب.

ونعود مرة أخرى للاجتماع الذي عقد في واشنطون عام 1968 والذي تقرر فيه إغلاق مجمع الذهب وإعلان نظام السعرين للمعدن الأصفر. ففي هذا الاجتماع تظهر لأول مرة، وبشكل صريح، نية الولايات المتحدة الأمريكية عن إلغاء دور الذهب في نظام النقد الدولي بعد أن تعرض رصيدها الذهبي للاستنزاف الشديد. فقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من البنوك المركزية الأوروبية ألا تقوم بطلب تحويل ما في حوزتها من أوراق دولارية إلى ذهب إلا عند الضرورة وأن تبرر طلبها هذا. وبذلك فقد ألغت بالفعل قابلية تحويل الدولار إلى ذهب منذ ذلك التاريخ، وإن كان تعهدها، من الناحية الظاهرية، بالتحويل، لا يزال قائما. وكان ذلك إقرارا بالأمر الواقع، لأنه من الناحية العملية لم يكن في مقدورها أن تفي بهذا التعهد نظرا للتدهور الشديد الذي حدث في النسبة بين حجم ما تملكه من ذهب

وحجم الأرصدة الدولارية في الخارج. وكان ذلك عاملا، أشعل من جديد، لهيب الأسعار في أسواق الذهب الحرة.

وارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية أصوات كثيرة تنادي بالإصلاح، وترى أن الدولار أصبح مقيما بأكثر من حقيقته، وأنه لا بد من تخفيضه. بيد أن هذه الأصوات نظرت إليها الدوائر الرسمية الأمريكية على أنها محض هراء، يجب تجاهلها.

ورغم إغلاق مجمع الذهب والقرارات التي أعلنت في اجتماع واشنطن عام 1968، إلا أن حركات المضاربة على العملات النقدية والذهب في دول غرب أوروبا لم تهدأ، وعلى الأخص حينما لاحت في الأفق بوادر الأزمة الاقتصادية وتصاعد حدة التضخم الركودي. وكانت بريطانيا في العام السابق (1967) قد قامت بتخفيض قيمة الإسترليني في 20 نوفمبر بنسبة 14,3٪، واقترضت من صندوق النقد الدولي 1,4 بليون دولار بعد توقيع الاتفاقية العامة للاقتراض. ورافق عملية التخفيض اتخاذ كثير من القرارات للحد من سرعة نمو الإنفاق المحلي. وقامت فرنسا بعد ذلك، وعقب تخلي الرئيس ديجول عن الحكم، بتخفيض الفرنك في 19 أغسطس 1969 بنسبة 12,5٪ (في عهد الرئيس بومبيدو) وذلك للحد من موجة المضاربة الشديدة التي تعرض لها الفرنك الفرنسي وأدت إلى خروج كثير من التدفقات المالية للخارج. أما في ألمانيا الاتحادية فقد اشتدت عمليات المضاربة على المارك. وبعد انتصار فيلي برانت في الانتخابات قررت الحكومة الألمانية ترك سعر المارك معوما (مخالفة بذلك قواعد صندوق النقد الدولي) فارتفع سعره بنسبة 8٪، واعتبارا من 27 أكتوبر 1969 قامت برفع سعره بنسبة 9,3٪. وأصبح سعر التعادل الجديد هو 3,66 مارك لكل دولار أمريكي واحد. وفي إيطاليا تعرضت الليرة إلى ضغوط شديدة. كما استمرت أسعار الذهب في الارتفاع.

على أن التحلل الذي تسارعت عملياته خلال الفترة 1966-1968 في نظام النقد الدولي لم يكن راجعا فقط إلى الأزمات النقدية التي تعرض لها الإسترليني والفرنك والمارك الألماني وغيرها، فضلا عن أزمة الذهب، وإنما أيضا بسبب عامل جديد، كان قد بدأ في الظهور والتبلور على نحو سريع في تلك الآونة، ونعني بذلك اتساع نطاق حركات رؤوس الأموال الساخنة

المشتغلة بالمضاربة، والتي اتخذت لها من سوق الدولارات الأوروبية euro-market إطارا ومتنفسا للانطلاق منها. وهي سوق ترجع نشأتها إلى عام 1958 حينما أعلنت دول غرب أوروبا قابلية عملاتها للتحويل. وهذه السوق التي تتجمع فيها بلايين من الدولارات والعملات الأوروبية عبارة عن سوق نقدية واسعة، ويمكن مزاولة عمليات الإقراض والاقتراض فيها بعيدا عن القيود التي تفرضها السلطات النقدية المحلية أو تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي. والأموال التي جمعتها البنوك المشتغلة في هذه السوق أصبحت تحركها على نحو مضاعف وبسرعة هائلة عبر أسواق النقد الدولية، مستخدمة في ذلك أحدث أساليب الاتصال الإلكتروني التي تمكنها من كشف خريطة العالم النقدية، ساعة بساعة وعلى مدار اليوم. وأصبح حجم السيولة الذي تضخه في العالم يتزايد على نحو متسارع. وهي سوق عالمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، لأنها تتعامل مع كافة أطراف الاقتصاد العالمي، ومع الشركات الخاصة والبنوك التجارية والمركزية والحكومات، وتتكيف بسرعة مع التدفقات المالية غير المتوقعة. كما أنها عديمة الجنسية، بمعنى أنها تتعامل مع عملات تركت أوطانها الأصلية، ولا تخضع لرقابة البنوك المركزية (221). وتجدر الإشارة هنا بأن رؤوس الأموال التي تتجمع في هذه السوق تنتقل من بلد لآخر، ومن سوق لأخرى، لاغتنام فرص الربح السريع الناجم عن تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها، أو للاستفادة من ارتفاع معدل الخصم... الخ. وقد مولت هذه السوق حركات المضاربة الشديدة التي تعرض لها الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والليرة الإيطالية خلال الفترة 1966-1968.

والواقع أن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة الصلة عن هذه السوق. ففي ظل القرارات النقدية التقليدية التي اتخذتها حكومة الرئيس جونسون عام 1965 (مثل ضريبة معادلة الفائدة عام 1963، وتقييد مستوى الإقراض الداخلي، ووضع بعض الضوابط على انسياب رؤوس الأموال الأمريكية للخارج، والحد من حق الشركات الأمريكية في إرسال مال إضافي للخارج)، والقرارات النقدية التي أعلنها الرئيس نيكسون، مثل زيادة سعر الخصم إلى 6٪ ابتداء من 8 أبريل 1969، ورفع نسبة الاحتياطي بواقع 0,5٪... الخ. (222), كل هذه الإجراءات التقليدية دفعت الشركات الأمريكية إلى أن تزيد

من اقتراضها الخارجي للحصول على الموارد النقدية التي لم يعد بإمكانها إخراجها من الولايات المتحدة الأمريكية. كما بدت البنوك الأمريكية تقترض على نطاق واسع من أسواق الدولارات الأوروبية عن طريق فروعها في الخارج. وقد أدى هذا-في البداية-إلى خفض ما يملكه الأجانب، بما فيهم الحكومات، من الدولارات مما خفف لأول وهلة من «وفرة الدولار». وأدت التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل الوافدة للولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أول فائض إجمالي تمتعت به منذ عام 1957 (223). وفي عام 1969 كانت البنوك الأمريكية قد اقترضت 15 بليون دولار من سوق الدولارات الأوروبية (224). بيد أنه عندما بدأت أسعار الفائدة ترتفع في هذه السوق، بالمقارنة مع سعر الفائدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت البنوك الأمريكية تميل للاقتراض من الداخل لدفع الأرصدة المدينة لها بسوق الدولارات الأوروبية حتى تتجنب تكاليف الفائدة المرتفعة (225)، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مركز الدولار مرة أخرى بزيادة تصديره للخارج. وأصبح يتعين على دول أوروبا أن تتعايش مع هذه الدولارات المتزايدة. وكانت حريصة، في نفس الوقت، على أن يبقى الدولار ثابتا لسببين رئيسين، أولهما هو حماية الأرصدة الدولارية التي تملكها، وثانيهما هو تجنب تخفيض قيمة الدولار حتى لا يضار الموقع التنافسي لصادراتها في الاقتصاد العالمي. لكن هذه الوفرة الدولارية التي بدأت تظهر عام 1969، واستمرت حتى عام 1971، أجبرت البنوك المركزية في دول غرب أوروبا على إيداع مقادير كبيرة من احتياطياتها الدولارية في سوق الدولارات الأوروبية بسبب انخفاض سعر الفائدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا لبعض المصادر، بلغت جملة ما أودعته البنوك المركزية في سوق الدولارات الأوروبية أكثر من بليون دولار حتى الربع الأول من عام 1971 (226).

وفي خضم هذه المعارك والاضطرابات النقدية، التي جسدت حركة الصراع والمنافسة بين دول غرب أوروبا واليابان من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية، كان صندوق النقد الدولي يحاول أن يفعل شيئا، ويهدئ من حدة العواصف حتى لا تغرق السفينة بمن فيها. وتمخضت جهوده في ذلك الوقت عن إنشاء نظام وحدات حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights عام 1967 لخلق نوع جديد من السيولة الإضافية،

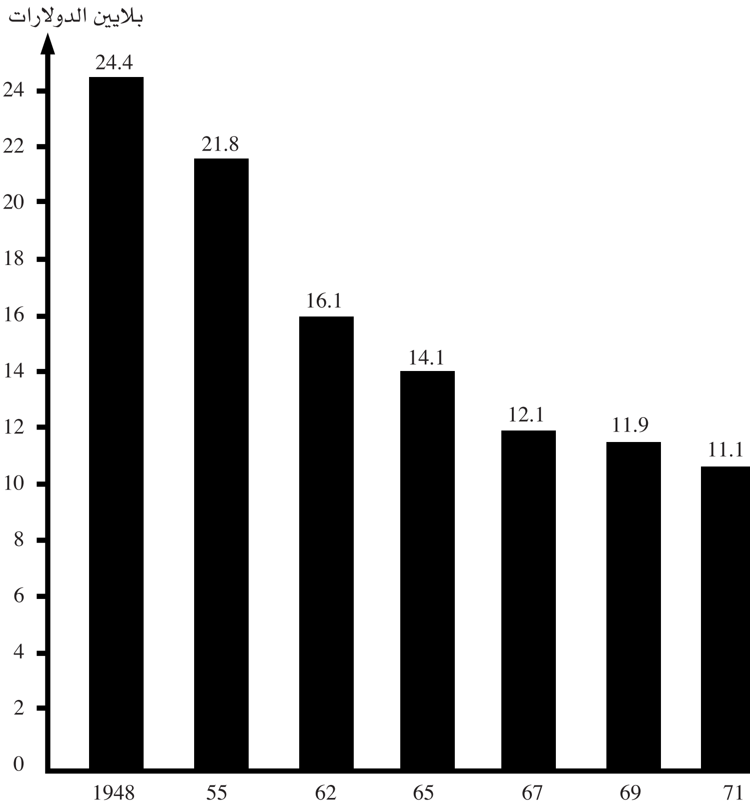
تكملة للدولار، وبهدف سد النقص في الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات القوية. وفي عام 1969 اتخذ مجلس مدراء الصندوق قرارا بإصدار 9,5 بليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال الأعوام الثلاثة (1970-1972) توزع على 104 دولة عضو في الصندوق.

وهذه السيولة الجديدة، إن هي إلا مجرد قيود دفترية (محاسبية) يجريها الصندوق لاستخدامها في تسويه المدفوعات الدولية. ومن ثم فهي تختلف عن باقي أنواع الاحتياطيات الدولية الأخرى في أنه لا يجوز التعامل فيها أو المضاربة عليها في الأسواق النقدية. وهي تستمد قوتها من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها في أي وقت ومن أي دولة في حدود قيمة إجمالية معينة. (227)

ومع ذلك، فإنه نظرا لتواضع الدور الذي لعبته وحدات حقوق السحب الخاصة كشكل جديد من أشكال السيولة الدولية (حيث لم تتعد مساهمتها 5٪ من إجمالي السيولة الدولية عام 1970)، ونظرا لاستمرار حدة المنافسة والصراع بين الدول الرأسمالية الصناعية، فقد ظلت العواصف تهب على الأحوال النقدية الدولية. وكانت أقوى هذه العواصف التي دمرت بنيان بريتون وودز نهائيا، هي العاصفة التي هبت عام 1971.

ففي هذا العام، اتخذت حكومة الرئيس نيكسون بعض القرارات الاقتصادية المرنة، وتخلت عن بعض السياسات النقدية المقيدة التي اتبعت في الماضي، وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد الأمريكي الذي كان قد سجل ميزان مدفوعاته في عام 1970 عجزا قدره ثلاثة بلايين دولار بالرغم من تحقيق فائض في الميزان التجاري بمقدار 2,1 بليون دولار. كما سجل معدل التغير في الإنتاج الصناعي في هذا العام تراجعا بنسبة 3,7٪. وكانت ظاهرة التضخم الركودي (البطالة مع التضخم) قد بدأت تتسع على نطاق واسع، في حين بدأت رؤوس الأموال الأمريكية تتجه شطر أوروبا. وبدأ تراكم ضخم للدولارات في الخارج. وكان هذا النزوح الكبير للدولارات نحو الخارج يرجع إلى سداد البنوك الأمريكية لقروضها التي حصلت عليها من سوق الدولارات الأوروبية في العام الماضي وإلى ارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا، وبالذات في ألمانيا الاتحادية التي رفعت سعر الخصم من 6٪ إلى 7,5٪ عام 1971 بهدف مكافحة التضخم. وهكذا بدأ عام 1971 بنزوح

كبير للدولارات نحو أوروبا وكانت ألمانيا الاتحادية هي البلد الأساسي الذي انهمرت عليه للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة سعيا وراء تحقيق أرباح رأسمالية بسبب ارتفاع سعر المارك بالنسبة للدولار. ولم تتدخل الحكومة الأمريكية لوقف هذا الانهمار، أو لدعم قيمة الدولار في أسواق الصرف الأوروبية، وتركت مصيره يتحدد في ضوء سياسة التجاهل هذه، وفي ضوء ردود الفعل التي قد تتخذها الدول الأوروبية. وفي شهر أبريل عام 1971 زاد



Source: Klaus Kolloch: Gold, Dollar, Währungkrise, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1981, s. 146.

شكل رقم (5)

تطور الرصيد الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية ببلايين الدولارات خلال الفترة 1948-1971

تدفق الدولار إلى أوروبا بمعدلات لا مثيل لها. حيث وصل إلى حوالي بليون دولار في اليوم الواحد إلى ألمانيا، و 250 مليون إلى سويسرا (228). وتدخل البنك المركزي الألماني Bundsbank فقام بشراء كميات كبيرة من الدولارات وصلت إلى 3 بلايين في شهر أبريل فقط. ورغم ذلك استمر السيل لا ينقطع. ووصل ذروته في شهر مايو، خصوصا بعد الإشاعة التي انتشرت بعد إعلان نتائج بعض الأبحاث التي قامت بها ثلاثة معاهد علمية اقتصادية في ألمانيا بقرب تخفيض قيمة المارك.

وعندئذ أوقفت البنوك التعامل في سوق الصرف. وتم تعويم المارك الألماني، والجولدر الهولندي، ورفعت النمسا قيمة الشلن بنسبة 5٪، وسويسرا فرنكها بنسبة 7٪. وعومت بلجيكا عملتها.

ولم تفلح الاجتماعات التي عقدتها الدول الأوروبية آنذاك في الوصول إلى اتفاق مشترك لإيقاف هذه الحرب النقدية في الوقت الذي كانت فيه احتياطيات مجموعة الدول العشر group of ten قد زادت في الربع الثاني من عام 1971 بمقدار 4 بليون دولار.

وجاء إعلان الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية عن حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في الربع الثاني من عام 1971، واحتمالات استمراره، وتخفيض الولايات المتحدة الأمريكية احتياطياتها بمقدار 1,1 بليون دولار في النصف الأول من أغسطس من هذا العام، جاء كل ذلك ليشعل من حمى المضاربة على الدولار وزيادة نزوحه للخارج، واشتداد الطلب على الذهب.

وحينما أصبح الأمر لا يمكن احتماله أو وقفه، اضطر الرئيس نيكسون في خطاب شهير له، استغرق 18 دقيقة، في يوم الأحد الموافق 15 أغسطس وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (بشكل مؤقت) وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10٪، وفرض ضريبة بمقدار 10٪ على الواردات، وإعلان إجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة شهور للحد من التضخم.

وكانت تلك الإجراءات ضربة شديدة لحلفاء أمريكا وشركائها. وكان ذلك إعلانا بنهاية عصر بريتون وودز، وبداية صفحة جديدة لنظام النقد الدولي، الذي سيقوم منذ هذه اللحظة على قاعدة الفوضى والتعويم.

تأثير الحروب النقدية خلال الفترة 1965-1971 على البلاد المتخلفة:

أثرت الحروب النقدية التي اشتعلت بين المراكز الرأسمالية الصناعية خلال الفترة المشار إليها على البلاد المتخلفة أيما تأثير. وقد اتخذ هذا التأثير عدة قنوات. فمن ناحية أولى، نلاحظ أنه لما كانت تلك الحروب والأزمات النقدية التي شهدها نظام النقد الدولي خلال النصف الثاني من الستينات قد تزامنت مع الأزمات الاقتصادية وتراخي معدلات النمو الاقتصادي في المراكز الرأسمالية، فإن ذلك قد أدى إلى تدهور الطلب العالمي على الصادرات السلعية من المواد الأولية وتدهور أسعارها، الأمر الذي أسهم في تخفيض حصيلة ما يؤول إلى هذه البلاد من نقد أجنبي.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أنه لما كانت تلك الأزمات قد اقترنت بارتفاع واضح في مستويات الأسعار (ظاهرة التضخم)، فإن أسعار الواردات لمجموعة البلاد المتخلفة قد سجلت ارتفاعا واضحا.

وكانت حصيلة التدهور الذي حدث في أسعار صادرات هذه البلاد وارتفاع أسعار وارداتها أن اتجهت شروط تبادلها التجاري Terms of Trade إلى التدهور في غير صالحها. (229) وطبقا لبيانات البنك الدولي، نجد أنه بافتراض أن سنة 1960 = 100، فإن شروط التبادل التجاري لمجموعة هذه البلاد قد انخفضت من 95 عام 1965 إلى 91 عام 1968، وأمعنت في الانخفاض فوصلت إلى 89 عام 1970 (230).

لا عجب والحال هذه أن تسجل موازين مدفوعات هذه البلاد خلال تلك الفترة عجزا واضحا، وهو الأمر الذي سبب لها مصاعب ومشكلات كبيرة في السيولة الدولية. فصندوق النقد الدولي قد أحجم، بحكم ميثاقه وشروط السحب من موارده، عن إمدادها بمقادير السيولة الميسرة المطلوبة لمواجهة هذا العجز. وحتى التسهيلات التي ابتكرها، تحت زعم مساندة هذه البلاد، كانت قد صيغت في ضوء شروط وضوابط تجعل إمكانات البلاد المتخلفة للاستفادة منها محدودة للغاية. ولنأخذ هنا، على سبيل المثال، تسهيلات التمويل التعويضي Compensatory Financing Facility التي قررها الصندوق عام 1963 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من تدهور في حصيلة صادراتها، فسوف نجد أن السحب منها في النهاية محكوم بحجم حصة

الدولة العضو في الصندوق، كما أنها لا تراعي الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات، ناهيك عن أن فترة السداد لما أخذته الدولة العضو من موارد بالصندوق قصيرة (من ثلاثة إلى خمس سنين). كما اشترط الصندوق، فضلا عن ذلك، توافر شرطين حتى يمكن للدولة أن تتمتع بالاستفادة من هذه التسهيلات، وهما: (231)

1- أن التدهور الذي حدث في حصيلة الصادرات ذو طابع مؤقت وقصير الأجل ويرجع إلى ظروف تخرج عن إرادة الدولة.

2- أن تبدي الدولة العضو، الراغبة في الحصول على هذا التسهيل، رغبة في التعامل مع الصندوق لإيجاد الحلول المناسبة لصعوبات ميزان المدفوعات، وهو الأمر الذي يعرض الدولة لتدخل الصندوق في شؤونها الداخلية.

ومهما يكن من أمر، فإنه نظرا للشروط المجحفة والقيود المختلفة التي وضعها صندوق النقد الدولي على إمكانات السحب من موارده من قبل الدول المتخلفة المصدرة للمواد الأولية، فإن مساهمته في سد عجز موازين مدفوعات هذه البلاد خلال تلك الفترة كانت تافهة وضئيلة. واقتصرت الاستفادة الأساسية من موارده على مجموعة الدول العشر الغنية التي تملك الجانب الأكبر من رأسماله وتسيطر من ثم على سياساته الائتمانية. وربما كانت النظرة الخاطفة إلى الجدول رقم (45) كافية للدلالة على مدى استئثار مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية بالشطر الأكبر من الموارد الائتمانية التي قدمها الصندوق خلال الفترة 1965-1971.

ومن الثابت أيضا، أنه في ضوء تعاظم حدة الحروب والأزمات النقدية وما رافقها من اضطرابات اقتصادية في هذه الفترة، فإن حجم القروض والمعونات الاقتصادية الميسرة، وكذلك حجم الاستثمارات الخاصة المباشرة التي انسابت من الدول الرأسمالية الصناعية قد انخفضت كثيرا. ولهذا لم يكن هناك مناصا أمام مجموعة البلاد المتخلفة من أن تلجأ إلى وسائل التمويل الخارجية الخاصة (مثل تسهيلات الموردين والاقتراض من البنوك التجارية..) وهي وسائل مكلفة وأصبح من الممكن اللجوء إليها في ضوء تخمة السيولة التي حدثت في تلك الفترة، وبالذات في سوق الدولارات الأوروبية. ولا عجب إذن، أن تنمو الديون الخارجية المستحقة على هذه

جدول رقم (45)

توزيع استخدامات الموارد الائتمانية لصندوق النقد الدولي على الدول الرأسمالية المتقدمة والدو ل المتخلفة خلال الفترة 1965 – 1971

بآلاف الدولارات

	1965	1967	1969	1971
الدول الرأسمالية				
المتقدمة (إجمالي)	2,044	1,331	2,843	680
منها : بريطانيا	1,907	1,013	2,241	450
دول أخرى	137	318	602	140
دول المناطق				
المتخلفة (إجمالي)	910	1,151	1,167	770
منها : أمريكا اللاتينية	385	252	282	147
الشرق الأوسط	113	111	83	121
دول آسيوية أخرى	355	622	607	388
دول أفريقية أخرى	56	163	196	92

Source : G. K. Helleiner : The Less Developed Countries and the International Montary System. In: The Journal of Development Studies, Vol. 10, No 3 and 4, April July 1974. P. 352.

الدول نموا سريعا خلال سني تلك الفترة. وطبقا للبيانات التي أوردها الاقتصادي ج. ك. هلينر ارتفعت ديون هذه البلاد إلى حوالي 60 بليون دولار في أغسطس عام 1971، بعد أن كانت لا تتجاوز 36,4 بليون دولار عام 1965.

على أن تأثير الأزمات النقدية على البلاد المتخلفة خلال تلك الفترة لم يقتصر فقط على زيادة العجز في موازين مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية فحسب، وإنما يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضا أثر التخفيض الذي حدث في قيمة العملات القوية (التي أشرنا إليها سابقا) على القيمة الحقيقية للاحتياطيات الدولية من العملات التي كانت تملكها هذه البلاد آنذاك، خصوصا وأن الشطر الأعظم من تلك الاحتياطيات كان مكونا من الدولار والإسترليني (انظر الجدول رقم 46). ذلك أن تخفيض الإسترليني

جدول رقم – (46)

موقف الاحتياطيات من العملات الأجنبية والديون الخارجية لمجموعة الدول المتخلفة طبقا للموقف في أغسطس 1971 مقدرة بالآلاف من وحدات حقوق السحب الخاصة قبل تخفيض الدولار

المناطق	الاحتياطيات من العملات الأجنبية				إجمالي الديون الخارجية
	الإجمالي	بالدولار	بالاسترليني	باقي العملات	
أمريكا اللاتينية	4,015	1,348	120	2,547	19,372
إفريقية	4,335	–	–	–	10,693
الشرق الأوسط	3,225				5,733
دول آسيوية أخرى	4,160	1,795	1,680	3,680	23,937
إجمالي البلاد المتخلفة	15,730	3,450	2,390	9,885	59,735
الإجمالي بالنسبة للعالم	70,295	45,664	7,058	17,573	–

Source : G. K. Helleiner, op. cit., p. 355.

والدولار بالنسب التي أشرنا إليها سالفا قد أدى إلى تخفيض قيمة تلك الاحتياطيات بتلك النسب على الأقل، الأمر الذي خلق اضطرابا في إدارة هذه الاحتياطيات. وهذه الخسائر الفادحة التي نجمت عن ذلك تشير إلى أثر التبعية النقدية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وليس هناك ما يشير إلى أن تلك البلاد اتخذت ردود فعل حاسمة، أو غير حاسمة، إزاء هذه الأزمات والتعديلات الجذرية التي طرأت على نظام النقد الدولي خلال تلك الفترة.

والواقع أن الآثار السابقة التي أحدثتها تلك الأزمات النقدية على البلاد المتخلفة يجب تفسيرها في ضوء الأرضية التي أثمرتها، وهي استمرار هيكل الإنتاج الكولونيالي في تلك البلاد على حالة دون تغيير. وهو الهيكل الذي يجعل هذه البلاد تنتج ما لا تستهلك (المواد الأولية) وتستهلك ما لا تنتج (الواردات على اختلاف أنواعها). وقد استندت المراكز الرأسمالية

الصناعية على استمرارية هذا الهيكل في مواصلة إخضاع هذه البلاد لمتطلبات وشروط نموها وتوسعها، بل وإلقاء جزء من عبء أزماتها على عاتق تلك البلاد. (232) وتلك نقطة سوف تتضح لنا كثيرا في الفصل القادم.

القسم الثاني
الوضع الراهن وحصار الدول المتخلفة

5 وداعا... يا بريتون وودز: التعويم والفوضى النقدية العالمية ووقوع البلاد المتخلفة في فخ الديون الخارجية

كانت قرارات الرئيس نيكسون في 15 أغسطس 1971 صدمة مفاجئة لدول غرب أوروبا واليابان. فمع إعلان وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، تحطم الأساس الذي استند إليه بنيان بريتون وودز. وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة الجريئة من غير أن تتشاور مع حلفائها، وبدون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي. كما أن فرض الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة على الواردات بنسبة 10٪ كان يعني من الناحية الواقعية تخفيضا في قيمة الدولار بهذه النسبة، وهو أمر سيضر بالصادرات الأوروبية واليابانية المتجهة إلى أمريكا. وفي خريف عام 1971 تمت عدة لقاءات للتشاور بين مجموعة الدول العشر دون التوصل إلى اتفاق. كما عقدت عدة لقاءات بين الرئيس نيكسون والرئيس الفرنسي ورئيس وزراء ألمانيا الاتحادية ورئيس وزراء كندا للبحث عن حلول للورطة التي

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية فيها دول غرب أوروبا، خصوصا وأن الاضطرابات التي عمت أسواق الذهب والصرف استمرت في الاشتعال. وأخيرا انتهت المشاورات إلى عقد اتفاقية صيموثونيان في ديسمبر (16-17) عام 1971.

وكان الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون، حول هذه الاتفاقية، يقضي بأن تلغى الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة الواردات التي فرضتها مؤخرا، وأن تخفض سعر الدولار بنسبة 7,89٪ بالنسبة للذهب، وبذلك ارتفع سعر الذهب رسميا من 35 دولارا للأوقية إلى 38 دولارا. وأعفى المجتمعون الولايات المتحدة الأمريكية من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب. وقد عرف السعر الجديد للدولار بالسعر المركزي Centeral rate بدلا من سعر التعادل Parity rate الذي كان يربط الدولار بالذهب. وسمح لأسعار الصرف الأخرى أن تتقلب في حدود 2,25٪ صعودا أو هبوطا بعد أن كانت هذه الحدود محصورة في±1٪ حسب اتفاقية بريتون وودز. كما قرر المجتمعون تكوين لجنة من قبل صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراحات بشأن إصلاح نظام النقد الدولي. وعقب ذلك قامت ثماني دول أوروبية، فضلا عن اليابان، برفع أسعار عملاتها. وقررت كندا تعويم دولارها.

ومع ذلك، فإن اتفاقية السيموثونيان لم تدم أكثر من أربعة عشر شهرا حتى أعقبتها تطورات أخرى أشد عنفا. ذلك أن هذه الاتفاقية لم تتعرض لجوهر قضايا النظام ومشكلاته الحساسة، وحاولت فقط أن تتوصل إلى نوع من الحلول الوسط (تخفيض قيمة الدولار لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين ميزان مدفوعاتها مقابل أن تلغى حكومة الرئيس نيكسون ضريبة الواردات). وكان من المتوقع أن تهدأ الأحوال في سوق الذهب بعد رفع سعره رسميا، لكن سعر الذهب واصل ارتفاعه، حيث ارتفع من 42 دولارا للأوقية في السوق الحرة في ديسمبر عام 1971 إلى 49 دولارا في فبراير عام 1972، وإلى 65 دولارا في مارس عام 1972، وإلى 122 دولارا عام 1973. ومن ناحية أخرى كان من المنتظر أن تتدفق الأموال على الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الاتفاقية، بيد أن ارتفاع أسعار الفائدة في دول غرب أوروبا بالمقارنة مع مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية قد حال دون ذلك. واستمر تدفق الدولار بمعدلات كبيرة للخارج، وواصل عجز

ميزان المدفوعات الأمريكي ارتفاعه. وتعرض الدولار لضغوط شديدة في أوائل عام 1973. وهنا فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم بتخفيض قيمة الدولار مرة ثانية في فبراير عام 1973 بنسبة 10٪، وذلك برفع سعر أوقية الذهب من 38 دولارا إلى 42,22 دولارا، وبذلك تكون قد خفضت قيمة الدولار بنسبة 20٪ خلال الفترة 1971-1973. وعندئذ قررت ست دول في السوق الأوروبية (233). في مارس عام 1973 تعويم عملاتها إزاء الدولار والين الياباني على أن تقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينها (نظام الثعبان الأوروبي). وعومت بريطانيا وإيطاليا عملاتهما بشكل مستقل.

وآنذاك وقع حدث دولي هام زلزل بعنف شديد من طبيعة علاقات التبادل اللامتكافيء في أسواق المواد الأولية، وكان له تأثير محسوس على نظام النقد الدولي، ونعني بذلك نجاح مجموعة دول الأوبك بعد اندلاع حرب أكتوبر عام 1973 في رفع أسعار النفط عالميا. فلأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية تستطيع مجموعة صغيرة من الدول النامية أن تتخذ قرارا منفردا يصحح علاقات التبادل الجائرة في السوق الرأسمالية العالمية، وتنهي بذلك عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة. والواقع أن ارتفاع أسعار النفط قد غير، إلى حد لا يستهان به، من موازين القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ومجموعة دول غرب أوروبا واليابان من ناحية أخرى. حيث أدى ارتفاع هذا السعر إلى زيادة كلفة الطاقة بشكل واضح في مجموعة الدول الثانية التي تعتمد إلى حد كبير على النفط المستورد، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. على أن ما تعنينا الإشارة إليه هنا ؛ هو أنه عقب ارتفاع أسعار النفط حققت الدول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها، حيث لم تستطع خطط التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول أن تستوعب هذه المقادير الكبيرة من الإيرادات النفطية. وهنا سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وسوق الدولارات الأوروبية...) إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها recycling. وبالفعل اتجه الشطر الأعظم من تلك الفوائض للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية، وفي سندات الخزينتين الأمريكية والبريطانية، وإلى البنوك التجارية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد، هو التسهيلات النفطية Oil Facility لمساعدة الدول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعاتها للعجز بسبب ارتفاع أسعار النفط المستورد. وكان مصدر تمويل هذه التسهيلات هو الأموال التي اقترضها الصندوق من دول الأوبك. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تدوير الأموال النفطية إلى أسواق النقد الدولية قد أسرعت من تحركات رؤوس الأموال الساخنة على النطاق الدولي، حيث أصبحت هناك وفرة، أو تخمة، في حجم الأموال السائلة القابلة للتنقل من بلد لآخر، ومن عملة لأخرى، عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكة المصارف الدولية النشطة والشركات متعددة الجنسية. وساعدها على ذلك الدرجة العالية من المرونة في تغير أسعار الصرف، والارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة، وتفاوت علاقات العجز والفائض بين مختلف دول العالم.

وعلى أي حال، كان العالم الرأسمالي قد انتقل من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة التعويم Floating، ونبذت غالبية الدول الرأسمالية الصناعية فكرة وضع أسعار تعادل ثابتة، وسادت فكرة مؤداها، أن أسعار الصرف المرنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطيات الدولية، وهي الفكرة التي روجها أنصار المدرسة النقدية Monetarism التي تزعمها ملتون فريدمان وتحمست لها الولايات المتحدة الأمريكية. وشهد العالم خلال الفترة 1973-1976 ما يشبه الحرب النقدية الضارية. فكل مركز من المراكز الرأسمالية الأساسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، واليابان) كان يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة ومجال نفوذه، وذلك على صعيد التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية، وتأمين الوصول إلى المواد الخام، ومجالات الاستثمار لرؤوس الأموال المصدرة. وكان التصدع الذي حدث في نظام النقد الدولي يهدد هذه المصالح، فأشعل نار الصراع بين هذه المراكز، ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر في الإصلاح المنشود لهذا النظام.

كان الاهتمام الرئيس للمسؤولين الأمريكيين الذين شاركوا في لجنة العشرين لإصلاح نظام النقد الدولي هو «ترتيب ظروف يكون فيها على الدول ذات الفائض الكبير والمستمر في ميزان المدفوعات أن تتبع سياسات ترمي إلى تخفيض هذه الفوائض (234)»، بينما كان المسؤولون في دول

غرب أوروبا «على اقتناع بأن عجز المدفوعات الأمريكية إنما يرجع إلى السياسات النقدية الأمريكية الميسرة نسبيا، وما ينشأ عن ذلك من تفخم، وبأن الدور الخاص للدولار في المدفوعات الدولية قد شجع هذا العجز، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى أرصدة دولية وائتمانات مقترضة لتمويلها.. . ولم يكن الأوروبيون على استعداد لأن يراكموا، إلى ما لا نهاية، دولارات غير قابلة للتحويل. وكانوا يشعرون بالاستياء لتحويل قاعدة الذهب إلى قاعدة للدولار (335)».

وفي عام 1976 عقد مجلس محافظي الصندوق مؤتمرا في جاميكا، وتم فيه التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز. وفي هذا الاجتماع تقررت الأمور التالية:

* حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم للصرف، بما في ذلك التعويم، على أن تتحمل في نفس الوقت النتائج التي تترتب على التصرفات المشابهة من جانب الدول الأخرى. كما نصت المادة الرابعة من اتفاقية التعديل على أنها تحظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادية في مواجهة الأعضاء الآخرين من خلال التلاعب في سعر الصرف (دون أن توضح المقياس لذلك).

* إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأي سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب، وحظر أي وظيفة له في ترتيبات سعر الصرف. ولكن يلاحظ هنا بأن اتفاقية جاميكا قد تغاضت عن ذكر أي كلمة عن دور الذهب كاحتياطي دولي. لكنها ألغت التزامات الصندوق والأعضاء تجاه نقل أو تلقى الذهب تبعا لمواد الاتفاقية القديمة للصندوق.

* التخلص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة الصندوق. ولكسب رضا الدول المتخلفة للموافقة على هذا التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق فقد تقرر أن يبيع الصندوق ثلث ما في حوزته من ذهب، وإعادة نصف العائد بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء، بنسبة حصة كل منها، ويباع النصف الثاني (للثلث) بسعر السوق ويوزع جزء منه على الدول المتخلفة، والجزء المتبقي يستخدم لتقديم المساعدات للدول ذات الدخل المنخفض.

* تقرر أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية

الأساسية في نظام النقد الدولي.

* ونص التعديل الثاني على «ممارسة صندوق النقد الدولي إشرافا دقيقا على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف، مع التزامه بمبادئ محددة في مجال إرشاد الدول الأعضاء إزاء هذه السياسات (236)».

ومنذ ذلك التاريخ تباينت نظم الصرف التي اختارتها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. فهناك دول حافظت على نظام التعويم الذي كانت قد طبقته بالفعل في فترة سابقة. وهناك دول ربطت عملاتها ببعض العملات القوية (كالدولار والإسترليني والفرنك الفرنسي)، وهناك من استمر على نظام الرقابة على الصرف، وهناك من ربط عملته بسلة من العملات، أو بوحدات حقوق السحب الخاصة. وقامت مجموعة الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ابتداء من عام 1979 بابتكار ما سمي «بوحدة العملة الأوروبية»، وهي عبارة عن نقود ائتمانية دولية ذات قوة إبراء إقليمي، وتستخدم لتسوية الحسابات المتبادلة بين الدول الأعضاء من خلال بنوكها المركزية، وهي تصدر بتغطية معينة من الذهب (الذي يقوم على أساس سعر السوق) وتلتزم الدول المشتركة في هذا النظام بدعم أسعار عملاتها إزاء هذه العملة مع السماح بتأرجح الأسعار في حدود معينة. ويوضح لنا الجدول رقم (47) طرق ربط العملات للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حتى شهر أبريل عام 1983.

العوامل الجوهرية المسببة للاضطرابات النقدية العالمية:

انعكست اتفاقية جاميكا سريعا على أحوال الصرف والعلاقات النقدية الدولية. فالتعويم أصبح هو السمة الرئيسة السائدة للعملات الرئيسة القوية.

وانتهى تماما عصر ثبات أسعار الصرف. وخرج الذهب من نظام النقد الدولي، بعد أن أسقط عنه السعر الرسمي، وأصبح سعره، مثل سائر المعادن الأخرى، يتحدد بناء على أحوال العرض والطلب. ولم يعد هناك ضابط يحكم حركة السيولة الدولية. وهكذا لم يعد نظام بريتون وودز موجودا، وغدا مجرد ذكرى بعد أن تم الاعتراف في اتفاقية جاميكا بالأمر الواقع. وعربدت الفوضى في أحوال النقد الدولية، وعانى الاقتصاد

جدول رقم – (47)

طرق ربط العملات للدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي

حتى شهر أبريل 1983

	عدد الدول
العملات المربوطة بالدولار	37
العملات المربوطة بالفرنك الفرنسي	13
العملات المربوطة بعملات أخرى	6
العملات المربوطة بوحدة حقوق السحب الخاصة	14
العملات المربوطة بوحدات مركبة خاصة	24
العملات المربوطة بمعايير معينة	5
العملات المربوطة بترتيبات اتفاقيات جماعية (دول السوق الأوروبية)	8
العملات المربوطة بطرق أخرى	39
الإجمالي	146

المصدر – سيد عيسى : نظام النقد الدولي المعاصر ، القاهرة 1984 ، ص 65

الرأسمالي العالمي من حالة عدم الاستقرار النقدي التي كانت في الواقع انعكاسا أصيلا لدخول مجمل النظام الرأسمالي العالمي في أزمة هيكلية حادة، طويلة المدى، لم يعهدها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأهم سمات هذه الأزمة هي: اتجاه معدل الربح نحو التناقص في قطاعات الإنتاج المادي، وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتزايد البطالة مع التضخم. (التضخم الركودي)، وتعاظم ظاهرة التدويل وخطورة الشركات الاحتكارية الدولية النشطة، وعدم إمكان إخضاعها لأي من معايير الضبط والرقابة المحلية، واندلاع أزمة الطاقة بعد أن أنهت مجموعة دول الأوبك، بقرار حاسم منها، عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة، واحتدام المنافسة والصراع وعلاقات النمو اللامتكافىء بين المراكز الرأسمالية الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة غرب أوروبا، واليابان) (237).

وكان من الواضح، أن خلق حالة من الاستقرار في نظام النقد الدولي بعد إجراءات جاميكا يتوقف على أربعة أمور أساسية، هي:

1- أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي توازنه الخارجي والداخلي.

2- أن تتم السيطرة على التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية.

3- أن يتم كبح حركات رؤوس الأموال الساخنة وتحجيم أعمال المضاربة.

4- حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية وتحقيق الآمال المعقودة على وحدات حقوق السحب الخاصة لكي تلعب دور هذه العملة وتنظم عملية السيولة الدولية. بيد أن أيا من هذه الأمور الأربعة لم يتحقق.

1 - استمرار العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الأمريكي:

استمر العجز الداخلي (عجز الموازنة الفيدرالية) والعجز الخارجي (عجز الحساب الجاري) للولايات المتحدة الأمريكية في التزايد منذ اتفاقية جاميكا وحتى الآن، وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على إغراق العالم بالمزيد من الدولارات لسد هذا العجز، نظرا لاستمرار الدولار في مباشرة دوره كعملة الاحتياط الدولية. وليست المشكلة هنا في وجود هذا العجز، بل في سرعة نموه على نحو فلكي. والدلالة البسيطة، التي يشير إليها هذا العجز ونموه، هي أن الولايات المتحدة أصبحت تستهلك وتستثمر وتستورد أكثر مما تنتج وتدخر وتصدر، الأمر الذي يعني أن المواطنين الأمريكيين أصبحوا يعيشون في مستويات استهلاكية مرتفعة تفوق بكثير حدود إمكانات الاقتصاد الأمريكي (238). فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمول هذا العجز من خلال إلقاء تكلفته على العالم أجمع. وقد لخص وزير الخزانة الأمريكي الأسبق دوغلاس ديلون، في أوائل الستينات، هذا الموقف غير العادي والمميز الذي يتمتع به الاقتصاد الأمريكي عن سائر دول العالم الأخرى حينما ذكر:

«إننا نتمتع بميزة حقيقية تماما عندما يسمح لنا بتمويل ما يلحق ميزاننا من عجز بواسطة زيادة كمية الدولارات التي تقتني في الخارج. فإذا لم تكن عملة احتياطية، وإذا لم نكن مصرف العالم، لما أمكن حدوث ذلك. إننا كنا سنتعرض عندئذ لذات الموقف الذي تواجهه البلاد الأخرى. فبمجرد أن يلحق العجز ميزان مدفوعاتنا لا بد من العمل على موازنة حساباتنا بطريقة

أو بأخرى، حتى إذا كان ذلك يعني الحد من الواردات، كما فعلت كندا اضطرارا في العام الماضي، أو خفض نفقاتنا العسكرية بصورة أكثر حسما مما يسمح به أمننا.. واعتقادي أن هذا هو أهم مجال للمزايا التي تعود علينا، وإن كان هناك مجال هام جدا آخر، هو انه لا بد من أن يقوم بلد ما بدور مصرف العالم، ويوفر هذا القدر الإضافي من السيولة الدولية. لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور، وهو أمر سليم، لأننا أقوى بلد ماليا ولدينا أقوى عملة (239)».

وعلى أي حال، فإنه بالنسبة للعجز الخارجي، تشير البيانات إلى أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي قد استمر في التزايد منذ اتفاقية جاميكا وحتى الآن، باستثناء سنوات الفائض المحدود في عامي 1980 و 1981. بل إن سرعة نمو هذا العجز كانت فلكية. ففي عام 1978، لم يتعد حجم هذا العجز 4 ,15 بليون دولار، وفي عام 1983 ارتفع العجز إلى 46 بليون دولار، وفي عام 1987 قفز العجز إلى 8 ,108 بليون دولار-انظر الجدول رقم (48) والشكل رقم 6.

جدول رقم - (48)

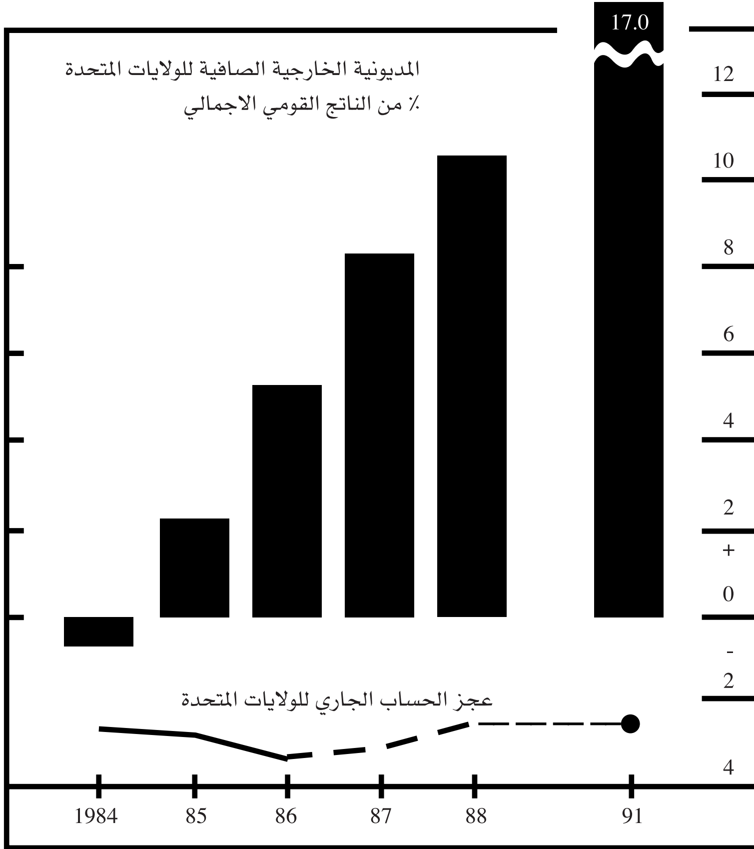
تطور عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي

خلال الفترة 1978 - 1987

ببلايين الدولارات

السنة	العجز
1978	15,4-
1979	1,0-
1980	1,9+
1981	6,3+
1982	8,1-
1983	46,0-
1984	107,4-
1985	113,7-
1986	110,5-
1987 تقديري	108,8-

Source : IMF. World Economic Outlook, April 1986, Washington D. C., p. 213.



Source: The Economist, April 11, 1987, p. 59.

شكل رقم - (6)

تطور عجز الحساب الجاري والمديونية الخارجية الصافية للولايات المتحدة الأمريكية

وكانت عوامل نمو هذا العجز هي:

1- استمرار ضعف الموقف التنافسي للصادرات الأمريكية في السوق العالمية.

2- زيادة الواردات من دول غرب أوروبا واليابان بسبب رخصها النسبي في السوق الأمريكية الذي ظل التضخم يشتغل فيها عاما بعد آخر.

3- استمرار نمو الاتفاق العسكري الأمريكي في الخارج، سواء داخل دول غرب أوروبا المنضمة لحلف شمال الأطلسي، أو في دول العالم الثالث التي تسير في ركاب السياسة الأمريكية.

4- توسيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الخارج.

على أنه من المهم، في هذا السياق، أن نشير إلى التطورات التي لحقت بقيمة الدولار على المستوى العالمي قبل وبعد مجيء إدارة الرئيس ريجان للحكم.

فخلال الفترة من عام 1978 وحتى عام 1980، وهي فترة حكم الرئيس كارتر، استمرت الإدارة الأمريكية في تطبيق ما يسمى بسياسة الصدى الدقيق للكينزية fine tuning of Keynisianism والتي تمثلت أهم معالمها في التوسع المحسوب في فرص التوظف من خلال قطاع الإدارة الحكومية المدنية لاستيعاب البطالة، والرقابة على الأسعار (مواد الطاقة والمواد الغذائية) وترشيد بنود الإنفاق في الموازنة الفيدرالية، وزيادة التجارة مع الدول الاشتراكية. وهي تقريبا نفس السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس جيرار فورد (240). وعلى المستوى الخارجي استمرت إدارة الرئيس كارتر في اتباع سياسة «التجاهل السمح» (benign neglect) لقيمة الدولار على الصعيد العالمي. فقد تركت سعره يأخذ في الهبوط حسب ظروف العرض والطلب في الأسواق النقدية الدولية، مستهدفة من وراء ذلك تحقيق مرونة أكثر في أسعار الصرف، وأملا في أن يؤدي انخفاض سعر الدولار تجاه العملات الأخرى إلى تحسين الموقف التنافسي للصادرات الأمريكية. لكن ذلك لم يتحقق، لأن تحسين الموقف التنافسي لهذه الصادرات لا يتوقف فقط على سعر الصرف، وإنما على الميزة النسبية للسلع الأمريكية التي تتحدد بدورها بمستوى الإنتاجية والجودة ومستوى الأجور بالاقتصاد الأمريكي. ولهذا لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحسين العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، ولم تتمكن من القضاء على الفوائض التي كانت تحققها دول غرب أوروبا واليابان، بينما ظل الدولار حتى عام 1980 يتدهور على نحو واضح-انظر الجدول رقم (49) والشكل رقم (7).

على أن انخفاض سعر الدولار عالميا، كانت له نتيجة مباشرة وخطيرة بالنسبة لعوائد الإيرادات النفطية لمجموعة دول الأوبك التي تمكنت من

جدول رقم (49)
تدخور سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى
خلال الفترة 1976 – 1980

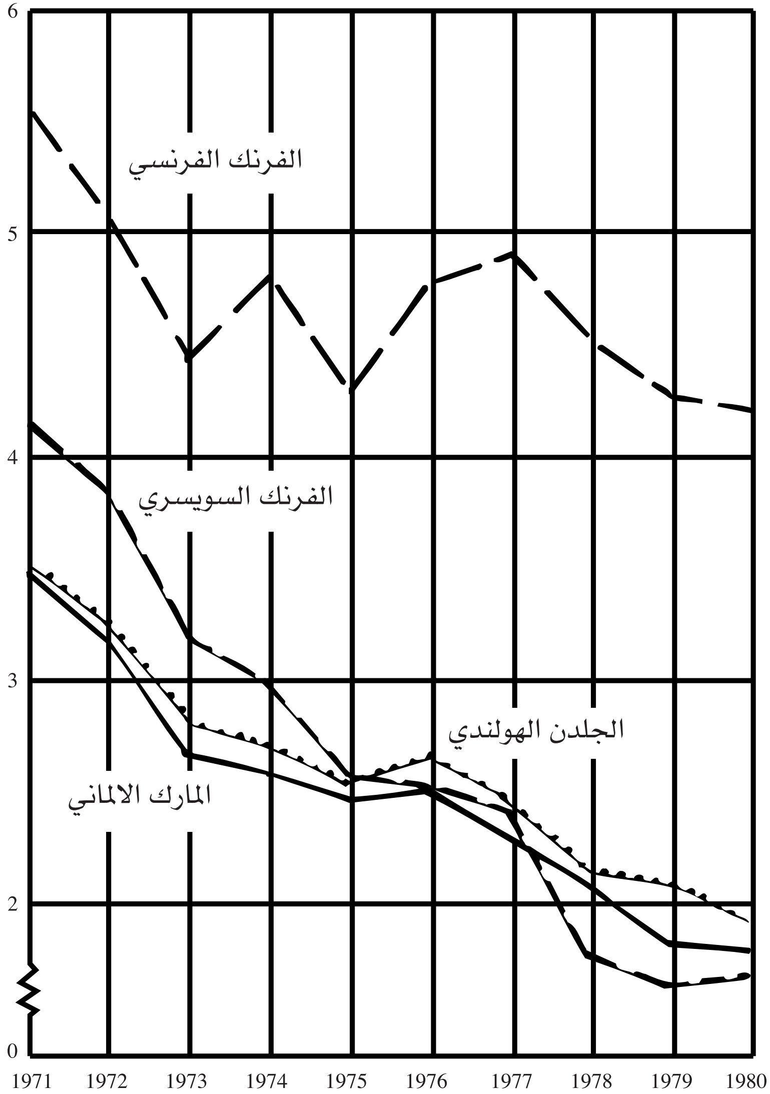
السعر مقوماً بوحدات من العملات

السنة	المارك الألماني	الفرنك السويسري	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	الليرة الإيطالية	الجولدن الهولندي
1976	2,25	2,50	4,87	0,554	832,3	2,64
1977	2,32	2,40	4,91	0,573	882,4	2,45
1978	2,01	1,79	4,51	0,521	848,7	2,16
1979	1,83	1,66	4,26	0,472	831,0	2,01
1980	2,81	1,67	4,22	0,430	855,2	1,98

Source : Autorenkollektiv : **Wahrungsprobleme des heutigen Kapitalismus**, Dietz Verlag. Berlin 1982, 5. 136.

رفع سعر هذه المادة الاستراتيجية خلال «صدمتين سعريتين»، الأولى في عام 1974/73 والثانية في عام 1980/79. فقد أدى تدهور سعر الدولار عالميا في تلك الفترة إلى تخفيض القيمة الحقيقية لهذه العوائد، نظرا لأن معظم صفقات النفط تتم تسويتها بالدولار. وتشير إحدى الدراسات الهامة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في ذلك «في تصفية الجزء الأكبر من الزيادة في سعر النفط، لأن هبوط سعر صرف الدولار.. كان يماثل من حيث النسبة الارتفاع في سعر النفط الذي تقرره منظمة الأوبك (241)». وبذلك خفضت الولايات المتحدة من حدة الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

وفيما يتعلق بالعجز الداخلي، الذي ينعكس في عجز الموازنة الفيدرالية الأمريكية، فلم يقل في سرعة نموه عن سرعة نمو عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأمريكي رغم جهود إدارة الرئيس كارتر في تحجيم هذا العجز. فقد تسارع هذا العجز بسبب زيادة النفقات الفيدرالية، وعلى الأخص الإنفاق على التسليح، في الوقت الذي تباطأت فيه زيادة الموارد السيادية بسبب الركود الاقتصادي. وكانت حصيلة هذه السياسة هي انفجار عرض النقود في الاقتصاد الأمريكي ونمو التضخم. حيث تم سد جانب

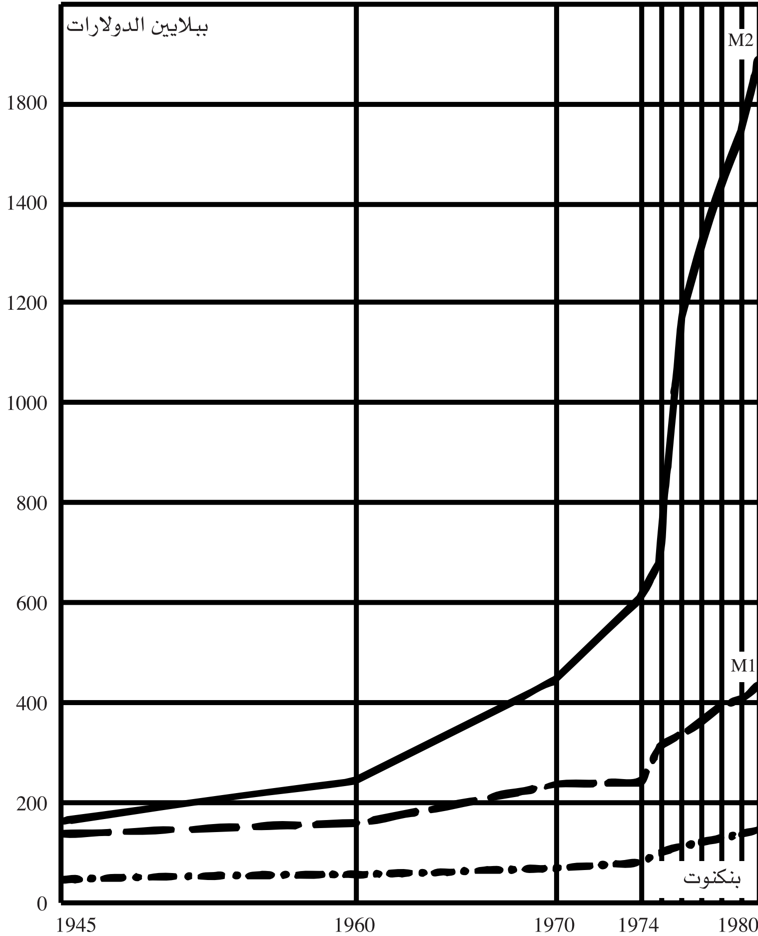


Source: Autorenkollektiv: Währungsprobleme des heutigen Kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin 1982, s. 137.

شكل رقم (7)

تدهور سعر الصرف للدولار الأمريكي خلال الفترة 71- 1980

كبير من هذا العجز من خلال سياسة التوسع النقدي-(انظر الشكل رقم 8) الذي يوضح لنا ظاهرة نمو عرض النقود بالاقتصاد الأمريكي خلال فترة طويلة نسبيا). أما الجزء الآخر من العجز فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية



Source: Autorenkollektiv: Währungsprobleme des heutigen Kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin 1982, s. 31.

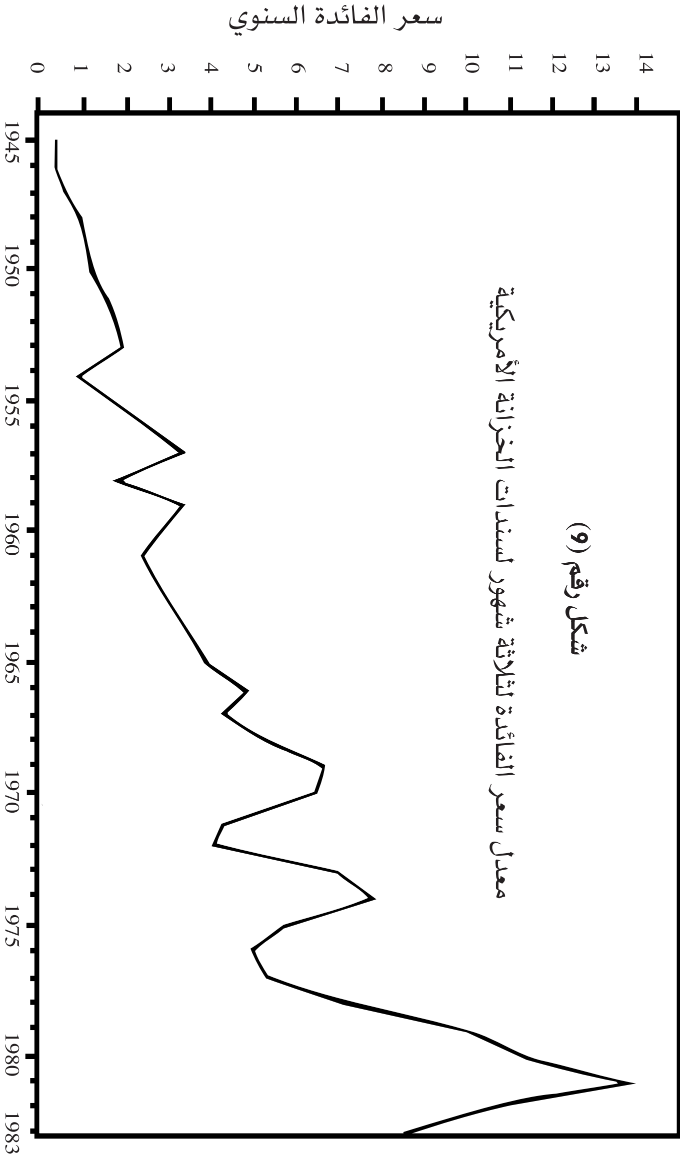
شكل رقم (8)

تطور نمو عرض النقود في الاقتصاد الأمريكي للفترة 45- 1980

على تغطيته من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة الباحثة عن معدلات الفائدة المرتفعة التي تدرها السندات الأمريكية. فالجانب الكبير من تلك الأموال كان نفطيا. وكان طبيعيا والحال هذه، أن يؤدي النمو الهائل الذي حدث في المديونية الفيدرالية، وبعد ارتفاع أسعار الفائدة، إلى نمو شديد في حجم مدفوعات الفوائد للدين. ما بالنا إذا علمنا أن المدفوعات الصافية للفوائد على الدين الفيدرالي كانت قد وصلت إلى 55,7 بليون دولار أمريكي في عام 1980 وبنسبة 8,8٪ من مجموع النفقات الفيدرالية (242). وعلى أي حال، فإن الصورة التي آل إليها وضع الاقتصاد الأمريكي في نهاية حكم الرئيس كارتر كانت هي الفرصة الذهبية لحملة النقد العنيفة التي قادتها المدرسة النقدية Monetarism بقيادة ملتون فريدمان ضد كل أشكال الممارسات الكينزية، (وهي الممارسات التي كانت ترفع شعارات تحقيق التوظف الكامل، والتدخل الحكومي، والاستقرار النقدي، ومجتمع الرفاه). ففي عام 1980 كان معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سالبا (في حدود -1,0٪) والعجز في ميزان المدفوعات يقدر بحوالي 8,9 بليون دولار، ومعدل البطالة قد وصل إلى 7,6٪، ومعدل التضخم 13٪. وعندئذ تبدأ حملة واسعة للدعاية لنوع جديد من السياسات الاقتصادية التي سيكون لها فيما بعد تأثير واضح على الأحوال النقدية العالمية. وملامح هذه السياسة هي التي سيركز عليها حملة طبول الدعاية لريجان في معركته الانتخابية. وهي دعاية حرص راسموها على أن يبيعوا فيها أحلاما وردية، تلهب حماس الرأسماليين والطبقة الوسطى، فأعطوا لها أصواتهم تحت تأثير تلك الأحلام.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقتها إدارة الرئيس ريجان تتلخص في بضعة أمور جوهرية، تشكل ما يعرف بمصطلح «اقتصاديات العرض Side economics Supply وأهم هذه الأمور ما يلي (243):

1- أن الأولوية المطلقة في السياسة الاقتصادية يجب أن تعطى لمحاربة التضخم. ولما كان التضخم في فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحت، لا علاقة لها بطريقة الأداء الحقيقي للنظام الرأسمالي، فإن الوصول إلى هذا الهدف يجب أن يكون عن طريق تقليل معدل نمو عرض النقود على نحو تدريجي. ويكون ذلك من خلال زيادة سعر الفائدة وتحجيم الائتمان



Source: Monthly Review, Vol. 35, No. April 1984, p. 7.

المصرفي.

2- لا يمكن علاج التضخم المرتفع في ظل التوقعات Expectations التضخمية الكبيرة، التي تحكم قرارات المنتجين والعمال والمستهلكين ورجال الإدارة، إلا في ظل فترة قاسية تتزايد فيها البطالة حتى تنخفض الأجور. وأنه ما إن تنجح الحكومة في خلق الثقة بإجراءاتها الصارمة لمكافحة التضخم، فسوف تنحسر هذه التوقعات ويصبح من السهولة إذن تحقيق الاستقرار السعري (275).

3- أنه للقضاء على الإفراط في عرض النقود يجب إحداث تخفيض كبير في الإنفاق الحكومي الفيدرالي في المجالات غير الحربية، وبحيث يتم تحجيم دور الدولة باستمرار في الحياة الاقتصادية، وعودة الحرية الاقتصادية، وتحويل الموارد إلى القطاع الخاص. ويكون ذلك من خلال تقليل الإنفاق العام الموجه للمصروفات الاجتماعية (التعليم، الصحة، إعانات البطالة والشيخوخة، والدعم السلعي للمواد الغذائية...) وتقليل التوظف الحكومي ومشروعات الأشغال العامة. أما الإنفاق على التسليح فإن الإدارة الأمريكية قد اتجهت لزيادته بشكل واضح.

4- إن مواجهة الأزمة الاقتصادية تتطلب العمل على إنعاش جانب العرض، أي زيادة الاستثمار والإنتاج. ويتم ذلك من خلال خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخول والثروات وذلك لحفز وتشجيع المنتجين والمستثمرين.

5- أما على صعيد العلاقات النقدية الدولية فإن السياسة الريجانية استمرت أيضا على نهج سياسة التجاهل لما يحدث لسعر الدولار عالميا، طالما أنه لا يزال يقوم بدور العملة الدولية، وأن يترك لدول غرب أوروبا واليابان ودول العالم الثالث أن تتكيف لما يحدث لهذا السعر من تغير.

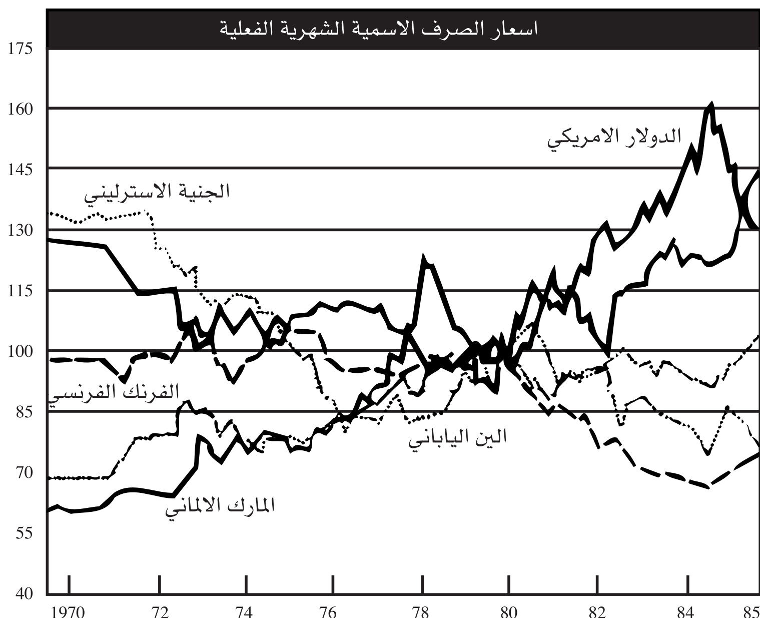
ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الروشتة (الوصفة) الريجانية بعد خمس سنوات من التطبيق المتتالي لها لم تفلح في شد عربات الاقتصاد الأمريكي إلى طريق النمو المستقر. فقد ظلت معدلات النمو الاقتصادي تتقلب ارتفاعا وهبوطا في ظل جو عام يطغى عليه الركود أكثر من النمو، والعجز الخارجي أستمر في الاستفحال، حيث ارتفع من 46 بليون دولار عام 1983 إلى 110,5 بليون دولار عام 1986، وهو ما يزيد عن مجموع عجز الحسابات الجارية لكل مجموعة الدول المتخلفة. والعجز الداخلي، الممثل في الموازنة الفيدرالية،

أرتفع من 127,8 بليون دولار عام 1982 إلى 222,2 بليون دولار عام 1985. ونسبة مجموع هذين العجزين إلى إجمالي الناتج القومي الأمريكي تصل حاليا حوالي 10٪. بيد أن السياسة الريجانية قد نجحت كثيرا في تخفيض معدل التضخم، و إن كان ذلك على حساب الاحتفاظ بمعدل مرتفع للبطالة.

ومن المهم أن نلحظ أن الإدارة الريجانية بدلا من أن تعالج أسباب الخلل الهيكلي، الداخلي والخارجي، فإنها لجأت إلى سد عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة الفيدرالية من خلال اجتذاب المدخرات الأجنبية. وكان سلاحها، في ذلك أساسا، هو زيادة سعر الفائدة إلى مستويات خيالية (وصلت إلى 19٪)، وهو الأمر الذي خلق تكالبا في الطلب العالمي على الدولار، مما رفع من سعره بشكل واضح خلال الفترة 1980-1986 انظر الشكل رقم (10). وانهالت على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 83-1986 أحجام هائلة من الأموال الساخنة، وبمتوسط لا يقل عن 100 بليون دولار سنويا. وتشير بعض التقديرات إلى أنه مع حلول عام 1985 كانت قيمة ممتلكات الأجانب واستثماراتهم داخل الاقتصاد الأمريكي تفوق قيمة ممتلكات واستثمارات الأمريكيين في الخارج، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحول، ولأول مرة في التاريخ منذ عام 1914، إلى دولة مدينة (245).

لقد أدى انهمار رؤوس الأموال الساخنة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من الفوضى في أسواق النقد الدولية، حيث كثرت المضاربات، وتقلبت أسعار الصرف للعملات الأخرى تجاه الدولار، ونشطت الحركات السريعة لرؤوس الأموال المتجهة صوب أمريكا، وزادت السيولة الدولية بمعدلات كبيرة، واضطرت دول العالم الغربي لمجاراة ما يحدث في ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، فرفعت من أسعار فائدتها، الأمر الذي انعكس في تقليص حجم الاستثمارات في قطاعات الإنتاج المادي، وإلى زيادة كلفة رأس المال الثابت والعامل، بل دفع ذلك بالشركات الصناعية لأن «تفضل استخدام ما لديها في سيولة في المضاربة في سوق الصرف وفي الإيداع لدى البنوك بدل الاستثمار (246)».

على أن الوسيلة التي لجأت إليها الإدارة الأمريكية الريجانية لسد العجز الداخلي والخارجي، وهي زيادة أسعار الفائدة التي أدت إلى ارتفاع

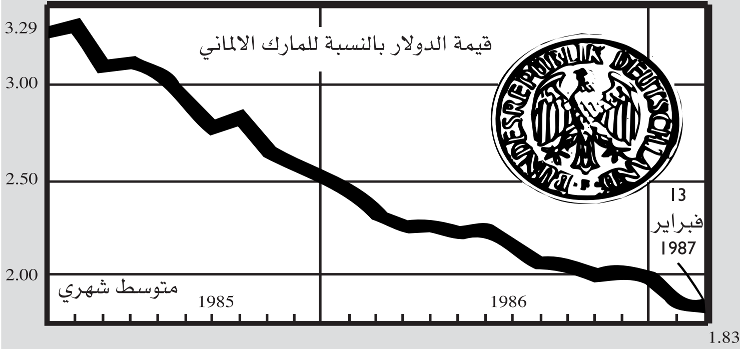


المصدر : مجلة التمويل والتنمية، المجلد (32) دقم (2) يونيو 1986 ، ص49

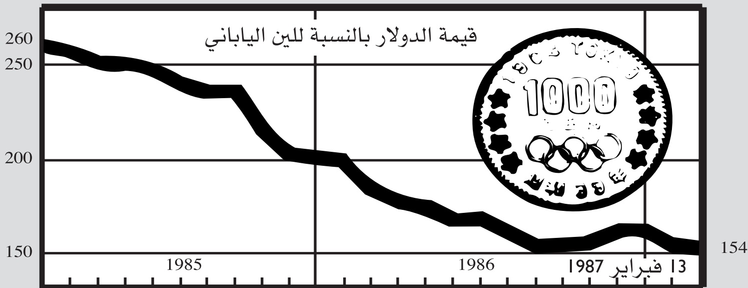
شكل رقم (10)

أسعار الصرف الأسمية الشهرية الفعلية للعملات الرئيسة خلال الفترة 70-1985

سعر الدولار عالميا، سرعان ما انقلبت لكي تصبح سببا رئيسا في استفحال هذا العجز وتفاقم اختلال التوازن الاقتصادي العام، وذلك لسبب بسيط، وهو أن ارتفاع قيمة الدولار قد أدت إلى زيادة أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق الخارجية، وضعف قوتها التنافسية أمام الصادرات المماثلة لدول غرب أوروبا واليابان. وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالعديد من الصناعات الأمريكية المعتمدة على التصدير، مثل صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والمنتجات النسيجية والكيماوية... الخ. كما أن ارتفاع قيمة الدولار عالميا قد أدت إلى إحداث انخفاض نسبي محسوس في أسعار الواردات بالنسبة للأمريكيين، مما شجع من زيادة طلبهم عليها. وبهذا الشكل كان من نتيجة زيادة سعر الصرف للدولار تقليص الصادرات الأمريكية ونمو



تدهور قيمة الدولار الأمريكي تجاه المارك الألماني الغربي
خلال الفترة 1985 - 1987



تدهور قيمة الدولار الأمريكي تجاه الين الياباني
خلال الفترة 1985 - 1987

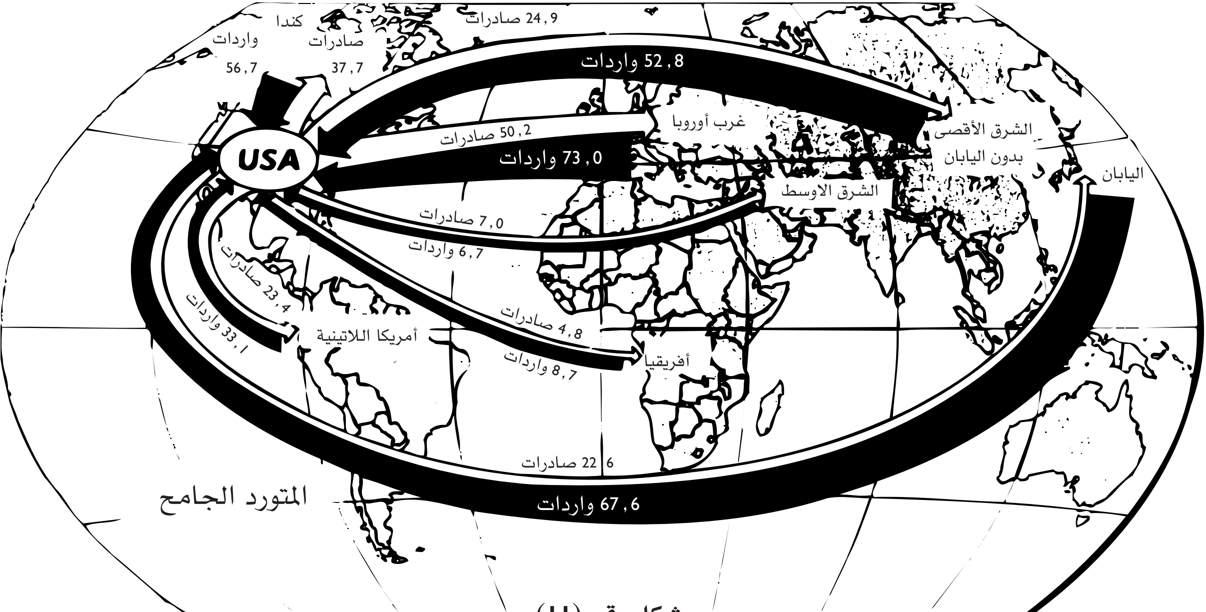
المصدر : مجلة دير شبيغل الالمانية، العدد8, 1987 ص 138

الواردات، ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجاري. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة قد تسبب في ارتفاع كلفة الاستثمار المحلي والمزيد من الإفلاسات لكثير من الشركات الأمريكية بالداخل. بل إنه نظرا لتداخل الاختلال الخارجي مع الاختلال الداخلي فإن انخفاض نمو الصادرات الأمريكية كانت له علاقة وثيقة بتدهور معدلات نمو الإنتاج في كثير من الصناعات الأمريكية، ومن ثم زيادة الطاقات العاطلة واستفحال البطالة. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الوظائف التي خسرها الاقتصاد الأمريكي من جراء ارتفاع قيمة الدولار عالميا كانت تقدر بحوالي 2,5 مليون وظيفة خلال المدة 82-1983 (247).

وطبقا للتقديرات التي أجراها الاقتصادي الأمريكي فرد برجستن، مدير معهد الاقتصاد الدولي لواشنطن، أنه إذا ما ظلت قيمة الدولار كما هي في السنوات القادمة مثلما كانت عليه خلال الربع الأول من عام 1984، أو إذا ما زادت عن هذا المستوى، وإذا ظل الاقتصاد الأمريكي ينمو بمعدلات أقل من معدلات نمو باقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال السنوات المتبقية من عقد الثمانينات، فإنه من المتوقع أن ينمو عجز الحساب الجاري الأمريكي باستمرار، وسيصل إلى 300 بليون دولار عام 1990. وستكون عندئذ نسبة هذا العجز إلى الناتج القومي الإجمالي الأمريكي حوالي 5٪. بل إن برجستن يتوقع أنه في عام 1989 سيكون الدين الخارجي للولايات المتحدة أكبر من مجموع الديون الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث، أي سيزيد عن التريليون دولار. ووقتئذ سوف تزيد نسبة الديون الخارجية إلى مجموع الصادرات الأمريكية عن 200٪. وهنا ستندلع أزمة عالمية.

ذلك أن مديونية الولايات المتحدة الأمريكية تتطور منذ عام 1981 وحتى الآن على ذلك النحو الذي سارت فيه مديونيتها الخارجية خلال الفترة 66-1971 وانتهت بتحطيم اتفاقية بريتون وودز بوقف قابلية التحويل للدولار، ثم تعويم سعره بعد ذلك، على نحو ما عرضنا آنفا (248).

ويجمع كثير من الخبراء على أن الوضع الحالي للمديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الناجم عن فقدان التوازن الخارجي والداخلي، لا يمكن أن يستمر طويلا،لأنه ينطوي على مخاطر جمة، سواء بالنسبة



شكل رقم (11)

العلاقات التجارية اللامتكافئة للولايات المتحدة الأمريكية مع مناطق العالم لسنة 1986 حتى شهر اكتوبر

(الارقام بمليارات الدولارات)

المصدر : مجلة دير شبيجل الألمانية، العدد 1987/17 ص 196

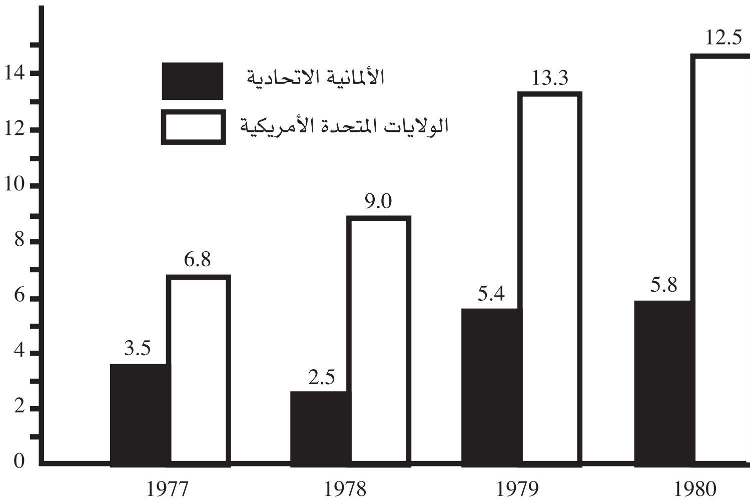
للاقتصاد الأمريكي نفسه، أو بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولهذا يتوقع الكثيرون-ونحن من بينهم-أن قيمة الدولار على الصعيد الدولي لا بد من أن تنخفض في الآونة القادمة، وبأسرع مما نتوقع (وهو ما تدل عليه الأحداث النقدية العالمية حتى كتابة هذه السطور: أبريل 1987). وهناك الآن حملة واسعة من الانتقاد الشديد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وحثها على الإسراع بتصحيح اختلالها الداخلي والخارجي. بيد أنه حتى الآن لم تستجب الإدارة الأمريكية لهذه الدعوة وتستمر في الاعتماد على الدور العالمي للدولار باعتباره عملة الاحتياطي الأساسية في العالم في تمويل عجزها الداخلي والخارجي. والإدارة الأمريكية غير راغبة ولا مستعدة في مجابهة التحديات اللازمة لذلك. وأهم هذه التحديات نوعان رئيسان، الأول، هو ضرورة التخلص من عجز الحساب الجاري أو تضييقه بشكل مستمر، الأمر الذي يتطلب زيادة الصادرات الأمريكية، إما من خلال استعادة القوة التنافسية للصادرات الأمريكية عن طريق زيادة الإنتاجية، وإما بالعمل على تخفيض قيمة الدولار-وهو ما تعارضه دول غرب أوروبا واليابان-وإما بالعمل على المبالغة في تطبيق سياسة الحماية، وذلك بفرض القيود على الواردات الغربية واليابانية، وهو ما سيؤدي إلى الإضرار بالأوضاع الاقتصادية في العالم الرأسمالي. أما التحدي الثاني، فهو القضاء على الاختلال الداخلي، وذلك بتقليل عجز الموازنة الفيدرالية من خلال زيادة الموارد السيادية للدولة (الضرائب وغيرها)، وهو الأمر الذي يتعارض مع فلسفة اقتصاديات العرض، والحد من الإنفاق على التسليح، وهو ما يتنافى مع تصاعد النزعة العسكرية للريجانية (برنامج حرب النجوم).

2- عدم السيطرة على مشكلة التضخم:

رأينا فيما تقدم كيف انطوى نظام بريتون وودز على آلية تضخمية واضحة، بسبب اتخاذ الدولار كعملة الاحتياط الدولي، وكيف أدى ذلك إلى خلق إفراط في السيولة الدولية، مصدرها العجز المستمر في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أن تلك الآلية استمرت أيضا بعد اتفاقية جاميكا بسبب استمرار اضطلاع الدولار بهذا الدور، واستمرار هذا العجز. كما ظهر مصدر آخر للإفراط في السيولة، ولا توجد رقابة

عليه، وهو ميل دول غرب أوروبا ومختلف الدول الأخرى «إلى تنويع الاحتياطي من العملة الأجنبية باتخاذ عملات أخرى غير الدولار (249)»، كالمارك الألماني، والفرنك الفرنسي والين الياباني... الخ. ناهيك عن «التخمة في السيولة» التي خلقتها سوق الدولارات الأوروبية، وهو ما سنتعرض له فيما بعد.

هذه البيئة الدولية التي سببت حالة من التضخم المستمر، على الصعيد الدولي، دعمتها تلك الميول التضخمية القوية التي انبثقت عن البيئة المحلية في الدول الرأسمالية الصناعية. فمنذ منتصف عقد الستينات انفجرت قوى التضخم في هذه الدول، حيث تسارعت الأرقام لمعدلات نمو الأسعار المحلية، وعلى الأخص في السبعينات (انظر مثلا هذا التسارع في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية في الشكل رقم (12) خلال



Source: Klaus Kolloch: Gold, Dollar, Währungskrise, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1981, s. 98.

شكل رقم (12)

تطور التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والألمانية الاتحادية خلال الفترة 77-1980

الفترة عام 1977 وحتى عام 1980). وقد تزامن ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة والركود، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاديين يتحدثون آنذاك، ولأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، عن ما يسمى بظاهرة التضخم الركودي Stagflation. وهي ظاهرة لا يمكن تبريرها في ضوء النظرية العامة لكينز التي كانت ترى أن التضخم لا يظهر، عادة، إلا بعد وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التوظف الكامل. كما أن تلك الظاهرة لا يمكن تفسيرها في ضوء القبول العام «لمنحنى فيليبس» الذي كان يرى أن ثمة علاقة عكسية بين نمو البطالة وارتفاع معدل التضخم (250).

ولا يتسع المقام هنا لتحليل ظاهرة التضخم الركودي، في البلاد الرأسمالية الصناعية، والتي برزت على سطح الأحداث بشكل خاص في عقد السبعينات وأسهمت في عدم استقرار العلاقات النقدية الدولية. ولكن حسبنا هنا أن نتعرض لحجتين زائفتين راجتا بشكل واضح في تلك الآونة. الحجة الأولى كانت ترى أن التضخم الركودي في هذه البلاد إنما يعود إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا. ولكن ما أسهل توجيه سهام النقد إلى هذه الحجة. فمن ناحية نجد أنه، من الثابت تاريخيا، أن تجميد أسعار النفط لسنوات طويلة قبل عام 1973 لم يمنع من ظهور التضخم في هذه البلاد في تلك الآونة. كما أن الموجة الشديدة للتضخم فيها كانت قد بدأت في النصف الثاني من الستينات قبل ارتفاع أسعار النفط في أكتوبر 1973. ومن ناحية ثانية، يجب أن نراعي، أن كلفة النفط لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في إجمالي تكاليف الإنتاج في غالبية الصناعات التحويلية. كما لا يخفى، من ناحية ثالثة، أن الارتفاع الذي حدث في سعر النفط عالميا قد عوضته البلاد الرأسمالية المستوردة له أضعافا مضاعفة من خلال الارتفاع المتعمد والمغالي فيه في أسعار صادراتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والتكنولوجية التي تستوردها بلاد العالم الثالث. (251)

أما الحجة الثانية، فهي الحجة التي راحت تقول: إن حدة التضخم في البلاد الرأسمالية الصناعية قد زادت بسبب ارتفاع معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال. وهي حجة مردود عليها من عدة زوايا: (252)

1- أن تلك الحجة تهمل إهمالا تاما إنتاجية العمل. فقد يصاحب الزيادة في الأجور زيادة مناظرة في إنتاجية العمل، وبحيث يعوض ذلك ارتفاع

الأجور. وهو أمر لا يجوز إهماله وخصوصا في ظل تعاظم الثورة العلمية والتكنولوجية. وهنا لن يرتفع نصيب الوحدة المنتجة من كلفة عنصر العمل.

2- أن الأجور في كثير من القطاعات تتميز بالجمود، وليس من السهولة تغييرها من وقت لآخر. وحتى حينما تتغير الأجور، فإنها لا تتغير إلا في فترة لاحقة لارتفاع الأسعار، بحيث توجد دائما فترة تفصل بين تغير الأجور وتغير الأسعار. وهو الأمر الذي يترك معدل الأجر الحقيقي يتدهور.

3- أنه في الحالات التي ترتفع فيها الأجور فإنها غالبا لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يترك هامشا لا بأس به لتردي أحوال العمال وكاسبي الأجور.

ونحن إذا كنا نرفض تبرير مشكلة التضخم في البلاد الرأسمالية الصناعية على أساس ارتفاع أسعار النفط وزيادة الأجور، فإننا نرى أن التفسير الحقيقي لتلك المشكلة نجده نابعا من مجموعة من العوامل والحقائق الهامة، مثل: (253)

* تعاظم السيطرة الاحتكارية على الأسواق.
* النفقات العسكرية الباهظة.
* تزايد الاعتماد على التمويل بالعجز.

وقد استمر تأثير هذه العوامل، المسببة للتضخم، حتى يومنا هذا، بالرغم من نجاح بعض الدول الرأسمالية، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، في كبح حدة التضخم من خلال السياسات الانكماشية التي طبقتها، وكان من نتيجتها انخفاض معدلات نمو الأسعار، ولكن عن طريق القبول بارتفاع معدلات البطالة.

3- انفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة:

هناك من يرى، وبحق، أن التسارع الذي حدث في الحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة قد لعب «دور الشرير في المسرحية» على ساحة نظام النقد الدولي (254). حيث باشرت تلك الحركات عربدة مخلة في سير هذا النظام. ولعل القارئ يتذكر، من خلال مطالعته للسطور السابقة، ما سبق أن أشرنا إليه من تأثير تلك الحركات في إذكاء نيران المضاربة في

أسواق الصرف والذهب خلال الفترة 1965-1971 والتي انتهت بانهيار نظام بريتون وودز. فالضغوط التي تعرضت لها سوق الذهب والإسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي خلال تلك الفترة قد مولتها تلك الحركات المتطايرة من الأموال الساخنة التي أصبحت تنتقل بسرعة البرق من مكان لآخر ومن عملة لأخرى، باحثة عن الفوائد المرتفعة والأرباح القدرية الناجمة عن عمليات المضاربة. وليس يخفى أن المنبع الرئيس لتلك الحركات يتمثل في سوق الدولارات الأوروبية، التي بدت في التبلور على نحو واضح منذ أن أعلنت دول غرب أوروبا عام 1958 قابلية عملاتها للتحويل. فقد استمر نمو هذه السوق على نحو فلكي، وأصبح حجم الائتمان الدولي الذي تخلقه يفوق حجم الاحتياطيات الدولية التي تملكها جميع البنوك المركزية في العالم (255). كما أن الحجم اليومي الذي تتعامل فيه هذه السوق حاليا يتراوح ما بين 100-150 بليون دولار. هذه الأموال الساخنة، ذات الحركة السريعة والدؤوبة، تخلق آثارا تضخمية وحالة واضحة من عدم الاستقرار النقدي في الساحات التي تتحرك منها وإليها. فالدول التي تخرج منها هذه الأموال تعاني من العجز، والبلاد التي ترد إليها تؤدي إلى إحداث زيادة واضحة في عرض النقود بداخلها، وبذلك يفقد البلد كلية السيطرة على عرض النقود الأسعار. ولهذا فقد كان، ولا يزال، التحرك النشط لهذه الأموال عاملا من عوامل عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، وخصوصا في ظل تعويم أسعار الصرف وحرية التجارة.

والواقع أن هذه الحركات النشطة لرؤوس الأموال، والتي أصبحت لا تعبأ باستقرار نظام النقد الدولي، هي انعكاس أصيل لتعاظم ظاهرة التدويل التي دخل فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي من جراء تطور وتمركز قوى الإنتاج وتخطيها لحدودها القومية. كما أنها أصبحت تعبر عن جانب كبير من الكتلة النقدية الذي أصبح لا يخضع أصلا لقواعد وآليات النظام المصرفي. فهناك الآن عدة مؤسسات مالية ونقدية، تشارك في هذه الحركات، مثل الشركات متعددة الجنسية، وشركات التأمين... الخ. وهي مؤسسات لا يملك البنك المركزي - حتى الآن - أي فاعلية للتأثير على نشاطها. ويمكن القول أيضا، إنه نظرا لتفاوت حدة وطبيعة المشكلات الاقتصادية بين مختلف أطراف الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فقد وجدت

تلك الحركات أرضية خصبة لها للتحرك بين هذه الأطراف، وخصوصا في ضوء الاضطراب الذي حدث في دور الدولار باعتباره عملة الاحتياط الدولية وانهيار نظام بريتون وودز. لقد أصبحت تلك الحركات هي أهم مصدر لخلق السيولة الدولية. بيد أن المشكلة هنا، هي أن هذه السيولة المتزايدة التي تخلقها سوق الدولارات الأوروبية لا ترتبط بالتوسع الحقيقي في حجم التجارة الدولية، وإنما بإعمال المضاربة والبحث عن الفائدة العالية والربح السريع. وقد كان من المتوقع، بعد اتفاقية جاميكا وتعويم أسعار الصرف، أن حدة هذه الحركات السريعة لرؤوس الأموال الساخنة في الإخلال بنظام النقد الدولي سوف تقل. لكن الأحداث أثبتت، على العكس من ذلك، أن حركتها قد تسارعت، وزاد دورها الشرير في مسرحية نظام النقد الدولي. وحتى الآن لا توجد أي وسيلة، سواء على الصعيد العالمي، أو على الصعيد المحلي، للتحكم في هذا الدور.

4- عدم حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية:

أشار تقرير «الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء» الصادر عام 1980، إلى مقولة هامة تنص على «أن هناك اتفاقا عاما اليوم على أنه، بعد كل ما خبره العالم من تجربة قاعدة الصرف الذهبية للجنيه الإسترليني وللدولار، ينبغي ألا يقوم نظام النقد الدولي في المستقبل على أساس سيطرة أي عملة وطنية، وأنه بغير توفر موافقة الدول المشتركة في النظام على وسائل خلق احتياطيات العالم النقدية، لا يمكن تحقيق نمو غير تضخمي في السيولة الدولية بالدرجة اللازمة لتلبية حاجة الاقتصاد العالمي ونموه (256)». والواقع أن المعضلة الرئيسة في نظام بريتون وودز كانت هي اتخاذه الدولار لكي يلعب دور عملة الاحتياط الدولية، وهو الأمر الذي أدى إلى أن يصبح النمو في السيولة الدولية مرتكزا، في نواته الأساسية، على مدى العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات الأمريكي. وكان ذلك خطأ قاتلا لمجمل النظام، وأداة هامة بيد الاقتصاد الأمريكي لفرض هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فكما يقول الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان: «إنه في ظل النظام القائم على الدولار، مع وجود أسعار ثابتة للصرف بين العملات، تتحدد السياسات النقدية في العالم بالسياسة النقدية

التي يرسمها بنك الاحتياط الفيدرالي في واشنطون (257)»، وقد قبلت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي هذا الوضع على أساس أن الدولار، كان كالذهب تماما، قابل للتحويل إلى ذهب على أساس السعر الذي التزمت به الولايات المتحدة الأمريكية، وهو 35 دولارا للأوقية. ولكن عندما أعلن نيكسون وقف قابلية الدولار للتحويل، وبعد أن عومت أسعار الصرف، وبعد أن نزعت الصفة النقدية عن الذهب، وتحول العالم إلى قاعدة الدولار الورقي بعد اتفاقية جاميكا، فقد نظام النقد الدولي الأسس التي قام عليها وفقدت بريتون وودز، ومن ثم صندوق النقد الدولي، شرعيتهما كأساس للعلاقات النقدية الدولية. ويقول إسماعيل صبري عبد الله في هذا الخصوص: «وبالتخلي عن الارتباط بالذهب، انتقل العالم إلى قاعدة الصرف بالدولار الورقي. ومعنى ذلك أن عملة دولة واحدة قد أصبحت عملة الاحتياطي لبقية دول العالم، وأصبح بذلك للولايات المتحدة الأمريكية أن تطبع العملة الدولية وفقا لمقتضيات أوضاع الاقتصاد الأمريكي ثم تفرضها على التجارة الدولية. والتسليم بهذا الوضع يعني التفريط في السيادة الوطنية للدول التي تقبله (وهي معظم دول العالم) والإقرار لحكومة واشنطن بحق سيادي فوق الدول، هو حق إصدار العملة الدولية (288)».

صحيح أنه عندما بدأت ملامح التصدع الشديد تدب في نظام بريتون وودز في النصف الثاني من الستينات، بعد أن تفاقمت الأوضاع النقدية العالمية وزاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، واشتدت عمليات المضاربة على الذهب، كان صندوق النقد الدولي قد توصل عام 1968 إلى ابتكار وسيلة جديدة في السيولة الدولية وهي حقوق السحب الخاصة لكي تكون بمثابة رافد جديد للسيولة وحتى يقل الاعتماد على الدولار وعلى أن ينمو استخدامها في تسوية الحقوق والالتزامات الدولية بنسبة معينة (5٪ سنويا). ثم جاءت اتفاقية جاميكا عام 1976 لتؤكد على التزام كل دولة عضو بالصندوق «بأن تصبح حقوق السحب الخاصة العنصر الرئيس في الأرصدة الاحتياطية في نظام النقد الدولي». كما أن كثيرا من الاقتصاديين والخبراء كانوا قد اعتقدوا، بعد ظهور حقوق السحب الخاصة، أن العالم قد اهتدى أخيرا لحل مشكلة عملة الاحتياط الدولية، وأن هذا النظام سوف يسهم في حل مشكلات السيولة الدولية على نحو منضبط، «فقد أعطى صندوق النقد

الدولي سلطة زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية من خلال إجراء مسك دفاتر بسيط، ومكن البلدان من إقامة احتياطياتها دون أي صافي صادرات للموارد الحقيقية أو قروض أجنبية، وكأنما اتفق المجتمع الدولي على إصدار رصيد احتياطي لنفسه لا «يسنده» إلا التزامه بأن يقبل هذه الأصول في تسوية المستحقات وفقا لقواعد محددة (259)».

بيد أن السؤال المثار الآن هو: هل استطاع نظام حقوق السحب الخاصة أن يحل حقا مشكلة عملة الاحتياط الدولية، وأن يقدم علاجا لمشكلة السيولة الدولية؟.

وإجابتنا على هذا السؤال ستكون بالنفي القاطع، وذلك لاعتبارات هامة تنبغي مراعاتها. الاعتبار الأول، هو أنه بالرغم من مضي حوالي عشرين عاما على ظهور حقوق السحب الخاصة، إلا أن دورها ما زال بعيدا جدا عن أن يلعب دور عملة الاحتياط الدولية. فوزنها النسبي لا يتجاوز 5٪ من إجمالي الاحتياطيات الدولية الرسمية (مع استبعاد الذهب). أي أن دورها في هذا المجال ما زال هامشيا للغاية. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1- استمرار الدولار في أن يكون هو عملة الاحتياط الرئيسة. فهو يمثل حوالي 70٪ من جملة الاحتياطيات الدولية الرسمية من العملات الأجنبية في العالم، وبه يسوي أكثر من 50٪ من التجارة العالمية (260)، كما أن أكثر من 80٪ من ديون العالم الثالث (والتي تجاوزت الآن ألف بليون دولار) مستحقة الأداء بالدولار.

2- ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمارات المالية بالدولار (الودائع في البنوك، وأذونات الخزانة، وسندات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، الأمر الذي خلق طلبا على الأرصدة الدولارية.

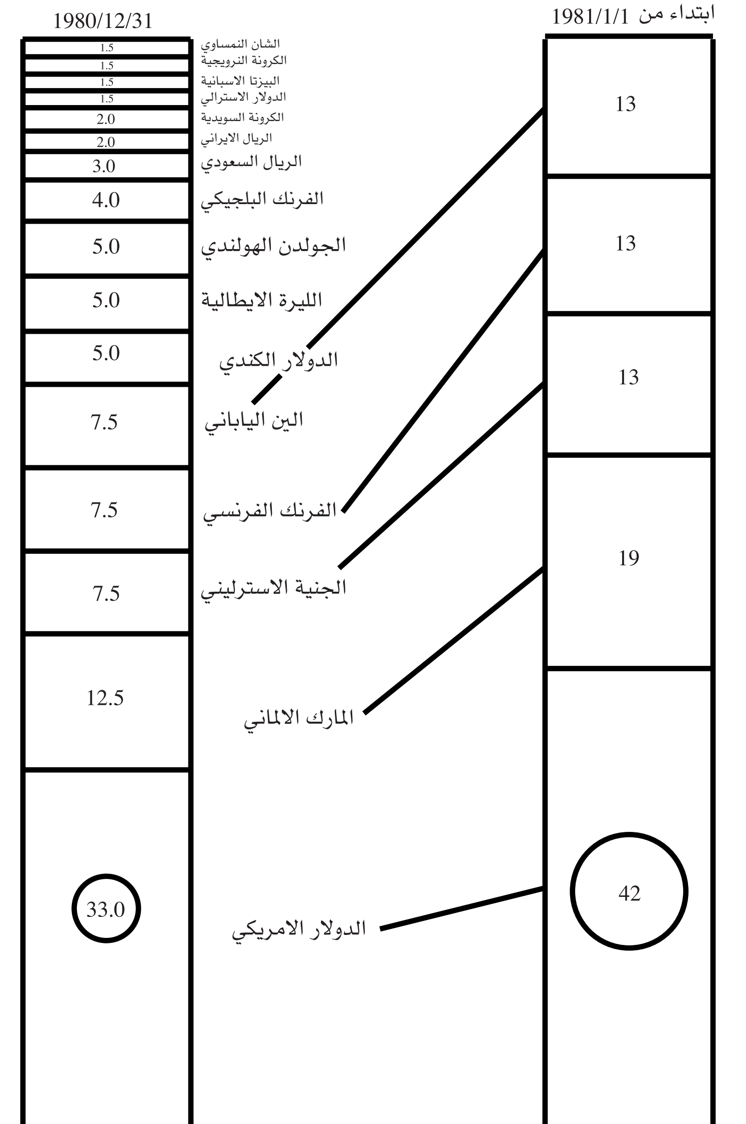
3- أن الذهب لا يزال يلعب دورا هاما في تكوين الاحتياطيات الدولية في مختلف دول العالم بالرغم من نزع الصفة النقدية عنه. فقد ظلت البنوك المركزية تقتني الذهب باعتباره سلعة مقبولة في الوفاء بالمعاملات الدولية. والحكومات تستطيع أن تبيعه دائما في الأسواق العالمية الخاصة مقابل الحصول على ما تحتاج إليه من عملات قوية.

4- قصر استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة على السلطات الحكومية الرسمية، حيث لا يسمح لها بأن تستخدم في المعاملات الخاصة

أو أن تكون ضمانا للقروض المصرفية.

أما الاعتبار الثاني، فيتمثل في أنه لتوفير الثقة في هذا المكون الجديد من مكونات السيولة وتمكينه من أن يلعب دورا متزايدا في تسوية المدفوعات الدولية، فإن الضرورة تقتضي المحافظة على قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بشكل ثابت، أو أقرب للثبات. وهو أمر ما زال مفتقدا حتى الآن. فحينما أصدر صندوق النقد الدولي التخصيص الأول عام 1969 بإصدار ما يعادل 9,5 بليون دولار للفترة 1970-1974 كانت قيمة التعادل لوحدة حقوق السحب الخاصة تساوى 0,888671 جرام من الذهب الخالص، وكان سعر التعادل هذا يساوي 1,20634 دولارا أمريكيا. ولكن بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971، وتعويم أسعار الصرف ونزع الصفة النقدية عن الذهب أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تقوم ابتداء من عام 1974 على أساس ما عرف بمصطلح «تركيبة السلة المعيارية» الذي يقضي بجعل قيمة هذه الوحدة مرتبطة بمتوسط ترجيحي لقيم عملات ست عشرة دولة رأسمالية صناعية. وكان الوزن الترجيحي للدولار آنئذ يساوي 33٪، والنسبة الباقية موزعة على مختلف العملات الأخرى. وابتداء من عام 1981 تم التخلي عن هذا النظام، واقتصر الترجيح على خمس عملات، هي: الدولار الأمريكي الذي ارتفع نصيبه إلى 42٪، والمارك الألماني الغربي (19٪) والفرنك الفرنسي (13٪) والجنيه الإسترليني (13٪) والين الياباني (13٪)-انظر الشكل رقم (13)، ومعنى هذا، أن قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة هي بمثابة «كوكتيل نقدي» يغلب على طعمه (قيمته) مذاق الدولار نظرا لارتفاع الوزن النسبي له في هذا «الكوكتيل». ولهذا فقد عانت، ولسوف تظل تعاني، قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من عدم الثبات طالما ارتبطت بثقل كبير بالدولار الذي ابتعد عن دائرة الاستقرار منذ فترة طويلة.

أما الاعتبار الرابع، فإنه من الثابت أن نظام حقوق السحب الخاصة قد استحدث أساسا لخدمة مشاكل السيولة الدولية للبلاد العشرة المسيطرة على صندوق النقد الدولي وليس لمساعدة الدول المتخلفة أو لتوفير السيولة الميسرة لها، رغم أن الأمر يتطلب توفر 85٪ من الأصوات عند تخصيص هذه الحقوق، وذلك بسبب ضعف تضامن الدول المتخلفة داخل دائرة



Source: Autorenkollektiv: Währungsprobleme des heutigen kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin 1982, s. 117.

شكل رقم (13)

تطور الأوزان الترجيحية لوحدة حقوق السحب الخاصة

الصندوق. أضف إلى ذلك، أنه لما كان هذا النظام يجعل حقوق السحب الخاصة لحساب أي دولة محكوم في النهاية بنسب حصصها في الصندوق، فإن مجموعة الدول المتخلفة لم تستطع، في ضوء ضآلة حصصها بالصندوق، أن تشارك بشكل فعال في إدارة هذا النظام وتوجيهه بما يخدم احتياجاتها للسيولة الميسرة. ولهذا اضطرت هذه الدول أن تلجأ إلى مصادر السيولة الدولية الخاصة ذات التكلفة العالية، وهو الأمر الذي أسهم في نمو ديونها الخارجية بشكل فلكي.

وخلاصة ما تقدم، أن العوامل الرئيسة المسؤولة عن تفاقم الأوضاع النقدية الدولية (استمرار العجز بميزان المدفوعات الأمريكي، انفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة، وعدم حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية) قد استمرت في إفراز آثارها. وفي خضم ذلك كله استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تفاقم تلك الأوضاع. ويقول إسماعيل صبري عبد الله في هذا السياق: «أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقا للدولار الأمريكي بحيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تشتري الأصول العينية والسلع والخدمات مقابل «الأوراق خضراء الظهر greenbacks، ولا يحد من سلطانها في هذا الشأن إلا حالة الطلب على الدولار على المستوى العالمي، وليس كمية السلع والخدمات المطروحة في السوق الأمريكية وحدها. وهي تستخدم هذا الامتياز الباهظ وفقا لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي وما تأخذ به حكومة واشنطن من سياسات اقتصادية داخلية»(261). من هنا يمكن القول، إن الأزمة الراهنة لنظام النقد الدولي هي انعكاس مباشر لأزمة الاقتصاد الأمريكي وأزمة هيمنة الدولار على النطاق العالمي.

ورغم ما سببته تلك الأزمة من مشكلات حادة في التجارة الدولية وفي العلاقات الخارجية بين مجموعات الدول الرأسمالية القوية (اليابان ودول غرب أوروبا) ناهيك عن دول العالم الثالث، إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية قد ارتضت بهذا الوضع ولم تحاول تغييره بشكل جذري لإقامة نظام نقدي عالمي جديد لا تكون فيه للدولار تلك السيطرة المميزة. والسبب في ذلك، هو أن تلك الدول تدرك جيدا، رغم ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من تناقضات، أن أمريكا بالنسبة لهم هي الملاذ الأخير، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. ويقول صمويل باولز في هذا الخصوص: «إن رأسمالي الدول

الأخرى لا يعارضون في أعماقهم النفقات والنشاطات العسكرية الأمريكية التي تسهم في التضخم والعجز في ميزان المدفوعات. فطالما أن هدف آلة الحرب الأمريكية هو الحفاظ على «الاستقرار» في كل أنظمة العالم الثالث التي ترحب بالاستثمارات الرأسمالية، فإن هؤلاء الرأسماليين يستفيدون من نشاطها. ولا عجب إذن أن توجد أسباب تسامح الدول الرأسمالية الأخرى مع الدولار الأمريكي» (262). كما أن الدول الرأسمالية الصناعية استمرت في الحفاظ على الدولار لكي يلعب دور العملة الدولية وتمنع من سقوطه، لأنها تخشى ضياع احتياطياتها النقدية الضخمة المكونة من الدولار. كما أنها «تخاف مفاوضات دولية جديدة تفضي إلى إنشاء عملة دولية حقيقية، لأن مثل هذه المفاوضات لا بد من أن تنال من مركز الدول الصناعية الكبرى في إدارة النظام النقدي العالمي» (263).

الاحتمالات المتوقعة في ظل الوضع الحالي:

في ضوء الأوضاع الراهنة غير المستقرة للعلاقات النقدية الدولية، سوف تستمر التناقضات بين المراكز الرأسمالية الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا، واليابان). وسوف نشهد في الفترة القادمة نوعا من الحروب النقدية والتجارية فيما بينها. ولكنها، أي تلك الحروب، ستظل، في جميع الأحوال، حروبا محدودة ومحصورة في نطاق «قواعد اللعبة» بحيث لا نتوقع حدوث «شغب كبير»، في ساحة الملعب، يؤدي إلى تدمير اللاعبين بعضهم البعض. فالقاعدة التقليدية التي كانت تنص على «أن كلا من دول الفائض ودول العجز يجب أن تلتزم بتصحيح اختلالها الخارجي» لا يحترمها الآن أي من اللاعبين. ولا يملك صندوق النقد الدولي أي سلطة على الدول العشر الصناعية لإجبارها على احترام تلك القاعدة، اللهم إلا ما يملكه من «عصا غليظة» يضرب بها الدول المتخلفة لإجبارها على تطبيق ما ترفض الدول الصناعية تطبيقه الآن. فاليابان، تلك «الأعجوبة الاقتصادية»، ما زالت تمضي في تحقيق فائض تجاري كبير، وكذلك بعض دول غرب أوروبا (وبالذات ألمانيا الاتحادية). وهي لا تبدي استعدادا لأن تقضي على هذا الفائض من خلال الارتضاء بسياسات انكماشية تؤدي إلى زيادة البطالة وركود الإنتاج وخفض التصدير وتقليل سرعة عجلات النمو.

والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء السياسات الريجانية المطبقة فيها، ليست على استعداد على أن تتبع سياسات التكيف التي تقضي على اختلالها الداخلي والخارجي وما يتطلبه ذلك من ثمن. وإنما تحاول أن تضغط على اليابان ودول غرب أوروبا لأن تتبع سياسات انكماشية من شأنها أن تساعد على زيادة الصادرات الأمريكية تحت زعم أنها تتولى تحمل العبء الأكبر من النفقات العسكرية عن العالم الرأسمالي. وهو منطق ما زالت ترفضه حتى الآن تلك الدول. وإزاء هذه التناقضات التي لا تجد حلا حتى كتابة هذه السطور (أبريل 1987) فإنه من المتوقع اندلاع نوع من الحروب التجارية والنقدية فيما بينها . ومن المحتمل جدا أن تمعن الولايات المتحدة في تطبيق سياسة الحماية التجارية ضد المنتجات اليابانية والأوروبية لإضعاف هذين الحلفين، وأن تترك قيمة الدولار الأمريكي تهبط عالميا حتى تشجع صادراتها للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ويجمع عدد كبير من الخبراء على أن قيمة الدولار عالميا سوف تهبط كثيرا، وربما بأسرع مما نتوقع في الآونة القادمة حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقليل عجزها الخارجي والداخلي ولإنعاش اقتصادها المحلي. وبهذا سوف تلقى على حلفائها كلفة الخروج من أزمتها، بالإضافة إلى محاولة تشديد استغلالها لدول العالم الثالث. وطبقا للتقديرات التي أجراها أوتمار اينمجر فإن قيمة العجز بالحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي سوف تتفاقم إذا ما ظل سعر الصرف للدولار الأمريكي على نفس المستوى الذي كان سائدا في أوائل عام 1986 . حيث يتوقع أن يزداد هذا العجز من 134 بليون دولار وبنسبة 2,9٪ من الناتج القومي الإجمالي عام 1986، إلى 185 بليون دولار وبنسبة 3,2٪ من الناتج القومي الإجمالي عام 1990 . وسوف يتطلب الأمر، لاختفاء هذا العجز عام 1990، أن ينخفض سعر الصرف للدولار بنسبة 15٪ سنويا خلال الفترة 86-1988، وأن يستقر بعد ذلك عند مستوى يقل بنسبة 10٪ عن مستواه في عام 1980 (انظر الجدول رقم 50). وليس من المستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى مثل هذه التخفيضات.

ومهما يكن من أمر، فإن حالة الفوضى النقدية التي يشهدها العالم في الآونة الراهنة، وما سيحدث فيها من اضطرابات في العلاقات الاقتصادية

الدولية، تمثل في اعتقادها مرحلة انتقالية لا بد من أن تأخذ مجراها حتى يعاد ترتيب الأمور من جديد لصالح الأقوى.

انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلاد المتخلفة:

والآن... نأتي إلى دول العالم الثالث لكي نرصد ونحلل أهم الآثار التي عانت منها من جراء الفوضى التي آل إليها نظام النقد الدولي بعد انتهاء عصر بريتون وودز.. وهنا تبرز أمامنا بشكل جلى نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن لا نفهم التبعية هنا على أنها مجرد «العوامل الخارجية» التي تؤثر في اقتصادها، وإنما على أنها ذلك الوضع التاريخي الذي يملك فيه اقتصاد ما القدرة في التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها (264). أي أننا هنا إزاء وضع ذي سياق تاريخي، اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي، نجد فيه تابعا ومتبوعا. فالتابع يتأثر بالمتبوع، دون أن تكون له القدرة في التأثير عليه. وهذا هو حال طبيعة العلاقة التي نشأت بين مجموعة دول العالم الثالث وبين نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن. فقد كانت مجموعة هذه الدول تتأثر دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أي قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله. ويصدق ذلك بلا استثناء على المرحلة الكولونيالية والمرحلة الاستعمارية، وحتى على مرحلة ما بعد التحرر ونوال الاستقلال السياسي، والسبب الجوهري في طبيعة هذه العلاقة، ذات الاتجاه الواحد، التي ربطت مجموعة هذه البلاد بنظام النقد الدولي، يكمن في طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه البلاد، فهو هيكل مشوه، صاغته الرأسمالية العالمية ليخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رؤوس الأموال. وهذا الهيكل جعل تلك الدول تنتج ما لا تستهلك، وتستهلك ما لا تنتج، وتتأثر دوما بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دون أن تملك القدرة في التأثير على تلك الأحوال. وقد ظل هذا الهيكل على حاله دون تغيير جوهري بعد حصول هذه الدول على استقلالها، بالرغم من عقود التنمية المزعومة وجهود التحديث والاستثمار. من هنا فقد ظلت جذور التبعية النقدية للخارج قوية وراسخة.

جدول رقم (50)

توقعات عجز الحساب الجاري الأمريكي مع افتراض تدهور سعر الصرف

للدولار الأمريكي خلال الفترة 85 – 1990(*)

(الأرقام ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السنوات	افتراض بقاء سعر الصرف كما هو **		افتراض تغير سعر الصرف ***		فروق النتائج بين الفرضين	
	قيمة العجز	نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي	قيمة	نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي	القيمة	النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي
1985	115-	2,9-	115-	2,9-		
1986	134-	2,9-	131-	2,8-	3	0,1
1987	127-	2,5-	105-	2,0-	22	0,5
1988	148-	2,9-	73-	1,4-	75	1,5
1989	165-	3,0-	25-	0,5-	140	2,5
1990	185-	3,2-	12+	0,1+	197	3,3

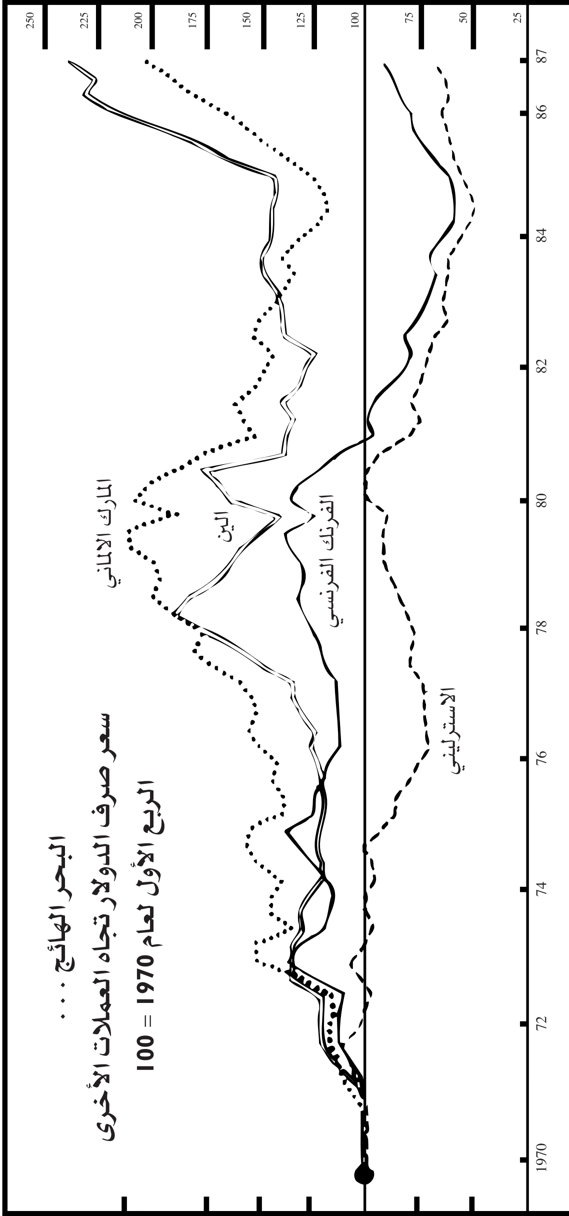
(*) بافتراض أن معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الصناعية الأخرى سوف يكون 3,5% سنويا.

(**) مع افتراض أن سعر الصرف سيظل كما كان سائدا في أوائل عام 1986

(***) بافتراض أن سعر الصرف للدولار سوف ينخفض بنسبة 15% سنويا خلال الفترة 86-1988، ثم يستقر بعد ذلك عند مستوى يقل بنسبة 10% عن مستواه عام 1980

Source : Otmar Emminger. The International Role of The Dollar in **ecomomie impact** No. 56, 1986, p. 18.

وإذا كانت كل الأزمات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي قد انعكست دائما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة، كما عرضنا لذلك في الصفحات السابقة من هذا الكتاب، إلا أن الأزمة النقدية الراهنة وما تمخض عنها من آثار على مجموعة هذه البلاد هي أزمة ذات طابع خاص. فهي تتحقق في ظل سياق تاريخي، يتسم بوجود أزمة اقتصادية هيكلية طويلة المدى لمجمل النظام الرأسمالي. وهي لهذا تعبر عن مرحلة انتقالية ذات خواص وسمات جديدة(265). ولهذا فإن



Source: The Economist, 4-10 April 1987, p. 83.

شكل رقم (14)

إفرازاتها على البلاد المتخلفة التابعة هي إفرازات جديدة، وتعبر عن مشكلات غير مألوفة في علاقة المراكز الرأسمالية الصناعية بالأطراف المتخلفة.

وإذا شئنا الآن أن نرصد أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية الراهنة على مجموعة البلاد المتخلفة فيمكن رصد تلك الآثار فيما يلي، مع مراعاة مدى التشابك والتداخل بين هذه الآثار:

1- زيادة العجز في موازين المدفوعات.

2- استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية.

3- استيراد التضخم.

4- انخفاض حجم التدفقات الميسرة «المعونات الإنمائية».

5- تدهور أسعار الصرف.

6- الوقوع في فخ الديون الخارجية ونتائج ذلك.

وإليك الآن نبذة سريعة عن تلك الآثار.

1 - زيادة العجز في موازين المدفوعات:

أثرت الاضطرابات النقدية التي يشهدها الاقتصاد الرأسمالي العالمي على موازين مدفوعات البلاد المتخلفة. فقد أدى التقلب في أسعار الصرف للعملات القوية، بعد تعويم تلك الأسعار، إلى تقلبات موازية في قيم النقد الأجنبي لحصيلة صادرات هذه البلاد من المواد الأولية، ناهيك عن أثر انخفاض أسعار هذه الصادرات بالإضافة إلى انكماش أسواق التصدير بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. ففي الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الدولار على الصعيد العالمي، وعلى الأخص خلال الفترة 1971-1980 (على نحو ما رأينا آنفا) تدهورت حصيلة صادرات كثير من تلك البلاد، على الأقل، بنفس نسبة تدهور قيمة الدولار. فإذا أضفنا إلى ذلك عوامل الطلب، وتدهور أسعار الصادرات نفسها، لاستطعنا أن نلم بحجم الكارثة التي لحقت بهذه البلاد. وتزداد الصورة قتامة لو أننا أدخلنا بعين الاعتبار ارتفاع أسعار الواردات، حيث ارتفعت أسعار كثير من السلع الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة والسلع الإنتاجية ومواد الطاقة، وذلك في ظل موجة التضخم العالمي التي شهدها العالم خلال تلك الحقبة. وكان من جراء ذلك أن القوة الشرائية لصادرات هذه البلاد قد تدهورت

جدول رقم (51)

التغير في أسعار الصادرات وشروط التبادل الدولي لدول العالم الثالث خلال الفترة 65 – 1984

(متوسط نسبة التغير السنوي)

البيان	1973-65	1980-73	1981	1982	1983(أ)	1984(ب)
* التغير في أسعار الصادرات :						
لكل دول العالم الثالث	6,0	14,7	2,5-	6,1-	3,7-	1,0-
– بالنسبة للسلع الصناعية	5,1	10,9	5,0-	1,9-	4,2-	2,89-
– بالنسبة للسلع الغذائية	5,8	8,0	12,1-	17,4-	10,2-	7,3
– بالنسبة للسلع غير الغذائية	4,0	10,3	13,5-	8,1-	4,8	3,4-
– بالنسبة للمعادن والمناجم	1,8	5,8	10,5-	5,9-	0,5	4,9-
– بالنسبة للوقود	7,9	27,2	12,5	3,2-	12,4-	2,4-
* التغير في شروط التبادل الدولي :						
لكل دول العالم الثالث	0,5	2,0	0,5	1,1-	0,6-	1,0
– بالنسبة للدول منخفضة الدخل	0,4	1,5-	0,2-	1,5-	0,9	4,1
– في آسيا	0,8	1,6-	1,3	2,2-	0,4	3,5
– في إفريقية	0,7-	1,0-	7,2-	1,1	4,2	7,8
بالنسبة للدول متوسطة الدخل المستوردة للنفط	0,2-	2,3-	5,0-	2,2-	3,7	0,4
بالنسبة للدول متوسطة الدخل المصدرة للنفط	0,4-	9,0	11,7	1,7	8,5-	0,9
بالنسبة للدول عالية الدخل المصدرة للنفط	2,9	12,3	14,6	2,3	8,6-	1,0-

(أ) مقدره

(ب) متوقعة

Source : World Bank, World Development Report 1985, Oxford University Press, 1985, P. 183.

على نحو واضح، بالرغم من الارتفاع الظاهري الذي حدث في أسعار بعضها، وهو الأمر الذي انعكس في تدهور شروط تبادلها التجاري Terms of Trade. وكان من الطبيعي أن يكون لذلك تأثير واضح في تفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه البلاد.

ويمكن للقارئ أن يلقى إطلالة سريعة على الجدول رقم (51) الذي يوضح لنا مدى التغير الشديد الذي طرأ على أسعار الصادرات وشروط التبادل التجاري لمجموعة هذه البلاد خلال الفترة ما بين 1965-1984.

وعلى أي حال، فإنه من المؤكد أن الفوضى النقدية التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الفترة 1976-1985 وما رافقها من تقلبات شديدة في أسعار الصرف ومن حروب تجارية وركود اقتصادي عالمي، قد أثرت أيما تأثير في تفاقم العجز بموازين مدفوعات البلاد المتخلفة. وتروى لنا أرقام الجدول (52) كيف تطور عجز الحساب الجاري لمجموعة هذه البلاد خلال الفترة 1970-1985. ومنه نلحظ، أن هذا العجز قد ارتفع من 12,6 بليون دولار عام 1970 إلى 67,8 بليون دولار عام 1980. ثم يقفز في سنة واحدة إلى 107,8 بليون دولار عام 1981، ثم يبدأ بعد ذلك في الانخفاض بسبب صعوبات الاقتراض الخارجي إلى 102,0 بليون دولار عام 1982، وإلى 52,8 بليون دولار عام 1983، ثم إلى 40,8 بليون دولار عام 1985.

وقد أدى التقلب في قيمة حصيلة صادرات البلاد المتخلفة والتقلب في قيم وارداتها إلى إيجاد عثرات حقيقية وصعوبات كثيرة أمام عملية التنمية وإمكانات رفع مستوى المعيشة في هذه الدول. فقد أدى ذلك إلى استنزاف كثير من مواردها، وأضعف من قدرتها على التخطيط لاقتصادياتها، والاستعداد لتسوية أعباء ديونها الخارجية، الأمر الذي عرضها لكثير من المصاعب الداخلية والضغوط الخارجية.

2- استنزاف الاحتياطيات النقدية:

قلنا فيما سبق، إن الدول تلجأ إلى تكوين الاحتياطيات النقدية الدولية، التي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية وتسهيلات الاقتراض غير المشروطة من صندوق النقد الدولي (التي تتحدد بحجم حصة الدولة في الصندوق) لكي تواجه بها أحوال الطوارئ في الأجل القصير، أي لتواجه

جدول رقم (52)

تطور عجز الحساب الجاري ومدفوعات خدمة الديون للدول المتخلفة

خلال الفترة 1970 – 1985

بليون دولار

بيان	1970*	1980	1981	1982	1983	1984	1985
للدول المنخفضة الدخل المستوردة للنفط	-	15, 2,-	13,8-	7,1-	9,1-	7,7-	10, 1,-
- في آسيا	-	8,8-	7,1-	1,4-	4,6-	3,4-	5, 6,-
- في إفريقية	-	6,4 -	6,7-	5,8-	4,7-	4,3-	5,5-
للدول المتوسطة الدخل المستوردة للنفط	-	55,1-	67,9-	60,5-	34,4-	27,3-	24,2-
للدول المصدرة للنفط	-	1,7	26,1-	34,4-	9,0-	5,3-	5,9-
لجميع الدول المتخلفة	12,6-	68,6-	107,8-	102,0-	52,8-	40,1-	40,8-

(*) أرقام عام 1970 مصدرها :

World Bank, World Development Report 1985 Oxford Univercity Press, July 1985, P, 18,

Source : World Bank , **World Debt Tebt Tables**, **External Debt of Developing Countries**, 1984 Edition, Washington, D.C. 1985, P, xi, xxvi,

بها العجز المؤقت والطارئ في ميزان المدفوعات. وهذه الاحتياطيات، في الواقع، هي بمثابة «صمام أمان» تحرص على وجوده الحكومات حتى لا تضطر إلى انتهاج السياسات الاقتصادية غير المرغوب فيها، والتي قد تضر بأوضاعها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية، مثل الضغط على الواردات، أو الاقتراض من العالم الخارجي، أو الاضطرار إلى تخفيض سعة الصرف للعملة المحلية Devaluation وما يجره ذلك من مشكلات ومصاعب.

وقد أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد مغيب شمس بريتون وودز على موقف الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلاد المتخلفة وذلك من خلال عدة قنوات. أما عن القناة الأولى فقد تمثلت في أن التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي (كالدولار، والإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني) خلال الفترة 1976 وحتى الآن، وقد أدت إلى إحداث تقلبات موازية في قيم الاحتياطيات النقدية الدولية التي كونتها هذه البلاد بتلك العملات. ولما كان الشطر الأكبر من تلك الاحتياطيات، في حالة البلاد المتخلفة، مكونا أساسا من الدولار، فإن التدهور الذي طرأ على قيمة الدولار عالميا قد أدى إلى تحقيق خسائر بليغة في قيم تلك الاحتياطيات.

ويمكننا الإحاطة بشكل سريع بمدى هذه الخسائر إذا ما القينا إطلالة سريعة على حجم تلك الاحتياطيات التي تملكها مجموعة البلاد المتخلفة-النفطية وغير النفطية-خلال الفترة 1977-1980. فالجدول رقم (53) يوضح أن حجم تلك الاحتياطيات (فيما عدا الذهب) قد وصل إلى 110,9 بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام 1977، وارتفع هذا الحجم إلى 141,4 بليون عام 1980. ولما كان الجزء الأكبر من تلك الاحتياطيات مكونا من الدولار، فلنا أن نتخيل حجم الخسائر التي لحقت بهذه البلاد بسبب التدهور الذي حدث في قيمة الدولار عالميا خلال تلك الفترة.

أما القناة الثانية فتتمثل في التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة. ومن المعلوم، كما قلنا آنفا. أن الذهب لا يزال يعد أحد المكونات الأساسية في الاحتياطيات الدولية رغم نزع الصفة النقدية عنه. فقد شهدت هذه الفترة تقلبات شديدة في أسعاره. فبعد

جدول رقم (53)

توزيع الاحتياطيات الدولية خلال الفترة 77 – 1980

بليون وحدة حقوق سحب خاصة

	1977	1979	1980
جميع الدول (عدا الذهب)	229,8	274,00	335,4
الدول الصناعية	118,9	153,2	183,9
الدول المصدرة للنفط	61,0	55,0	72,2
الدول النامية الغير مصدرة للنفط	49,9	65,8	69,2

حسبنا هذا الجدول من :

IMF. Annual Report 1983, Washington, D.C. 1984

الانفصام الذي حدث بين الذهب ونظام النقد الدولي، وعلى الأخص في ضوء قرارات اتفاقية جاميكا عام 1976، أصبحت أسعار هذا المعدن النفيس تتحدد، مثل سائر أسعار المعادن الأخرى، بحالة العرض والطلب وتخضع لقوى المغامرة والمضاربة بين المتعاملين. ومنذ ذلك التاريخ وسوق الذهب العالمية يشهد تقلبات شديدة. وقد أدى ذلك، بداهة، إلى حدوث تقلبات مناظرة في قيم الاحتياطيات المكونة به. ويكفي للقارئ أن يلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (54) لكي يدرك مدى عنف التقلبات التي حدثت في سعر السوق الحرة لأوقية الذهب خلال الفترة 1976-1985. ما بالنا إذا علمنا، أن أوقية الذهب قد ارتفعت من 160 دولارا عام 1976 إلى 850 دولار في ديسمبر 1979، وهو التاريخ الذي حدثت فيه الصدمة البترولية الثانية لأسعار البترول عالميا. وقد سارع كثير من البلاد النفطية، عقب هذه الصدمة وما جاء في ركابها من زيادة هائلة في الإيرادات النفطية، سارعت بشراء كميات كبيرة من الذهب في تلك الآونة. ثم عاد سعر الذهب بعد ذلك ليسجل هبوطا مستمرا حتى أوائل عام 1987، حيث بدأ سعره يميل مرة أخرى للارتفاع الوئيد. ومما لا شك فيه أن البلاد التي لجأت إلى زيادة مقتنياتها من الذهب آنذاك - وبالذات في شهر ديسمبر 1979- قد لحقت بها خسائر جمة (266).

ومهما يكن من أمر فإن التقلبات الشديدة التي طرأت على أسعار الذهب،

جدول رقم (54)

تطور السعر العالمي لأوقية الذهب الخالص بالدولار الأمريكي

خلال الفترة 1946 – 1985

السنة	السعر النقدي لأوقية الذهب	سعر السوق الحرة للأوقية
1946	35,0	35,0
1950	35,0	35,0
1965	35,0	42,0
1968 (ديسمبر)	35,0	40,46
1971	38,0	97,07
1973	42,22	161,13
1975	42,22	129,22
1976	–	160,35
1977	–	245,00
1978 (أكتوبر)	–	252,00
1979	–	304,00
1979 (يوليو)	–	402,00
1979 (سبتمبر)	–	436,00
1979 (أكتوبر)	–	514,00
1979 (ديسمبر)	–	850,00
1980 (يناير)		510,00
1980 (مايو)	–	600,00

تابع جدول رقم (54)

تطور السعر العالمي لأوقية الذهب الخالص بالدولار الأمريكي

خلال الفترة 1946 - 1985

السنة	السعر النقدي لأوقية الذهب	سعر السوق الحرة للأوقية
1980 (يونيو)	-	499,00
1981 (مارس)	-	313,00
1982	-	456,00
1983 (الربع الثاني)	-	416,00
1983 (الربع الثالث)	-	405,00
1983 (الربع الرابع)	-	381,50
1984 (الربع الأول)	-	388,50
1984 (يونيو)	-	373,05
1984 أغسطس	-	348,25
1984 (سبتمبر)	-	343,75
1984 (أكتوبر)	-	333,50
1985 (فبراير)	-	295,75

الأرقام من 1946 حتى مارس 1981 مصدرها :

Klaus Kolloch: Gold, Dollar, Wahrungskrise, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1981, S.157

أما الأرقام من 1981 حتى أكتوبر 1984 فمصدرها :

I M F : International Financial Statistics, Vol. xxxvii, No. 12, December 1981, P, 47

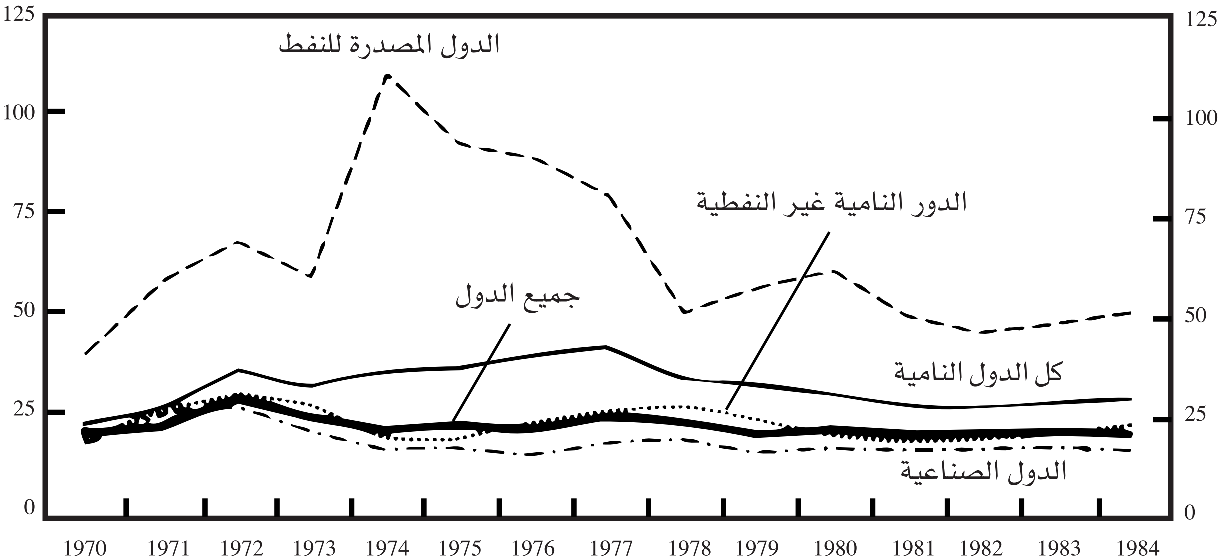
وما زالت تطرأ حتى الآن، قد جعلت هناك عدم استقرار في حساب قيمة الذهب كأحد مكونات الاحتياطيات الدولية. وأصبح يتعين على البنوك المركزية أن تعيد النظر، من حين لآخر، في تقييم ما تملكه منه طبقا لأسعار

السوق الحرة.

على أن أخطر ما تمخض عن الأزمات النقدية من تأثير على موقف الاحتياطيات الدولية للبلاد المتخلفة وخصوصا المستوردة للنفط وذات العجز المالي، فقد تمثل في اضطرار هذه البلاد إلى استخدام تلك الاحتياطيات في تسوية جانب من عجز موازين مدفوعاتها. وقد ظهر هذا الأثر جليا، وبشكل حاد، في حالة البلاد الفقيرة وذات الدخل المحدود منذ عام 1982 وحتى الآن. ففي ظل تفاقم هذا العجز وما واكبه من مديونية خارجية ثقيلة ومن صعوبات في الاقتراض الخارجي، وخصوصا بعد تشدد البنوك التجارية الدولية النشطة في إمداد هذه البلاد بالقروض بعد اندلاع أزمة القروض المصرفية عام 1982، اضطرت هذه البلاد أن تسحب من احتياطياتها النقدية للوفاء بجانب من التزاماتها الخارجية. وهو الأمر الذي عرض هذه الاحتياطيات لمستويات خطيرة. وليس يخفى أن تدني الاحتياطيات النقدية الدولية، دون مستوى معين، يعرض هذه البلاد لكثير من المصاعب والضغوط الخارجية. فانخفاض تلك الاحتياطيات هو مؤشر يستند إليه الدائنون وما نحو القروض على تدهور الوضع الاقتصادي في البلد المعين، ومن هنا تضعف الجدارة الائتمانية للبلد وفي عملته المحلية، ويعرض البلد لمخاطر التدخل في شؤونه الداخلية، وعلى الأخص تدخلات صندوق النقد الدولي، وذلك على نحو ما نتعرض له فيما بعد. ويمكن للقارئ أن يلقي نظرة خاطفة على الشكل رقم (16) لكي يدرك مدى التقلب الشديد الذي حدث في الاحتياطيات الدولية لمجموعة هذه البلاد مقاسة كمكافئ لشهور تغطيتها للواردات، وذلك خلال الفترة 1970-1983.

3- استيراد التضخم:

نقصد «بالتضخم المستورد» مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما. ورغم أن مجموعة البلاد المتخلفة عموما، كانت تعتبر من أكبر المجموعات الدولية استيرادا للتضخم، بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي وارتفاع درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي في الأحوال العادية، إلا أن استيرادها للتضخم قد زادت شدته في خضم الأزمة النقدية العالمية الراهنة. بمعنى أن جزءا كبيرا من التضخم الحادث



Source: Michael P. Dooley: The Role of Reserves in the International Monetary System, in : Michael Posner (ed.): Problems of International Money, IMF, Overseas Development Institute, 1986, p. 100.

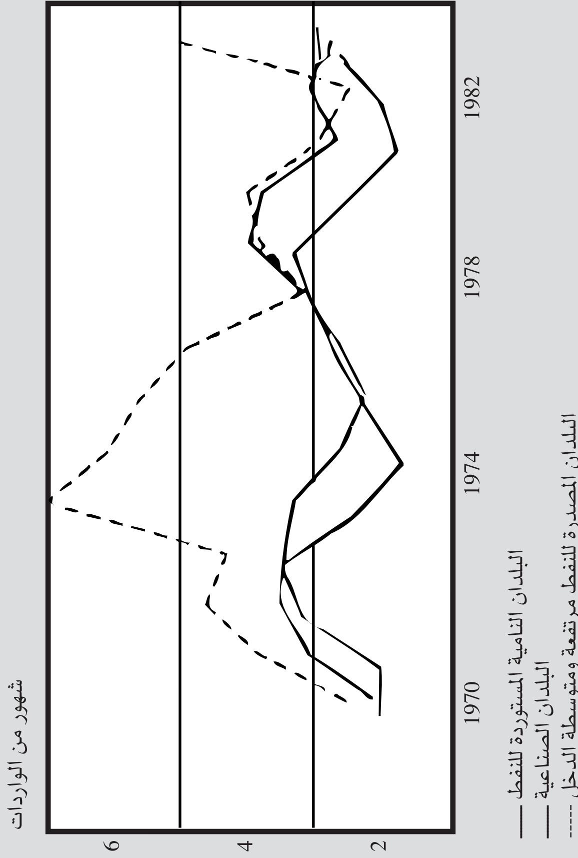
شكل رقم (15)

نسبة الاحتياطيات الدولية (باستبعاد الذهب) إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 1970–1984

الاحتياطيات الدولية في المجموعات المختلفة كمكافىء لشهور الواردات بالنسبة للفترة 1970 – 1983

شكل رقم (16)

المصدر : البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 1985، ص 101



فيها الآن يمكن إرجاعه إلى مسؤولية العوامل الخارجية التي زادت فاعليتها من جراء تلك الأزمة. وهناك في الحقيقة عدة آليات نجمت عن الفوضى في نظام النقد الدولي وعجلت من انتقال التضخم المستورد إلى هذه البلاد.

وأولى هذه الآليات ارتفاع أسعار الصرف لبعض العملات القوية، وهو الأمر الذي انعكس مباشرة في ارتفاع كلفة الواردات المشتراة بهذه العملات. فقد تظل الأسعار العالمية للسلعة المستوردة ثابتة، ولكن نظرا لارتفاع سعر العملة المستخدمة في الشراء فإن تكلفة استيراد السلعة لا بد من أن ترتفع. ولإيضاح ذلك دعنا نفترض المثال التالي:

افترض أن مصر تقوم بتصدير سلعها إلى ألمانيا الاتحادية، ولكنها تستورد مقابل ذلك القمح من الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا افترضنا أن مصر، عام 1980، كانت تصدر مائة وحدة من القطن إلى ألمانيا بسعر ماركين للوحدة، أي أن قيمة حصيلة صادراتها بالمارك الألماني تساوي 200 وحدة. وكان سعر وحدة القمح المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية يساوي دولارين، بينما الدولار يساوي ماركين ألمانيين. فمعنى هذا، أن مصر تستطيع بتصديرها القطن إلى ألمانيا الاتحادية أن تستورد خمسين وحدة من القمح الأمريكي. وهنا نلاحظ أن السعر الحقيقي لاستيراد وحدة القمح الأمريكي يساوي:

$$\frac{\text{100 وحدة من القطن}}{\text{50 وحدة من القمح}} = \text{2 وحدة من القطن}$$

ولكن افترض الآن أننا في عام 1986، وأن سعر الصرف للدولار مقابل المارك الألماني قد ارتفع، وأصبح دولار واحد = 2,5 مارك ألماني. هنا نجد أنه لو ظلت كمية صادرات القطن المصري كما هي (100 وحدة)، وظل سعر تصدير القطن إلى ألمانيا ثابتا (على أساس وحدة القطن = 2 مارك)، وافترضنا أن سعر القمح الأمريكي سيظل على حاله (الوحدة = دولارين)، فإننا نلاحظ أن حصيلة الصادرات المصرية من القطن (= 200 مارك) أصبحت تعادل 80 دولارا، وهو ما يمكن مصر من استيراد 40 وحدة من القمح الأمريكي. فكأن السعر الحقيقي لاستيراد وحدة القمح قد أصبح:

$$\frac{\text{100 وحدة من القطن}}{\text{40 وحدة من القمح}} = \text{2,5 وحدة من القطن}$$

ومعنى ذلك، ببساطة شديدة، لو أن طاقة مصر القصوى على تصدير القطن هي مائة وحدة، فإن قدرتها على استيراد القمح سوف تقل بنسبة 20٪، نظرا لارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني بنسبة 25٪ أما إذا افترضنا أن هناك إمكانية لزيادة صادرات مصر من القطن، فإنه يتعين على مصر في هذه الحالة أن تزيد من صادراتها للقطن بنسبة 25٪، أي أن ترتفع الصادرات إلى 125 وحدة، لكي تتمكن من استيراد نفس الكمية السابقة، أي 50 وحدة من القمح الأمريكي. وليس يخفى أن الوضع سيتدهور أكثر، في غير صالح مصر، لو أن سعر القمح الأمريكي قد ارتفع.

ومهما يكن من أمر فقد عانت مجموعة البلاد المتخلفة من الفوضى الراهنة في نظام النقد الدولي، حيث تعرضت قدرتها على الاستيراد للتقلب والتدهور، وزادت أعباء ديونها الخارجية، والتكاليف الحقيقية لوارداتها بسبب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات القوية التي تستخدمها في تعاملها الخارجي.

أما القناة الثانية التي سهلت من انتقال التضخم المستورد للبلاد المتخلفة، الناجم عن الأزمة النقدية العالمية، فقد تمثلت في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي حصلت عليها من أسواق النقد العالمية، وخصوصا خلال الفترة 1975-1982. حيث وصل سعر الفائدة الأسمى على القروض قصيرة الأجل (القروض المصرفية وتسهيلات الموردين) إلى 20٪. وليس يخفى أن ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي تعد نوعا من تضخم التكاليف في المجالات التي تستخدم فيها هذه القروض. من هنا فإن هذا الارتفاع يمكن أن يباشر تأثيرا على مستوى الأسعار إذا كان من الممكن لسعر السلعة أو الخدمة أن يرتفع ليتمشى مع ارتفاع التكاليف. بيد أنه في بعض الأحيان، وفي ضوء بعض الاعتبارات الاجتماعية، لا يكون بالإمكان أن يرتفع السعر بسبب الرقابة السعرية وتحديدها للأسعار عند مستويات معينة لا تتعداها. وهذا ما نلاحظه في حالة أسعار المواد التموينية والضرورية

في بعض الدول التي تلتزم بتوفير هذه المواد بأسعار منخفضة لمحدودي الدخل. ولكن يتعين علينا أن نلاحظ، هنا، أن ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي مع عدم إمكان تحريك السعر لأعلى سوف يظهر أثره في شكل خفض في الفائض الاقتصادي، أو في شكل خسائر في القطاع الذي يبيع السلعة أو الخدمة. وهذه الخسائر عادة ما تغطى عن طريق الموازنة العامة للدولة، وهو أمر يؤدي إلى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للدعم السلعي، والتي تتحملها الحكومة، وغالبا ما تمولها تمويلا تضخميا (طبع البنكنوت والاقتراض من الجهاز المصرفي) (267).

خلاصة القول إذن، إن ارتفاع أسعار الفائدة بهذا الشكل الجنوني الذي سجلته أسواق النقد الدولية في السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، قد أدى إلى التهاب الأسعار في الدول الفقيرة والمتخلفة، وسبب كثيرا من المصاعب والمشكلات للموازنات العامة في هذه الدول.

أما القناة الثالثة التي انساب منها التضخم المستورد، الناجم عن الأزمة النقدية العالمية، فقد تمثلت فيما شهدته أسعار الصرف للعملات المحلية بالبلاد المتخلفة من تدهور شديد من جراء الاختلال الخارجي والصدمات الخارجية الشديدة التي تعرضت لها في الخمس عشرة سنة الأخيرة. وهذا ما سنتعرض له تفصيلا في النقطة التالية.

4- تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية:

رأينا فيما تقدم أن سعر الصرف ليس إلا النسبة التي يتم على أساسها مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي، وأن النقد الأجنبي لا يطلب لذاته، وإنما بغرض تمويل طلب المقيمين على السلع والخدمات التي ينتجها العالم الخارجي. وبنفس المنطق نقول: إن طلب العالم الخارجي على النقد المحلي ينبع من طلبهم على السلع والخدمات المحلية التي ينتجها الاقتصاد القومي. والحقيقة أن طلب المقيمين على النقد الأجنبي يعني، في نفس الوقت، عرض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. كما أن طلب غير المقيمين على العملة المحلية يعني في نفس الوقت عرض العملات الأجنبية في هذه السوق. ولما كان سعر الصرف هو بمثابة ثمن للعملة الأجنبية، فإن هذا الثمن يكون في حالة توازن إذا ما تساوى الطلب على النقد الأجنبي مع

عرض النقد الأجنبي عند مستوى سعر الصرف السائد، وبذلك تكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن واستقرار، مما يعني أنه لا توجد حاجة لتغيير هذا السعر، ولا تنشأ مشاكل في التعامل بين المقيمين وغير المقيمين.. ولكن الصعوبات تبدأ في الظهور حينما لا يتقاطع منحنى الطلب على النقد الأجنبي مع منحنى عرض النقد الأجنبي عند مستوى سعر الصرف السائد. وتكون سوق الصرف حينئذ في حالة عدم توازن. وقد رأينا سابقا أن عدم توازن موازين المدفوعات للبلاد المتخلفة يمكن أن يترجم في النهاية في ذلك الاختلال القائم بين طلب المقيمين على النقد الأجنبي وبين عرض هذا النقد عند مستوى سعر الصرف السائد الذي حددته الدولة، الأمر الذي يعنى وجود طلب فائض Excess Demand على النقد الأجنبي.

ولمواجهة هذا الموقف غير المستقر في سوق الصرف، فإن ثمة احتمالين يمكن أن نواجه بهما هذا الموقف. أما الاحتمال الأول فيتمثل في تغيير سعر الصرف والوصول به إلى مستوى التوازن بين عرض وطلب النقد الأجنبي. فإذا كان الطلب على النقد الأجنبي اكبر من عرض هذا النقد، يتعين رفع ثمن الوحدة من النقد الأجنبي مقومة بالعملة المحلية (وهو ما يعني خفض القيمة الخارجية للعملة المحلية Devaluation). وإذا كان الطلب على النقد الأجنبي أقل من عرض هذا النقد، يتعين تخفيض ثمن الوحدة من النقد الأجنبي مقومة بالنقد المحلي (وهو ما يعني رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية) وهذا الإجراء، آي تغيير سعر الصرف، له في الحقيقة مخاطر جمة وصعوبات شديدة.

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في أن ثمة إجراءات وسياسات معينة لا بد من أن تتخذها الدولة حتى تؤثر في حالة الطلب و / أو في حالة العرض في سوق النقد الأجنبي، ويكون من شأنها أن تعيد لسوق الصرف توازنها المفقود عند مستوى سعر الصرف السائد من قبل، مع مراعاة ضرورة حصر الصعاب والآلام الاقتصادية المترتبة على هذه الإجراءات والسياسات في أضيق الحدود (268).

ويمكن القول إن إحدى الوظائف الجوهرية لنظام النقد الدولي تتمثل في تلك القواعد والأساليب المتفق عليها بين الدول التي يتهيأ، بفضل الامتثال لها، علاج الاختلال في أسواق الصرف ببلاد العالم المختلفة، وما

يرتبط بذلك من علاج لمشاكل عدم توازن موازين مدفوعات الدول (268). والحق أن كفاءة هذه الوظيفة تقاس من خلال ما يوفره هذا النظام من وسائل ملائمة لمساعدة الدول التي تعانى من وجود عجز في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي يتطلب أن تكون الدول ذات الفائض على استعداد بالمسارعة في نقل هذا الفائض إلى دول العجز، ولا يجب أن يكون هذا الاستعداد قائما على أساس العلاقات الثنائية أو الخاصة، وإنما من خلال نوع من الآلية Automaticity في النظام، التي يكون من شأنها توافر القواعد التي تمكن من توفير ذلك القدر من السيولة النقدية (الاحتياطيات الدولية) للدول المختلفة حينما تنشأ الحاجة الموضوعية لذلك. وهذه نقطة هامة في كفاءة أي نظام نقدي دولي. ذلك أن ليس كل عجز في ميزان المدفوعات يتطلب إجراءات المواءمة الحقيقية Real Adjustment (مثل تغيير سعر الصرف أو التأثير في الأسعار والدخول والإنفاق، إلخ). إذ يمكن تجنب هذه الإجراءات وما ينجم عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية لو توفر للدولة ذات العجز هذا القدر من السيولة النقدية الخارجية اللازمة لمواجهة هذا العجز الطارئ. أما إذا كان العجز بالميزان مزمنا، وهيكليا، فإنه ليس من المتوقع أن يتوازن الميزان أو سعر الصرف على المدى الطويل، إلا إذا حدثت تغيرات هيكلية، اقتصادية واجتماعية، تؤثر على حالة المتغيرات الأساسية بالنظام الاقتصادي وتدفعه للتحرك نحو توازن ميزانه وسوق صرفه الأجنبي.

والواقع، أن هذا التحليل السابق وإن كان يصور لنا «القواعد الذهبية» لمشكلات الاختلال الخارجي وأسعار الصرف في ضوء افتراض وجود نظام كفء للنقد الدولي ذي قواعد يحترمها الجميع، وآليات تلقائية تخضع لها كل أطراف التعامل، إلا أن الصورة الحقيقية لتلك المشكلات في حالة البلاد المتخلفة تختلف عن ذلك كثيرا. فمن ناحية، وكما رأينا آنفا، تحتل هذه البلاد موقعا ضعيفا لا متكافئا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن ثم فهي لا تتعامل مع الأطراف الأخرى معاملة الند للند، وإنما معاملة التابع للمتبوع. وقد كانت هذه البلاد ولا تزال، موضوعا للتبعية والنهب والاستغلال من قبل الدول الرأسمالية الصناعية. ومن ناحية أخرى، ثبت تاريخيا، أن تلك البلاد لم تلعب أي دور مؤثر في صياغة قواعد نظام النقد الدولي، بل كانت تنصاع صاغرة لأي قواعد يقررها «اللاعبون الكبار». وهي قواعد

كانت تخدم مصالح هؤلاء الكبار، ولا تعبأ، في قليل أو كثير، بمصالح وبمشكلات مجموعة البلاد المتخلفة. كما اتضح لنا أن الآليات التي ابتكرها نظام بريتون وودز في علاج مشكلات العجز أو الفائض لم تطبق أصلا في البلاد الرأسمالية الصناعية. وظلت مهمة صندوق النقد الدولي تدور حول مساعدة الدول العشر المسيطرة على الصندوق، وتجاهل المشكلات الحقيقية للبلاد المتخلفة. ولم تتوافر تلك الآلية التي يتسنى بمقتضاها نقل الفائض إلى دول العجز المالي بشروط ميسرة.

وعلى أي حال، فإن ما يعنينا الآن هو إيضاح تأثير الأزمة النقدية العالمية الراهنة على أحوال الصرف الأجنبي في البلاد المتخلفة. وهنا نجد في الواقع أن تلك الأزمة قد أدت إلى تدهور أسعار الصرف بهذه البلاد وعدم استقرارها. فبعد اتفاقية جاميكا، التي قررت حرية الدول في اختيار ما تشاء من نظم للصرف، لجأت الدول المتخلفة إلى تعديل نظم الصرف الأجنبي فيها. ويمكن هنا التمييز بين عدة نظم:

1- دول لجأت إلى تعويم أسعار الصرف فيها.

2- دول عمدت إلى ربط عملاتها بعملة منفردة أساسية، كالدولار، أو الإسترليني، أو الفرنك الفرنسي.. وهي عادة عملة شريكها التجاري الرئيس.

3- دول لجأت إلى تثبيت عملاتها بسلة مرجحة من العملات التي عادة تعكس أنصبة التجارة مع شركائها التجاريين الرئيسين.

4- دول ربطت عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة.

على أن أيا من هذه النظم لم يضمن الاستقرار لأسعار الصرف لعملات هذه البلاد، وذلك لأن العملة / المعيار التي حدث بها الربط، عرضة دائما للتقلب بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية وشيوع الحروب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة، إلى أن التدهور الذي حدث في أسعار الصرف للعملات المحلية في البلاد المتخلفة لم يكن كله راجعا إلى تأثير الأزمة النقدية العالمية، وإنما أيضا بسبب السياسات الليبرالية و«الانفتاحية» التي طبقتها هذه البلاد في السنوات الأخيرة، وجعلتها أكثر تعرضا واستيرادا للمشكلات النقدية والاقتصادية العالمية. وقد كان من شأن هذه السياسات- التي طبقت في كثير من الحالات تحت ضغط صندوق النقد الدولي وتدخلاته

في السياسات الاقتصادية لهذه البلاد-أن تخلت السلطات النقدية عن الرقابة على الصرف، وخففت من القيود على المدفوعات الخارجية، وحررت التجارة الخارجية، وبالذات تجارة الاستيراد من رقابة الدولة، كما أضعفت من الضوابط على حيازة النقد الأجنبي واستخدامه وكان من شأن هذه السياسات:

1- زيادة الاستيراد من السلع الكمالية.
2- تفاقم العجز في الميزان التجاري.
3- زيادة الاستدانة من الخارج.
4- ظهور الأسواق السوداء للنقد الأجنبي.

وكل ذلك انعكس مباشرة في وجود تدهور طويل المدى في أسعار الصرف للعملات المحلية. وفي حالة البلاد التي ما زالت تتبع نظام السعر الرسمي للنقد الأجنبي، أصبح هناك فارق كبير بين هذا السعر وسعر السوق السوداء (270). بل إنه نظرا لسيطرة التضخم المحلي على اقتصاديات هذه البلاد، وتدهور القوى الشرائية للعملات الوطنية، ثمة اتجاه خطير ظهر منذ فترة في هذه البلاد، وهو هروب أصحاب المدخرات من عملاتهم الوطنية والتحول نحو حيازة العملات الأجنبية. «وقد أصبح استخدام العملات الأجنبية في بعض هذه البلدان من الانتشار حتى إن مبيعات وعقودا محلية خالصة تجري فيها بالعملات الأجنبية» (271). وزاد الطين بله، في الضغط على أسعار الصرف للعملات المحلية، ظاهرة تهريب الأموال للخارج، والتي أصبحت أحد أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد المتخلفة المدينة(272). إذ لا يخفى أن زيادة طلب المقيمين على النقد الأجنبي بغرض تهريب ثرواتهم ومدخراتهم للخارج قد أدى إلى مزيد من تدهور أسعار الصرف لعملات بلادهم. ويعطينا الجدول رقم (55) صورة سريعة عن ظاهرة تهريب الأموال في بعض البلدان المتخلفة، وذلك كما سجلتها الودائع الموجودة باسم الهيئات غير المصرفية في البنوك التجارية الأجنبية خلال الفترة 1982-1984.

على أن أهم مصادر الضغط على تدهور سعر الصرف للعملات المحلية للبلاد المتخلفة، وبالذات ذات المديونية الخارجية الثقيلة، قد تمثل في الضغط الذي زاوله الصندوق النقد الدولي على هذه البلاد بضرورة تخفيض سعر

الصرف لعملاتها Devaluation كشرط أساسي للتوسط في إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية لدى دائنيها، ومنحها «حفنة من الدولارات» لاستخدامها في سد بعض عجز موازين مدفوعاتها. وتلك نقطة سوف نعود إليها بعد قليل.

5- انخفاض حجم المعونات الإنمائية:

ولم يقتصر تأثير الأزمة النقدية العالمية على البلاد المتخلفة على زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وتدهور احتياطياتها النقدية العالمية، وتصدير التضخم إليها وتدهور أسعار الصرف فيها، وإنما أيضا فيما باشرته من تأثير على تخفيض حجم المعونات الإنمائية الرسمية الممثلة في القروض الحكومية ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبيا. فمع الاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما اقترنت به من تضخم عالمي وركود اقتصادي، وبطالة متزايدة وحروب تجارية، عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلاد المتخلفة.

وقد كانت الدول المتخلفة تعلق الكثير من الآمال على هذه المعونات فيما توفره من موارد حقيقية لتمويل التنمية وتمويل العجز بموازين مدفوعاتها، وخصوصا بعد أن تبنت الأمم المتحدة، منذ أكثر من خمسة عشر عاما، هدف تحويل ١٪ من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة كتحويلات صافية للموارد تقدم إلى تلك الدول بشروط ميسرة. ثم تراجع هذا الهدف إلى 0,7٪ بعد ذلك. صحيح أن الأداء الحقيقي لتنفيذ هذا الهدف جاء مخيبا للآمال، حيث لم يتجاوز متوسط التدفق عن 0,3٪ بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في حقبة السبعينيات (وإن كان هناك بعض الاستثناءات للدول الاسكندنافية وهولندا). ولكن تجدر الإشارة هنا إلى المساهمة الهامة التي قدمتها مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، والتي قدمت حتى نهاية السبعينات ما يقرب من 3٪ من إجمالي ناتجها القومي كمعونات ميسرة لتلك الدول. والواقع أن ما كانت تقدمه دول الأوبك «ليستحق التسجيل بوجه خاص، حيث أن المعونات المقدمة في هذه الحالة لا تؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدول المانحة للمعونة» (273)، كما أنها تقدمها من مورد وحيد وناضب للثروة،

جدول رقم (55)

(تهريب الأموال من البلاد المتخلفة)

ودائع الهيئات غير المصرفية في البنوك الأجنبية خلال الفترة 1982 – 1984

بمليارات الدولارات.

إقامة المودع	1982	1983	1984
الأرجنتين	7,10	7,89	7,62
البرازيل	4,08	7,07	8,17
الكاميرون	0,31	0,23	0,41
شيلي	1,49	2,11	1,95
اليونان	5,12	5,00	4,74
"اسرائيل"	2,72	2,85	2,62
ساحل العاج	0,38	0,30	0,31
كينيا	0,93	0,87	0,83
المكسيك	10,40	12,66	14,31
باكستان	0,73	0,86	0,87
بيرو	1,02	1,19	1,42
الفيلبين	0,52	0,78	1,10
تركيا	2,17	2,10	1,83
اوراجواي	1,11	1,51	1,74
فنزويلا	10,01	10,85	11,69
يوغوسلافيا	0,34	0,27	0,28
المجموع	48,43	57,54	59,89

(*) تعرف الهيئات غير المصرفية بأنها المقيمون بالإضافة إلى منشآت الدولة، وتستبعد ودائع البنوك المصرفية المحلية.

المصدر : س. ل. راميزيز – روخاس: استبدال النقود في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو 1986، ص 36.

وهو النفط. كما لا يجوز أيضا التهوين من شأن المعونات التي قدمتها الدول الاشتراكية إلى تلك البلدان، والتي كانت تقدم بأسعار فائدة منخفضة، وتذهب لتمويل مشروعات القطاع العام والبنية الأساسية والصناعات التحويلية «التي تفتقر إلى مصادر بديلة للمعونة، وأن الوفاء بالقروض المقدمة من هذه الدول يتم في صورة سلع عينية» (274)، ومن هنا فهي تسهم في زيادة صادرات الدول التي تلقت تلك القروض، وبالتالي تخفف من عبء المديونية.

وعموما، فإنه رغم الأداء الضعيف الذي انطوت عليه المعونات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة ودول الأوبك خلال حقبة السبعينات، إلا أن تلك المعونات قد وفرت كما لا بأس به من الموارد الحقيقية للبلاد المتخلفة، وساعدتها على تجنب حدوث ميل أكبر في اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي التجارية ذات التكلفة العالية، رغم ارتفاع هذا الميل في تلك الحقبة.

بيد أنه من الملاحظ، ابتداء من عقد الثمانينات، وكما هو واضح من الإحصائيات الدولية، أن ثمة انكماشا واضحا قد طرأ على حجم ونسبة المعونات الإنمائية الميسرة المقدمة للدول المتخلفة. بل أن البنك الدولي يشير في أحد تقاريره، إلى أنه ليس من المتوقع، وفي أحسن الأحوال، أن تتجاوز القروض الحكومية الثنائية المقدمة من الدول الرأسمالية والمنطوية على «عنصر المنحة» نسبة 36 , 0٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1985-1990 (272)،، كما أنه ليس من المتوقع أن يحدث تقدم كبير في الاستجابة لنداء «لجنة برانت» بشأن ضرورة زيادة المعونات للدول الفقيرة.

وتبرر الدول الرأسمالية الصناعية موقفها بهذا الخصوص، بأنه من غير الملائم ولا المقبول أن تتوسع في تقديم القروض الميسرة للدول المتخلفة في الوقت الذي تعاني هي فيه من مشكلات داخلية شديدة (عجز الموازنة، والعجز الخارجي، والبطالة والركود الاقتصادي...) وفي الوقت الذي تسعى فيه لتنفيذ سياسات انكماشية لتقييد الإنفاق المحلي (تقليل الخدمات العامة والإنفاق على برامج الضمان الاجتماعي والدعم السلعي..). ويضاف إلى ذلك، أن ثمة اتجاها ظهر في الآونة الأخيرة بين صفوف المفكرين في كثير من الدول الرأسمالية الصناعية والعاملين في المنظمات الدولية الاقتصادية

يهاجم بشدة فكرة «المعونات الإنمائية» للبلاد المتخلفة، ومن ذلك مثلا «ما يشار إلى أن نظام توزيع الدخل القومي في بعض الدول النامية يتسم بعدم العدالة، وأنه من المشكوك فيه أن تصل المعونة في النهاية إلى فقراء هذه الدول، وروجت وسائل الإعلام بشدة لحالات التبديد والفساد والإسراف، ولا بد من أن ينتج عما يثيره ذلك من شكوك إلى نشوء معارضة لاتجاه الحكومة إلى تقديم المعونات» (276).

وفي المقابل يروج هؤلاء إلى أن ما تحتاج إليه هذه البلاد، ليس هو المال العام الممثل في القروض والمعونات الإنمائية، وإنما المال الخاص، أي الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وأنه لكي تحصل على هذا المال عليها أن تخلق المناخ المناسب والمغري ليتدفق إليها.

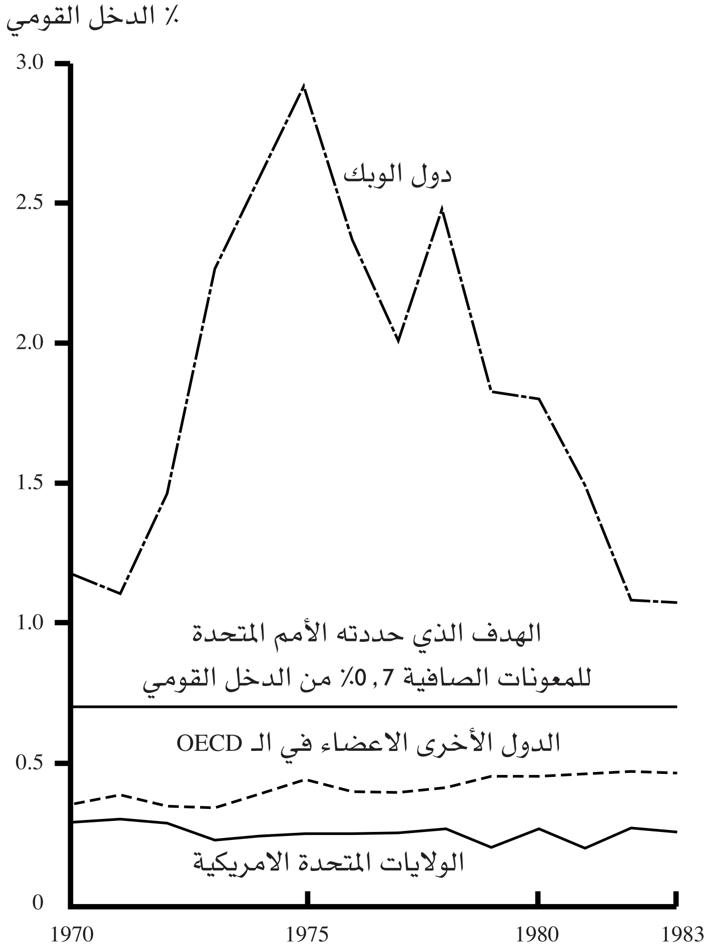
أما مجموعة الدول الاشتراكية، فليس من المتوقع أيضا أن تزيد من حجم معوناتها المقدمة للبلاد المتخلفة وذلك في ضوء ما تعان منه من مشكلات اقتصادية، ومن خطط توسعية للتجديد والتحديث، ومن سعى لزيادة مستوى معيشة شعوبها. وفيما يتعلق بمجموعة دول الأوبك، التي قدمت أحسن أداء فيما يخص معوناتها الإنمائية للبلاد المتخلفة والفقيرة في عقد السبعينيات، فإن ثمة انحسارا واضحا يحدث الآن في حجم تلك المعونات بسبب اتجاه دخولها النفطية نحو التدهور الشديد بعد تدني أسعار النفط، وانتهاء عصر «فورة الأسعار»، وبدء ظهور العجز في موازناتها العامة، ولجوء الكثير منها للسحب من أرصدتها المستثمرة بالخارج.

وهكذا نلاحظ أن المأزق الذي بدأت تعان منه مجموعة الدول المتخلفة بسبب تراجع معونات التنمية هو أنه في ضوء هذا التراجع، وفي ضوء عدم إمكانها الوصول إلى موارد التمويل الخارجي الميسرة من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) فإنها ستضطر إلى زيادة اعتمادها على وسائل التمويل الخارجية الخاصة (مثل البنوك التجارية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية. لكن المشكلة هنا تتمثل في أن مؤسسات التمويل الخارجي الخاصة-وخصوصا البنوك-قد لجأت مؤخرا إلى تقييد سياستها الائتمانية للبلاد المتخلفة وعلى الأخص لتلك البلاد ذات المديونية الثقيلة. وهو أمر دفع بأزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث إلى نقطة الانفجار كما سنرى بعد قليل.

6- الوقوع في فخ المديونية الخارجية:

وأخيرا... نأتي لأفدح أثر تمخضت عنه الأزمة النقدية العالمية بالنسبة للبلاد المتخلفة، وهو تفاقم المديونية الخارجية المستحقة عليها ووصولها إلى حد التفجر. ويمكن القول، إن الآثار السابقة التي تحدثنا عنها، مثل تزايد العجز بموازين المدفوعات، واستنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، واستيراد التضخم، وتدهور أسعار الصرف، وانخفاض حجم المعونة الإنمائية، قد تجمعت بكل قواها وإفرازاتها لتصب في أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد. ولا توجد الآن أزمة (أو مشكلة) دولية تؤرق بال الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بدائنيه ومدينيه، مثل هذه الأزمة، خصوصا بعد أن أصبحت قدرة عدد من البلاد المدينة على الدفع شبه معدومة وخطر الإفلاس للبنوك الدائنة قد بات وشيكا. بل لم يحدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية والنقدية بين مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول المتخلفة أزمة بمثل هذه الوطأة، ولا يوجد لها في التاريخ الاقتصادي أزمة مشابهة، اللهم إلا أزمة الديون والتعويضات الألمانية التي تمخضت عن معاهدة فرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظلت آثارها مستمرة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (277).

وقد اتضح لنا، من الصفحات السابقة، أن الجذور الحقيقية لتلك الأزمة قد بدأت في أواخر الخمسينات حينما انتهت سنوات الازدهار اللامع لعمليات إعادة البناء لعالم ما بعد الحرب، وما جاء بعدها من تراخ في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تنتجها البلاد المتخلفة وبعد أن بدأت أسعار وارداتها ترتفع، وتتدهور شروط تبادلها التجاري، ويتجه العجز في موازين مدفوعاتها نحو الاتساع. وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي سادت فيها شعارات وأحلام التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة. وسعت لتحقيق ذلك من خلال البرامج الاستثمارية ومحاولات التصنيع المحدود، وزيادة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية. وآنذاك اصطدمت هذه البلاد بمشكلة فجوة الموارد المحلية. أي قصور معدلات الادخار المحلي عن الوفاء بمعدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة. حقا، إن تلك البلاد استطاعت من خلال ثوراتها الوطنية وفرض رقابتها وسيطرتها على الكثير من



Source: L. W. Sewll, R. E. Feinberg & V. Kallab (eds.): US-Foreign Policy and The Third World, op. cit., p. 201.

شكل رقم (17)

تطور نسبة معونات التنمية إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول المانحة 1970 - 1983

مشروعات رأس المال الأجنبي أن ترفع من قدرتها على التمويل عن طريق تعبئة الموارد المحلية والرقابة على ثرواتها الوطنية. بيد أنه نظرا لطموحات برامج التنمية والسعي لرفع مستوى المعيشة فقد ظلت فجوة الموارد المحلية وكيفية تضييقها تمثل أهم تحد لهذه البلاد. وزاد من صعوبة التحدي أن الإمبريالية العالمية قد حافظت على معظم مواقعها في تلك البلاد، وذلك من خلال بقاء تقسيم العمل الدولي بينها وبين هذه البلاد كما هو. فقد استمرت هذه البلدان تتخصص في إنتاج المواد الخام الموجهة للتصدير مقابل استيرادها للسلع الاستهلاكية والمصنعة من الدول الرأسمالية. وهذا الهيكل المشوه، الوحيد الجانب، قد شكل في الواقع القاعدة المادية التي ظلت الإمبريالية تعتمد عليها في استمرار نهب موارد هذه البلاد وفي ترسيخ تبعيتها لها. من هنا، فقد بقيت الأسس الموضوعية لعلاقات الاستغلال والتبعية للخارج دونما تغيير، وهي العلاقات التي ظلت تفرز باستمرار ظاهرة التبادل اللامتكافىء التي وحدت تعبيرها في ذلك التدهور، طويل المدى، في شروط التبادل التجاري term of trade في غير صالحها. وكل ذلك قد أدى إلى استمرار نزف جانب كبير من فائضها الاقتصادي للخارج، وأضعف، من ثم، من قدرتها على الاعتماد على ذاتها في التمويل. ولا يجوز أن ننسى أيضا، وعلى نحو ما أشرنا سابقا، أنه نظرا لطابع الثنائية والعلاقات الخاصة وأسلوب الاستقطاب في مجال المعونات الإنمائية، فإن هذه البلاد لم تتمكن من أن تحصل على ما كانت تطمح فيه من معونات وقروض ميسرة تتناسب مع حجم طموحاتها آنذاك في التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة. كما أنه نظرا لموقعها الضعيف واللامتكافىء الذي احتلته في المنظمات الاقتصادية الدولية وسيطرة الدول الرأسمالية العشر على هذه المنظمات، فإن تلك البلاد لم تستطع أن تحصل على المقادير الكافية، أو المناسبة، من السيولة الدولية الميسرة، لكي تواجه بها عجز موازين مدفوعاتها، إلا في حالة إذعانها للشروط المجحفة لهذه المنظمات. وهو الأمر الذي دفع بعدد من هذه البلاد لتفضيل عدم التعامل مع هذه المنظمات والحصول على موارد السيولة من مصادر أخرى. كذلك لاحظنا أنه في ضوء موجة العداء للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعاظم أحلام التحرر الاقتصادي في هذه البلاد اتجه كثير من قادتها إلى تفضيل القروض الخارجية العامة

عن استقدام هذه الاستثمارات. واستطاع عدد لا بأس به من هذه البلاد، وفي ظل روح باندونج وعدم الانحياز، أن يحصل على مقادير لا بأس بها من القروض العامة سواء من دول الكتلة الرأسمالية أو الاشتراكية (278).

ومهما يكن من أمر فإن الديون الخارجية التي كانت مستحقة على مجموعة هذه الدول حتى نهاية الستينات لم تكن تتجاوز 75 بليون دولار. وكان تطورها خلال حقبة الخمسينات والستينات يسير بمعدلات معقولة. كما لم تكن أعباء خدمتها (الفوائد + الأقساط) تسبب حرجا شديدا لهذه البلاد، وخصوصا أن هذه المديونية كانت تتحقق في إطار عالمي غير مضطرب بشكل شديد (بالمقارنة مع الآونة الراهنة). ناهيك عن أن تلك البلاد قد استطاعت أن تواجه خدمة هذه الديون وتدير عجز موازين مدفوعاتها من خلال حزمة من السياسات الفاعلة، مثل فرض الرقابة على الصرف، والتحكم في قطاع التجارة الخارجية، والتوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، واستخدام احتياطياتها المتراكمة من الذهب والعملات الأجنبية. فهذه السياسات-كما قلنا في دراسة سابقة لنا-شكلت خطوط دفاع لا بأس بها ضد أخطار الصدمات الخارجية التي كانت تنشأ حينما تعبث قوى الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن تلك السياسات قد جنبت هذه البلاد الخضوع للضغوط الخارجية وتجنب تدخلات الدائنين في شؤونها الداخلية أو التخلي عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن هذه الأساليب سرعان ما فقدت فاعليتها حينما بدأت الفوضى تعم نظام النقد الدولي، وحينما خيم الكساد الاقتصادي على الدول الرأسمالية الصناعية(279).

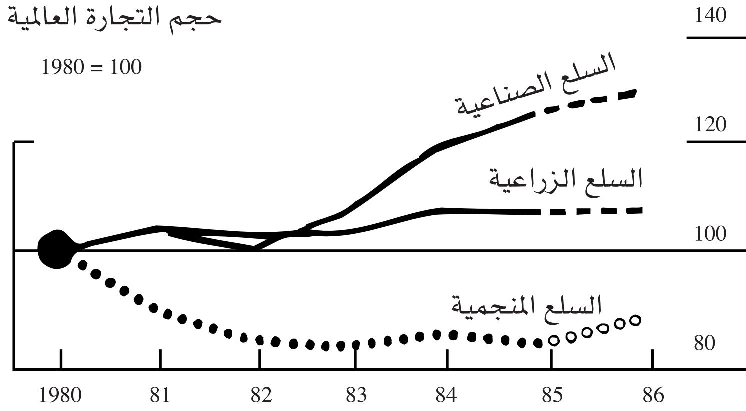
فمع بداية عقد السبعينيات، وكما رأينا سابقا، تتبلور ملامح أزمة اقتصادية عالمية طويلة المدى، وتتميز بسمات جديدة، مثل انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف واشتعال حمى المضاربات على الذهب والعملات الأجنبية، وانتهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة (النفط)، وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية النشطة، وبروز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوروبا).. وكل ذلك تعاصر على المستوى المحلي داخل كل دولة رأسمالية صناعية بوجود أزمة في تراكم رأس المال بسبب انخفاض معدل

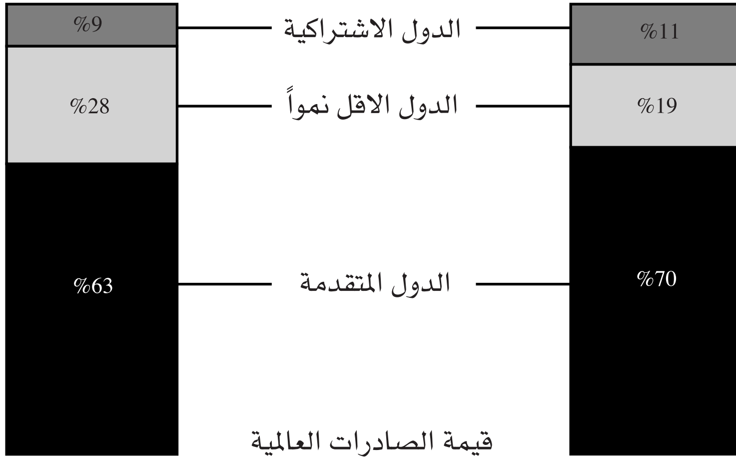
الربح في قطاعات الإنتاج المادي، وفقدان التوازن الاقتصادي العام (البطالة والتضخم). فهذه الأمور الجديدة التي رسمت الملامح الأساسية لصورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عصر أزمته الراهنة قد أثرت أيما تأثير على حالة البلاد المتخلفة ودفعت بديونها الخارجية إلى تطور مفزع لا مثيل له في تاريخ العلاقات النقدية الدولية.

وكان أول تأثير مباشر لهذه الأزمة، على مجموعة البلاد المتخلفة، هو أنه في ضوء حالة الكساد الاقتصادي الذي خيم على الدول الرأسمالية الصناعية حدث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها هذه البلاد. وضاعف من حرج الموقف تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، الأمر الذي انعكس مباشرة على نقص شديد في حصيلة النقد الأجنبي للصادرات. ولعل الشكل رقم (18) يعكس لنا سورة سريعة عن مدى التدهور الذي لحق بنصيب هذه البلاد في التجارة الدولية والصادرات العالمية خلال النصف الأول من الثمانينات، حيث نلحظ مدى الهبوط الذي طرأ على حجم السلع المنجمية والزراعية التي تسوقها هذه البلاد في التجارة الدولية (مقابل ارتفاع حجم السلع الصناعية)، ومدى التدهور الذي طرأ على قيمة صادراتها العالمية، حيث انخفض نصيبها في تلك الصادرات من 28٪ عام 1980 إلى 19٪ عام 1986. وهو تدهور لا شك في أنه مفزع.

ومن ناحية أخرى، سجلت الأسواق العالمية في حقبة السبعينيات موجة شديدة من ارتفاع أسعار كثير من السلع والمنتجات التي تستوردها البلاد المتخلفة بفعل موجة التضخم العالمي وسيطرة الاحتكارات العالمية على هذه الأسواق. وزاد الموقف سوءا حينما تقلبت أسعار الصرف للعملات القوية.

وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يتفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه البلاد وأن تحدث فيها أزمات حادة في سيولتها النقدية الخارجية، وعلى الأخص في ضوء هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بصدد توفير السيولة الميسرة لها. وقد أشرنا آنفا إلى أن مجموعة هذه البلاد قد حاولت أن تواجه الموقف المتأزم لمدفوعاتها الخارجية، وخصوصا في النصف الأول من السبعينات، من خلال استخدام احتياطياتها الدولية من الذهب والعملات الأجنبية، بيد أنه سرعان ما فقدت هذه الوسيلة فاعليتها بعد





Source: The Economist, 4-10 April 1987, p. 106.

شكل رقم (18)

تطور نصيب البلاد المتخلفة من التجارة العالمية

1986 - 1980

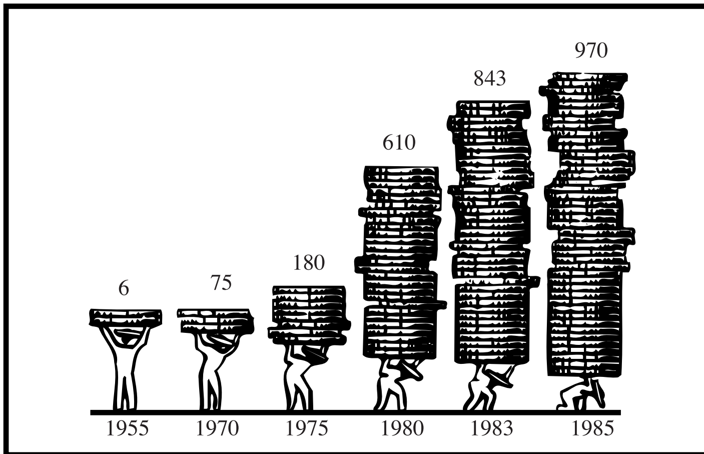
تدني تلك الاحتياطيات إلى مستويات خطرة، وبسبب ضخامة حجم العجز. ثم لجأت في مرحلة تالية إلى محاولة الضغط على وارداتها لكي تقلل من حاجتها للنقد الأجنبي. ولكن نظرا لوجود علاقة وثيقة بين الواردات من ناحية، والمستويات المحلية للاستهلاك والإنتاج والاستثمار من ناحية أخرى، فإن هناك حدودا معينة لا يمكن تجاوزها في الضغط على الواردات، وإلا تعرض النظام المحلي لضغوط انكماشية شديدة واضطرابات اجتماعية خطرة. ولهذا سرعان ما لجأت البلاد المتخلفة نحو الاقتراض الخارجي بشكل متزايد وبخطى سريعة للغاية.

والواقع، أنه خلال النصف الثاني من السبعينيات وحتى أوائل الثمانينات، كانت إمكانات الاقتراض الخارجي متوفرة وإن كانت شروطها صعبة. فالأسواق النقدية العالمية، خاصة قصيرة الأجل، كانت تسمح بتلبية حاجة هذه البلاد نحو الاقتراض المتزايد. فقد حدث في تلك الأسواق تخمة، أو إفراط شديد، في السيولة من جراء ما ركمته من حجم هائل من رؤوس الأموال الساخنة (في سوق الدولارات الأوروبية) من ناحية، وبعد نجاح تلك الأسواق في إعادة تدوير الفوائض النفطية إليها من ناحية أخرى. هذا في الوقت الذي قل فيه الطلب على تلك الأموال المتراكمة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية بسبب موجة الكساد الاقتصادي فيها. من هنا، فقد سعت البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في العالم الرأسمالي إلى البلاد المتخلفة لكي تقرضها بسخاء شديد، وتمكنها من تمويل زيادة وارداتها. وسد عجز موازين مدفوعاتها، وذلك دون ضوابط أو مراعاة منها لقواعد الاحتراس المالي والضمانات المصرفية التقليدية. كان كل ما يهم هذه البنوك والمؤسسات هو الإقراض بسعر مرتفع (وخصوصا بعد تعويم سعر الفائدة) سعيا وراء أرباح خيالية، ودون أن تراعي القدرة الفعلية أو المحتملة لهذه البلاد على الدفع مستقبلا. هذا وتجدر الإشارة، إلى أن البنوك والمؤسسات المالية قد حظيت بتأييد حكوماتها، نظرا للعلاقة الوثيقة بين زيادة الإقراض وزيادة التصوير إلى الدول المقترضة. وهو أمر خفف من وطأة الكساد الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية. (280)

وفيما يتعلق بالبلاد المتخلفة، ففي ضوء طبيعة التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، فإنها قد استسهلت الاقتراض الخارجي كمخرج

رئيس لمواجهة عجز الحساب الجاري وأزمتها الاقتصادية. كما أن سهولة الحصول على الموارد المقترضة في ظل هستيريا الإقراض العالمي آنذاك، أصبحت تغري المسؤولين في تلك البلاد بشراء الواردات «بالتقسيط غير المريح» وبالتراخي في تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الاستهلاك الترفي، وبعدم الاهتمام بتطبيق السياسات النقدية والمالية والتجارية الحازمة لمواجهة أزمة العجز المتنامي في موازين المدفوعات. وساد في تلك الدول وهم كبير مفاده أن من الممكن زيادة مستوى الاستهلاك الجاري، ومواصلة التنمية من خلال الموارد المتزايدة المقترضة دون حدوث مشكلات في السداد في الأجل المتوسط أو الطويل.

وعموما، فثمة نمو انفجاري قد حدث في أحجام الديون الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد المتخلفة. فقد ارتفعت هذه الديون، كما سجلتها الإحصائيات الدولية، من 180 بليون دولار عام 1975، إلى حوالي 970 بليون دولار عام 1985 - انظر الشكل المبسط رقم (19) - وإذا أضفنا إلى تلك الديون العناصر الأخرى من المديونية التي تستبعدها تلك الإحصائيات، مثل الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل وغير المضمونة من جانب



شكل رقم (19)

تزايد ديون البلاد المتخلفة ببلايين الدولارات

المصدر: مجلة أضواء على العالم النقابي، العدد 37/36 سبتمبر 1986

الحكومات، والالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، فإن الرقم يرتفع إلى ما يزيد عن ترليون دولار (ألف بليون). ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أنه مع هذا النمو الانفجاري في أحجام هذه الديون، حدث تشويه واضح في هيكلها، وذلك بسبب ارتفاع نصيب الديون المستحقة لمصادر أجنبية خاصة على حساب نقص النصيب النسجي للديون المستحقة لمصادر رسمية. ومن المعلوم أن الديون الخاصة (كالديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الفردية) ذات تكلفة مرتفعة بالقياس إلى الديون الرسمية.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو تأملنا خريطة الأسواق النقدية الدولية كما بدت في تلك الفترة (1974-1983) لكي نتعرف على مدى التغير الذي طرأ على الشروط العامة التي اقترضت بها مجموعة الدول المتخلفة، فسوف يسترعي النظر فورا، كيف تعقدت تلك الشروط من حيث متوسط سعر الفائدة، ومتوسط مدة الاقتراض، ومتوسط فترة السماح، ونسبة عنصر المنحة grant element (281). ويكفي أن نلقي إطلالة خاطفة على الجدول رقم (56) لنعرف إلى أي مدى زادت أسعار الفائدة ونقصت مدة الاقتراض، وقلت فترة السماح، وانخفضت نسبة عنصر المنحة، سواء بالنسبة للاقتراض من المصادر الرسمية، أو من المصادر الخاصة، وذلك خلال الفترة 1974-1983. وكل ذلك انعكس-وفي ضوء النمو الهائل في حجم الاستدانة-في تفاقم أعباء خدمة هذه الديون.

والسؤال الذي يطفو على السطح الآن: ما هي آثار هذا النمو الانفجاري في الديون الخارجية المستحقة الآن على مجموعة هذه البلاد؟

وهنا نصطدم أولا ببعض الحقائق الدامغة:

1- حدوث نمو فلكي في أعباء خدمة هذه الديون، حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من ست بلايين دولار (منها بليونان دولار مدفوعات للفوائد) عام 1970 إلى 135 بليون دولار (منها 74 بليون دولار للفوائد) عام 1985.

2- ترتب على ذلك أن تلك المدفوعات أصبحت تلتهم نسبا هامة من إجمالي حصيلة الصادرات للبلاد المدينة. وتصل هذه النسبة الآن لمجموعة هذه البلاد حوالي 35٪، مع العلم أنها تزيد عن 100٪ في عدد لا بأس به من هذه البلاد، وهو الأمر الذي ترتب عليه إضعاف قدرتها الذاتية على

جدول رقم (56)

تطور الشروط العامة التي اقترضت بها الدول المتخلفة من امصادر الرسمية والخاصة خلال الفترة 1974 – 1983

	1974	1976	78	79	80	81	82	83
أولا: بالنسبة للاقتراض من مصادر رسمية:								
متوسط سعر الفائدة (%)	4,4	5,5	4,8	5,1	5,5	6,7	7,6	7,7
متوسط مدة القرض (سنوات)	24,5	23,0	24,3	23,3	23,7	21,5	21,9	21,5
متوسط فترة السماح (سنوات)	7,1	6,6	6,4	6,3	6,2	5,6	5,6	5,6
متوسط عنصر المنحة (%)	40,4	32,4	37,6	35,6	32,8	24,1	19,6	17,6
ثانياً: بالنسبة للاقتراض من مصادر خاصة:								
متوسط سعر الفائدة (%)	9,7	7,9	9,7	11,5	12,8	14,3	12,8	10,9
متوسط مدة الاقتراض (سنوات)	10,8	8,7	9,2	9,3	9,2	9,6	9,3	8,1
متوسط فترة السماح (سنوات)	3,5	2,8	3,7	3,8	3,5	3,6	3,3	2,8
متوسط عنصر المنحة (%)	1,5	7,5	0,8	7,2-	-13,1	18,7-	11,8-	4,0-

Source : World Bank, World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1984/85 Edition, washington, D. C., p. 3.

الاستيراد.

3- كذلك يلاحظ، أنه ترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون نفسها، أن تناقص سريعا الانتقال الصافي للموارد المقترضة، بمعنى أن تلك الأعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة. وفي بعض البلاد أصبح هذا الانتقال سالبا، أي أن مجموع الفوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد عما تقترضه هذه البلاد سنويا. (282)

4- كما ترتب على نمو عبء الدين، بأسرع من نمو حصيلة الصادرات، وجود أزمات طاحنة في النقد الأجنبي في البلاد المدينة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملة المحلية فيها.

5- أن عددا لا بأس به من هذه البلاد بدأ يتعثر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة (وعدد هذه البلاد يتزايد عبر الزمن)، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجدارة (أو الثقة) الائتمانية فيها لدى أسواق الإقراض الدولي. ونتج عن ذلك تحوط الدائنين وتشددهم في شروط الإقراض الجديد، وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة.

والواقع أن تلك الآثار كان من الممكن مواجهتها، وتحجيم فاعليتها بالنسبة للمدينين والدائنين، قبل عام 1982، حينما كان باستطاعة نظام الائتمان الدولي أن يوفر تلك المقادير اللازمة من السيولة التي تكفي لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه البلاد ودفع أعباء ديونها الخارجية. ولكن بعد عام 1982 تغيرت الصورة تماما، وبدأت دائرة الحصار للديون الخارجية تحكم الخناق أكثر فأكثر على أعناق البلاد المدينة. ففي خريف هذا العام أعلنت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، المكسيك، شيلي..) توقفها عن دفع أعباء ديونها. وكان معنى توقف هذه الدول عن الدفع هو احتمال تفجر أزمة مصرفية شديدة للبنوك الأمريكية الدائنة لها، ووضعها على شفا الإفلاس. ولكن نظرا لأن الرأسمالية العالمية تستفيد دائما من تجاربها وأزماتها السابقة، فإنها سرعان ما تحركت، بكل قوة، لمحاصرة هذه الأزمة ومنع تفجرها. فقد سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبمؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك الدولي بتقديم حزمة من «عمليات الإنقاذ المالي» بشكل عاجل وغير مألوف

لمواجهة الموقف المتأزم. وقد تمثل ذلك في تقديم قروض عاجلة لهذه الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها، والسعي لدى البنوك الأخرى لاعطائها المزيد من الائتمان، شريطة أن تطبق تلك الدول مجموعة من «السياسات التصحيحية» بالداخل (شروط صندوق النقد الدولي). والحقيقة، أن هذه الحزمة من عمليات الإنقاذ المالي لم تكن إنقاذا لهذه الدول-كما كان يشاع آنذاك-بل كانت إنقاذا للبنوك الأمريكية الدائنة ولدرء مخاطر الإفلاس المباشر عنها. وقد نجم عن تلك الأزمة ظاهرة جديدة، وهي أنه لأول مرة يستطيع رأس المال المالي (الممثل في شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الدولية النشطة) أن ينجح في تحميل نظام النقد الدولي، بمؤسساته المختلفة، كلفة الاشتراك في تحمل جزء من أزماته. ومنذ ذلك التاريخ، نشأ أيضا ما يمكن أن يسمى «بعمليات الإقراض الإجباري»، الذي أصبحت تضطر لمنحه الحكومات والمنظمات الدولية، للدول المدينة لكي تحول دون إفلاس البنوك الدائنة لها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أزمة القروض المصرفية عام 1982 حدث هبوط شديد في سرعة نمو القروض المصرفية في الأعوام التالية بعد أن قامت البنوك بمراجعة سياستها الائتمانية، وبدأت تتشدد في مراعاة قواعد الاحتراس المالي والضمانات التي تقيس بها الجدارة الائتمانية للدول التي تطلب الاقتراض منها، وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من الدول المدينة من فرص الاقتراض الجديدة. بيد أن المشكلة الجوهرية، هنا، هي أن هبوط الائتمان المصرفي الدولي الذي كان يشكل حتى عهد قريب المصدر الرئيس للسيولة الخارجية المقترضة للبلاد المتخلفة، إنما يعني-وخصوصا في ظل أحوال الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض حصيلة الصادرات للبلاد المدينة-يعني تزايد الضغوط والعوامل التي تؤدي إلى عدم قدرة هذه البلاد على دفع أعباء ديونها الخارجية، وتعريضها لمخاطر عدم إمكان تمويل وارداتها الضرورية. كما أن ذلك، يعرض الدول والجهات الدائنة لمخاطر جمة من جراء توقف هذه الدول عن الدفع.

وإنها حقا لورطة شديدة.

هذه التطورات السريعة والمعقدة التي لحقت بأزمة المديونية الخارجية لمجموعة البلاد المتخلفة هي التي تفسر لنا لماذا أصبحت عمليات إعادة

الجدولة لتلك الديون من الأمور المألوفة في عالم اليوم. بعد مغيب شمس «بحبوحة القروض الدولية». وخلال هذه العطيات يكون الفخ معدا بشكل محكم لاصطياد الفرائس التي تطلب إعادة الجدولة، وإخضاعها بالقوة لحظيرة الهيمنة المباشرة للدائنين، لضمان تسديد الديون وإملاء الشروط والضوابط التي تكفل مصالحهم حاليا ومستقبلا من خلال ما يسمى «بعمليات التكييف».

حول فخ إعادة جدولة الديون: (283)

لا شك في أن البلد الذي يطلب عملية إعادة الجدولة لديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع اقتصادي طاحن، أو في أزمة اقتصادية شديدة المراس. وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد المدين إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبات شديدة في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على الدفع. وحينما تستمر هذه الأزمة، أو هذا الوضع الطاحن فترة من الزمن، فإن البلد يتدهور فيه مستوى الاستهلاك الجاري، وينقص فيه عرض السلع، وترتفع الأسعار، وتتعطل الطاقات الإنتاجية عن الدوران، وتتزايد البطالة، ويتراجع النمو الاقتصادي، ويتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر. وحينما يحدث ذلك، يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة. بيد أنه إذا كان النظام السائد عاجزا عن التصدي بحزم لهذا المأزق من خلال وضع برنامج صارم لترشيد الأداء في الاقتصاد القومي، وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الممكنة، وضبط عمليات التجارة الدولية فإنه يقع لا محالة في حالة حصار شديد المراس. وينتهي به الأمر في النهاية إلى طلب إعادة جدولة ديونه، ويبدي استعداده لتنفيذ ما يطلبه منه الدائنون. وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون فيه معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تفترسه مدفوعات الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع البلد أن يحافظ

على المستوى الضروري لوارداته.

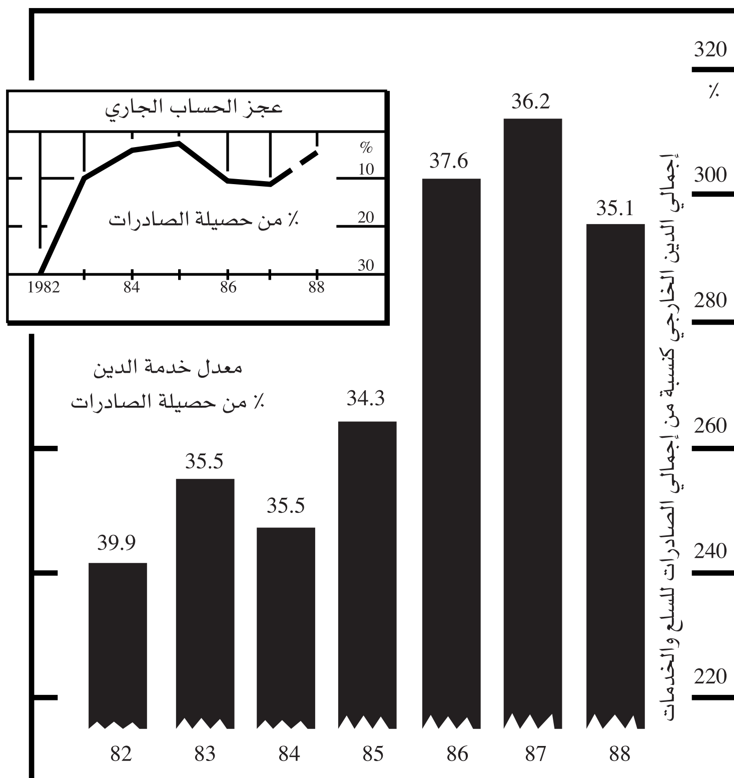
والحقيقة أن عملية إعادة الجدولة تبدأ بطلب أو بإعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة. وإذا ما بدأت هذه المفاوضات (فإنها عادة ما تتم طبقا لقواعد «نادي باريس». وهو ناد ليست له صفة رسمية. وعادة ما تعقد الاجتماعات في باريس ويرأسها أحد كبار موظفي وزارة المالية الفرنسية. وقد يتمخض عن هذه الاجتماعات تكوين هيئة استشارية أو «كونسورتيوم» يضم جبهة الدائنين ومراقبين من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي، ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الاونكتاد). وخلال هذه الاجتماعات يتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدولة أن يقدم تقريرا مفصلا عن أوضاعه الاقتصادية والمشكلات المختلفة التي يواجهها، وأن يضع كافة المعلومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين.

وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدولة يتعين على البلد المدين أن يذعن لشرطين أساسيين:

* الشرط الأول: أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي له حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة. وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمى على القروض المعاد جدولتها.

* الشرط الثاني: أن البلد المدين يتعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة IMF-Stand-by Programm وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعين على البلد المدين أن يتعهد بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وهو تعهد يرد في «خطاب النوايا» المتبادل بين البلد المعني وصندوق النقد الدولي. وهذه السياسات تنصب على التجارة الخارجية، والإنفاق العام والسياسة الاستثمارية للدولة. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا، ولو في عجالة سريعة، إلى أهم الملامح التي يطلب صندوق النقد الدولي من البلد المدين تنفيذها.

ففيما يتعلق بالتجارة الخارجية تكون مطالب الصندوق كما يلي:



Source: The Economist, April 11, 1987, p. 59.

شكل رقم (20)

الملامح الأساسية لصورة أزمة الديون الخارجية للبلاد المتخلفة

1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية Devaluation أي الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء، وإلغاء التعدد في أسعار الصرف، وذلك من خلال تعويم السعر، أو إقامة ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي.

2- إلغاء الرقابة على الصرف، وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، وإباحة حيازة النقد الأجنبي للأفراد والهيئات من خارج القطاع العام، وإقرار حق التعامل فيه، وإباحة حرية دخول وخروج العملات الأجنبية.

3- إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاتجاه تدريجيا نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية.

4- إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء التنظيمات والإجراءات التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات.

وليس يخفى أن محصلة هذه المطالب هي فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة الانفتاح، والمنافسة الأجنبية، ومحاربة الاحتكار في الداخل. وكل هذا يعني أن الدولة المدينة يتعين عليها-ببساطة شديدة- أن تتخلى عن الضوابط والخيوط التي كانت تمسك بها لمعالجة اختنا قات النقد الأجنبي وإدارة عجز ميزان المدفوعات. وكل ذلك بأمل أن يقل العجز بميزان المدفوعات، وحاجة الدولة للاقتراض الخارجي، بينما التنفيذ العملي لتلك الوصايا / المطالب قد تمخض عن عكس ذلك.

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام يطالب الصندوق بضرورة إلغاء، أو التقليل تدريجيا من عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف كبح جماح التضخم المحلي، وذلك عبر حزمة من السياسات أهمها ما يلي:

1- تقليل نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

2- إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل وإطلاق تحديد أسعارها طبقا لكلفتها الاقتصادية.

3- تخفيض حجم التوظف الحكومي وتجميد الأجور.

4- زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات والطاقة.

5- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام، وإن كان الصندوق لا يطالب بوضع مثل هذه الحدود على الائتمان المصرفي المسموح به للقطاع الخاص.

6- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

7- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

والواقع، أن محصلة هذه الوصايا / المطالب تهدف إلى «فرملة» (كبح) نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود، وتعطيل برامج التنمية والارتضاء بمعدلات مرتفعة للبطالة.

وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية، يطالب الصندوق بضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك بحجة أن ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة المدينة ليس هو القروض العامة الخارجية وإنما الأموال الخاصة. ويكون ذلك عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم من خلال وضع ضمانات كافية وامتيازات سخية لهذه الاستثمارات، مثل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية وحصولها على مواد الطاقة والأراضي والمواد الخام بأسعار رخيصة، والسماح لها بحرية

تحويل أرباحها للخارج وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء. وكل هذا يتطلب أن يجري البلد المدين تعديلا جوهريا في قوانينه الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك يطالب الصندوق بضرورة منح هذه المزايا والضمانات للقطاع الخاص المحلي. ويلح الصندوق هنا على ضرورة تحويل كثير من شركات وهيئات ونشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص Privatisation أما فيما يختص بطبيعة التوجهات الاستثمارية فإن الصندوق ينصح البلد المدين بضرورة التوجه بالاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التصديرية حتى يمكن أن تزيد قدرته في الحصول على النقد الأجنبي الذي يلزم لدفع أعباء الديون.

هذه هي أهم الملامح التي يسفر عنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل الموافقة على عملية إعادة جدولة الدين. ولا يتسع المجال لمناقشة هذه الملامح وآثارها الحقيقية التي تتمخض عنها (284). أذعن البلد للصندوق، وتم الاتفاق معه، فإن الدائنين ينظرون إلى هذا الاتفاق على أنه بمثابة «شهادة حسن سير وسلوك» وأن البلد يستطيع بعد ذلك أن يستعيد قدرته على الاقتراض. ومما يدعو للدهشة، أنه رغم ما في هذا الاتفاق من إذعان وتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المدين، إلا أن كثيرا من المسؤولين في البلد المدين يصرحون عقب التوقيع على خطاب النوايا والتصديق عليه من قبل الصندوق، بأن هذا الاتفاق هو دليل صحة على المسار الاقتصادي الذي يسلكه البلد، بينما الصحيح هو أن ذلك دليل على الرضوخ للتبعية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وعلى أي حال، فإن صندوق النقد الدولي يقدم بعد الاتفاق مكافأة رمزية للبلد المدين (تسهيل ائتماني) تتمثل في حفنة من الدولارات (تتراوح ما بين 250-750 مليون وحدة حقوق سحب

خاصة) في شكل سيولة نقدية للمساعدة في مواجهة مصاعب العجز بميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الصندوق لا يقدم هذا التسهيل الائتماني دفعة واحدة، وإنما يعطيه على شكل شرائح سنوية، ويرتبط إعطاء كل شريحة بمدى التقدم والانضباط في تنفيذ التعهدات / المطالب التي التزم البلد بتنفيذها كما جاءت في خطاب النوايا. ويقوم الصندوق بإرسال بعثة خاصة كل ستة شهور للبلد المدين لكي يقيم ويراقب الوضع الاقتصادي. وفي غالبية الأحوال يكون للصندوق ممثل مقيم في الدولة المدينة (يجلس في البنك المركزي أو في وزارة الخزانة) لكي يراقب عن كثب تطور أحوال السياسة الاقتصادية، وربما يكون له حق إبداء الرأي في القوانين والإجراءات المالية والنقدية والتجارية التي تصدرها الدولة.

وهكذا يتضح لنا، من الشروط والضغوط الخارجية المصاحبة لعملية الجدولة، أن البلاد المدينة التي ترضخ لهذه العملية عليها أن تقبل بالإدارة الخارجية المباشرة لاقتصادياتها، ليس فقط لضمان تسديد ديونها، بل ولضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي وتشديد استغلالها وزيادة «انفتاحها». كما رأينا كيف أصبح صندوق النقد الدولي يلعب دورا خطيرا، في ساحة أزمة المديونية، نيابة عن الدائنين، من خلال إملاء شروطه بقوة على البلاد المدينة وخصوصا تلك البلاد ذات الوضع الحرج.

وليس يخفى أن الخطأ الأساسي والجوهري الذي يؤخذ على تشخيص صندوق النقد الدولي لأزمة المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة، هو أن الصندوق يرجع هذه الأزمة لتأثير السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها هذه البلاد، وأنها نتيجة لذلك تعيش في حالة «إفراط طلب» دائم Excess Demand، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاقتراض لإشباعه. وعليه، فإن الحل يكون من خلال القضاء على هذا الطلب المفرط عن طريق تخفيض الاستهلاك والاستثمار والسماح لرأس المال الأجنبي بالعودة لتلك البلاد، والتكيف مع الأوضاع المتغيرة والمضطربة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن وإن كنا لا نهمل، أو نقلل من آثار هذه السياسات التي انتهجتها البلاد المدينة في ضوء طبيعة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السائدة فيها،

إلا أننا، وكما يشاركنا في ذلك العديد من الخبراء والاقتصاديين، نرى أن ثمة عوامل خارجية هامة وذات درجة عالية في التأثير على هذه الأزمة. وهي عوامل لا تستطيع تلك البلاد أن تتحكم أو تؤثر فيها. ومن ذلك، مثلا:

* الارتفاع الجنوني الذي حدث في أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية.

* فوضى نظام النقد الدولي بعد تعويم أسعار الصرف واشتعال حمى المضاربات.

* الارتفاع الذي طرأ على أسعار الواردات التي تستوردها البلاد المدينة.

* أثر الكساد الاقتصادي العالمي وتأثيره السلبي على حصيلة صادرات البلاد المتخلفة.

* هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي-في إمداد هذه البلاد بالسيولة الميسرة غير المشروطة.

* هبوط معونات التنمية والقروض السهلة الرسمية.

* نزعة الحماية التجارية التي تفشت في الدول الرأسمالية الصناعية وتأثيرها في تعويق نماء صادرات هذه البلاد.

* الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها البنوك التجارية الدولية النشطة في سعيها المحموم لإقراض هذه البلاد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة والمعومة... الخ.

ورغم اعتراف الكثيرين بأهمية وخطورة هذه العوامل «الخارجية» في تأزيم مشكلة الديون الخارجية للبلاد المتخلفة، إلا أن الصندوق يتجاهلها تماما ولا يأخذها بعين الاعتبار في شروطه المملاة بقسوة على هذه البلاد عند عقد اتفاقيات الدعم أو المساندة لها. ومهما يكن من أمر فإن وقائع التاريخ المعاصر وحقول التجارب التي طبقت فيها شروط إعادة الجدولة في العديد من البلاد المدينة تسفر عن حقيقة دامغة، وهي أن عمليات إعادة الجدولة كانت بمثابة تخدير للأزمة وليس علاجا لها، بدليل طلب تكرار هذه العمليات من حين لآخر للدولة الواحدة. وهو تخدير تتمكن من خلاله الدول الدائنة-بمؤازرة الصندوق-من تعميق غيبوبة المريض حتى يسهل إخضاعه وضمان السيطرة عليه. فمن الثابت أن تلك الشروط التي أشرنا إليها آنفا، استهدفت فقط توفير الموارد للوفاء بعبء الدين من خلال برنامج

انكماشي صارم، يعمل على خفض الاستهلاك الضروري، وفرملة عجلات التنمية، وتجميد طموحات رفع مستوى معيشة سكان هذه البلاد. كما أن التطبيق العملي لها قد تمخض عن نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت هذا الوضع. ولهذا سرعان ما بدأ قادة هذه البلاد-مؤخرا-يجأرون بالشكوى المرة لأنهم قد قبلوا تلك الشروط، وذهبوا في ذلك إلى آخر مدى ممكن، ومع ذلك فإن أحوال بلادهم الاقتصادية تزداد سوءا. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز بميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطى له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة بالتعامل الخارجي. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وزادت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء. وكلما نظر هؤلاء القادة إلى حجم الأعباء المتوقع دفعها للدائنين في السنوات القادمة (انظر الجدول رقم 85) وقارنوا ذلك بإمكانات بلادهم في ضوء الوضع الراهن واحتمالات تطوره، أدركوا حجم الكارثة التي تنتظر بلادهم إذا ما استمروا على هذا الطريق.

لهذا كله دخلت أزمة الديون الخارجية دائرة العلاقات السياسية الدولية، وأصبح التفكير في علاجها غير قاصر على مساهمات الاقتصاديين والتكنوقراط الماليين، بل والمشتغلين بالعمل السياسي. من هنا فقد عقدت الدول المدينة، وعلى مستوى رؤسائها، عدة مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية، وراحت تطرح أمانيها ومطالبها «المعقولة جدا» في ضوء مبدأ «المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين»، مثل:

* تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
* تخفيف شروط إعادة الجدولة.
* تجميد الديون لفترة معقولة (من عشرة لعشرين سنة).
* وضع حدود مقبولة لخدمة الدين.
* زيادة تدفق القروض الميسرة للدول المدينة.

جدول رقم (57)

المدفوعات المتوقعة لخدمة أعباء الديون الخارجية المستحقة على الدول المتخلفة

خلال الفترة 1986 – 1990

بليون دولار

	1986	1987	1988	1989	1990
* إجمالي الأعباء المتوقعة	81	77	64	53	40
منها: أقساط الديون	56	56	47	39	29
الفوائد	25	21	17	14	11
* الأعباء المتوقع دفعها					
للمقرضين الرسميين	27	26	25	24	23
منها: أقساط الديون	17	17	16	16	15
الفوائد	10	9	9	8	8
* الأعباء المتوقع دفعها					
لجهات الإقراض الخاصة	54	50	38	28	17
منها: أقساط الديون	40	39	31	23	14
الفوائد	14	11	7	5	3

Source, World Bank, World Debt Tables, first supplement, External Debt of Developing Countries, 1983/84 edition. Washington, D. C., April 1984.p. 3.

* وجود آليات مناسبة تكفل مساعدة الدول ذات الوضع الحرج.
* التخلي عن نزعة الحماية وتشجيع نفاذ صادرات البلاد المدينة إلى أسواق البلاد الدائنة.
* تخفيف شروط صندوق النقد الدولي وزيادة قروضه غير المشروطة للبلاد المدينة.
* ضرورة مراعاة التوفيق بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
* المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة، كإلغاء ديونها مثلا.
* إصلاح نظام النقد الدولي والعمل على استقرار أسعار الصرف... إلخ.

ومع أن هذه الأماني والاقتراحات، لا تمثل حتى الآن أي نوع من المجابهة مع الدائنين، ولا يوجد بها أي غلو أو تطرف، يمكن أن تعمل على الحد من

تفاقم الأزمة وتحجيم آثارها المدمرة للدائنين والمدينين، إلا أنها لا تتصدى أصلا لجوهر المشكلة: وهي التبعية للخارج وعلاقات الاستغلال واللاتكافؤ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا تملك الدول المدينة، حتى الآن، أي إمكانية لتحويلها من مجرد أمان إلى فعل مؤثر (غياب التضامن، واختلاف المواقف بينها، وعدم وجود ناد للمدينين على غرار نادي باريس للدائنين.. .). ولهذا لم تلق أي صدى أو قبول لدى الجهات الدائنة، فالدائنون لم يبدوا أي استعداد لتنازلهم عن أي جزء من شروطهم ومطالبهم، طالما أن المدينين في حالة حصار وعجز وتحت رحمتهم ورقابتهم، وطالما لم تحدث حتى الآن مجابهة حادة منهم، كحدوث انفجار سياسي وظهور أنظمة راديكالية. ومع ذلك، فإن الدائنين على استعداد فقط لتقديم بعض التنازلات للمدينين الخطرين، أي لتلك البلاد التي تمثل مديونيتها أحجاما كبيرة للبنوك التجارية وتتهدد أنظمتها الاجتماعية احتمالات التمرد والثورة. فعدم تقديم التنازلات، ذات الطابع التكتيكي، قد يدفع هذه البلاد لأن تعلن بقرار منفرد منها توقفها عن الدفع. وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إفلاس البنوك الدائنة لها. كما أن عدم التجاوب، ولو قليلا، مع مطالبها قد يدفع بالقوى الوطنية فيها لإحداث انقلابات سياسية راديكالية معادية للدائنين. وتلك هي حالة بعض دول أمريكا اللاتينية(285). أما إذا امتنعت دولة صغيرة وفقيرة، ذات مديونية خارجية بسيطة عن الدفع والتمرد، مثل تشاد أو توجو، فإنه من الممكن حينئذ عقابها بشدة،(286) وعزلها اقتصاديا وماليا وفرض حصار اقتصاد مدمر عليها.

وهكذا، يتضح لنا، أنه ليس بالإمكان تفسير الأزمة الراهنة للديون الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث أو البحث عن علاج لها، من خلال المقولات المسطحة التي تطرحها النظريات المألوفة في كتب الاقتصاد المتداولة (مثل مقولات حركات رؤوس الأموال الدولية، حالات الفائض والعجز وآليات تسويتها، نظرية مراحل المديونية.. .. الخ). بل يتعين البحث عن ذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، التي يشكل انهيار نظام النقد الدولي أحد معالمها الرئيسة.

نحو نظام نقدي عالمي جديد.. اكثر كفاءة وديموقراطية وعدلا

ليست هناك «خاتمة» نستطيع أن ننهي بها هذا الكتاب. فنظام النقد الدولي الذي انهار عمليا منذ أغسطس 1971 واستمرت قوى الفوضى واللااستقرار تعربد فيه حتى الآن، يمر حاليا بمرحلة انتقالية يصعب تحديد مداها الزمني. وهي مرحلة يعاد فيها ترتيب الأوضاع النقدية الدولية من حين لآخر من خلال محاولات مختلفة من التجريب، في ضوء موازين القوى الفاعلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد شهدت هذه المرحلة عدة مجابهات محسوبة بين المراكز الرأسمالية الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان). كما نشهد حاليا حربا نقدية دائرة بين الدولار وعملات دول غرب أوروبا، وبين الدولار والين الياباني. وهي مجابهات وحروب تتم في ضوء علاقات صراع مستمر، لكنها لا، ولن، ترقى إلى مستوى التناقضات الحادة، وذلك إذا ما نظرنا إلى الأمور على صعيد مصلحة الاقتصاد

الرأسمالي العالمي كمنظومة واحدة.

ولم تكن تلك هي القضية التي خصصنا لها هذا الكتاب.

فالهدف الذي سعت وراءه جهود المؤلف هو محاولة البحث عن الخيوط، غير المرئية، التي ربطت بين العملية التاريخية للتخلف في الدول التي نسميها اليوم بالعالم الثالث، ونماذج نظام النقد الدولي التي تغيرت عبر مراحل التطور المختلفة التي مر بها النظام الرأسمالي في صعيده العالمي. لم تكن المهمة المطروحة أمامنا إذن هي استعراض تاريخ نظام النقد الدولي ومشكلاته، كما تفعل كتب «التجارة الخارجية والعلاقات النقدية الدولية» المتداولة في بلادنا، وإنما محاولة إعادة تفسير هذا التاريخ وتلك المشكلات في ضوء نتائجه التي تحققت في بلاد العالم الثالث. وقد أثبتنا (أو هكذا نأمل) أنه في كل هذه النماذج التي تدرج فيها نظام النقد الدولي، منذ نشأة الرأسمالية وحتى الآن، كانت هناك علاقات تجارية ونقدية محددة فرضها نمط الإنتاج الرأسمالي في البلاد الصناعية على البلاد المتخلفة والتابعة لها، وأن الانتقال من نموذج لآخر كان يتطلب تعديلا في الآليات النقدية لتلك العلاقات على النحو الذي يجعل تلك الآليات أكثر استجابة لمقتضيات نمو هذا النمط واكثر يسرا في إخضاع تلك البلاد لهذه المقتضيات. وهذا لا يعني إطلاقا أن نظام النقد الدولي، عبر تاريخه الطويل، كان يتشكل فقط في ضوء علاقة المراكز الرأسمالية المتقدمة بالأطراف المتخلفة. فالرأسمالية منذ فجر نشأتها وهي تعتمد على الإنتاج من أجل السوق. ونظرا لأن أسواقها المحلية كثيرا ما تضيق عن استيعاب النمو المتزايد في الإنتاج، بسبب التناقض بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة الداخلية على الاستهلاك، فإن امتدادها الخارجي، سواء عبر تعاملها مع البلاد الرأسمالية الأخرى أو البلاد المتخلفة، أصبح ضرورة حياة بالنسبة لها. ورغم تضارب المصالح واختلاف الظروف الخاصة بكل دولة رأسمالية، إلا أنه تحت ضغط هذه الضرورة، كانت الدول الرأسمالية الصناعية، تحت قيادة دولة ما، تتوصل في النهاية إلى نظام نقدي دولي مقبول، يفترض حدا أدنى من المبادئ التي يتعين الامتثال لها. وتحت راية وحدة المصالح التي كانت تجمع هذه الدول، رغم ما بينها من اختلافات، كانت تلك المبادئ تصاغ لخدمة هذه المصالح. أما مجموعة البلاد المتخلفة، فإنها، منذ أن

فقدت استقلالها الاقتصادي وسيطرتها على ثرواتها الطبيعية وحريتها في تخصيص مواردها، وأدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لم تكن في أي مرحلة من مراحل تطور نظام النقد الدولي في ذلك الموقع الفاعل الذي يمكنها من الإسهام في صياغة هذا النظام، أو الاشتراك الإيجابي في محاولات تطويره. بل كانت في كل هذه المراحل تخضع صاغرة «لقواعد اللعبة» التي تصوغها الدول المسيطرة. ومن الثابت، أنه في ضوء علاقات السيطرة التي فرضت على هذه البلاد، وفي ضوء موقعها الضعيف الذي احتلته في الاقتصاد العالمي والذي لشكل عبر تشويه هياكلها الإنتاجية، كانت علاقاتها التجارية والنقدية الخارجية هي الأدوات التي استخدمتها الرأسمالية العالمية في نهب مواردها وفتح أسواقها واقتناص فرص الاستثمار المربح فيها، ومن ثم تعويق نمائها وتشويه مسارات نموها وحرمانها من قواها الذاتية للتراكم. وحتى بعد أن حصلت هذه البلاد على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واحتلت مقاعدها في صندوق النقد الدولي (كرمز للسيادة والاستقلال) لم تكن أيضا في ذلك الموقع الذي يمكنها من أن تسهم بفاعلية في توظيف نظام بريتون وودز لخدمة تطلعاتها وأمانيها في تحقيق التصنيع والتنمية والتقدم ورفع مستوى المعيشة. وظل نظام بريتون وودز، بتناقضاته ومشكلاته، يدور أساسا لعلاج مشاكل الاختلال الخارجي والسيولة الدولية للبلاد الرأسمالية المسيطرة. كما أن انضمام البلاد المتخلفة لهذا النظام قد ضمن للدول الرأسمالية أن تكون السياسات النقدية والتجارية في تلك البلاد خاضعة لشروط عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لكن دوام الحال من المحال، كما يقولون. فالحياة دائما في حركة مستمرة، والحركة تنطوي عادة على الإتيان بأمور جديدة، والأمور الجديدة كثيرا ما تتعارض مع القديم، ومن هنا يصبح التغير أمرا ضروريا لاستمرار الحركة والتقدم. فعالم السبعينات والثمانينات قد تغير تماما عن ذلك العالم الذي تشكل فيه الإطار التاريخي لنظام بريتون وودز. ولهذا سرعان ما انهار هذا النظام بتغير هذا الإطار. وقد رأينا، فيما تقدم، أن الأسباب الحقيقية لانهيار بريتون وودز تعود إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية للدولار الأمريكي لكي يلعب دور عمله الاحتياط الدولية. فبهذا الشكل أصبحت

السيولة الدولية، ومدى ملاءمتها في مواجهة احتياجات المدفوعات الدولية، تتوقف على العجز بميزان المدفوعات الأمريكي، وهو الأمر الذي انطوى على آلية تضخمية في هذا النظام مع اتجاه حجم هذا العجز نحو التزايد، وجعل نظام النقد الدولي يتأثر دوما بمشكلات الاقتصاد الأمريكي. كما أن ذلك أعطى للولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنفرد بها عن سائر دول العالم الأخرى. إذ بذلك أصبحت هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تقترض بفوائد لكي تمول عجز ميزان مدفوعاتها. إذ يكفي لذلك طبع الدولار وإغراق العالم به، كما استطاعت بذلك أن تتملك شركاتها الأصول الإنتاجية في مختلف فروع الصناعات والأنشطة في دول غرب أوروبا والعالم الثالث، وأن تمول إنفاقها العسكري الضخم بالخارج، دون أن تتحمل في ذلك أعباء حقيقية. على أن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت قد استطاعت أن تحقق تلك المزايا، وخصوصا في الخمسينات والستينات، والعالم في غفلة عنها، فإن ذلك كان مرجعه إلى ذلك الوهم الذي كان سائدا آنذاك، وهو الاعتقاد بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب. بيد أن هذا الوهم سرعان ما تحطم بالقرارات التي أعلنها نيكسون في أغسطس 1971، بوقف هذه القابلية. هنالك فقد نظام بريتون وودز دعاماته الأساسية، وافتقد صندوق النقد الدولي الذي استهدف ثبات أسعار الصرف (القابلة للتعديل) وتحقيق قابلية العملات للتحويل، مبررات وجوده، بحسب ميثاقه (287). وقد رأينا أنه منذ ذلك الوقت عمت الفوضى وقوى اللااستقرار في العلاقات النقدية الدولية، وعلى الأخص بعد تجريد الذهب من صفته النقدية في مؤتمر جاميكا 1976. ورغم أنه كان من المتوقع أن ينهار الدور العالمي للدولار، كعملة الاحتياط الدولية، بعد تلك الأحداث، إلا أن ذلك لم يحدث، بسبب مؤازرة دول غرب أوروبا واليابان للدولار، نظرا للتحالف الوثيق، السياسي والعسكري والاقتصادي، الذي يجمع بينها وبين والولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب عدم إمكان العودة لنظام قاعدة الذهب، كما كانت تدعو لذلك بعض دول أوروبا (فرنسا). وقد حدثت هذه المؤازرة بالرغم من التناقضات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول. وأصبحت معظم آراء الاقتصاديين، وبالذات ذوي الاتجاه المحافظ، تدور حول تبرير الوضع القائم ومحاولات تهذيبه سطحيا. لكن المشكلة التي باتت تؤرق بال العالم الرأسمالي

بشكل واضح مؤخرا، هي ذلك التناقض الذي أصبح قائما ومحتدما بين كون أن يستمر الدولار في أداء دور العملة الدولية وعدم استقرار قيمته على النطاق العالمي، وهي شرط ضروري لأن يستمر في أداء هذا الدور. كما أن ثمة تناقضا واضحا الآن بين تعاظم ظاهرة تدويل الإنتاج وبين انفراد عملة أي دولة (مهما كان شأنها) لكي تلعب دور النقد العالمي. ولهذا فمن المؤكد أن مخاطر الفوضى النقدية والحروب التجارية بين المراكز الرأسمالية العالمية سوف تحتدم في المستقبل.

وعندما بحثنا في صورة العالم الثالث، وسط هذه الأزمة النقدية العالمية، رأينا كيف ساءت هذه الصورة كثيرا، بل ويمكن القول: إن بلاد هذا العالم كانت هي الضحية الأساسية في هذه الأزمة. حيث انتقلت إليها أزمة نظام النقد الدولي في صورة تفاقم شديد في عجز موازين مدفوعاتها، وانهيار مريع في احتياطياتها النقدية وتدهور بالغ في أسعار الصرف فيها، وكل ذلك تجسد في النهاية في وجود أزمة طاحنة في ديونها الخارجية. وهي أزمة باتت تهدد الآن هذه البلاد بتعطيل التنمية فيها لحساب دفع أعباء الديون، وتردي مستوى معيشة السكان (على الرغم من ترديه أصلا)، وتعميق تبعيتها للخارج، وفرض السيطرة المباشرة على اقتصادياتها، وهي السيطرة التي كانت الدول الإمبريالية قد فقدتها بعد حصول هذه البلاد على استقلالها الوطني. فمنذ انفجار أزمة الديون الخارجية، بعد أزمة القروض المصرفية عام 1982 خاصة، ترسخ بشكل واضح ما يمكن أن يسمى «بالنظام المتزايد للإدارة المركزية» لاقتصاديات البلاد المدينة. وأهم أهداف هذا النظام هو أن تستعيد الرأسمالية العالمية، من خلال فخ الديون، هيمنتها المباشرة على البلاد المتخلفة المدينة، وإجبارها على الانصياع لعمليات «التكييف» التي تراها العواصم الرأسمالية لازمة لعلاج تلك الأزمة (288). وهنا يلعب صندوق النقد الدولي دورا لا يستهان به في إدارة هذه الأزمة لصالح الدول المسيطرة. ومن عجب أنه في الوقت الذي فقد فيه صندوق النقد الدولي مبررات وجوده (بحسب ميثاقه)، وأصبح فقط يكتفي بتسجيل المواقف والسياسات التي تتخذها الدول العشر الرأسمالية ويوافق عليها، فإنه يمارس، على العكس من ذلك، دورا تدخليا سافرا في شؤون البلاد المدينة الفقيرة ويعمل على إخضاعها لمقتضيات دفع هذه الديون وإعادة

احتوائها بشكل مباشر من قبل الدول الرأسمالية الدائنة (289)، وهو الأمر الذي تعرض مؤخرا لانتقادات عنيفة.

أما مجموعة الدول الاشتراكية، التي ابتعدت أصلا عن نظام بريتون وودز، فهي وإن كانت قد استطاعت أن تخلق لنفسها نظاما خاصا لتسوية المدفوعات الدولية فيما بينها (في إطار منظمة الكوميكون)، فإنها أيضا قد تأثرت بلا شك بالفوضى التي دبت في نظام النقد الدولي بسبب تنامي علاقاتها الاقتصادية مع دول المعسكر الرأسمالي والدول المتخلفة. حيث تأثرت بموجة التضخم العالمي وبعدم استقرار أسعار الصرف في تسوية علاقاتها النقدية الخارجية. بل إن بعضا من الدول الاشتراكية كان قد تورط في فخ المديونية الخارجية إبان فترة السبعينات (حالة بولندا خير مثال) وتعرض لكثير من الضغوط الخارجية والداخلية بسبب تزايد انفتاحها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأسواقه النقدية المضطربة.

وهكذا يتضح لنا أن آثار أزمة نظام النقد الدولي الراهنة ليست قاصرة على مجموعة معينة من الدول، بل امتدت آثارها لتشمل كافة التجمعات الدولية بأنظمتها الاجتماعية المختلفة (مع تفاوت في حجم هذه الآثار). ولهذا فإن هناك مصلحة مشتركة لكافة دول العالم، على اختلاف أنظمتها الاجتماعية،، في إعادة تشكيل نظام النقد الدولي على أسس جديدة تتلافى عيوب الماضي ومشكلات الحاضر، وترسم قواعد جديدة وآليات أفضل لعالم الغد.

ولن نتعرض هنا لعشرات الحلول والاقتراحات التي كتبها الخبراء والمختصون بشؤون النقد العالمي فيما ذهبوا إليه من نظم بديلة (مثل روبرت تريفن، ومشروع برنشتين، وتقرير أوسولا، وأفكار زولوتس، ومشروع جاك رويف، وفريتس ماخلوب، واقتراحات ماكسويل ستامب، وغيرهم...) (290) فقد تناولت المراجع المتداولة تلك الحلول والاقتراحات بالشرح الكافي، ولا داعي لتكرارها هنا. لكنا نود التأكيد هنا على أن تلك الحلول والاقتراحات قد اتسمت بسمتين رئيستين. السمة الأولى، هي أنها تعكس وجهة نظر البلاد الرأسمالية الصناعية في ضرورة التوصل إلى نظام أفضل مما هو سائد الآن، وعلى النحو الذي يقضي على مواقع الخلل المزعجة في النظام الراهن بما يكفل مصلحة النظام الرأسمالي في صعيده العالمي. والسمة

الثانية، هي أن هناك غيابا كاملا في هذه الحلول والاقتراحات للمعايير والمطالب التي تدافع عن مصلحة البلاد المتخلفة، انطلاقا من اعتقادهم بأن تلك البلاد هي جزء من منظومة العالم الرأسمالي، وأنها جزء تابع ومندمج في هذا النظام، ومن ثم يجب أن تخضع لقواعد اللعبة الجديدة.

ولما كنا قد رأينا، عبر رحلتنا في صفحات هذا الكتاب، أن ثمة علاقة وثيقة بين تاريخ نظام النقد الدولي وتاريخ تطور التخلف في دول العالم الثالث، حيث كان-ولا يزال-هذا النظام إحدى الأدوات الهامة في إخضاع هذه الدول وتنظيم آليات نهب مواردها وترسيخ تبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية، فإن دول العام الثالث يجب أن تستغل الأزمة الراهنة لنظام النقد الدولي للتوصل إلى موقف واضح، يعكس مصالحها وأمانيها في التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة ورفع مستوى معيشة شعوبها، وأن تملك بيدها إمكانات الفعل المؤثر التي تمكنها من الإسهام الفعلي في صياغة النظام الجديد بما يحقق هذه المصالح والأماني.

وفي هذا الخصوص نعتقد أن أفضل وأنضج رؤية، عكست هذه الأماني والمصالح، هي ما جاء في مبادرة أروشا The Arusha Initiative، وهي المبادرة التي تبلورت في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتنزانيا خلال الفترة ما بين 30 يونيو إلى 3 يوليو عام 1980، وحضره عدد ضخم من الخبراء والمفكرين والمختصين بشؤون النقد العالمي. وكان همهم الأساسي هو التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي عالمي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموما، ومصلحة دول العالم الثالث خصوصا.

وقد حرصنا على أن نضع هذه الوثيقة النقدية التاريخية الهامة في نهاية هذا الكتاب، ونرجو من القارئ الاطلاع عليها (291).

ونقطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة / الوثيقة، هي الدعوة التي وجهها المجتمعون للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية، وعلى أن يعقد هذا الاجتماع في إطار هذه المنظمة الدولية-وليس في إطار صندوق النقد الدولي-حتى يتحرر المجتمعون من طغيان الدول العشر المسيطرة، عند اتفاقهم، على النظام الجديد، وذلك في جو شرعي وديموقراطي، تشارك فيه كافة دول العالم. وبعد أن حددت

المبادرة، المثالب والعيوب التي انطوى عليها نظام بريتون وودز والوضع النقدي العالمي الراهن، وأن ثمة منافع متبادلة لكافة الأطراف الدولية في إنهاء الوضع الحالي، والتوصل إلى نظام جديد يتفق عليه المجتمع الدولي، ترى المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما، وهما:

* الهدف الأول، هو أن يعمل نظام النقد الدولي على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتوظف والنمو، وأن يكبح السياسات والميول التضخمية والانكماشية التي تسود حاليا في الاقتصاد العالمي.

* والهدف الثاني، هو أن يعمل النظام الجديد على دعم عملية التنمية العالمية، وعلى الأخص في دول العالم الثالث التي يشكل سكانها أغلبية سكان المعمورة.

وعند تحديد أهم سمات هذا النظام النقدي الدولي الجديد، فإن وثيقة أروشا تحدد ذلك في أربعة أمور أساسية، وهي:

أولا - ديموقراطية الإدارة والرقابة، بمعنى، أنه وإن كان من المتعذر إهمال تأثير القوى الاقتصادية للدول القوية المتقدمة، فإن مصالح أغلبية الدول يجب أن تنعكس وتراعي في إدارة هذا النظام.

ثانيا - توافر صفة العالمية بمعنى ضرورة مشاركة كافة دول العالم في إدارة الترتيبات المؤسسية للنظام الجديد، وخصوصا في ضوء ظاهرة التدويل المتعاظم للتجارة والمدفوعات.

ثالثا - إصدار عملة دولية جديدة، تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية. فالعالم اليوم لا يستطيع أن يستمر في قبول انفراد عملة دولة ما لكي تلعب دور النقد العالمي في الوقت الذي لا يملك فيه سلطة التحكم في إصدارها والحيلولة دون خضوعها لحركة المضاربات الدولية.

رابعا - خلق درجة من الآلية في تحويل الموارد من خلال الاحتياطيات التي سيستند إليها النظام الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك ترى وثيقة أروشا أن ثمة حاجة ملحة لخلق سلطة، أو مؤسسة، نقدية دولية لإدارة هذا النظام. وانطلاقا من ضرورة توافر صفة الديموقراطية والعالمية، فإن تلك المؤسسة الدولية يجب أن تتسع لكي

تكون قادرة على مقابلة احتياجات مختلف أنماط التنمية والنظم الاجتماعية المختلفة. وأن تكون لها سلطة التحكم في عرض العملة الدولية الجديدة، وأن تتوافر لها القدرة على إعادة توزيع الفوائض المالية التي تحققها بعض الدول، وتوزيع الاحتياطيات الدولية الموجودة الآن من بعض العملات القوية. ولتجنب التلاعب في النظام الجديد، فإنه يتعين التوصل إلى مجموعة من القواعد والآليات التي يتسنى بمقتضاها التحكم في خلق وتوزيع العملة الدولية الجديدة، وأن تكون هناك قابلية لتحويل العملات الوطنية إلى تلك العملة، وإن كان من المهم ضرورة وجود تدابير لمواجهة الظروف الخاصة للدول النامية والاشتراكية في هذا الخصوص.

على أن المجتمعين في مدينة أروشا كانوا على إدراك تام بأن مهمة إعادة تشكيل نظام النقد الدولي على الأسس المشار إليها آنفا هي مهمة صعبة، وربما تحتاج إلى وقت طويل. ولهذا لم يهملوا الأمور والمهام العاجلة التي يجب مواجهتها للتعامل مع المشكلات النقدية الدولية الراهنة. ومعظم هذه الأمور والمهام تتم في إطار صندوق النقد الدولي. وهنا أشارت وثيقة أروشا إلى ما يلي:

1- أن صندوق النقد الدولي يجب أن يدعم بالموارد التي تمكنه من تمويل العجز الخارجي للبلاد النامية، وهو العجز الذي نتج بشكل طبيعي من الجهود الجادة التي بذلتها هذه البلاد من أجل التنمية وتغيير هيكلها الاقتصادي. وتشير الوثيقة إلى أن الشروط المصاحبة لتمويل هذا العجز يجب أن تحترم السيادة الوطنية لتلك البلاد وحريتها في اختيار نظمها الاجتماعية ونماذج تنميتها. ولا يجب أن تستخدم شروط الصندوق لعقاب البلاد التي تختار لنفسها استراتيجيات تميل للأخذ بالتخطيط الاقتصادي وبالنظم الإدارية المتعلقة بمجالات النقد الأجنبي والاستيراد والاستثمار والائتمان وتطوير مؤسساتها التقليدية وأن يكون للقطاع العام دورا مؤثرا فيها. بل يجب أن يدعم الصندوق جهود تلك البلاد من أجل التغلب على المصاعب التي تواجهها لتحسين تخطيطها الاقتصادي وإدارتها الاقتصادية وتخصيص الموارد.

2- أن جانبا من العجز الشديد في موازين مدفوعات بلاد العالم الثالث يرجع إلى عوامل خارجية لا تستطيع هذه البلاد أن تتحكم أو تؤثر فيها

(مثل التضخم العالمي، ضعف وتقلب أسعار صادرات المواد الأولية، وانخفاض الطلب العالمي على تلك المواد، تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض...)، وهي أمور نتجت من، وتعبر عن، الاضطرابات الحادثة في نظام النقد الدولي الراهن وعدم عدالته. ولهذا فإن الصندوق يجب أن يوفر تلك الموارد الملائمة لتمويل هذا العجز، بشكل مرن وتلقائي، وأن يتخلى في ذلك عن شروطه القاسية في التعامل مع هذه البلاد.

3- وفي هذا الخصوص، فإن الضرورة تقتضي تعديل وتوسيع نظام تسهيلات التمويل التعويضي، وأن توضع لهذه التسهيلات شروط أخف وأفضل للتعامل مع العجز الناجم عن الصدمات الخارجية (مثلما فعل الصندوق في التسهيلات النفطية). وهنا يجب أن يكون التسهيل مرتبطا، ليس بحجم حصة الدولة العضو بالصندوق كما هو حادث حاليا، وإنما بحجم العجز الخارجي الناجم عن العوامل الخارجية، وعلى أن يكون سداد هذه التسهيلات مرتبطا باستعادة الانتعاش في الصادرات وزوال تأثير تلك العوامل، وليس على أساس فترة زمنية قصيرة.

4- ولكي يقل بشكل فعال الدور الذي تلعبه العملات الوطنية في تسوية المدفوعات الدولية، فإن الحاجة تدعو إلى تطوير نظام حقوق السحب الخاصة لكي تلعب دورا متزايدا باعتبارها أصلا احتياطيا دوليا، وأن تعاد صياغة ترتيبات إصدارها وتوزيعها بين الدول الأعضاء، طبقا لمدى الحاجة إليها، ووفقا لمقتضيات العجز الاقتصادي والتنموي.

5- وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تمويل العجز التنموي الذي تعاني منه بلاد العالم الثالث يتطلب توافر موارد تمويلية كبيرة، تتجاوز طاقة صندوق النقد الدولي. ولهذا تدعو الوثيقة الدول الصناعية، الرأسمالية والاشتراكية، إلى ضرورة أن تفي بتعهداتها في هذا الخصوص. وتقترح في هذا الصدد البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كفرض نوع من الضرائب العالمية (مثلا على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية) لكي تخصص لتعبئة موارد إضافية تحول إلى بلاد العالم الثالث.

6- ولم تنس الوثيقة أن تشير إلى أن بلاد العالم الثالث مطالبة بتطوير وتبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس في المجالات النقدية

والتجارية والتمويلية، مستندة في ذلك إلى بعض الآليات والإجراءات الخاصة، مثل ضرورة استثمار فوائض النفط بشكل مباشر فيما بينها، وتطوير الصندوق الخاص للمعونة بمنظمة الأوبك إلى بنك عالمي للتنمية لبلاد العالم الثالث، وتعميق وتطوير الاتحادات النقدية الإقليمية فيما بين هذه البلاد.

هكذا حددت مبادرة أروشا معالم طريق أفضل لنظام نقدي عالمي جديد، يراعي مصالح الاقتصاد العالمي بكافة أطرافه، وعلى اختلاف درجات تقدمها وتخلفها، وعلى تباين نظمها الاجتماعية ونماذج تنميتها.

بيد أن السؤال المحوري الذي يقفز للذهن الآن هو: متى يظهر هذا النظام، وكيف تنفذ تلك المهام في ضوء علاقات القوى التي يتسم بها عالم اليوم؟

نترك الإجابة على هذا السؤال لتفكير القارئ.

ملحق

مبادرة أورشا: نداء للأمم المتحدة بشأن الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل

The Arusha Initiative: A Call for a United Nations Conference on International Money and Finance(*)

(١) انهار نظام النقد الدولي الذي نشأ بعد عام 1945. وقد ألحقت الاضطرابات التضخمية والمضاربات التي نجمت عن ذلك الضرر بأغلبية

(*) ترجمنا هذا النص كما ورد في مجلة:

"Development Dialogue", No. 2, 1980, pp. 11-23.

تمثل هذه الوثيقة الرأي العام للمشاركين في مؤتمر أروشا، ودون أن تمثل بالضرورة رأي كل مهم في جميع النقاط والتحاليل والتوصيات التي وردت فيها. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن أغلبية المشاركين في المؤتمر قد شاركوا فيه بصفتهم الشخصية، أي بدون وجود صلة بينهم وبين المنظمات والحكومات التي يعملون فيها. وقد ذكرت في نهاية هذه الوثيقة أسماء المشاركين والمنظمات التي ينتمون إليها بغرض التعريف فقط. كما شارك في المناقشات بعض الإعلاميين والمراقبين.

الشعوب والدول. وقد أصبح أمرا ضروريا أن يتم التفاهم والتفاوض حول الهياكل والإجراءات النقدية. فقد أعطى المجتمع الدولي، حتى الآونة الراهنة، اهتماما ضئيلا لهذا المكون الرئيس للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويأتي إعلان مبادرة أروشا Arusha Initiative بمثابة مساهمة لتطوير العمل والحوار المطلوبين في هذا الصدد.

المصلحة المتبادلة في إنهاء الفوضى النقدية:

(2) توجد الآن مصلحة مشتركة تجمع بين دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OECD ومجموعة الدول الاشتراكية، ومجموعة دول العالم الثالث لخلق نظام نقدي جديد يعكس احتياجات الشعوب، للتنمية والعمالة، التي تعيش في ظروف مادية متباينة وأنظمة اجتماعية وبيئات حضارية مختلفة. إن مشكلات التضخم، ونزعات الحماية، والسياسات الانكماشية التنافسية، وعدم استقرار أسواق الصرف الأجنبي، وعدم تنظيم عمليات سوق الدولار الأوروبية، والاختلال الدائم والمتنامي لعجز موازين المدفوعات، وكذلك شروط (مشروطية Conditionality) صندوق النقد الدولي.. كل هذه المشكلات تؤثر علينا جميعا، وإن كان ذلك بطرق مختلفة. وليس هناك شئ قد أثر بشكل مباشر على مجال الاعتماد المتبادل interdependence بين الدول أكثر من تأثير النقود والمالية.

(3) ولا يوجد في الفوضى النقدية الحالية أي حسنة أو ميزة تنسب لذكاء البشرية وسلوكها الرشيد. بل على العكس، هناك كلفة متزايدة وأخطار متنامية تنجم عن تلك الفوضى. لقد أصبح مطلوبا الآن وجود مبادرات سياسة حول نظام نقدي جديد وإجراء حوار عام حول تلك المبادرات. كما أن ثمة قرارات سياسية يجب أن تتخذ الآن، على نحو عاجل، بواسطة الحكومات من خلال الأساليب الجماعية والديموقراطية.

سقوط نظام بريتون وودز:

(4) تمثل النقود عنصر قوة. وهذه الحقيقة البسيطة تصدق سواء على مستوى العلاقات المحلية أو العلاقات الدولية. وعليه فإن من يملك القوة يستطيع أن يدبر شؤون النقد، كما أن من يدير شؤون النقد يمتلك القوة.

ولهذا فإن نظام النقد الدولي هو، في الواقع، أداة ودالة لهيكل علاقات القوى السائدة.

(5) إن نظام النقد الدولي، الذي تأسس في بريتون وودز عام 1944، كان يعكس الظروف التاريخية في ذلك الوقت، وبالذات ظروف سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية داخل العالم الرأسمالي، ووجود الإمبراطوريات الكولونيالية. ولم يكن للعالم الثالث، كما نعرفه اليوم، وجود آنذاك. كما أن الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية قد أحجمت، أو انسحبت من المشاركة في هذا النظام، وهو الأمر الذي انتقص من عالميته. من هنا فإن النتائج النقدية التي تمخضت عن ذلك لم يكن من الممكن تجنبها، حيث أصبح دولار الولايات المتحدة الأمريكية، من الناحية الواقعية، هو العملة الدولية. كما أن «روشتة وصفة» السياسات للشؤون النقدية والمالية العالمية أصبحت تصاغ وتصمم لكي توفر أساسا مستقرا للعلاقات الاقتصادية داخل العالم الرأسمالي. وصندوق النقد الدولي هو التعبير المؤسسي عن هذه الأهداف والأوضاع.

(6) بيد أن العالم قد تغير، بشكل دراماتيكي، منذ أن عقد مؤتمر بريتون وودز، في حين ظل الإطار الشكلي النقدي، والقيم التي يعبر عنها هذا الإطار ثابتة لا تتغير. إن دول العالم الثالث تتساءل بإصرار حول كفاية وشرعية القواعد والآليات النقدية التي انطوى عليها هذا النظام في حين أن أغلبية هذه الدول لم تشترك آنذاك في هذا المؤتمر. وأكثر من هذا يوجد هناك تناقض موروث في النظام نفسه، وهو تناقص قائم بين الدور الذي يلعبه الدولار الأمريكي باعتباره المصدر الرئيس للسيولة الدولية، ووظيفته باعتباره مخزنا عالميا مستقرا للقيمة. إن العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي قد أدى عام 1971 إلى إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وإلى إنهاء نظام أسعار الصرف الثابتة. وقد عبر هذا التطور عن وجود أزمة في النظام الرأسمالي. وعلى وجه الخصوص، فقد عبر ذلك عن تآكل الأسس النظرية التي قام عليها نظام بريتون وودز، وعن فقدان الشرعية التي أسس عليها قيام صندوق النقد الدولي. إن كل الأهداف العملية التي قام عليها نظام النقد الدولي في بريتون وودز قد انهارت. لقد بات واضحا أن هذا النظام غير مقبول من جانب دول «الجنوب»، وغير

كفء بالنسبة لدول «الشمال»، ومن ثم أصبح يمثل مفارقة تاريخية anachronistic للجميع.

عدم كفاية وعدم عدالة وصفات صندوق النقد الدولي:

(7) إن حزمة إجراءات «الاستقرار» التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها تتطلب من تلك الدول أن تحدث تقليصا في عرض النقود، وتخفيضا في الإنفاق العام، وبالذات الموجه لخدمات الرفاه، وتخفيضا في الأجور الحقيقية، وتحرير الأسعار من الرقابة، وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية الخاصة، واللجوء إلى تخفيض قيمة العملة Devaluation بدلا من الرسوم الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية.

(8) ويزعم صندوق النقد الدولي أنه يمتلك الأساس «العلمي» لتلك السياسات، وأنه مؤسسة «موضوعية» و «محايدة» تهدف إلى تقديم المشورة الفنية لمساعدة هذه الدول للتغلب على مصاعبها المالية. بيد أن الشواهد المتاحة، بما فيها وثائق الصندوق، تشير إلى عكس ذلك. وهذا التناقض يبدو جليا حينما يتعامل الصندوق مع مشكلات عجز موازين مدفوعات دول العالم الثالث. والآن، ماذا تشير الحقائق ؟

(أ) إن صندوق النقد الدولي غير «علمي»، لأن منهجه التحليلي ووصفات السياسة التي يوصي بها تهمل الاختلال الهيكلي الذي لا يمكن تجنبه في موازين المدفوعات والناجم عن عملية التنمية. وأدوات الصندوق لم تصمم أصلا لمعالجة مشكلات العجز التنموي لدول العالم الثالث، أو لمواجهة صدمات العجز الخارجي التي تنجم عن التحولات الفجائية، وغير المتوقعة التي تحدث في كلفة واردات هذه الدول أو في إيرادات صادراتها. وهذه المشكلات تختلف الآن، من الناحية النوعية والكمية، اختلافا واضحا حينما أنشئ الصندوق. إن هذه المشكلات يعتبرها الصندوق كموقف عارض، ويمكن علاجها بشكل سريع من خلال الآليات النقدية، الأمر الذي يوضح عدم ملاءمة المنهج التحليلي لسياسة الصندوق. كما أن تجارب الإنجاز الفعلي لتلك السياسات التي يفرضها الصندوق على دول العجز تفتقر إلى الأساس العلمي. والآن فإن الفشل في التجاوب مع تلك التجارب والآلام التي نجمت عنها قد أدت إلى حدوث اضطرابات في الحياة الاقتصادية،

وإلى إحراج سياسي للحكومات في دول العالم الثالث.

(ب) كما أن صندوق النقد الدولي غير موضوعي في تطبيق معاييره الخاصة. فهو يطبق قواعد مزدوجة «متباينة» على نفس المواقف المتشابهة. والأمثلة تشير إلى أن هناك دولا معينة، بسبب موقعها الجيوبولتيكي، ووزنها الدولي، أو بسبب توجهها السياسي تحصل على معاملة سهلة أكثر من الدول الأخرى التي لا تحظى استراتيجيات تنميتها بقبول أو رضا الصندوق، ولهذا يعاملها بشروط قاسية ومتطرفة. وقد تراوحت اتجاهات صندوق النقد الدولي فيما بين القبول السلبي للإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد بفسخ تعهدها لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وبين الوصفات المتشددة التي يطبقها على بعض البلدان الصغيرة في العالم الثالث.

(ج) كما أن صندوق النقد الدولي غير محايد، لأنه يؤسس وصفاته على أيديولوجية السوق ويعطي أهمية بالغة للدور الذي تلعبه المشروعات الخاصة المحلية والاستثمارات متعددة الجنسية، وينظر لدور الدولة على أنه دور مقيد، ومعاون ومشجع للقوى الطليقة للسوقين العالمية والمحلية. إن مبدأ مشاركة الدولة، أو تدخلها في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك وجود مشروعات عامة ذات وجود فعال، هي أمور من قبيل المحرمات anathema بالنسبة للصندوق. إن أنماط التنمية البديلة التي تقلل من، أو تنظم، مساحة منطق السوق الخاصة، هي أنماط يعتبرها الصندوق غير كفؤة من الناحية الاقتصادية وغير ملائمة من الناحية السياسية.

(9) كما برهن صندوق النقد الدولي على أنه منظمة سياسية أساسية. فهو يميل لإعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية من خلال تقييده للجهود الوطنية التي تشجع التحولات الهيكلية لصالح أغلبية الشعوب. كما أن توجهاته تتنافر بشكل أساسي مع مفهوم التغير الهيكلي العادل، ومع مفهوم الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية. والعلاج الذي يقدمه صندوق النقد الدولي يحابي بشكل منظم مصالح القطاعات الأكثر محافظة ومراكز القوى التقليدية في المجتمع. والأسوأ من ذلك أنه حينما تكون تلك القطاعات والمراكز بدائل لقوى وطنية حقيقية فإن وصفات الصندوق وطرق التعامل مع تلك القطاعات والمراكز تأخذ شكل التدخل السياسي الخارجي السافر

لصالحها. كما أن سياسات الصندوق التي تستهدف تحقيق «الاستقرار» قد أدت، من الناحية الواقعية، إلى عدم الاستقرار وإلى الحد من الإجراءات الديموقراطية.

(15) وفي مركز هذه الأمور تبرز قضايا المسؤوليات الوطنية، والوعي، والانضباط. ذلك أن التغيرات الهيكلية تخلق الاختلالات، كما أن السياسات الجديدة قد تؤدي إلى حدوث بعض الأخطاء المفهومة، وذلك باعتبارها جزءا من عملية التنمية. وفي ظل هذه الظروف فإن الانضباط الذاتي self-discipline والإدارة الاقتصادية الملائمة، بما في ذلك التخطيط الكفء والرقابة الإدارية المتشددة، تصبح أمورا بالغة الأهمية لاستمرارية سياسة التغيير. وفضلا عن ذلك، فإن الصلة الديموقراطية والتشاور المستمر بين الحكومة والشعب تغدو أمورا أساسية لمواجهة تأثير قوى الاستقرار. إن قضايا جوهرية، مثل توافق الوعي الاجتماعي مع التراكم الأساسي، وكيفية تحقيق الانسجام بين التوقعات الثورية مع الإمكانات الواقعية، أو الجمع بين الكفاية الإنتاجية والمشاركة الشعبية.. .. كلها قضايا تحتاج لحلول ملائمة سواء في أبعادها الفنية أو السياسية.

(16) لكل هذه الأسباب نود أن نعبر عن تضامننا مع جاميكا وتنزانيا وسائر الدول الأخرى التي تتواجد في ظروف متشابهة. ذلك أن اختيار تلك الدول لطريق نموها ومواجهتها مع صندوق النقد الدولي يستحق تأييدا عالميا. ومن الطبيعي ومن المفهوم سياسيا، أن يحاصر صندوق النقد الدولي جهودها في مجال الاستقلال والتنمية العادلة. إن المطالب التي عبرت عنها تلك الدول، والأولويات التي تمخضت عنها، ذات شرعية كاملة لتمثيلها الشعبي وسياستها الوطنية، وتتفق مع حق تقرير المصير. ونحن ندعو جميع القوى التقدمية والتجمعات والمنظمات في الدول الصناعية وفي دول العالم الثالث لأن تعبر، وبأسلوب عملي، عن تأييدها لحق تلك البلدان في تحديد أهدافها التنموية الوطنية بشكل مستقل. إن ذلك كفيل بأن يشكل نقطة التحام تلتف حولها حركة الرأي العام العالمي لصالح جاميكا وتنزانيا. إن ما حدث لهذين البلدين يمثل، في الحقيقة، إشارة إنذار مبكر لدول أخرى في المستقبل. إن هاتين الدولتين وغيرهما من الدول التي تجرى فيها تحولات اجتماعية، تتواجد على خط الجبهة الأمامية للقوى العالمية التي تناضل من

أجل استقلالها وحكمها الذاتي.

تأثير الفوضى النقدية وعجز صندوق النقد الدولي:

(12) إن الفوضى النقدية الراهنة ليست بالأمر الذي يصعب تجنبه، كما أنها ليست أمرا عارضا. فهي من صنع الإنسان، ومن ثم يمكن علاجها من خلال الحسم السياسي والعمل الفعال. لقد كان التضخم الزاحف هو أحد الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد العالمي خلال فترة الخمسينات والستينات. أما في عقد السبعينات فإن هذا الوضع قد ساء من جراء عدة أحداث متتالية ومتداخلة فيما بينها، مثل استمرار العجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية، وتخفيض قيمة الدولار الأمريكي، والزيادة القوية التي حدثت في أسعار بعض السلع، وقدرة الشركات الكبرى متعددة الجنسية على رفع الأسعار فوق حدود التكاليف الجارية ومستويات التضخم السائدة. إن التأثير المركب لهذه العوامل، والظواهر المرتبطة بها، قد دفع بمعدل التضخم لكي يصبح مكونا من رقمين double-digit وكانت ردود فعل الحكومات في الدول الغربية، هي تطبيق إجراءات انكماشية أدت-في ظل ظروف الاحتكار والتركيز للشركات الكبرى-بالمؤسسات القائدة لأن ترفع من أسعار منتجاتها لكي تعوض الانخفاض الذي طرأ على حجم مبيعاتها، ولكي تحافظ على، وتحسن من، تدفقاتها النقدية. إن مثل هذه السياسات قد فاقمت، من الناحية الواقعية، من تأثير الاتجاهات الركودية في البلدان الصناعية بدلا من أن تخفف منها، ودون أن يكون لها أي تأثير حقيقي على أسعار وأرباح المؤسسات الكبرى. أما العبء الحقيقي لتلك السياسات، فقد تحمله العمال والفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال زيادة البطالة وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية.

(13) إن مثل هذا الوضع قد أفاد كثيرا من المؤسسات، مثل الشركات متعددة الجنسية والبنوك دولية النشاط، التي سرعان ما بدأت تفرض بعض الإصلاحات النقدية بعد انهيار نظام بريتون وودز. وهذه المؤسسات وحدها تملك المعلومات حول إمكانات الأرباح التي تنجم عن عدم استقرار الأسواق النقدية. ومن سخريات القدر أن البنوك دولية النشاط تسعى الآن لإقامة نظام خاص لشبكة الأمان المصرفي لكي تحمي نفسها من أي انهيارات

محتملة. ولكن، أين هي الآن شبكة الأمان للشعوب التي تحملت الفوضى النقدية الراهنة؟

(14) وبدلا من تخفيف هذه الأعباء فإن صندوق النقد الدولي قد تعمد وضع سياسة مركبة لإضعاف الضعيف والمحافظة على القوى. فالصندوق قد سمح بمبدأ الدولة ذات العجز-وهي الولايات المتحدة الأمريكية-حتى لا يقع عليه اللوم فيما يتعلق بالتضخم السائد، ولم يتحرك لاتخاذ أي إجراء تجاه العجز المزمن لهذه الدولة، ولم يفعل شيئا تجاه الإجراء المنفرد الذي اتخذته بفسخ تعهدها عام 1971، وهو التعهد الذي كانت قد تعهدت به في مؤتمر بريتون وودز. كما أن الصندوق لم يعمل على تنظيم خلق العملة الدولية التي تنجم عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، والتي أخذت تتدفق إلى البنوك التجارية دولية النشاط وإلى أسواق العملات الأوروبية. كما أنه لم يفعل أي شئ لتحقيق التكليفات اللازمة في الدول ذات الفائض المزمن، التي تسهم، شأنها في ذلك شأن دول العجز، في خلق عدم التوازن في المدفوعات الدولية.

(15) إن الصرامة التي يتسم بها تعامل صندوق النقد الدولي، مع غالبية دول العجز، تتعارض في الواقع مع تلك السماحة المطلقة في حرية تصرف الدول الصناعية التي كانت تحقق فائضا مستمرا لمدة ثلاثة عقود فائتة. فبينما تجبر دول العجز على فتح أسواقها أمام الواردات مقابل أن تتدفق إليها كميات محدودة من الائتمان الذي يعتمد على موافقة صندوق النقد الدولي، نجد أن دول الفائض لها مطلق الحرية في أن تتصرف لحل مشكلات الأجل القصير من خلال تصدير الانكماش والبطالة، وحتى من خلال تبني الإجراءات الحمائية ضد صادرات دول العالم الثالث.

مؤتمر للأمم المتحدة حول قضايا النقد والتمويل الدولية:

(16) لقد برهنت تجربة تطور العالم، بشكل متزايد، على أنه من المستحيل تحقيق استراتيجية لتنمية حقيقية عالمية بدون إعادة هيكلة أساسية لنظام النقد الدولي. ومن الأمور التي لا يمكن مخالفتها أن هذا النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يتشكل من خلال موافقة المجتمع الدولي. وإذا لم تتم موافقة هذا المجتمع على هذا النظام، فإن نظام «اللانظام non-system»

السائد حاليا سوف يستمر في التطور من خلال الترتيبات العشوائية التي تجريها مجموعة ضئيلة من الدول الصناعية وفقا لمصالحها الخاصة، ومصالح الشركات والبنوك متعددة الجنسية في ظل الخطر الدائم باحتمال وقوع كوارث مالية عالمية.

(17) ولهذا، فنحن ندعو لعقد مؤتمر دولي في نطاق هيئة الأمم المتحدة للنقد العالمي والتمويل الدولي. إن هذا المؤتمر سيكون بمثابة محفل عالمي وديموقراطي وشرعي للتفاوض حول نظام نقدي جديد، وفي الوقت نفسه يكون متاحا لحكم الرأي العام. كما أننا نلح على أن المسودة الأولى لميثاق هذا النظام الجديد يجب أن تبدأ الآن، ونحن ندعو الهيئات غير الحكومية (النظام الثالث) أن تتولى القيادة في هذا المسعى لكي توضح معالم الطريق للحكومات.

خصائص نظام النقد الدولي الجديد:

(18) إن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يخدم هدفين رئيسين. الهدف الأول، هو أن يكون قادرا على تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لاستعادة تلك المستويات المقبولة من التوظف والنمو المستمرين، وكبح السياسات والميول التضخمية والكسادية / التضخمية القوية السائدة حاليا في الاقتصاد العالمي. والهدف الثاني، هو أن هذا النظام يجب أن يدعم عملية التنمية الدولية، وبالذات تنمية دول العالم الثالث التي تعيش فيها أغلبية فقراء العالم.

(19) إن الخصائص المميزة لهذا النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن تكون:

(أ) ديموقراطية الإدارة والرقابة. صحيح أنه ربما يكون من الصعوبة تجنب التأثير المحسوس للدول القوية اقتصاديا، إلا أن مصالح أغلبية دول العالم يجب أن يراعيها هذا النظام.

(ب) صفة العالمية universality، ذلك أنه نظرا للنمو المتعاظم الذي طرأ على تدويل التجارة والمدفوعات فإن الاعتماد العالمي المتبادل يتطلب أن تشارك جميع دول العالم في الترتيبات المؤسسية لإدارة نظام النقد الدولي.

(ج) إنشاء وحدة نقد عالمية international currency unit لكي تكون وسيلة

التبادل العالمية وأصل الاحتياطي الأساسي. فالعالم لا يستطيع أن يستمر في قبول ذلك الوضع الذي تتمكن فيه دولة واحدة من أن تفرض عملتها الخاصة لكي تلعب هذا الدور، أو استمرار خلق العملة الدولية، أو قبول حركات المضاربة العالمية دون رقابة.

(د) وجود درجة ما من الآلية Automaticity لتحويلات الموارد من خلال الأصل الاحتياطي الذي سيستحدثه المجتمع الدولي.

(20) وسوف يحتاج نظام النقد الدولي الجديد إلى سلطة تتولى إدارة شؤون النظام. إن صفتي العالمية والديموقراطية سوف تمكنان النظام من أن يكون قادرا على التوفيق بين احتياجات أنماط التنمية المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية المتباينة. ومثل هذه السلطة يتعين عليها أن تنظم عرض النقود العالمية، وأن تكون قادرة على إعادة توزيع فوائض المدفوعات الوطنية والاحتياطيات النقدية المتاحة. ولتجنب التلاعب فإن الحاجة تدعو إلى وجود مجموعة من القواعد الراسخة والآليات المناسبة التي تحكم عملية خلق وتوزيع العملة الدولية. إن وجود وحدة للنقد العالمي سوف يعمل على إعادة تطبيق مبدأ تسوية المدفوعات من خلال الأصل الاحتياطي principle of asset settlement، وهو المبدأ الذي أدى غيابه في أواخر عقد الستينات إلى مظاهر التناقضات السابقة وسببا في المزيد من الفوضى. إن مراعاة هذا المبدأ سوف يعني ضمنا إمكانية تحويل العملات الوطنية إلى وحدة النقد العالمية. وعلى أي حال، فثمة تدابير يجب مراعاتها في الاتفاقية الدولية تتعلق بحدود، أو بتأجيل قابلية التحويل، وذلك لمراعاة بعض الظروف الخاصة للدول، مثل ظروف بعض دول العالم الثالث والدول الاشتراكية.

إجراءات دولية عاجلة:

(21) ونظرا لأن عمليات بناء نظام النقد الدولي الجديد ستكون، بلا شك، عمليات طويلة وصعبة، فإن ثمة خطوات عاجلة لا بد من اتخاذها في نفس الوقت لمعالجة المشكلات الملحة، الأمر الذي سيساعد على التحول بشكل جذري نحو النظام الجديد. ومعظم هذه الخطوات يجب اتخاذها داخل إطار صندوق النقد الدولي.

(22) وأولى هذه الخطوات هي أن صندوق النقد الدولي يجب أن يزود بالموارد لكي يمول ذلك العجز الذي ينجم بشكل طبيعي عن تلك الجهود الجادة والمنظمة لتحقيق التنمية والتغير الهيكلي. إن شروط تمويل ذلك العجز يجب أن تراعى مبدأ سيادة الدول في اختيارها الخاص لنماذجها الاقتصادية والاجتماعية وطرق التنمية فيها. ويجب، على وجه الخصوص، ألا يكون هناك عقاب لتلك الدول التي تختار تلك الاستراتيجيات التي تؤكد على التخطيط الاقتصادي، وعلى نظم الرقابة الإدارية للموازنات (في مجال سعر الصرف، والواردات، والاستثمار، والائتمان...) وإصلاح المؤسسات التقليدية، وتعطى دورا فعالا للقطاع العام. وفضلا عن ذلك يتعين تقديم المعونة لمساعدة هذه الدول لكي تتغلب على المصاعب والعقبات التي تواجهها في نماذج تنميتها، ومساعدتها في مجال تحسين كفاءة التخطيط والإدارة الاقتصادية وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق فإن استخدام المقاييس ربع السنوية، التي تستند على مجموعة صغيرة من المتغيرات النقدية الضيقة، يعد أمرا غير مناسب على الإطلاق لأوضاع دول العالم الثالث.

(23) وثاني هذه الخطوات أن دول العالم الثالث التي استخدمت شرائح الائتمان العليا بصندوق النقد الدولي يجب أن تعامل بوضوح على أساس الاعتراف بأن جانبا كبيرا من عجزها الذي تحققه الآن، إنما يعزى إلى عوامل لا دخل لها فيها على الإطلاق. ومن ضمن هذه العوامل، ارتفاع التضخم العالمي، ضعف وتقلب أسعار الصادرات، انخفاض الطلب العالمي على صادراتها، التدهور الذي حدث في شروط تبادلها التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة. وهي كلها مظاهر تعبر عن الفوضى النقدية الدولية وعن عدم العدالة، بشكل عام، في النظام الدولي. إن تمويل مثل هذا العجز من خلال صندوق النقد الدولي يجب أن يكون أكثر مرونة وآلية، ويجب ألا يعامل بمعايير المشروطية Conditionality الحالية للصندوق.

(24) ولإنجاز هذا الهدف فإن تسهيلات التمويل التعويضي Compensatory Financing Facility بالصندوق يجب أن تتسع، وأن توضع لها معايير أقل مشروطية وذلك لمواجهة عجز الصدمات الخارجية (مثلما كان عليه التسهيل النفطي السابق Oil Facility). إن استخدام مثل هذه التسهيلات يجب أن يكون مرتبطا بحجم العجز الناجم عن أسباب خارجية، وليس بحجم حصة

الدولة بالصندوق. كما أن تسديد هذه التسهيلات يجب أن يكون مرتبطا باستعادة الانتعاش في موازين المدفوعات من خلال الصادرات، أو من خلال تراجع الصدمات الخارجية، بدلا من ربط ذلك بفترة زمنية تحكمية.

(25) كذلك فإن هناك قرارات أخرى يجب أن تتخذ بخصوص حقوق السحب الخاصة special drawing rights وذلك لكي تصبح بمثابة عملة الاحتياط الرئيسة في تسوية المعاملات، ولكي نضمن أن يتجه دور العملات الوطنية قي تسوية تلك المعاملات نحو الانخفاض بشكل فعال. ولتحقيق نفس هذا الهدف يجب أن تصبح حقوق السحب الخاصة أكثر جاذبية في الاستخدام. إن تخصيص حقوق السحب الخاصة، وإجراءات بيع الذهب بصندوق النقد الدولي يجب أن تتم طبقا لمعايير منفصلة عن هيكل معايير الحصص بالصندوق، وأن تعتمد على الحاجة النسبية، وقابلية التعرض للمشكلات الاقتصادية والعجز التنموي.

(26) وأخيرا، هناك حاجة ماسة لتأسيس آلية، للتحكيم وفض المنازعات، مستقلة عن إطار صندوق النقد الدولي، لكي تنظر في الخلافات التي تنشأ بين الصندوق والدول الأعضاء التي تستخدم موارده. فالقوة غير العادية التي يمارسها موظفو الصندوق وإدارته في التفاوض مع تلك الدول تعطى التبرير لضرورة وجود تلك الآلية التي تضمن الحلول العادلة لمثل هذه الخلافات.

(27) وبجانب الإجراءات سالفة الذكر فإن تمويل العجز الناجم عن التنمية في العالم الثالث، وكذلك الاحتياجات الملحة لهذا العالم، تستدعي إحداث زيادة هائلة، وتحسينا نوعيا في الموارد المحولة، وهو الأمر الذي يتجاوز طاقة صندوق النقد الدولي. إن الدول الصناعية، سواء في الشرق أو الغرب، يجب أن تراعى تعهداتها في هذا الخصوص. كما أن مبدأ فرض ضرائب عالمية تحويلية يجب أن يحظى بالقبول، حيث أن فرض ضريبة عالمية (على سبيل المثال، على استهلاك النفط في الدول الصناعية) يمكن أن يستخدم في تعبئة أرصدة تخصص لتحويلات الموارد إلى تلك البلدان في العالم الثالث.

(28) ويتعين على دول العالم الثالث أن تعمق من استراتيجيات الاعتماد الجماعي على النفس في المجالات التمويلية والنقدية، وأن تستند في ذلك

على آليات خاصة. وهنا يتعين أيضا توسيع المبادرات التي تستهدف تعميق قنوات الموارد الممتدة فيما بين دول العالم الثالث المصدرة للنفط وذات الفوائض الرأسمالية، وبين دول العالم الثالث الأخرى التي تحتاج إلى الموارد، وذلك بشكل مباشر (أي دون وسيط ثالث). إن الصندوق الخاص لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) يمكن أن يتزايد ويتسع لكي يتحول إلى بنك حقيقي للتنمية. كما يتعين أيضا الاستمرار الفعال في إنشاء نظم الاتحادات النقدية الإقليمية فيما بين دول العالم الثالث.

قوة الدفع لمبادرة أروشا:

(29) إن النجاح في تكوين نظام نقدي دولي جديد في الثمانينات سوف يحتاج إلى أن تبسط القضايا النقدية، وأن تدخل دائرة الحوار والمناقشات الهامة والفحص الدقيق. إن هؤلاء الذين يملكون القوة المستمدة من النقود يتعين عليهم أن يوضحوا للجميع النتائج الناجمة عن استخدام تلك القوة. ونحن نأمل أن تساعد مبادرة أروشا الناس على بدء حوارهم في مختلف مواقعهم الوطنية، وأن يزاولوا ضغطا على حكوماتهم لكي تهتم جديا بالدراسة والاستعداد للمفاوضات بين الحكومات حول نظام النقد الدولي الجديد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

(30) ولهذا، فنحن ندعو الشعوب في الدول الصناعية ومنظماتها، بما فيها النقابات والأحزاب والكنائس، بأن تكون على حذر من التكاليف التي ستتحملها من جراء استمرار «اللانظام» النقدي monetary non-system وستتحملها معها أيضا شعوب العالم الثالث. إن تلك الشعوب عليها أن تراعي مصلحتها في وجود نظام مستقر، يساعدها على مكافحة التضخم، ويمهد الطريق للخروج من العصر الحالي للركود والبطالة. ونحن نستحث الحكومات، في الشرق والغرب، على أن تتعاون معا في سبيل مصلحتها المشتركة في وجود نظام نقدي عالمي وديموقراطي، كما ندعو لوجود تأييد عالمي محسوس لشعوب دول العالم الثالث وحكوماتها التي تنشد الحفاظ على سيادتها وكرامتها من خلال نظمها الخاصة في مواجهة التهديدات المالية الخارجية، ونرجو من دول العالم الثالث أن تقلل من اعتمادها على المنظمات المالية الغربية السائدة، وأن تعبر عن تضامنها من خلال تعاونها

النقدي والمالي فيما بينها. وأخيرا، نحن نستحث المجتمع الدولي لكي يستجيب بشكل عاجل لندائنا بعقد مؤتمر عالمي للنقد والتمويل تحت إطار هيئة الأمم المتحدة، وأن يجعل تلك المهمة كأحد الالتزامات الهامة في العقد القادم.

مؤتمر الشمال والجنوب حول نظام النقد الدولي

والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - أروشا،

تنزانيا: 30 يونيو - 3 يوليو 1980

المشاركون:

إسماعيل صبري عبد الله، رئيس منتدى العالم الثالث (مصر)، كارلوس آمات، باحث اقتصادي (بيرو)، أحمد بن صالح، مساعد الرئيس للمؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة، الايفدا، (تونس)، أ. بن اشنهو، السكرتير العام لجمعية اقتصاديي العالم الثالث (الجزائر)، روبرت ل. بوروساج، مدير معهد دراسات السياسة (الولايات المتحدة الأمريكية)، جوزيه ماريا برانداو دي بريغو، باحث اقتصادي (البرتغال)، إ. أ. برت، محاضر بجامعة ساسكس (المملكة المتحدة)، نورمان جريفان، المدير الفني لمؤسسة التخطيط القومي (جاميكا)، ريجنالد هربولد جرين أستاذ بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس (المملكة المتحدة)، توما جوداك، مستشار أول السكرتارية الاتحادية للتمويل (يوغوسلافيا)، سفن هامرل، المدير التنفيذي لمؤسسة داج هامرشولد (السويد)، إيفيلين هز فيكنز، مديرة مؤسسة إيفرت فرمير(هولنده)، ستيوارت هولند، عضو بالبرلمان (المملكة المتحدة)، كمال حسين، مدير مركز أبحاث النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكلية نوفيلد (بنجلاديش)، أمير هـ. جمال، وزير المالية (تنزانيا)، إبراهيم قادوما، وزير التجارة (تنزانيا)، لينرت كلاكنجبرج، مستشار في الشؤون الدولية بالحزب الديموقراطي الاجتماعي السويدي (السويد)، ساموبل ليشتن شتين، زميل بمعهد أمريكا اللاتينية للدراسات العابرة للقومية (أورجواي)، جوستين ميدا، مدير معهد دراسات التنمية بجامعة دار السلام (تنزانيا)، ك. ماليما، وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية (تنزانيا)، سيمون مبيلينى، مساعد الرئيس للشؤون الاقتصادية (تنزانيا)، ميخائيل موفيت، زميل بمعهد دراسات السياسة (الولايات المتحدة

الأمريكية)، م. ناراسيمهام، المدير التنفيذي بالبنك الدولي، قسم شؤون الهند وبنجلاديش وسيري لانكا (البنك الدولي)، ماك نرفين، رئيس المؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة (سويسرا)، أولى نوردبرج، نائب مدير مؤسسة داج هامرشولد (السويد)، آمون ج. نسكيلا، المفوض الأعلى بمحكمة سانت جيمس (تنزانيا)، س. م. نيرابو، محافظ بنك تنزانيا (تنزانيا)، جوزيف بايستكا، رئيس الجمعية الاقتصادية البولندية (بوندا)، أوسكار بينو سانتوس، رئيس جمعية اقتصادي العالم الثالث (كوبا)، فولفجانج روث، عضو بالبرلمان (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، دلفين روجازيرا، مدير الأبحاث الاقتصادية والسياسة ببنك تنزانيا (تنزانيا)، هوخ سمل، وزير المالية والتخطيط (جاميكا)، خوان سومافيا، المدير التنفيذي لمعهد أمريكا اللاتينية للدراسات العابرة للقومية (شيلي)، لويجي سبافنتا، عضو بالبرلمان (إيطاليا)، ميخائيل زاميت جوتاير المؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة (مالطا). وهناك إعلاميون قد شاركوا في المؤتمر: بول فابرا، جريدة لوموند وأوروبا (فرنسا)، محمد مشموشي، نائب رئيس تحرير مجلة السفير (لبنان)، شاكرافاتي راجافان، مؤسسة العالم الثالث لخدمات الطباعة والأنباء (الهند)، مراقبون في المؤتمر: دادلى سيرز، أستاذ بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس (المملكة المتحدة)، وهناك عدد آخر من المشاركين الذين كانوا قد قبلوا الاشتراك في مؤتمر الشمال والجنوب، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك، وقد حضروا بصفتهم الشخصية دون أن يعني ذلك موافقتهم بالضرورة على جميع ما جاء في وثيقة مبادرة أروشا.

مراجع وهوامش

القسم الأول

الفصل الأول:

(1) راجع في ذلك: محمد عدنان مراد-صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، 1982، ص 90.

(2) انظر المصدر آنف الذكر، ص 92.

(3) المصدر السابق، ص 91.

(4) راجع في ذلك: موريس لومبار-الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية، الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي، نشرها وترجمها توفيق اسكندر تحت عنوان: بحوث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1961، ص 51-78.

(5) انظر المصدر آنف الذكر، ص 66.

(6) المصدر السابق، ص 70.

(7) المصدر السابق، ص 52.

(8) انظر في ذلك الدراسة الشهيرة لمارك بلوك: مشكلة الذهب في العصر الوسيط في كتاب: بحوث في التاريخ الاقتصادي، سبق ذكره، ص 1-50.

(9) يشبه المؤرخ محمد عدنان مراد «سقوط بغداد على يد المغول بسقوط القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين من الناحية التاريخية، ولكنها تختلف اختلافا كليا من ناحية النتائج. فسقوط القسطنطينية أنهى مرحلة القرون الوسطى بظلامها الدامس، في حين كان سقوط بغداد ينهي مرحلة مشرقة في تاريخ الحضارة عامة والحضارة العربية الإسلامية خاصة»-انظر مؤلفه سالف الذكر، ص 97.

(10) راجع في ذلك بحث موريس لومبار، المشار إليه آنفا، ص 73.

(11) راجع مثلا دراسة ف. برودل: دراسات في النقود والحضارات، من ذهب السودان إلى فضة أمريكا، أو من مآسي البحر المتوسط، مترجمة ومنشورة في كتاب: بحوث في التاريخ الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص 79-100.

(12) انظر في ذلك المقدمة التي كتبها توفيق إسكندر للكتاب سالف الذكر مباشرة، ص ز.

(13) راجع، محمد عدنان مراد، المصدر آنف الذكر، ص 108.

(14) انظر، كوهاشير تاكاهاشي-طريقا الانتقال إلى الرأسمالية، دراسة منشورة في كتاب: الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، مجموعة دراسات لعدد من المفكرين، ترجمها وقدم لها عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت 1982، الطبعة الثانية، ص 112.

(15) من الثابت تاريخيا أن أحمد بن ماجد هو الذي قاد رحله فاسكودي جاما إلى سواحل الهند. وقد حرص فاسكودي جاما، حينا وطأت قدماه أرض ماليندي، أن يبحث عن هذا الملاح العربي

الشهير، نظرا لشهرته آنذاك ومعرفته بالطرق المائية وخبرته في علوم البحار وفنون الملاحة وأحوال الفلك. وقد دهش فاسكودي جاما حينما قابله لغزارة علمه وخبرته. ولهذا دعاه للسفر معه نحو الهند. وبالفعل قاد ابن ماجد السفن البرتغالية من السواحل الشرقية لإفريقية إلى الهند مباشرة فوصلها في 22 يوما دون أن تصادفه أي عقبات بحكم خبرته وحنكته في شؤون البحر. وقد ندم أحمد بن ماجد أيما ندم بعد ذلك على مساعدته للبرتغاليين، نظرا لما لمسه منهم من نزعة وحشية واستعمارية في نهب وإخضاع المناطق التي كانوا يصلون إليها.

(16) راجع في ذلك رأفت غنيمي الشيخ-إفريقية في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1982، ص 17.

(17) راجع، محمد عدنان مراد، المصدر سالف الذكر، ص 124.

(18) انظر، رأفت غنيمي الشيخ، المصدر الآنف الذكر، ص 19.

(19) تجدر الإشارة هنا، إلى أن كريستوفر كولومبس ظل حتى وفاته مقتنعا بعد رحلاته الثلاث بأنه قد وصل بالفعل إلى الهند عن طريق الإبحار غربا. راجع في ذلك: جورج لوفران-تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، ترجمة هاشم الحسيني، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت، (بدون تاريخ)، ص 67.

(20) انظر، محمد عدنان مراد، المصدر آنف الذكر، ص 119.

(21) راجع، جورج لوفران، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(22) انظر في ذلك، جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج-تجارة الرق والرقيق، ترجمه مصطفى الشهابي، كتاب الهلال، دار الهلال بالقاهرة، 1981، ص 45-46.

(23) انظر المرجع آنف الذكر، ص 37.

(24) راجع في ذلك، احمد جامع-الرأسمالية الناشئة، دار المعارف بمصر، القاهرة 1968، ص 31.

(25) راجع، رأفت غنيمي الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(26) ليس هناك أبشع من الطريقة التي كان يتم بها «قنص» العبيد وإرسالهم إلى أسواق البيع. وفي هذا الخصوص كتب جون هنريك كلارد وفينسنت هاردنج ما يلي: (كانت طريقة اقتناص الرقيق تتسم بالوحشية والتناهي في القسوة. وكانت الوسيلة المتبعة هي حرق القرى وقت السحر والسود نيام، ثم يخطفون وهم يحاولون النجاة من النيران. وبعد أن يجمعوا ينقلون إلى السواحل، حيث توجد مستودعات خاصة يحبسون فيها حتى تأتي السفن لنقلهم. وفي هذه المستودعات كانوا لا يعطون من الزاد إلا بمقدار ما يمسك رمقهم. ثم يدفع كل رجل أو امرأة أو طفل ويوسم باسم التاجر الذي اشتراه. وكان هذا الوسم شبيها بوسم الماشية بقطعة من الحديد الملتهب. ويظل هؤلاء المساكين في محبسهم حتى تحملهم السفن. ورغبة في تقليل نفقات النقل كانوا يرصون رصا كما يرص السردين في العلب، الواحد لصق الآخر. ونتيجة لقلة العناية الصحية وقلة الغذاء كان يموت من شحنة السفينة نحو ثلاثين في المائة من السود. راجع في ذلك: جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج، المصدر المذكور آنفا، ص 19-21.

(27) طبقا لتقديرات موريس دوب، كانت معدلات الأرباح الناجمة عن تجارة الرقيق تتراوح ما بين 100٪ و 300٪ راجع في ذلك: احمد جامع، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(28) راجع، هنريك كلارك وفينسنت هاردنج، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(29) المصدر السابق، ص 52.

(30) انظر في ذلك:

Clive Day: A History of Commerce, Longman Green, New York 1938, p. 166.

ولكن النص المذكور اقتبسناه من: هاري ماجدوف-الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية (ليس هناك اسم للمترجم) بيروت 1981، ص 107.

(31) النص مأخوذ من:

Eric Roll: A History of Economic Thought, Faber and Faber, LTD, London 1953, p. 65.

(32) راجع، هاري ماجدوف، المصدر آنف الذكر، ص 15.

(33) انظر، ديفيدس. لاند-أوروبا التقنية، القسم الأول، ترجمة روزيت خوري، منشورات وزارة الثقافة بسوريا، دمشق 1984، ص 70-71.

(34) تشير بعض المصادر، إلى أن الإفريقيين قد أقاموا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية فترة طويلة قبل ظهور تجارة الرقيق. «والدليل على ذلك، هو تلك المعالم الأفريقية الواضحة على بعض التماثيل في المكسيك وأمريكا الجنوبية، مما يدل على أن الأفريقيين كانوا موجودين بالأمريكتين قبل كولومبس بمئات السنين». ونذكر بعض المصادر أيضا، إلى أن بدرو نينو Bedro Nino، أحد المرشدين على السفينة القيادية لكريستوفر كولومبس، كان إفريقيا، تماما مثلما حدث مع فاسكو دي جاما، حينما اصطحب معه الملاح العرب الشهير احمد بن ماجد. انظر، جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج، مصدر سبق ذكره، ص 73-74.

(35) راجع في ذلك، جورج لوفران، مصدر سبق ذكره، ص 73-74.

(36) المصدر الآنف الذكر، ص 74.

(37) انظر دراستي: الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، فبراير 1986.

(38) لمزيد من التفاصيل حول آليات عمليات التفسخ التي حدثت للمجتمع الإقطاعي وتحوله للمرحلة الرأسمالية في دول القارة الأوروبية راجع:

Maurice Dobb, Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan, LTD, London 1954.

(39) راجع في ذلك: بول سويزي-التجارة الدولية وانحطاط الإقطاع، مقالة مترجمة في كتاب «الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية». مناظرة اشترك فيها عدد من الاقتصاديين، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت 1982، ص 68.

(40) انظر المرجع آنف الذكر، ص 69.

(41) راجع، هاري ماجدوف، المرجع متقدم الذكر، ص 107.

(42) تذكر بعض المراجع. «أن أهم وسيلة للتحايل على الربا قد اتخذت صورة الشركة. فقد كان المرابي يسلم شخصا آخر مبلغا من النقود، هو في الحقيقة قرض، ليستغله في التجارة سواء في عملية واحدة أو عمليات متعددة. وإذا ما انتهت هذه العمليات التجارية استرد المقرض المبلغ السابق تسليمه وكذلك ثلاثة أرباع الربح، تاركا الربع فقط لمن قام بالعمل. وبهذا تمكن المرابون من توظيف أموالهم في الربا والحصول على ثلاثة أرباع الربح دون القيام بأي جهد. وقد أفلتت هذه الصورة من قاعدة تحريم الربا، وذلك بحجة أن المقرض يتعرض لخطر ضياع أمواله، فالربح الربوي إنما يقابل تحمل المقرض لهذه المخاطر. وقد تطورت هذه الشركة الربوية حتى أصبحت شركة التوصية الحالية». مذكور في: أحمد جامع-الرأسمالية الناشئة، مصدر سلف ذكره، ص 52-53. وقارن أيضا: ثروت أنيس الاسيوطي-الصراع الطبقي وقانون التجار، دار النهضة العربية، القاهرة 1964، ص 103.

(43) راجع: احمد جامع-المصدر سالف الذكر، ص 47.
(44) الواقع إن نظام الطوائف كان أشبه بالتنظيمات الاحتكارية التي تشرف على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإنتاج الحرفي. فقد كانت كل طائفة تجمع بين صفوفها الصناع المشتغلين بحرفة معينة (التجارة، الحدادة، الجلود.. .) وكان يرأسها رئيس منتخب، وتسير فيها الأمور طبقا للائحة معينة ذات قواعد محددة تسري على المشتغلين داخل الحرفة. وقد وضعت كل طائفة نظاما خاصا لمزاولة الحرفة. وكان يحرم على من لا يكون عضوا في الطائفة أن يزاول الحرفة أو يسمح له بفتح ورشة داخل نطاق المدينة التي يمتد نفوذ الطائفة على مساحتها الجغرافية إلا بعد أن يكون قد تدرج في سلم خاص للتلمذة الصناعية داخل الطائفة، ووصل إلى درجة معينة من الكفاءة تؤهله لأن يشتغل مستقلا بنفسه. ونظرا لأن الطائفة كانت تهدف لحماية الحرفيين من المنافسة وضيق نطاق السوق، لهذا عملت على تحديد حجم الإنتاج ومواصفاته. ووضعت نظاما خاصا للأجور والأسعار ووقت العمل وتحديد نوعية أدوات الإنتاج المستخدمة، وحددت إجراءات تخزين المواد وتصنيعها. ومن الجدير بالذكر أن نظام الطوائف الحرفية كان موجودا في كثير من البلاد العربية حتى القرن التاسع عشر. وقد ألغى هذا النظام بمصر في سنة 1890 بصدور قانون ضريبة المهن (الباتنة)، حيث نصت المادة الأولى منه على أن لكل شخص، مصريا كان أو أجنبيا، حق مزاولة المهنة التي يختارها. ولمزيد من التفاصيل حول نظام الطوائف، انظر المقدمة التي كتبها Gunter Greutzberg لكتاب:

Die Zunftlade, das Handwerk im Spiegel der Litratur vom 15. bis 19. Jahrhundert, Verlag die Nation, Berlin 1973, s. 7-91.

(45) انظر في ذلك ما كتبناه عن فكر هذه المدرسة في مؤلفنا-المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 21. وانظر في هذا الخصوص لمزيد من الإحاطة والتوسع:

Hecksher, Mercantilism, George Allen, London 1935, E. Roll. A History of Economic Thought, 4th edition, Faber, London 1973, J, Schumpeter, History of Economic Analysis, George Allen & Unwin London 1967.

(46) راجع، ديفيد س. لاند-مصدر سبق ذكره، ص 63-64.
(47) انظر، جورج لوفران، مصدر سبق ذكره، ص 74.
(48) انظر المصدر سابق الذكر مباشرة، ص 75.
(49) انظر، أحمد جامع، مصدر سبق ذكره، ص 41.
(50) راجع، جورج لوفران، المرجع متقدم الذكر، ص 89.
(51) انظر، أحمد جامع، مصدر سبق ذكره، ص 68.
(52) قارن، محمد عدنان مراد، مرجع سبق ذكره، ص 159.
(53) انظر، أحمد جامع، مصدر سبق ذكره، ص 70.
(54) راجع، جورج لوفران، المصدر آنف الذكر، ص 92.
(55) المصدر السابق، ص 94.
(56) انظر، هاري ماجدوف، مصدر سبق ذكره، ص 32.
(57) المصدر السابق، ص 34.
(58) انظر دراستنا: الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، سبقت الإشارة إليها.

الفصل الثاني:

(59) قارن، بول أ. باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دار القلم) ص 229.
(60) المرجع متقدم الذكر، ص 231.
(61) لمزيد من التفاصيل حول الثورة الصناعية وحركة المخترعات العلمية في أواخر القرن الثامن عشر انظر:
J. D. Bernal: Die Wissenschaft in der Geschichte, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin 1967, Kapitel 8, s. 324-365, Birjukowitsch, Porchnew, Skaskin: Geschichte der Neuzeit, erster Band, Volk und Wissen. Volkseigner Verlag Berlin 1954, s. 427-433, Friedrich Klemm: Technik Elne Geschichte ihrer Probleme, Freiburg Berlin, Munchen 1954, Jurgen Kuczynski: Wissenschaft und Wirtschan, VEB deutscher Verlag der Wis senschaft, Berlin 1971, Jonas, Linsbauer, Marx: Die Produktivkrafte in der, Geschichte, Teil I, Diet 3 Verlag.
(62) قارن دراستنا، الاعتماد على الذات...، مصدر سبق ذكره.
(63) يقصد بحد خروج الذهب Gold export point سعر التعادل مضافا إليه مصاريف نقل الذهب من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة، بما في ذلك مصاريف التأمين على الذهب. أما حد دخول الذهب Gold import point فهو عبارة عن سعر التعادل مضافا إليه نفقات نقل وتأمين الذهب من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة.
(64) وتستند هذه الفكرة إلى نظرية التغير الآلي للأسعار والنقود The price specie flow mechanism، ويرجع الفضل إلى دافيد هيوم في الإشارة إليها وإلى ريكاردو والكتاب الكلاسيكيين في إحكام صياغتها، ولمزيد من التفاصيل انظر:
J. A. Schumpeter, History of Economic Analysis, Eight Printing Oxford University Press, New York 1974, pp. 316-317.

(65) قارن في ذلك:
Lawrence W. Towle, international Trade and Commercial Policy, Second edition, Harper & Brothers Publischers, New York 1965, p.286.
(66) انظر في معنى عمليات السوق المفتوحة وتأثيرها على حجم النقود المتداولة، أي كتاب من الكتب المدرسية في مبادئ النقود والبنوك.
(67) ويمكن الإشارة هنا على وجه التحديد إلى السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى. إذ لم تتبع قواعد اللعبة التي تقتضيها قاعدة الذهب في هذا الصدد. فإذا كنا قد ذكرنا في المتن أن تلك القواعد تقضي بزيادة كمية النقود والأسعار على نحو يتناسب مع زيادة تدفق الذهب للداخل، إلا أن الأمريكيين لم ينفذوا ذلك عن قصد واضح، وهو عدم رغبتهم في استيراد التضخم الذي اجتاح أوروبا. وظل الذهب يتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الميزان التجاري الموافق، ومع ذلك ظلت السياسة النقدية تهدف إلى جعل عرض النقود والأسعار بالداخل أقل من ذلك المستوى الذي كان تتطلبه زيادة دخول الذهب. وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك. حيث أن الأسعار في أوروبا ظلت أعلى من الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما جعل صادرات أمريكا في تزايد مستمر. وبهذا استطاعت

جذب معظم ذهب العالم إليها في غمار الحرب.

(68) أنظر في ذلك-بوجين فارجا-رأسمالية القرن العشرين، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: 1967، ص 32.

(69) انظر في هذا الموضوع من الناحية النظرية.

Arghiri Emmanul, Unequal Exchange, A study of the Impenalism of Trade New York and London, Monthly Review Press, 1972, and see also: Samir Amin, Unequal Development, An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, New York, Manthely Review Press 1976, David Evans, Unequal Exchange and Economic Policies: Some Implications of the Neo-Recardian Critique of the Theory of Comparative Advantage, Institute of Development Studies Bulletin, Vol. 6, No 4, March 1975.

(70) انظر لمزيد من التفاصيل مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1978، ص 180-184، وكذلك المراجع الواردة فيه حول هذه النقطة.

(71) وهو نفس الدور الذي لعبته القروض الخارجية في تلك الفترة.

(72) مشار إليه عند: حمزة علوي في دراسته «الإمبريالية الجديدة»، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1970، ص 24.

(73) انظر: بول ساران وبول سويزي-رأس المال الاحتكاري، بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة: 1971، ص 111. ومن الجدير بالذكر، أن الإحصاءات الحديثة ما زالت تكشف، يوما بعد آخر، عن صحة هذا القانون. انظر على سبيل المثال في انطباق هذا القانون على حالة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية الخاصة، مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سلف ذكره، ص 308-321، وانظر أيضا:

U. S. Department of Commerce, Domestic and International Business Administration: The Multinational Corporations, Studies on U. S. Foreign Investment, Vol. l, March 1972. Washington.

(74) انظر للمؤلف: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(75) انظر في ذلك:

Rosa Luxemburg: “The Accumulation of Capital”, translated from Germany by A. Schwarzchild, Routledge and Kegan Paul, LTD, London 1963, pp. 445-419.

(76) راجع، روزا لوكسمبورج، تراكم رأس المال، آنف الذكر، ص 420.

(77) شرحت روزا لوكسمبورج بالتفصيل مأساة القروض الخارجية التي عقدها الخديوي سعيد والخديوي إسماعيل ودورها في فرض قيود التبعية النقدية والمالية والتجارية على مصر، والتي انتهت باحتلال إنجلترا لمصر عسكريا عام 1882، بعد عشرين عاما من المعاملات المالية للبنوك الأجنبية والمغامرين الأجانب. وانتهت إلى أن هذه القروض كان من نتيجتها تحطيم الاقتصاد الطبيعي الزراعي، وتوسع نطاق المعاملات النقدية السلعية، وتشكيل بنية النظام النقدي فيما بعد لتسهيل عمليات نزح الفائض الاقتصادي وتحويله لأغراض تراكم رأس المال للعواصم الاستعمارية. انظر المرجع آنف الذكر، ص 429-439 وكذلك: تيودور روزنشتين-تاريخ المسألة المصرية 1875-1910، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1950. وكذلك: دافيدس. لاندز-بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف بمصر،

1966. وجون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة لكتاب، بالقاهرة 1978.

(78) ولمعرفة الأهمية النسبية للدور الذي لعبه تصدير رؤوس الأموال من العواصم الاستعمارية للاستثمار بالخارج خلال عصر قاعدة الذهب، يكفي أن نعلم، أنه بالنسبة لحالة بريطانيا بلغ متوسط الادخار السنوي في المدة ما بين 1910-1913 حوالي 380 مليونا من الجنيهات الإسترلينية، كان يوظف منها سنويا خارج البلاد حوالي 185 مليون جنيه، أي بنسبة 49٪ من إجمالي المدخرات الإنجليزية. انظر محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبه النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة: 1958، ص 136.

(79) ولنا في النموذج المصري خير تأكيد على ذلك، كما عرضنا بالمتن.

(80) See for exemple: Anthur Bloomfield, Monetary Policy under The International Gold Standard, 1884-1914, Federal Reserve Bank of New York New York 1959, and see also: Leland B. Yeager, International Monetary Relations, Harper and Row, New York 1966.

(81) المقصود بسعر البنك هو سعر الفائدة الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي لخصم الأوراق التجارية التي تتوافر فيها شروط معينة تجعلها تتمتع بمكانة مميزة عن غيرها من الأوراق المالية.

(82) ونظرا لقوة سوق لندن في ذلك الوقت كمركز عالمي لرؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، فإن كاتبا مثل Bagehat يقول: «إن شك إنجلترا يستطيع لو شاء أن يحصل على الذهب من القمر لو رفع سعر الخصم بمقدار يسير. مشيرا إلى ذلك عند: وهيب مسيحه-أصول النظرية النقدية وسياسة التوظف، دار النهضة العربية، القاهرة: 1961, 50.

(83) بل إن روبرت تريفن R. Triffen يرى أن السياسة النقدية المتطورة التي كان يتمتع بها بنك إنجلترا (وغيره من بنوك العواصم الرأسمالية) كانت كفيلة بأن تمنع من حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات أصلا ومن هنا لم يكن لتغيرات الأسعار والدخول بالداخل أي دور يذكر في تصحيح الاختلال. ويضيف، أن قدرة نظام قاعدة الذهب على تصحيح نوبات الاختلال الكبرى في موازين المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار الداخلية ومستويات الدخول لم توضع موضع الاختبار إلا نادرا جدا في بلاد الغرب الرئيسة. انظر:

R. Triffen, Gold and Dollar Crisis. The Future of Convertibity, New Haven, 1960, p. 24.

(84) راجع في ذلك:

O. Sombart, Das Wirtchaftsleben des Zeitalter of Hochkapitalismus, Munchen 1928, Band l, s. 460.

(85) انظر في ذلك:

B. Chonen, Organizing The world s Money, the Political Economy of International Monetary Relations,op. cit, p. 82.

(86) راجع في ذلك:

Fred Hirsch. International Money, Penguin, London 1976 p. 28, and see also: Marcello de Cecco, Money and Empire: The International Gold Standard 1890-1914, Basil Blackwell, Oxford 1974.

(87) راجع في ذلك:

Gold Standard 1890 Marcello de Cecco, Money and Empire, The International 1914, Basil Blackwell, oxford 1974.

ولكننا أخذنا هذا النص، من هاري ماجدوف، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(88) انظر في ذلك:

A. Stadnichenko, Monetary Crisis of Capitalism, Progress Publischers, Moscow 1975, p. 16.

(89) انظر في ذلك:

Robert Triffen, Our International Monetary System: Yesterday, Today.and Tomorrow, Random House, New York, 1968, p.13.

الفصل الثالث:

(90) راجع في هذا الخصوص:

O. Sombart, Das Wirtschaftsleben im Zeitalter des Hochkapitalismus, a. a. O., s. 490.

(91) انظر في ذلك:

Statistische Jahrbach fur das Deutsche Reich 1915, s. 342-350.

(92) قارن في ذلك:

A. Stadnichenko, Monetary Crisis of Capitalism, op cit., p. 62.

(93) لمزيد من التفاصيل انظر:

Autorenkollektiv, Der Zerfail des kolonialsystems und dle Aufschwung der, nationalen Befreiungshewegung, Kleines Nachschlagewerk, Dietz Verlag Berlin 1967, s.50

(94) المرجع آنف الذكر، ص 50.

(95) بعد الاصطلاحات النقدية الشهيرة التي قام بها الدكتور شاخت.

(96) لا يتسع المقام بطبيعة الحال للتعرض لهذا الموضوع وتطوراته المختلفة، ولهذا نحيل القارئ إلى المراجع الهامة التالية:

M. Stellmann, Die neueste Zeit, Frankfurt/Main, Berlin, Bonn, J. M Keynes, The Capacity of Germany to pay Reparations (1919), and: Ware Debt and The United State, (1921), Published in: J. M. Keynes: Essays in. 1931 Persuasion, Macmillan & Co. LTD, London, 1957.

(97) انظر في ذلك المراجع الآتية:

Gustav Cassel, The Crisis in The World s Monetary System, 2. ed. Oxford, at The Clarendon Press 1932, J. M. Keynes, A Tract on Monetary Reform Macmillan & co. LTD, London 1924, and see by the same Author, The-Genoa Conference, Reconstruction in Europe, in: The Manchaster Guar dian Commercial, section 3, (Jun 15, 1922), R. G. Hawtry, Currency and. Credit, 2 ed. Longmans, Creen and Co. London 1927, Ludwig von Mises. The Theory of Money and Credit, Jonathan Cope., London 1952.

وفي المراجع العربية انظر: عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مطبعة الرغائب بالقاهرة 1936، ص 563-604، وأحمد محمد إبراهيم، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 267-319، ومحمد حسن الجمل، نظام الذهب، دراسة منشورة في مجلة القانون والاقتصاد سبتمبر 1947.

(98) هاجم كينز بلا هوادة تثبيت سعر الإسترليني بالذهب على أساس السعر القديم، منطلقا في ذلك من أن سعره غير واقعي، حيث أن مستوى الأسعار والدخول في بريطانيا قد تغير. وتنبأ بأن

ذلك سوف يؤدي إلى ركود الصادرات الإنجليزية، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة. وتحققت فعلا هذه التنبؤات. فقد اضطرت بريطانيا-للإبقاء على)الجنيه المقوم بأكثر من حقيقته-أن تتبع إجراءات نقدية صارمة. فأدى ذلك إلى حدوث تخفيضات في الأجور عام 1926، وإلى إضراب عمال الفحم وغيرهم. كما أن معدلات نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1925-1929، ظلت اقل من نظيرها في الدول الأخرى. انظر:

John Maynard Keynes, The Economic Consequences of Mr. Churchill, London 195, pp 5-5.

(99) ويعطى لنا الجدول التالي فكرة سريعة عن الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى:

تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الاولى

دولارات أمريكية

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض في الميزان التجاري
1913	2,433,9	1,792,5	691,4
1914	2,113,7	1,789,4	324,3
1915	3,554,7	1,778,5	1,776,2
1916	5,482,6	2,391,6	3,091,0
-1917	2,164,8	965,5	1,199,3

(-) من يناير حتى ابريل

Source, Benjamin Anderson : Economics and Public Welfare, New Yor

1949, p. 21.

(100) حدد قانون قاعدة الذهب الصادر في 13 مايو 1925 سعر الأوقية من الذهب ب 3 جنيهات و 17 شلنا و 5 , 10 بنسا، وأباح شراء السبيكة على ألا يقل وزنها عن 400 أوقية. ومعنى ذلك أن كل فرد أصبح في مقدوره أن يقدم إلى بنك إنجلترا حوالي 1700 جنيه من النقود الورقية ليحصل مقابلها على الذهب لتصديره للخارج أو لاستعماله في أغراض أخرى. انظر-أحمد محمد إبراهيم-المرجع سالف الذكر، ص 275.

(101) لعل ما رواه الأستاذ جيد عن مدى جنوح ارتفاع الأسعار في ظل التضخم الجامح بألمانيا يعد مثلا بالغ الدلالة. فقد ذكر أنه «أثناء سفره إلى ألمانيا في شهر نوفمبر 1923، اشترى علبة من الكبريت بمليار مارك». ويقول: «إن الثمن كان في الواقع 600 مليون مارك. ولكن البائع لم يكن معه أوراق نقدية ليرد له الفرق. ولم يتشدد في المطالبة بذلك الفرق، لان الباقي، وهو 400 مليون مارك ما كان يساوي شيئا يذكر!». مشيرا إلى هذا عند: عبد الحكيم الرفاعي-الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المرجع المتقدم الذكر، ص 519.

(102) ونتيجة لهذه السياسة حققت الميزانية العامة للدولة فائضا ملموسا في الأعوام 1924؛ 1925؛ 1926؛ 1927.

(103) اشتهر هذا البنك باسم بنك شاخت Schatbank نسبة إلى الاقتصادي الألماني المعروف الدكتور شاخت الذي لعب دورا هاما في الإصلاح النقدي الذي سبقت الإشارة إليه في المتن.
(104) الواقع أن الموافقة على تقديم هذا القرض لألمانيا كان مبعثه ذلك الاعتقاد الذي ساد آنذاك بأن إصلاح الأحوال النقدية في ألمانيا سوف يساعدها على تدعيم قدرتها على الوفاء بديون الحرب التي فرضها عليها الحلفاء.
(105) بدأ العمل بهذا النظام في 16 نوفمبر 1914. وبمقتضى هذا النظام قسمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اثنتي عشرة دائرة جغرافية، يوجد بكل منها بنك مركزي يسمى بالفيدرال ريزرف بنك Federal Reserve Bank. وهو بمثابة شركة مساهمة تساهم فيها جميع البنوك المحلية الموجودة في دائرته. وهذا البنك هو الذي يملك حق إصدار البنكنوت. ويقوم مقام البنك المركزي للبنوك المحلية التابعة له. حيث يحتفظ باحتياطياتها القانونية، ويعيد خصم، ما خصمته من أوراق تجارية، ويقوم بأعمال المقاصة بين هذه البنوك. ويرأس هذه البنوك الاثنتي عشر مجلس أعلى في واشنطون يسمى Federal Reserve Board، وتعين الحكومة الأمريكية أعضاءه، وتكون مهمته الإشراف على هذه البنوك الاثني عشرة وتوجيه سياستها. وهذا المجلس لا يزاول أعمال البنوك. وقد نص قانون نظام الفيدرال ريزرف على أن تكون أوراق البنكنوت التي تصدرها البنوك الفيدرالية مغطاة بما يلي:
1- احتياطي ذهبي بنسبة 40,0٪ من قيمة البنكنوت.
2- أوراق تجارية بنسبة 100٪ من قيمته وهي أوراق تأتي من البنوك المحلية وتقدمها إلى البنوك الفيدرالية لإعادة خصمها.
أما الودائع فقد نص القانون على أن تكون نسبة الاحتياطي للودائع تحت الطلب 13٪ في المدن الكبرى، 10٪ في المدن المتوسطة، 7٪ في المدن الصغرى. على أن تقل هذه النسب إلى 3٪ بالنسبة للودائع ذات الآجال.
(106) وصل سعر الصرف للمارك الألماني بالنسبة للدولار الأمريكي أقصى تدهوره عام 1924. حيث كان دولار واحد = أربعة آلاف مليون مارك، بعد أن كان دولار واحد = 4,2 مارك عام 1914، انظر في ذلك:

M. Stellmann, Die Neueste Zeit, Frankfurt / Main, Berlin, Bonn 1957, s. 66.

(107) حيث نصت المادة 231 على «أن حكومات الحلفاء والحكومات المتحالفة معها تقر بأن ألمانيا وحلفاءها مسؤولين عما سببوه س خسائر وأضرار، تلك التي عانت منها حكومات وشعوب الحلفاء وأعوانهما نتيجة لاعتداء ألمانيا وحلفائها عليهم».
(108) شارل دوز (1865-1951) Charles Dawes من رجال المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعب دورا في وضع الإجراءات المالية النقدية المطلوبة لتسوية التعويضات التي فرضت على ألمانيا بمقتضى معاهدة فرساي وطبقا لخطته كان يتعين على ألمانيا أن تدفع قسطا سنويا قدره 2,5 مليار مارك. ثم ثبت بعد ذلك أن هذا المبلغ يفوق طاقة الاقتصاد الألماني. ولهذا تعرضت خطة دوز للفشل مما استدعى استبدالها بمشروع الاقتصاد الأمريكي Young عام 1929، والذي قضى بأن تدفع ألمانيا حتى عام 1988 تعويضا يصل إلى 40 مليار مارك. ثم تعرض هذا المشروع أيضا للفشل وفي عام 1932 تقرر نهائيا إلغاء دفع التعويضات في مؤتمر بلوزان بعد أن سددت ألمانيا بالفعل ما قيمته 53 مليار مارك. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Michael Freund: Deutsche Geschichte, Guetersloh 1963, 5. 1125ff, und. ziehe. Stellmann: Die Meueste

Zeit. a.a O.S. 71. ff

(109) انظر في ذلك:

Michael Hudson: Super Imperialism, The Economic Strategy of American Empire, New York 1971 especially Ch.1 and 2.

وهناك نقاش غنى دار في الفكر الاقتصادي حول هذه القضية وما تفرع عنها من مسائل في العشرينات من هذا القرن. ويكفي للقارئ أن يرجع هنا إلى المقالات الهامة التالية التي كتبها جون ماينرد كينز:

- Inflation (1919).
- The Capacity of Germany To Pay Reparation (1919).
- Ware Debt and the United State (1921).
- Social Concequence of Changes in the Value of Money (1923).
- The Economic Concequences of Mr. Churchill (1931).

وقد أعيد نشر هذه الدراسات جميعا في:

J. M. Keynes: Essays in Persuaion, Macmillan And Co. Limited, London 1913.

(110) ويمكن القول، أنه لئن كانت سوق لندن باعتبارها مركز المعاملات الدولية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي التي فرضت على دول العالم الامتثال لقاعدة الذهب في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى، فإن سوق نيويورك في أعقاب هذه الحرب باعتبارها المركز الجديد للاقتصاد العالمي هي التي أملت اعتبارات العودة لقاعدة الذهب، رغم الآمال التي كانت تحلم بها بريطانيا في استعادة مركزها القوي القديم.

(111) راجع في ذلك:

A. Stadenckenko.: Monetary Crisis..., op. cit., p. 81.

(112) كانت فترة الانتعاش، التي شهدتها ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الكساد الكبير (1929)، تعود في الأساس إلى القروض الضخمة التي حصلت عليها، وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية وإلى النمو الواضح الذي حدث في صادراتها. ومن هنا، فإنه ما أن بدأ الكساد الكبير يطرق أبواب الاقتصاد الأمريكي حتى تأثرت لأصدائه سريعا ألمانيا. حيث قل تدفق القروض إليها، وشاعت الفوضى في معاملاتها الخارجية، وانهارت صادراتها انهيارا كبيرا. وكان لذلك تأثيره في غلق كثير من المصانع والمؤسسات الإنتاجية. وحينما استشرت موجة الذعر المالي وأغلق بنك دارمشتات أبوابه، سعى هذا البنك لدى حكومة الرايخ في برلين لكي نتدخل فتغلق كافة البنوك بشكل مؤقت. انظر:

William L. Shierer: The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany, Simon and Schuster, New York 1960, p.136.

(113) المراجع في هذا الموضوع عديدة، ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

H. W. Arndt: The Economic Lessons of Neinteen-Thirties, London, Oxford 1944, Lionel Robins: The Great Drepresion, Macmillan Co. Ltd, London 1952, J. K. Galbraith: The Great Crash 1929, Benguin Book 1954, Charles P. Kindlberger: The Word in Depression 1929-1939, University of California Press, Berkeley and Los Angeles 1973.

وهنا كتاب طريف حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية أثناء الكساد. وهو عبارة عن

توثيق شبه يومي لما ورد بالجرائد الأمريكية حول تطورات الكساد. وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان: دافيد أ. شانون-الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية العظمى، ترجمة صلاح احمد سليمان، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

(114) وعلى القارئ أن يتخيل هنا فداحة هذه الخسارة إذا ما أخذنا بالتقدير الذي يذكره ميخائيل هادسون عن التكاليف المباشرة التي تحملتها الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى وهي 209 بلايين دولار. انظر:

M. Hudson, Super-Imperialism, The Economic Strategy of American Empire, New York 1971, p. 3.

(115) ومن هنا فنحن نختلف أيما اختلاف مع ملتون فريدمان M. Friedman وآنا ج. شفارتر A. G. Sehwarz فيما ذهبا إليه في كتابهما «التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1867-1960» من أن الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية كان من الممكن ألا يحدث، أو أن ينتهي بسرعة لو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد طبقت سياسة نقدية أكثر توسعية. ذلك أن النظام الاقتصادي الاجتماعي برمته كان آنذاك معرضا لزلزال كبير، بحكم طبيعة قوانينه الموضوعية التي تتحكم فيه، وبحكم علاقات عدم التكافؤ بين أقطاب النظام الرأسمالي على النطاق العالمي. ومن هنا فإن هذا الزلزال لم يكن من الممكن تجنبه من خلال أي سياسة نقدية. راجع وجهة نظرهما في:

M. Friedman & Anna J. Schwarz, A Monetary History of the United State, 1867-1960, Princeton 1963.

(116) راجع في ذلك:

B. Cohen, Organizing the World's Money.. , op. cit p. 86.

(117) انظر في هذا الخصوص:

Leage of Nations, International Currency Experience. P. 105.

(118) عادت بريطانيا إلى تثبيت سعر الإسترليني على أساس 4,86 دولارا للجنيه، وهو نفس السعر السائد قبل الحرب، في حين أن مستوى الأسعار داخل بريطانيا كان يزيد بنسبة لا تقل عن 10٪ عن مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

J. M. Keynes, The Economic Consequences of Mr. Churchill, op. cit.

(119) من الثابت تاريخيا أن فرنسا حاولت أن تزاول ضغطا واضحا على بريطانيا عدة مرات خلال هذه الفترة. وعلى سبيل المثال نذكر أنه بعد عام 1928، طالب بنك فرنسا بريطانيا بضرورة تحويل ما تراكم من أرصدة إسترلينية إلى ذهب، فأحدث ذلك اضطرابا واضحا لبريطانيا. مشارا لهذا عند:

B. Cohen, Organizing The World's Money, op. cit, p. 89.

(120) انظر. فرتيزا سترنبرج، الأزمة القادمة، ترجمة جمال البنا، الهيئة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1961، ص 43

(121) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الكساد الكبير على الدول المتخلفة راجع:

S. G. Triantis, Cyclical Change in Trade Balance of Countries Exporing Products, 1927-1933, University of Toronto Press, Toronto 1967.

(122) انظر في ذلك:

W. M. Scammell, The International Monetary Policy, 2nd edition, Macmillan. Co. LTD, London 1965, p. 246.

(123) وهو الحظر الذي ظل ساريا حتى عام 1971.
(124) انظر في هذا المؤتمر:

Trade and Commercial Policy, op. cit. p. 303-304.

(125) وحتى تتمكن بريطانيا من تثبيت سعر صرف الإسترليني بالنسبة للدول الأعضاء قامت عام 1932 بعمل ما يسمى بصندوق موازنة الصرف، وهو صندوق ذي رأسمال معين يحتفظ به بنك إنجلترا، وكان يستخدمه في شراء وبيع الذهب والعملة الأجنبية حينما يتعرض سعر صرف الإسترليني للتغير. وقد بدأ هذا الصندوق في بادئ الأمر بمقدار 175 مليون جنيه إسترليني، زائدا ما قيمته 25 مليون جنيه دولارات أمريكية، ثم زاد بعد ذلك في مايو 1933 عقب تخفيض الدولار، ثم أضيف إليه مبلغ مائتي مليون جنيه، وبذلك أصبح 375 مليون جنيه إسترليني. انظر: محمد فؤاد شبل-السياسات الاقتصادية الدولية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1955، ص 188-189.

(126) انظر في ذلك:

Lawrence W. Towle, International Trade and Commercial Policy, op. cit, pp. 371- 380, and see also, W. M. Scammell, International Monetary Policy, op. cit., p. 246- 254, Sir Dennis Robertson, Britain in The World Economy, London, 1954, especially ch. 2, p.36 ff.

(127) انظر في ذلك: جاد لبيب-بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، سلف ذكره، ص 151-152.
(128) انظر المرجع سالف الذكر، ص 153.
(129) راجع في ذلك:

F. R. Harrod, International Economics, Cambridge, 1957, pp. 99-100.

(130) لمزيد من التفاصيل حول مشكلة الأرصدة الإسترلينية، انظر-عبد الحكيم الرفاعي: مشكلة الأرصدة الإسترلينية المتجمدة، مجلة القانون والاقتصاد، مارس 1946، وأيضا: زكي أحمد عطا: مشكلة الأرصدة الإسترلينية، سلسلة البحوث الاقتصادية والتجارية، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، الإسكندرية 1947.
(131) انظر للمؤلف: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، المرجع السابق، ص 24.

الفصل الرابع:

(132) راجع في ذلك، أحمد حسني أحمد-مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1949، ص 19-24.
(133) المرجع السابق، ص 26.
(134) قدرت الديون التي حصلت عليها مجموعة الدول الأوروبية والصين وأمريكا الجنوبية ودول أخرى بمقتضى قانون الإعارة والتأجير حوالي 6,5 بليون دولار أمريكي، وذلك كما قدرت في أول ديسمبر عام 1946. وكان العمل بهذا القانون قد توقف في 15 أغسطس 1945 حينما أعلن انتهاء الحرب.
(135) راجع، أحمد حسني أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 101.
(136) المصدر السابق، ص 65.

(137) تجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية، وبالذات على أثر أزمة ميونخ، لجأت الدول الأوروبية إلى نقل احتياطياتها من الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في مأمن من أخطار الحرب. «وفي بداية عام 1940 أصدرت الحكومة الأمريكية قرارا بتجميد هذه الأرصدة. وكان مجموعها وقتئذ حوالي 4369 مليون دولار» ومنعت الدول الأوروبية من التصرف فيها طوال فترة الحرب. انظر، أحمد حسني أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 98-99.

(138) عبرت الاقتصادية الإنجليزية جوان روبنسون عن هذه السياسة خير تعبير حينما ذكرت: «في فترات البطالة العامة، تلعب الشعوب لعبة إفقار الجار. إذ يحاول كل شعب إلقاء أكبر قدر من العبء على عاتق الشعوب الأخرى. وحالما ينجح أحدها في زيادة الميزان التجاري على حساب الآخرين، يرد هؤلاء بالمثل، ويهبط مجموع التجارة العالمية باستمرار بالنسبة إلى مجموع حجم النشاط الدولي. وتضيف الاعتبارات السياسية والوطنية والاستراتيجية وقودا إلى الار، ويزداد وهج الوطنية الاقتصادية اشتعالا.. والوسائل الرئيسية التي يمكن بها زيادة الميزان التجاري هي: 1- تخفيض سعر الصرف، 2- إحداث تخفيضات في الأجور، 3- منح إعانات للصادرات، 4- تقيد الواردات عن طريق التعريفة الجمركية ونظام الحصص». النص ترجمناه عن:

Sidney E. Rolfe and James Burtle: The Great Wheel: the World Monetary System, A Reinterpretation. Macmillan Press LTD, London and Basingstoke 1973, P. 53.

(139) قارن في ذلك: أندريه كيريفيه وجيرار فيات-أجهزة الاقتصاد الدولي، ترجمة صليب بطرس، دار نهضة مصر، القاهرة 1975، ص 77.

(140) راجع، أحمد حسني أحمد، نفس المصدر، ص 39.

(141) المصدر السابق الذكر، ص 41.

(142) المصدر السابق، ص 40.

(143) المصدر السابق، ص 42.

(144) راجع في ذلك، مؤلف جماعي: الاقتصاد السياسي، دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، 1986/85 ص 307-308.

(145) انظر، محمود صالح الفلكي-مذكرة عن مسألة رصيد مصر الإسترليني في مؤتمر النقد الدولي بالولايات المتحدة، وزارة المالية المطبعة الأميرية بالقاهرة 1945، ص 16.

(146) انظر بول ا. باران-الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، فروع الألف كتاب (رقم 629) القاهرة 1967، ص 68.

(147) النص مأخوذ عن أحمد حسني أحمد-مصدر سبق ذكره، ص 128.

(148) انظر، محمد فهمي لهيطة ومحمد حمزة عليش-عناصر علم الاقتصاد، توجيهاته الحديثة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1945، ص 97.

(149) المصدر السابق، ص 97.

(150) قارن في ذلك:

Sidney E. Rolfe and James Burtle, op. cit., p. 61,62.

(151) قارن في ذلك، هشام متولي-النظام النقدي الدولي، منشورات الاقتصاد، دمشق 1971، ص 17.

(152) قارن في ذلك دراستي: تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع

صندوق النقد الدولي (77-1981)، حصاد التجربة واحتمالات المستقبل، منشورة في كتابنا-بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1985، ص 269.

(153) وصلت قيمة هذه الديون حسب تقدير كينز لها حوالي 3000 مليون جنيه إسترليني في 31 ديسمبر 1944 وهي مستحقة لمصر والهند وايرلندة وفلسطين واستراليا والبرازيل والأرجنتين والملايو والعراق واتحاد جنوب أفريقيا ونيوزيلندة. وكان نصيب الهند من هذه الديون حوالي 1178 مليون جنيه إسترليني، أي أكثر من الثلث. راجع في ذلك زكي أحمد عطا-مشكلة الأرصدة الإسترلينية، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، الإسكندرية 1947، ص 28 وما بعدها.

(154) انظر في ذلك، محمود صالح الفلكي، المصدر آنف الذكر، ص 8.

(155) المصدر السابق، ص 16.

(156) قارن في ذلك، عبد المنعم سيد علي-اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والإقطاعية النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد 1984، ص 104.

(157) كانت التقاليد النقدية في غالبية الدول تقضي بضرورة تغطية أوراق البنكنوت المصدر بنسبة معينة من الذهب. واستمر العمل بهذه التقاليد في بعض الدول حتى الآن.

(158) ومتى أعادت الدولة شراء عملتها الوطنية استردت حقها في استخدام موارد الصندوق، وذلك في حالة إذا كانت قد فقدت هذا الحق إذا كان استخدامها لحق السحب في الفترات الماضية قد أدى إلى زيادة ما لدى الصندوق من عملتها إلى 200٪ من حصتها.

(159) لا يخفى أن التجاء العضو إلى موارد الصندوق يعتبر في حقيقة الأمر اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق الصندوق قد تحاشت لفظة «الاقتراض» واستخدمت بدلا منها مصطلح «شراء العملات». ولمزيد من التفاصيل حول الفوائد التي يدفعها العضو عن هذا الاقتراض، انظر، زكريا أحمد نصر-العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة 1953، ص 449.

(160) راجع، محمد زكي شافعي-التعاون النقدي العالمي، الإقليمي والدولي، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة 1962، ص 54.

(161) نود أن نشير هنا إلى أن قابلية العملة للتحويل إنما تأخذ صورا متعددة. فقد تنصرف هذه القابلية إلى حق المقيمين وغير المقيمين في تحويل العملة الوطنية إلى مختلف العملات أيا كان الغرض من استعمالها. وقد ينصرف هذا الحق فقط بالنسبة للمعاملات الجارية مع فرض القيود على المعاملات الرأسمالية. وقد تكون حرية التحويل قاصرة على غير المقيمين. وقد تعطى للمقيمين في حدود معينة بحسب الأغراض التي يسمح بها في استخدامها. وقد تنحصر قابلية التحويل في منطقة نقدية معينة دون سواها. ولمزيد من التفاصيل انظر: محمد زكي شفعي-قابلية العملة للتحويل والبلاد المتخلفة اقتصاديا، لجنة التخطيط القومي، مركز الدراسات التخطيطية، رئاسة الجمهورية، يناير 1960، ص 184.

(162) قارن، رمزي زكي-تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (77-1981)... مصدر سبق ذكره، ص 270.

(163) راجع، أحمد حسني أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(164) المصدر السابق، ص 114.

(165) المصدر السابق، ص 144.

(166) النص مأخوذ عن المصدر السابق، ص 157.

(167) انظر في ذلك:

Sidney E. Rolfe and James Burtle, op. cit., p. 67.

(168) راجع، المرجع متقدم الذكر مباشرة، ص 68.
(169) المرجع السابق، ص 68.
(170) بسبب ما نجم عن حرب السويس من رواج في الصادرات الأمريكية بعد غلق قناة السويس.
(171) انظر، سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل، نفس المصدر، ص 74.
(172) راجع في ذلك:

Hartmut Schilling: Krise und Zerfall des imperlalischen Kolonialsystems, Dietz Verlag, Berlin 1977, s. 32, 33.

(173) انظر في ذلك دراستنا-الاعتماد على الذات... مصدر سبق ذكره.
(174) راجع، توماس سانتش-الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، الجزء الثاني، دار الفارابي بيروت 1978، ص 104-103.
(175) المصدر آنف الذكر مباشرة، ص 102.
(176) ومن أمثلة ذلك، الاتحاد النقدي لغرب إفريقية، الذي ضم في عضويته فولتا العليا، السنغال، داهومي، موريتانيا، النيجر، توجو، والاتحاد النقدي لإفريقية الاستوائية، الذي ضم الكاميرون والجابون والكونغو برازفيل وتشاد وجمهورية إفريقية الوسطى. وقد أصدر هذان الاتحادان عملة جديدة للتداول، لكنها كانت خاضعة لإشراف وسيطرة فرنسا. انظر، س، إي، تولبانوف-الاقتصاد السياسي للبلدان النامية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار التقدم العربي، دمشق 1974، ص 396-397.
(177) انظر، أحمد حسني أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 181.
(178) انظر، ج. م. البرتيني، م. أوفولا، ف. لوروج-التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة زهير الحكيم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ) ص 122.
(179) المصدر السابق مباشرة، ص 123.
(180) راجع، أحمد حسني أحمد، المصدر السابق الذكر، ص 160.
(181) انظر، مجلة دراسات اشتراكية، السنة السابعة، يونيو 1978 (القاهرة) ص 48-49.
(182) انظر في ذلك:

Robert Triffin, Excerpts from Gold and the Dollar Crisis in: H. Grubel (ed.): World Monetary Reform, Plans and Issues, Stanford University Press, 1963, p. 22.

(183) راجع هذه الأرقام عند:

Hans-Joachim Hohme, Probleme des gegenwartigen Kapitalistischen Kriesengyklus, IPW-Forschungshefte, 2/1982, Berlin 1982, p. 120.

(184) كانت الدول التي أعلنت حرية التحويل لعملاتها عام 1958، هي النمسا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية والدانمارك وفنلندا وفرنسا وايرلندا، وبريطانيا ولوكسمبورج وهولندا، والنرويج والبرتغال والسويد. وفي فبراير سنة 1961 أعلنت بعض هذه الدول، ودول أخر التخلي رسميا عن أحكام فترة الانتقال.
(185) انظر في ذلك:

Sidney E. Rolfe and James Burtle, op. cit., p.76.

(186) قارن في ذلك، خزعل الجاسم-الأزمة النقدية الدولية المعاصرة، جملة آفاق اقتصادية، العدد رقم (15)، ص 51.

(187) راجع في ذلك:

Sidney E. Rolfe and James Burtle op. cit., p. 76.

(188) المصدر آنف الذكر، ص 76.

(189) انظر، اللجنة الاقتصادية المشتركة للكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية «شهادات حول نظام النقد: وظيفته والإصلاح الممكن» واشنطون 1963، القسم الثالث، ص 551. والنص مقتبس عن: هاري ماجدوف-عصر الإمبريالية، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(190) تنبغي الإشارة هنا، إلى أن عنصر القوة الرئيسي الذي كانت تملكه الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك هو الفائض الذي كان يتحقق في ميزانها التجاري. «ولكن هذا الفائض مرتبط أوثق ارتباط بحركة رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج. بحيث لو تقلص حجم رأس المال للخارج بنسبة كبيرة لانعكس ذلك على فائض الميزان التجاري في شكل انكماش للصادرات. فالتوسع في تصدير رأس المال هو الذي يفتح الطريق أمام التوسع في تصدير السلع والخدمات. ولكن التوسع في تصدير رأس المال يفاقم العجز في ميزان المدفوعات. وذلك هو قلب المشكلة»-كما يقول إسماعيل صبري عبد الله. انظر مقالته: أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية. مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم (327) يناير 1967، ص 88-89.

(191) انظر في ذلك:

Robert Triffin, Gold and The Dollar Crisis, New Haven Conn. Yale,University Press, 1961.

(192) راجع، مايكل إينلى: استكمال قدرة الصندوق على الإقراض، أصول ترتيبات الاقتراض العامة وسيرها وإصلاحها الأخير. مجلة التمويل والتنمية، مجلد (22) العدد (2) يونيو 1985، من 42.

(193) وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والسويد واليابان وكندا.

(194) انظر إسماعيل صبري عبد الله-المصدر آنف الذكر، ص 100.

(195) لمزيد من التفاصيل حول المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة انظر، رمزي زكي-المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، العدد رقم (84) من سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1984.

(196) انظر دراستي: الاعتماد على الذات.. . مصدر سبق ذكره، ص 49.

(197) انظر دراستي، الاعتماد على الذات.. نفس المصدر، ص 51.

(198) راجع في ذلك شربل باير-فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، دار الطليعة، بيروت 1977، ص 30.

(199) من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وإن كانت قد أدت إلى تراخي الطلب العالمي على الكثير من المنتجات الأولية التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها مجموعة البلاد المتخلفة، إلا أنها، في نفس الوقت، أدت إلى تزايد أهمية بعض المواد الأولية الأخرى، كالنفط، والغاز، الجوت، السيسال، اليورانيوم، الكوبالت، الألمونيوم.. الخ، وهي أيضا من المواد التي يتزايد إنتاجها في مجموعة البلاد المتخلفة.

(200) قارن في ذلك، ج. م. البرتيني وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(201) راجع ذلك عند:

United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, UNCTAD, New York, 1972, p.32.

(202) انظر في ذلك:

S. J. Tjulpanow, Politische Okonomie und lhre Anwendung in den . Entwicklungslandern, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1972, s. 144.

(203) راجع في ذلك ج. م. ألبرتينى، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(204) انظر في ذلك:

die Unmgestaltung ihres fur W. Kondratjew, Der Kampf der Entwicklungslander Aussenhandels, in: Sowjet-wissenschaft Gesellschaftswissenschaft liche Beitrage, Heft 2/1970, s.242.

(205) راجع في ذلك، فؤاد مرسي ومحمود صدقي مراد-ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف بمصر، القاهرة 1967، ص 403.

(206) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع رمزي زكي-نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، دراسة مقدمة إلى ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، عمان 29 أبريل 1986.

(207) انظر، ج. م. البرتينى وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(208) لمزيد من التفاصيل راجع:

Gunter Hinkel, Die Auslandshilfe der USA, ihre Polltischen und okonomischen Aspekte, insbesondere wahrend der Kenedy-und Johnson Admistration, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin 1972, s. 98.

(209) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، .. مصدر سبق ذكره، ص 259، وراجع أيضا:

OECD: Investing in Developing Countries, Facilities for Promotion of Foreign Private Investment in Developing Countries, Paris, June 1975, pp. 20-19.

(210) انظر في ذلك، فؤاد مرسي ومحمود صدقي مراد، مصدر سبق ذكره، ص 433.

(211) راجع في ذلك، هاري ماجدوف-عصر الإمبريالية، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(212) انظر في الدور الذي لعبته القروض المقدمة من مجموعة الدول الاشتراكية والصين، وشروطها واستخداماتها مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 268-285.

(213) راجع في ذلك: سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل، مصدر سلف ذكره، ص 88.

(214) نفس المصدر السابق، ص 92.

(215) تزايد هذا الإنفاق على نحو سريع خلال سني حرب فيتنام. فقد ارتفع من 2,4 بليون في الفترة 1960-1964 إلى 3,2 بليون دولار في الفترة 1964-1968. انظر المرجع متقدم الذكر، ص 77.

(216) راجع في ذلك مقالة صمويل باولز-التضخم والدولار، منشورة في: أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة، مجموعة مقالات، إعداد وترجمة سعيد محيو، دار ابن خلدون، بيروت 1981، ص 55.

(217) لمزيد من التفاصيل، راجع رمزي زكي-التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد

الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، الناشر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص 77 وما بعدها.

(218) انظر، أ. أنيكين-الشيطان الأصفر (الذهب والرأسمالية)، مترجم عن الروسية، دار التقدم، موسكو 1982، ص 192.

(219) راجع في ذلك هاشم حيدر، أزمة الدولار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة وبيروت، 1971، ص 102.

(220) انظر، سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(221) للحصول على فكرة سريعة عن هذه السوق انظر: جيرار بيكرمان-الدولارات الأوروبية، ترجمة ناجي نعمان، المنشورات العربية، بيروت 1978.

(222) لمزيد من التفاصيل انظر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد 23، العدد الثالث، 1970، ص 240.

(223) انظر، سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل، مصدر سلف ذكره، ص 97.

(224) راجع، وجيه شندى-المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1975، ص 141.

(225) المصدر السابق، ص 141.

(226) المصدر السابق، ص 142.

(227) لمزيد من التفاصيل عن وحدات حقوق السحب الخاصة راجع رمزي زكي-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 111-117.

(228) راجع، وجيه شندي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

(229) نعني بذلك، هنا، ناتج قسمة سعر وحدة الصادرات من المواد الأولية على سعر وحدة الواردات من السلع المصنعة.

(230) لمزيد من التفاصيل راجع:

John Spraos, Deteriorating Terms of Trade and Beyond, in: Trade and Development, an UNCTAD Review, No, 4, Winter 1982, p.110

(231) لمزيد من التفاصيل راجع، رمزي زكي-أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مصدر سلف ذكره، ص 118 وما بعدها.

(232) راجع دراستنا-الاعتماد على الذات... مصدر سبق ذكره.

القسم الثاني

الفصل الخامس:

(233) وهي: ألمانيا الاتحادية، هولندا، فرنسا، الدانمارك وبلجيكا ولوكسمبورج.

(234) انظر في ذلك: روبرت سولومون-صندوق النقد الدولي في فترة اضطراب، استعراض لآخر إضافة في تاريخ الصندوق، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (23) رقم (1) مارس 1986، ص 42.

(235) نفس المصدر السابق، ص 42.

(236) انظر، مالكولم نايت وجوان سالوب-النظام النقدي الدولي الجديد، مجلة التمويل والتنمية، عدد 15 يوليو 1977، الطبعة العربية، ص 49.

(237) لمزيد من التفاصيل راجع: رمزي زكي-الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، الناشر: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1985.

(238) انظر مؤلفنا-الديون والاستقلال، الناشر، مكتبة مدبولي، القاهرة 1986، ص 65.

(239) اقتبسنا هذا النص من هاري ماجدوف، مصدر سبق ذكره، ص 147-148.

(240) لمزيد من التفاصيل راجع رمزي زكي الاقتصاد الأمريكي بين هموم المرض الشديد والروشتة (الوصفة) الفاسدة للنقديين، وهي الحلقة الرابعة عشرة من دراستنا الموسعة: مأزق النظام الرأسمالي، التي نشرت في مجلة الأهرام الاقتصادي عبر الفترة ديسمبر 1982 وأبريل 1983.

(241) راجع، إسماعيل صبري عبد الله-انهيار نظام بريتون وردز والإمبريالية النقدية الأمريكية، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة نوفمبر 1984، ص 40.

(242) انظر في ذلك:

The Editors of Monthly Review: The Federal Defict, The Real Issues,Vol. 35, No. 11, April 1984, p.5.

(243) انظر مقالتي: الاقتصاد الأمريكي بين هموم المرض الشديد والروشتة (الوصفة) الفاسدة للنقديين، مصدر سلف ذكره.

(244) يقول ملتون فريدمان في هذا الصدد في حديث أجرته معه مجلة النيوزويك الأمريكية في عدد 2 مارس 1981: «الطريقة الوحيدة التي نتمكن بها من احتمال أزمتنا التي لم يسبق لها مثيل هي زيادة معدل البطالة» راجع مقالي السابقة.

(245) انظر، محمد ربيع عبد العزيز-استمرار العجز قد يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي بأكمله. مقالة في جريدة الوطن الكويتية الصادرة يوم 26 سبتمبر1985، ص 6.

(246) راجع، إسماعيل صبري عبد الله، المصدر آنف الذكر، ص 42.

(247) انظر مؤلفنا-أزمة القروض الدولية، مع مشروع صياغة لرؤية عربية، يصدر قريبا عن دار المستقبل العربي بالقاهرة 1987.

(248) لمزيد من التفاصيل راجع:

C. Fred Bergsten, The Second Debt Crisis is Coming, in: Challenge. Vol.28, No., 2, May-June 1985, pp.

(249) انظر، اوتمار اينمجر-التضخم والنظام النقدي الدولي، ترجمة محمد عزيز، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1974، ص 25.

(250) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع: رمزي زكي-التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم في البلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، الناشر، دار المستقبل العربي بالقاهرة 1986.

(251) راجع المصدر آنف الذكر مباشرة، ص 54-56.

(252) انظر المصدر سالف الذكر، ص 60-63.

(253) لمزيد من التأصيل النظري راجع رمزي زكي-«الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية في البلاد المتخلفة» منشورة في كتاب «التضخم في العالم العربي»، اجتماع خبراء عقد بالمعهد العربي للتخطيط، دار الشباب، قبرص 1986.

(254) انظر اوتمار اينمنجر، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(255) راجع مؤلفنا-بحوث في ديون مصر الخارجية.. مصدر سبق ذكره، ص 46-53.

(256) انظر: الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برانت.. الترجمة العربية، الكويت 1981، ص 177.

(257) النص مقتبس عن أوتمار اينمجر، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(258) انظر، إسماعيل صبري عبد الله-انهيار نظام بريتون وودز...، مصدر سبق ذكره، ص 38 (مطبوع على الآلة الكاتبة).

(259) راجع، آرجون سنجوبتا-تخصيص حقوق السحب الخاصة المرتبطة باحتياجات الاحتياطي، مقال في مجلة «التمويل والتنمية» الطبعة العربية، المجلد (23) رقم (3) سبتمبر 1986، ص 18.

(260) انظر في ذلك:

Otmar Emminger, The International Role of The Dollar, in: Economic Impact, No 56/1986, p. 15.

(261) راجع في ذلك، إسماعيل صبري عبد الله، المصدر السابق الذكر، ص 40.

(262) انظر، صمويل باولز-التضخم والدولار... مصدر سبق ذكره، ص 57.

(263) راجع، إسماعيل صبري عبد الله، المصدر السابق، ص 39.

(264) قارن في ذلك، ج. م. ألبرتيني وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(265) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأزمة راجع مؤلفنا-الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل، مصدر سبق ذكره.

(266) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا-التضخم المستورد...، مصدر سبق ذكره، ص 146-155.

(267) لمزيد من التفاصيل انظر رمزي زكي-مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1980، ص 448-452.

(268) انظر للمؤلف: محاضرات في نظام النقد الدولي، من مطبوعات معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (616)، القاهرة: يونيو 1978، ص 45.

(269) See: B. J. Cohen, "Organizing The World Money, The Political Economy of International Monetary Relations", The Macmillan Press, LTD, London and Basingstoke, 1977, p. 20.

(270) انظر في حالة مصر في هذا الخصوص دراستنا. سعر الصرف وتحويلات العاملين بالخارج (الحالة المصرية) دراسة قدمت في اجتماع خبراء عقد بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في عام 1986.

(271) راجع في ذلك، س. ل. راميريز روخاس-استبدال النقود في البلدان النامية، مقالة بمجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو 1986، ص 35.

(272) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة تهريب الأموال من البلاد المتخلفة، راجع دراستنا: «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي «منشورة في مجلة» النفط والتعاون العربي» التي تصدرها الأوابك، المجلد (13) العدد الثاني لسنة 1987، ص 47-56.

(273) انظر، تقرير: الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء... سبق ذكره، ص 191.

(274) نفس المصدر السابق، ص 191.

(275) انظر: البنك الدولي-تقرير عن التنمية في العالم 1980، الطبعة العربية، ص 28.

(276) راجع، تقرير الشمال والجنوب.. مصدر سبق ذكره، ص 192.

(277) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع دراستنا-أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الإنمائية في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره.

(278) انظر رمزي زكي-أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة: الآليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة، عدد سبتمبر 1986، من 62-75.

(279) قارن، المصدر آنف الذكر، ص 67.

(280) قرن نفس المصدر، ص 68.

(281) ينصرف المقصود بعنصر المنحة في القرض إلى الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض Face value وبين مجموع القيم الحالية Present value لمبالغ خدمة القرض (الأقساط + الفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين. وحين ينسب هذا الفرق إلى القيمة الاسمية لمبلغ القرض نحصل على ما يسمى «بنسبة عنصر المنحة». ونسبة عنصر المنحة تكون موجبة إذا كان سعر الخصم المختار أكبر من سعر الفائدة. وتكون سالبة إذا كان سعر الخصم أقل من سعر الفائدة. وتكون صفرا إذا تساوى المعدلان. ولهذا تحرص الهيئات الدائنة على أن يكون سعر الخصم المختار أعلى بكثير من سعر الفائدة الأصلي للقرض. ومن هنا فإن مفهوم «عنصر المنحة» ينطوي في رأينا على خدعة حسابية. لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا: أزمة الديون الخارجة، رؤية من العالم الثالث، سبق ذكره، ص 252-255.

(282) هذا هو الموقف الذي كشفت عنه الأرقام الخاصة عام 1984. ففي هذه السنة تلقت مجموعة البلاد المتخلفة قروضا صافية وهبات رسمية تقدر بحوالي 5, 47 بليون دولار، في حين أنها دفعت فوائد فقط على ديونها الخارجية في هذه السنة تقدر بحوالي 5, 50 بليون دولار، مما يعني أن البلاد الدائنة حصلت بشكل صاف على موارد حقيقية منقولة من البلاد المدينة لها تقدر بحوالي 3 بليون دولار. وتزداد الصورة قتامة لو أدخلنا بعين الاعتبار النقل العكسي للموارد الذي أصبح يتم عن طريق الاستثمارات الأجنبية الخاصة، حيث قدر هذا النقل-في هذه السنة أيضا-بما يعادل 5, 3 بليون دولار. أي أن البلاد المدنية والمتخلفة صدرت في هذا العام للعواصم الرأسمالية ما قيمته 5, 6 بليون دولار. انظر هذه الأرقام عند:

United Nations: World Economic Survey 1985, Current Trends and Policies in The World Economy, New York 1985, p.58.

(283) اعتمدنا على كتابة هذه الفقرة على مقالتنا: أزمة الديون الخارجية والإمبريالية الجديدة.. مصدر سبق ذكره، ص 71-73.

(284) لمزيد من التفاصيل راجع أعمالنا في هذا الصدد: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الإنمائية في البلاد العربية، مصدر سلف ذكره، الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر الخارجية، سبق ذكره، بحوث في ديون مصر الخارجة، سبق ذكره.

(285) قارن دراستنا: الخروج من مأزق المديونية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي في مجلة «النفط والتعاون العربي»، مصدر سبق ذكره.

(286) قارن، اندريه جوندر فرانك-هل نزع الفتيل عن قنبلة الديون الخارجية؟ مقالة في مجلة «التنمية والتقدم»، تصدرها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية العدد رقم (2) لعام 1985.

بدلا من الخاتمة:

(287) انظر في ذلك:

Ismail-Sabri Abdalla: The Inadequacy and Loss of Legitimacy of The International Monetary Fund, in: Development Dialogue, No.2/1982, P.25-54.

(288) راجع مقالتي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، الآليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(289) قارن، إسماعيل صبري عبد الله: انهيار نظام بريتون وودز والإمبريالية النقدية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(290) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاقتراحات انظر:

Herbert G. Grubel: World Monetary Reform, Plans and Issues, Stanford University Press, California 1963.

(291) وقد نشرت هذه الوثيقة في مجلة Development Dialogue العدد الثاني من عام 1980، ص 11-23.

المؤلف في سطور:

د. رمزي زكي

* من مواليد الأقصر بجمهورية مصر العربية.

* حصل على دكتوراه في الاقتصاد عام 1974 من جامعة العلوم الاقتصادية ببرلين.

* حاز في مصر جائزة الدولة التشجيعية في الاقتصاد والمالية العامة، ووسام الدولة للعلوم والفنون من الدرجة الأولى عام 1978.

* حصل على درجة الأستاذية في الاقتصاد عام 1985.

* أصدر حتى الآن خمسة عشر كتابا في قضايا التمويل والتنمية والأسعار والعلاقات الاقتصادية الدولية منها:

- أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث 1978.
- مشكلة التضخم في مصر 1980.
- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة 1984.
- الديون والتنمية 1985.
- التضخم المستورد 1986.
- الديون والاستقلال 1986.

* نشر عددا كبيرا من الدراسات والبحوث في الدوريات العلمية.

* أشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

* يعمل حاليا مستشارا بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت.



قصيدة وصورة

تأليف: د. عبدالغفار مكاوي